رسالة دكتوراه

منهاج الطالب إلى

تحقيق كافية ابن الحاجب

الجزء الثاني

تأليف

أحمد بن محمد الرصاص

من علماء القرن التاسع الهجري

دراسة وتحقيق

أ. د. أحمد بن عبد الله السالم

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الرصاص، أحمد بن محمد بن الحسن الرصاص، ... - ١٢٥٨م.
منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب/ تأليف أحمد ابن محمد الرصاص، دراسة وتحقيق أحمد بن عبد اللّٰه السالم. - القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠١٩.
٢مج في ٤٤١؛ ٢٤ سم.
تدمك: ٣ - ٤٢١ - ٧١٧ - ٩٧٧ - ٩٧٨
١ - اللغة العربية - النحو.
أ - السالم، أحمد بن عبد اللّٰه (دارس ومحقق).
ب - العنوان.

٤١٥,١

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

الطبعة الأولى

١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م

أَصْلُ هَـٰذَا الكِتَابِ

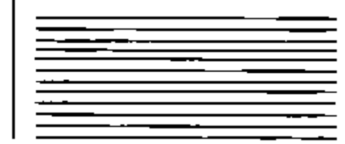
رسالة علمية نال بها صاحبها درجة الدكتوراه في النحو والصرف، من كلية اللغة العربية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وكان ذلك في عام (١٤٠٧هـ).



للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١م هي عشر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر حينها.



جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة: القاهرة : ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت - الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر
هاتف: ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة: فرع الأزهر: ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف: ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة: فرع مدينة نصر: ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف: ٢٠٨٠٢٨٧٦ - فاكس: ٢٠٨٠٢٦٨٠ (٢٠٢+)
المكتبة : فرع الإسكندرية: ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين - هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ - فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًا: القاهرة: ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني: info@daralsalam.com
مكتبتنا على الإنترنت: www.daralsalam.com



فِهْرِسُ الجُزْءِ الثَّانِي

* * *
* *
*

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين[١]

[المبني]

● (المبني: ما ناسب مبنيَّ الأصل أو وقع غيرَ مركب):

* **قوله: (ما ناسب)**، ولم يقل: ما شابه ؛مبني الأصل؛[٢]؛ لأن المناسبة أعم من المشابهة، فيدخل في المناسبة[٣] المشبه لمبني الأصل، والمشبه لما أشبه مبني الأصل، كالمنادى المضموم فإنَّه مبني لمَّا أشبه المضمر، والمضمر مشبه للحرف، ونحو (فَجَارِ) (وفَسَاقِ)[٤] بُنيا لمشابهة (نزال) اسم الفعل، واسم الفعل أشبه الفعل وهو (انزل)؛ لأنه وقع موقعه، ونحو ذلك.

* **قوله: (مبني الأصل)**: المراد بـ(مبني الأصل): الحروف، وفعل الأمر، والفعل[٥] الماضي.

* **قوله: (أو وقع غير مركب)**: يريد: أن البناء يكون لأجل أمرين: إمَّا لعدم شرط الإعراب وهو التركيب، وذلك نحو: واحد، اثنان، ثلاثة[٦]، و نحو[٧]: أ[٨] ب ت ث، ونحو: زيد، عمرو، بكر.. ؛إذا عَدَّدْتَ ذلك؛[٩] تعديدًا[١٠]، وإما[١١] لوجود المانع من الإعراب[١٢] وهو مشابهة[١٣] مبني الأصل، وإنْ حصل موجب الإعراب وهو التركيب نحو: قام هؤلاء، فإنَّ (هؤلاء) مبني

---

(١) ليست في (س)، وفي (خ) جاء بدلًا منها: وصلى اللّـه على محمد وآله.
(٢) ساقط من (ك).
(٣) في (ك): المشابه.
(٤) هما لسبِّ الأنثى.
(٥) في (س): الفعل.
(٦) ليست في (ك).
(٧) ليست في (خ، ك).
(٨) في (خ، ك): ألف.
(٩) ساقط من (ك).
(١٠) ليست في (خ، ك).
(١١) هذا هو الأمر الثاني الذي يكون من أجله البناء.
(١٢) في (خ): إعرابه.
(١٣) في (خ): المشابهة، وفي (س): مشابه.

لأنه اسم إشارةٍ، واسم الإشارة مبني لمشابهته[١] الحرفَ على ما سيأتي، ولا اعتبار بوجود التركيب؛ لأنه فاعل لـ (قام) لوجود المانع من إعرابه وهو[٢]: المشابهة لمبني الأصل، ولا يفسُد[٣] الحد بـ (أو) لأنها للشك أو للتشكيك[٤]، ومن حق الحد أن يكون واضحًا؛ لأنها[٥] هاهنا تفيد التقسيم؛ كقولك: الرمان حلو أو حامض[٦]، فلم تقصد الشك ولا التشكيك[٧] وإنما قصدت بأن[٨] الرُّمَّان قسمان، وكذلك[٩] قصد الشيخ أن المبني قسمان.

● **قوله: (وحكمه أن لا يختلف آخره باختلاف[١٠] العوامل[١١]):**

وذلك لأنه على العكس من حكم المعرب.

● **قوله: (وألقابه):**

أي: وألقاب حركاته، فتسامح الشيخ في قوله: (**وألقابه**)، فأضاف الألقاب إليه وإن كانت للحركات[١٢]؛ لأنه يجوز[١٣] أن يضاف الشيء[١٤] إلى الشيء لأدنى[١٥] ملابسة، فلما كانت الألقاب[١٦] لحركاته أضافها إليه[١٧] تجوُّزًا.

● **قوله: (ضَمٌّ وفَتْحٌ وكَسْرٌ وَوَقْفٌ):**

هذا هو اصطلاح البصريين[١٨]؛ لأنهم لما فرقوا بين المعرب والمبني فرقوا بين حركاتهما.

---

(١) في (س): لمشابهة.
(٢) في (ك): وهي.
(٣) في (ك): فلا.
(٤) في (ك): والتشكيك. والفرق بينهما أن الشك من جهة المتكلم، والتشكيك (الإبهام) من جهة السامع. انظر: الجنى الداني (ص٢٤٥).
(٥) يريد (أو).
(٦) في (س): وحامض.
(٧) في (ك): والتشكيك.
(٨) ليست في (س)، وفي (ك): بيان.
(٩) في (س): وذلك.
(١٠) في (خ، س): لاختلاف.
(١١) في (خ، س): العامل.
(١٢) في (خ): لحركاته تجوزًا.
(١٣) ساقط من (خ).
(١٤) في (خ): الشيء يضاف.
(١٥) في (ك): بأدنى.
(١٦) في (خ): ألقاب.
(١٧) ليست في (ك).
(١٨) انظر: شرح الكافية للرضي (٢/ ٣).

وأما الكوفيون[(١)] فلا يفرقون بينهما، ويطلقون كل واحدة من العبارتين على الأخرى؛ فالرفع كالضم، «والنصب كالفتح، والجر كالكسر»[(٢)].

● **قوله: (وهي: المضمرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال، والأصوات، والمركبات، والكنايات، وبعض الظروف):**

هذا كما ذكره، قال[(٣)] ركن الدين[(٤)]: « ويجب رفع (**الأصوات**)؛ لأنها معطوفة على الأسماء[(٥)] في قوله: (**وأسماء الأفعال**)، ولا يجوز جرها عطفًا على (**الأفعال**) في قوله: (**وأسماء الأفعال**)؛ لأنه يلزم منه أن تكون الأصوات أسماء ».

قال ركن الدين: « هكذا قالوه، وفيه نظر[(٦)]؛ فهذه[(٧)] الثمانية الأصناف مبنية لمشابهتها مبني الأصل »[(٨)].

* **أما (المضمرات)**: فإنها بنيت لأنها تفتقر إلى قرينة التكلم والخطاب في المتكلم والمخاطب، وإلى تقدم الذكر في ضمير الغائب، فأشبهت الحرف الذي يفتقر إلى غيره ولا يتم بنفسه، أو لأن منها ما هو على حرف واحد، فأشبه الحرف كالكاف في (ضربك) والتاء[(٩)] في (ضربت)، فأشبه الحرف وحمل الباقي منها عليه.

* **وأما (أسماء الإشارة)**: فبنيت لافتقارها إلى قرينة الإشارة فأشبهت الحرف المفتقر إلى غيره، أو لأن منها ما وَضْعُهُ[(١٠)] وَضْعُ الحرفِ؛ نحو (ذا) فإنه مثل (عن).

* **وأما (الموصولات)**: فلافتقارها إلى صلة وعائد، فأشبهت الحرف

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي (٢/ ٣).
(٢) ساقط من (خ، س)، وجاء مكانها فيهما: وكذلك باقيها.
(٣) انظر: الوافية (المتوسط) (ص١٨٣).
(٤) في (س): نجم الدين.
(٥) في (ك): أسماء الإشارة. وليس كذلك؛ لأنها جاءت بعد أسماء الأفعال.
(٦) ليست في (س).
(٧) في (ك): وهذه.
(٨) لم أعثر عليه في كتاب (الوافية) مع أن الرصَّاص لم ينقل إلا منه.
(٩) في (س): والباء. وليس كذلك.
(١٠) في (س): ما وضع.

[لافتقارها إلى غيرها][1].

* وأما (**أسماء الأفعال**): فلوقوعها موقع الفعل على ما سيأتي.

* وأما (**الأصوات**): فلعدم التركيب فيها، أو لأن منها مَا وَضْعُهُ[2] وَضْعُ الحرفِ.

* وأما (**المركبات والكنايات**): فسيأتي بيان[3] علة البناء فيهما[4] [فيما بعدُ][5] [إن شاء اللَّـه تعالى][6].

* **قوله**: (**وبعض الظروف**): لأن[7] بعضها معرب - وقد تقدم الكلام عليه[8] في المفعول فيه - وبعضها مبني، وسيأتي بيانه وعلة بنائه.

* * *

---

(١) ساقط من (خ، ك)، وفي (س): غيره. ولعل الصواب: غيرها.
(٢) في (س): ما هو موضوع.
(٣) ليست في (ك).
(٤) في (س): فيها.
(٥) ساقط من (ك).
(٦) ساقط من (خ، ك).
(٧) في (س): لا.
(٨) ليست في (خ)، وفي (ك): فيه.

[المضمر]

● قوله: (المضمر...):

بدأ به لأنه أعرف المعارف[١]، و (المضمر) في اللغة: هو المخفي، قال الطرماح[٢] يصف ثورَ وحشٍ[٣]:

٨١. يبدُو وتُضْمِرُهُ البلادُ كأنَّه سيفٌ على علمٍ[٤] يُسَلُّ وَيُغْمَدُ

وفي الاصطلاح: كما ذكره المصنف: (ما وضع لمتكلم أو مخاطَب أو غائب): فالمتكلم (أنا)، والمخاطب (أنت) ونحوه، والغائب (هو) ونحوه.

● قوله: (تقدم ذكره لفظًا أو معنًى أو حكمًا):

راجع إلى الغائب، فالغائب الذي تقدم ذكره لفظًا نحو (زيد ضربته)، والذي تقدم ذكره معنًى ‹نحو قوله تعالى›[٥]: ﴿ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة: ٨][٦]، فقوله: (هو) ضمير راجع إلى العدل، ومعناه ومعنى الفعل وهو[٧] ﴿ ٱعْدِلُوا۟ ﴾ واحد[٨]، و الغائب[٩] الذي تقدم ذكره حكمًا نحو ضمير الشأن في مثل (هو زيد قائم) فهو راجع إلى الشأن المفهوم عند الخطاب، فحكم برجوعه إليه، وكذلك في باب التنازع نحو (ضرباني[١٠] وأكرمت الزيدين)، فالضمير في (ضربا) راجع إلى (الزيدين) - وهو متأخر -، فيحكم بأنه متقدم مع جملته عند البصريين على

---

(١) في (ك): لأنه أكثرها وأعرفها.

(٢) البيت من الكامل، وهو الطرماح بن حكيم من طيئ، ويكنى بأبي نفر، جده قيس بن جحدر، قال هذا البيت يصف ثورًا وحشيًا، ويروى البيت بـ: (سيف على شرف)، وهي رواية الديوان (ص١٤٦). أساس البلاغة (ضمر)، وديوان المعاني (٢/ ١٣١)، وزهر الآداب (٣/ ١٢٣)، والعمدة (١/ ٢٩١ و ٢/ ١٩)، والحماسة الشجرية (ص٩٢٦).

والشاهد فيه: لبيان أن العرب تستعمل المضمر بمعنى المخفي في لغتهم.

(٣) في (ك): الوحشي.

(٤) في (ك): علم على سيف.

(٥) ساقط من (ك).

(٦) وتمامها: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾.

(٧) في (ك): الذي هو.

(٨) ليست في (س).

(٩) ليست في (ك).

(١٠) في (خ، ك): ضربا.

ما تقدم في[١] نحو قوله تعالى: ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ ﴾ [النساء: ١١][٢] أي الموروث؛ لأنه لما كان في سياق آية[٣] المواريث لزم من ذلك أن يكون هنالك مال موروث، فهو راجع إلى محكوم به، ذكره ركن الدين[٤]، وذكر المصنف[٥] أنه من المتقدم معنًى، ونحو الضمير في (نعم، وبئس، وربه رجلًا) يحكم بأن في (نعم رجلًا) ضميرًا راجعًا إلى الممدوح[٦]، وفي (بئس رجلًا) ضمير فاعل راجع إلى المذموم[٧]، وفي (ربه رجلًا) الضمير راجع إلى معلَّلٍ[٨] محكوم[٩] به.

● **قوله: (وهو متصل ومنفصل...):**

يعني أن الضمير[١٠] على ضربين: متصل ومنفصل.

* **(فالمنفصل المستقل بنفسه).**

* **(والمتصل غير المستقل بنفسه)**، بل يحتاج إلى كلمة يتصل بها.

● **قوله: (وهو مرفوع ومنصوب ومجرور):**

أي: المضمر؛ لأنه يقع موقع الظاهر، والظاهر يكون مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، فإذا قلت: (ما قام إلا أنا)، فمرفوع لأنه وقع موقع (ما قام إلا زيد)، وإذا قلت: (ما ضربتُ إلا إيّاك)، فمنصوب لأنه وقع موقع (ما ضربت[١١] إلا زيدًا)، وإذا قلت: (ما مررتُ إلا بك)، فمجرور لأنه وقع موقع (ما مررت إلا بزيدٍ).

● **قوله: (فذلك خمسة أنواع):**

[يعني أن المضمر خمسة أنواع][١٢]، وذلك لأنه مرفوعٍ ومنصوب ومجرور،

---

(١) في (خ، س): ونحو

(٢) من قوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ... ﴾ الآية.

(٣) ليست في (س، ك).

(٤) ذكره نجم الدين (الرضي) بالمعنى، ولم يذكره ركن الدين. انظر: شرح الكافية للرضي (٢/ ٤).

(٥) شرح ابن الحاجب للكافية (ص٦٤).

(٦) في (س، ك): ممدوح.

(٧) في (ك): مذموم.

(٨) في (س): المعلل.

(٩) في (س): محكم.

(١٠) في (خ، ك): المضمر.

(١١) في (س): ما ضرب.

(١٢) ساقط من (خ).

فالمرفوع يكون متصلًا ومنفصلًا، وكذلك المنصوب، فأما المجرور فلا يكون إلا متصلًا، فلذلك صار المضمر خمسة أنواع.

● **قوله: (الأول**[١] - يعني المرفوع المتصل[٢] -: **ضَرَبْتُ وضُرِبْتُ، إلى: ضَرَبْنَ وَضُرِبْنَ):**

وإنما مثل بمثالين ليريك أنه يكون فاعلًا وقائمًا مقامه، وإنما قال: (**ضَرَبتُ إلى ضَرَبْنَ**) لأجل الاختصار، وإحالة على ما قد فهم في[٣] الكتب البسيطة[٤]، فلذلك الضمير المرفوع المتصل[٥] في الماضي يكون اثني[٦] عشر لفظًا، وهو في المعنى لثمانية عشر مدلولًا؛ **لأنه ثلاث مراتب:**

المرتبة الأولى: للمتكلم، وهي: (ضَرَبْتُ، ضَرَبْنَا)، فـ (ضَرَبْتُ) للمفرد من المذكر والمؤنث، و (ضَرَبْنَا) لأربعة[٧]: المثنى من المذكر والمؤنث، والمجموع منهما.

المرتبة الثانية: للمخاطب، وهي[٨]: (ضَرَبْت) بفتح التاء للمذكر، وكسرها[٩] للمؤنث[١٠]، و (ضَرَبْتُمَا)[١١] للمذكر[١٢] والمؤنث[١٣] منهما، و (ضَرَبْتُمَ) للجماعة الذكور العقلاء، و (ضَرَبْتُنَّ) لجماعة المؤنث.

المرتبة الثالثة: للغائب، وهي: (ضَرَبَ، وضَرَبَتْ)، ففيهما ضمير مستتر في الأول للمذكر، وفي الثاني للمؤنث، والتاء للتأنيث، و (ضَرَبَا) للمثنى منهما،

---

(١) في (خ، س): فالأول.
(٢) ليست في (س).
(٣) في (ك): من.
(٤) البسيطة: مستعملة في معنى المختصرة الضيقة مع أنها في اللغة بمعنى المبسوطة أي الواسعة، وهو تسامح من المؤلف.
(٥) في (س): المنفصل.
(٦) في (خ، س): اثنا.
(٧) في (س): الأربعة.
(٨) ليست في (س).
(٩) في (ك): وبكسرها.
(١٠) في (خ): ضربتَ للمذكر، وضربتِ للمؤنث.
(١١) في (س): وضربتها.
(١٢) ليست في (س، ك).
(١٣) في (س): للمؤنث، وفي (ك): للمثنى.

و(ضَرَبُوا) للجماعة[١] الذكور[٢]، و (ضَرَبْنَ) لجماعة[٣] المؤنث، [فهذه اثنا عشر كما ذكرناه][٤].

● **قوله: (والثاني: أَنَا إلى هُنَّ):**

أي: النوع الثاني المرفوع المنفصل، وهو اثنا[٥] عشر لفظًا لثمانية عشر مدلولًا أيضًا كالمرفوع المتصل المذكور، **وهو ثلاث مراتب:**

المرتبة الأولى: للمتكلم، وهي[٦]: (أنا ونحن)، [فـ (أنا) للمفرد من المذكر والمؤنث، و (نحن) للأربعة][٧].

و **المرتبة**[٨] **الثانية: للمخاطب،** وهي لخمسة: [(أنت) بفتح التاء للمذكر وكسرها للمؤنث، و (أنتما) للمثنى منهما، و(أنتم) للذكور الجماعة[٩]، و (أنتن) لجماعة النساء][١٠].

و المرتبة[١١] **الثالثة: للغائب،** وهي خمسة: (هُوَ، هِيَ، هُمَا، هُمْ، هُنَّ)، [فمرتبة المتكلم لستة في المعنى، وكذلك مرتبة المخاطب، وكذلك مرتبة الغائب][١٢]؛ فهي اثنا عشر لفظًا لثمانية عشر مدلولًا كما ذكرناه؛ لأن (أنتما) في المخاطب مشترك بين المثنى من المذكر والمؤنث، وكذلك (هما) في الغائب.

● **قوله: (والثالث: ضَرَبَنِي إلى ضَرَبَهُنَّ):**

أي: النوع الثالث من الخمسة الأنواع وهو[١٣] ضمير المنصوب المتصل، وهو اثنا عشر مضمرًا لثمانية عشر مدلولًا، مثل ما تقدم، **وهو على ثلاث مراتب:**

---

(١) في (خ): لجمع.
(٢) في (خ): المذكر.
(٣) في (خ): لجمع.
(٤) ساقط من (خ).
(٥) في (خ، ك): اثني. وليس كذلك؛ لأنه خبر فحقه الرفع بالألف لأنه مثنى.
(٦) في (ك): وهو.
(٧) ساقط من (خ).
(٨) ليست في (خ، ك).
(٩) ليست في (خ، ك)، ولعل الأنسب: لجماعة الذكور.
(١٠) ساقط من (خ)، وجاء مكانه: أنت أنتما أنتم أنتن.
(١١) ليست في (خ).
(١٢) ساقط من (ك).
(١٣) ليست في (ك).

المرتبة الأولى: للمتكلم، وهي: (ضَرَبَني وضَرَبَنَا).

والمرتبة الثانية: للمخاطب، وهي[١]: (ضَرَبَكَ) بفتح الكاف للمفرد[٢] المذكر[٣]، و (ضَرَبَكِ) بكسر[٤] الكاف[٥] للمؤنث، و (ضربكما) للمثنى منهما، و (ضَرَبَكُم) لجماعة الرجال، و (ضَرَبَكُنَّ) لجماعة النساء.

المرتبة الثالثة: للغائب، وهي خمسة: (ضَرَبَهُ، ضَرَبَهَا، ضَرَبَهُمَا، ضَرَبَهُمْ، ضَرَبَهُنَّ)، وكان يتوجه على الشيخ أن يذكر المنصوب المتصل بالحرف مع المنصوب المتصل بالفعل، وهو أيضًا[٦] اثنا عشر[٧] نحو: (إنِّي، وإنَّنَا، وإنَّكَ - بفتح الكاف وكسرها -، وإنَّكما، وإنَّكُم، وإنَّكُنَّ، وإنَّهُ، وإنَّهَا، وإنَّهُما، وإنَّهُم، وإنَّهُنَّ).

● **قوله**: (**والرابع** - يعني: والنوع الرابع المنصوب المنفصل -: **إيَّايَ إلى إيَّاهُنَّ**):

وهو اثنا[٨] عشر مضمرًا لثمانية عشر مدلولًا أيضًا، **وهو ثلاث مراتب أيضًا**:

فـ (إيَّايَ وإيَّانَا) **للمتكلم**.

وللمخاطب خمسة: (إيَّاكَ) بفتح الكاف للمذكر، وبكسرها للمؤنث، و (إيَّاكُمَا) للمثنى، و (إيَّاكُمْ) لجماعة الذكور، و (إيَّاكُنَّ) لجماعة المؤنث.

وللغائب خمسة: (إيّاهُ، إيّاهَا، إيَّاهُمْ، إيَّاهُنَّ)، وفي (إيَّاك) وأخواتها خلاف بين العلماء؛ فعند سيبويه[٩] والأخفش[١٠] أن (إيَّا) اسم مضمر و (الكاف)

---

(١) في (ك): وهو.

(٢) ليست في (ك).

(٣) في (ك): للمذكر.

(٤) في (ك): بكسرها.

(٥، ٦) ليست في (ك).

(٧) في (خ): وهو اثنا عشر أيضًا.

(٨) في (ك): اثنى.

(٩) انظر: سيبويه في الكتاب (١/ ٣٨٠)، وانظر: الجنى الداني (ص٤٩٢)، وفي ابن يعيش (٣/ ١٠١): قال سيبويه: إنها اسم لا ظاهر ولا مضمر.

(١٠) انظر: الخصائص (٢/ ١٨٩)، وابن يعيش (٣/ ٩٨)، والجنى الداني (ص٤٩٣). ولم يصرح الأخفش بذلك في معاني القرآن (١/ ١٦)، وإنما أعرب (إيَّاكَ) مفعولًا.

حرف خطاب، وعند المبرد[١] أن (إيَّا) اسم مبهم مضاف إلى الكاف لرفع الإبهام، كإضافة (كل) إلى ما بعده، و (الكاف) اسم مضمر، وعند الخليل[٢] والسيرافي[٣] أن (إيَّا) مضمر و (الكاف) مضمر، و (إيَّا) مضافة إلى الكاف، وعند الزجاج[٤] أن (إيَّا) اسم مظهر مضاف إلى الكاف، وهي ضمير، وعند الكوفيين[٥] وابن كيسان[٦] أن (إيَّا) دعامة، و (الكاف) هو الضمير. وَضَعْفُهُ ظاهر في شرحه؛ لأن أكثر الشيء لا يكون دِعامة لأقلِّه، ثم إنَّ هذا لم يعهد بمثله، وما تلك الدِّعامة؟ لا يصح أن تكون اسمًا ولا فعلًا[٧] ولا حرفًا، ولا رابع غيرها، أما الفعل فلعدم الاقتران، والاسم يحتاج إلى إعرابٍ، والحرف يدل على معنًى في غيره، ومنهم[٨] من قال: إنَّ (إيَّاك) بكماله اسم مضمر، فهذه ستة أقوال[٩].

● **قوله: (والخامس: غلامي وَلِيَ، إلى: غلامهن ولهن[١٠]):**

أي: النوع الخامس وهو المجرور المتصل، وهو اثنا عشر مضمرًا أيضًا، **وهو على ثلاث مراتب:**

---

(١) تحدث المبرد في المقتضب (٤/ ٢٧٩) عن (إياك)، ولم يصرح بالإبهام، لكن صاحب الإنصاف (ص٦٩٥) عزاه إلى المبرد.

(٢) الكتاب (١/ ١٤١)، وانظر: الإنصاف (ص٦٩٥).

(٣) لم أجد من نسب هذا الرأي إلى السيرافي، وإنما هو للخليل والمازني، واختاره ابن مالك ونسبه إليهما وإلى الأخفش. انظر: الهمع (١/ ٦١)، والإنصاف (ص٦٩٥)، والجنى الداني (ص٤٩٢)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣١٢ - ٣١٣)، وشرح الكافية للرضي (٢/ ١٢).
أما الرأي الذي نسب إلى السيرافي ومعه الزجاج فهو: أن (إيا) اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات. انظر: شرح الكافية للرضي (٢/ ١٢).

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٠٠)، وانظر: الجنى الداني (ص٤٩٣)، والإنصاف (ص٦٩٥).

(٥) انظر: الإنصاف (ص٦٩٥)، وشرح الكافية للرضي (٢/ ١٣).

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن (١/ ١٠ و ٢/ ١١)، والإنصاف (ص٦٩٥)، وشرح الكافية للرضي (٢/ ١٣).

(٧) في (خ): فعلًا ولا اسمًا.

(٨) نسب هذا الرأي في الجنى الداني (ص٤٩٣) إلى الكوفيين، وفي الإنصاف (ص٦٩٥) هو رأي لبعضهم.

(٩) ساقط من (س)، وأول السقط (ص٤٧٩) عند قوله: وفي إياك وأخواتها.

(١٠) ساقط من (خ).

فـ (غلامي ولِـيَ) و (غلامنا ولنا) للمتكلم.

وللمخاطب خمسة، وللغائب خمسة على نحو ما تقدم.

وإنما أورد مثالين وهما:

قوله: (غلامي ولي) و (غلامنا ولنا)؛ ليريك أن الضمير المجرور قد يكون مجرورًا بالإضافة نحو (غلامي)، وقد يكون مجرورًا بحرف الجر نحو اللام في (لي).

واعلم أن المرتبتين الأوليين[1] وهما مرتبة المتكلم والمخاطب في جميع هذه الأنواع الخمسة لمن يعقل، لأنه لا يَتَـكَلَّمُ إلَّا عاقل ولا يُخَاطَبُ إلا عاقل، والمرتبة الثالثة وهي مرتبة الغائب في الأنواع الخمسة كلها مشتركة بين من يعقل ومن لا يعقل إلَّا ضمير جماعة المذكر فإنَّه لمن يعقل، فاعرف ذلك.

● **قوله: (فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغائب والغائبة):**

* **قوله: (فالمرفوع)**: احتراز من ضمير المنصوب والمجرور، فإنه لا يجوز استتارهما في حال من الأحوال، وإنَّما يستتر المـرفوع لا غير، ولذلك قال: **(خاصة)**.

* **قوله: (المتصل)**: احتراز من الضمير[2] المرفوع المنفصل، فإنَّه لا يجوز استتاره أبدًا.

* **وقولـه: (في الماضـي للغائب والغائبة)**: شـرع يبين لك في أي موضع يستتر الضمير[3] المرفوع وفي أي موضع لا يجوز استتاره، فقال[4]: يستتر[5] الضمير في الفعل الماضي للغائب المفرد[6] من المذكر والمؤنث نحو[7] (زيد ضرب) أي هو، و (هند ضربت) أي هي، ولا يستتر في الماضي للغائب المثنى والمجموع، بل يظهر متصلًا، تقول: (الزيدان ضربا) و (الزيدون

---

(١) في نسخ التحقيق: (الأولتين)، وقد أثبت ما أراه الصواب.

(٢) في (س): المضمر، وفي (ك): مضمر.

(٣، ٤) ليست في (خ).

(٥) في (خ): فيستتر.

(٦) في (س): والمفرد.

(٧) ليست في (خ)، وفي (س): فتقول نحو.

ضربوا) و (الهندان ضربتا) و (الهندات ضَرَبْنَ)، وإنَّما لم يستترْ في الماضي للغائب[١] المثنى[٢] والمجموع[٣]؛ لأنه لو استتر لا[٤] التبس المثنى والمجموع بالمفرد، وكذلك لا يستتر الضمير في الفعل الماضي للمتكلم مطلقًا سواء كان مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا، بل يظهر متصلًا نحو[٥] (ضربت) للمفرد من المذكر[٦] والمؤنث، و[٧] (ضربنا) لأربعة[٨]، وكذلك لا يستتر الضمير[٩] في الفعل الماضي للمخاطب[١٠] مطلقًا سواء كان مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا، بل يظهر متصلًا، تقول[١١]: (ضربت يا زيدُ، وضربت يا هندُ، وضربتما وضربتم وضربتُنَّ)، فلذلك قال الشيخ: (**في الماضي للغائب لا غيرهما**).

● **قوله: (وفي المضارع للمتكلم مطلقًا والمخاطب والغائب والغائبة):**

يعني أن الضمير المرفوع يستتر في المضارع للمتكلم مطلقًا؛ يعني[١٢] سواء كان المتكلم مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا مذكرًا أو مؤنثًا؛ لأن[١٣] المتكلم يقول: (أَضْرِبُ) و (نَضْرِبُ)، فقوله: (أَضْرِبُ) للمتكلم المفرد من المذكر والمؤنث، والضمير مستتر تقديره: أَضْرِبُ أنا. وقوله: (نضرب) للمتكلم المثنى والمجموع من المذكر والمؤنث[١٤]، والضمير مستتر[١٥] تقديره: نضرب[١٦] نحن، **فإنْ قيل**: إِنَّه يحصل اللبس إذا قلت (أَضْرِبُ)، فلا يعلم هل هو[١٧] الضمير المستتر المذكر[١٨] أو المؤنث[١٩]؟ وكذلك إذا قلت: (نَضْرِبُ)

---

(١) ساقط من (خ).
(٢) ليست في (س).
(٣) ليست في (خ).
(٤) ليست في (ك).
(٥) ليست في (ك)، وجاء مكانها: (تقول).
(٦) في (س): للمذكر المفرد.
(٧) ساقط من (خ).
(٨) ليست في (خ)، والأربعة هي: المثنى المذكر، والمثنى المؤنث، والجمع المذكر والمؤنث.
(٩) ليست في (ك).
(١٠) في (خ): المخاطب.
(١١) ليست في(خ).
(١٢) ليست في (س).
(١٣) في (س): إلا أن.
(١٤) ساقط من (خ، ك).
(١٥) في (ك): وفيه ضمير مستتر.
(١٦) ليست في (س).
(١٧) ساقط من (ك)، وجاء مكانه: هذا.
(١٨) في (خ، ك): لمذكر.
(١٩) في (خ، ك): أو لمؤنث.

لم يُدْرَ هل الضمير فيه لمثنًى أو مجموع؟ **فالجواب**[1]: أن ذلك اللبس لم يحصل بالاستتار، بل هو حاصل في حال الانفصال إذا قلت: أنا ونحن، فجاز الاستتار لأنه أخصر[2].

* **قوله: والمخاطب**: يعني أن الضمير المرفوع يستتر في المخاطب، لكن كان يجب على الشيخ أن يقول: المخاطب المفرد[3] المذكر نحو (أنت تَضْرِبُ)؛ لأن المخاطب المؤنث والمثنى والمجموع لا يستتر فيه[4] الضمير، بل يجب[5] إظهاره[6] متصلًا نحو (أنتِ تَضْرِبِينَ يَا امرأةٌ) فالتاء ضمير المؤنث، وتقول في[7] المثنى[8]: (أَنتُمَا تَضرِبَان) فالألف[9] ضمير المثنى[10]، وفي المجموع: (أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ، وأَنْتُنَّ تَضْرِبْنَ)، فإطلاق الشيخ فيه نظر.

* **قوله: (والغائب والغائبة)**: يعني أنه يستتر الضمير[11] المرفوع في المضارع للغائب والغائبة، تقول: (زيد يضرب) و (هند تضرب)، ولا يستتر في المثنى والمجموع الغائبين[12]، بل يظهر متصلًا نحو (الزَّيدَانِ يَضرِبَانِ) و (الزَّيدُونَ يَضْرِبُونَ) و (النِّسَاءُ يَضْرِبْنَ)؛ لأنه لو استتر لالتبس المثنى والمجموع بالمفرد.

● **قوله: (وفي الصفة مطلقًا)**:

أي: يستتر الضمير المرفوع في الصفة مطلقًا؛ يعني[13]: سواء كان[14] لمفرد أو مثنًى أو مجموع، نحو (زيد ضارب) أي هو، و (هند ضاربة) أي هي، و (الزيدان ضاربان) أي هما، (والزيدون ضاربون) أي هم، و (الهندات ضاربات) أي هُنَّ، ولا يقال: إنَّ الألف في (ضاربان) والواو في (ضاربون)

---

(١) في (ك): فأجبت.
(٢) ليست في (خ)، وفي (س): أخص.
(٣) ليست في (ك).
(٤) في (ك): الضمير فيها. وليس كذلك؛ لأن الضمير عائد على المخاطب – وهو مفرد – وما بعده صفات له.
(٥) ليست في (خ).
(٦) في (خ): يظهر، وفي (ك): ظهوره.
(٧) في (خ): المؤنث.
(٨) ساقط من (ك).
(٩) في (ك): والألف.
(١٠) في (ك): الاثنين.
(١١) في (س): ضمير.
(١٢) في (س): والغائبين.
(١٣) ليست في (ك).
(١٤) في (س): كانت.

ضمير كما كان ذلك في الفعل نحو (يضربون) و (يضربان)؛ لأن الاسم يثنى ويجمع بخلاف الفعل، فالألف في (ضاربان)[1] حرف للتثنية[2] والضمير مستتر؛ لأنه لو ظهر لأدى إلى الجمع بين ألفين، ألف التثنية والألف التي هي ضمير الاثنين، وكذلك الواو في (ضاربون) حرف للجمع، والضمير مستتر؛ لأنه لو ظهر لأدى إلى الجمع بين واوين فاعرفه.

فحصل من هذا: أن الضميرَ إنَّما يستتر[3] في الفعل الماضي للغائب المفرد من المذكر والمؤنث فقط[4]، وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقًا، والمخاطب المذكر المفرد، والغائب المفرد من المذكر والمؤنث، وفي الصفة مطلقًا، فهذه مواضع الاستتار التي[5] لا يستتر الضمير إلَّا فيها دون غيرها، وسيأتي بيان مواضع الانفصال وما عداها مواضع الاتصال.

● قوله: (**ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل**):

اعلم[6] أن أصل الضمائر الاستتار؛ لأنه أخصر، والعربية موضوعة على الاختصار، فإن تَعَذَّرَ الاستتار فالاتصال، فإنْ تعذر فالانفصال، ولا يجوز الانفصال مع إمكان الاتصال.

● قوله: (**وذلك بالتقدم على عامله**):

أي: يتعذر الاتصال بتقدم الضمير على عامله مثل[7] (**إياك ضربت**) ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[الفاتحة: ٥][8]، والتعذر ظاهر؛ لأنه إنَّما يتصل بآخر الفعل العامل وهو (ضربت)، ومع[9] تقدمه عليه[10] تعذر، لكن يقال: وَلِمَ قُدِّمَ؟ والجواب: أنه قدم للاهتمام به، نحو قوله تعالى[11]: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أصله: نعبدك ونستعينك، فقدم الضمير للاهتمام بشأن المعبود ﷻ، فكان

---

(١) ساقط من (خ)، وجاء مكانه فيها: ضميران؛ لأنا نقول: إن الألف.
(٢) في (س): لتثنية.
(٣) في (ك): استتر.
(٤) ليست في (ك).
(٥) في (خ): الذي.
(٦) في (س): واعلم.
(٧) ساقط من (خ).
(٨) ساقط من (خ، ك).
(٩) في (ك): مع.
(١٠) ليست في (خ).
(١١) ساقط من (ك).

منفصلًا، قال المصنف[١] في شرح المفصل[٢]: وما يقال: (إنه قدم لإفادة الحصر تقديره: ما نعبد إلا إياك، قال: (ولا دليل عليه؛ لأنه قد ورد ﴿ وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾ [النساء: ٣٦][٣]).

● **قوله: (أو بالفصل لغرضٍ):**

نحو (**مَا ضَرَبَكَ إِلَّا أَنَا**)، فإنَّه إنَّما فَصَلَ الضمير وَلَمْ يقلْ: (**ضَرَبْتُكَ**) لغرض؛ وهو أن يفيد الحصر، وأنه ما وقع ضَرْبُهُ إلَّا من المتكلم وهو (أنا)، وكذلك لو أردت حصر المفعول لقلت: (ما ضربتُ إلا إيَّاك).

* **وقوله: (لغرض)** لِيُعْلِمَكَ أن الفصل لِغير غرض لا يجوز، فلا تقول: (ضرَبك أنا)، ولا: (ضربتُ إيَّاك)، وأما قوله:

٨٢. **أَتَتْكَ عنسٌ تقطعُ الأَرَاكَا ... إليكَ حتى بَلَغَتْ إيَّاكَا**[٤]

فشاذ، والقياس: (حتى بلغتك)، بالاتصال.

● **قوله: (أو بالحذف):**

نحو (**إيَّاك والشَّرَّ**)، وأصله: اتَّقِكَ، فوجب حذف الفعل لقصد السرعة على ما تقدم، فبقي الكاف لم يمكن النطق[٥] به، فأتى بالمنفصل وهو (إيَّاكَ) لتعذر أن يتصل بالفعل وهو محذوف.

---

(١) ابن الحاجب.

(٢) لم أعثر عليه في شرحه للمفصل، ولا في شرحه للكافية.

(٣) ﴿ ...وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔاۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ ... ﴾؛ أي: قد ورد بدون حصر.

(٤) البيتان من الرجز المشطور، قائلهما حميد بن مالك الأرقط، كما في الخزانة (٢/ ٤٠٦). وانظر: الكتاب (١/ ٣٨٣)، والخصائص (١/ ٣٠٧)، (٢/ ١٩٤)، واللمع لابن جني (ص١٨٩)، وأمالي الشجري (١/ ٤٠)، والإنصاف (ص٦٩٩)، وابن يعيش (٣/ ١٠٢)، وضرائر الشعر (ص٢٦١)، وما يجوز للشاعر (ص٢٢١)، والجامع الصغير (ص٢٢)، وشرح اللمع لابن الخباز (٩٥/ ب).

المفردات: العنس: بفتح العين وسكون النون هي الناقة القوية. تقطع الأراكا: أي تقطع الأرض التي تنبت الأراك، وهو شجر يستاك به.

والمعنى: جاءتك إبلنا مجهدة، فلا تحرمها من عطائك وأنت كريم أيها الممدوح.

وشاهده: وضع الضمير المنفصل مكان المتصل في قوله: (حتَّى بلغت إيَّاك).

(٥) في (خ): الاتيان.

● **قوله: (أو يكون العامل معنويًا):**

نحو (**أنا زيد**)، فـ (أنا) ضمير [منفصل، وهو][1] مبتدأ، وتعذر اتصاله لأن العامل فيه معنوي، ولا يتصل لفظ بما ليس بلفظ فتعذر[2].

● **قوله: (أو حرفًا والضمير مرفوع):**

يعني أن العامل إذا كان[3] حرفًا والضمير مرفوع بذلك الحرف تعذر الاتصال أيضًا، نحو قوله[4]: (**ما أنت قائمًا**)، فإنَّ قوله: (أنت) ضمير مرفوع بـ (ما) الحجازية، و (قائمًا) خبرها، فلو اتصل بـ (ما) لأدى إلى استتاره، إذا كان ضمير الغائب فيما[5] إذا قلت: (زيد ما هو[6] قائمًا)؛ [لأن الضمير المفرد الغائب[7] يستتر كما[8] تقدم][9]، والحرف لا يجوز أن يستتر فيه[10] الضمير، لضعفه، فلما أدى[11] الاتصال إلى وجوب الاستتار في بعض المواضع وهو لا يجوز الاستتار[12] في الحرف، ترك الاتصال لذلك العذر فاعرفه[13].

● **قوله: (أو يكون مسندًا إليه صفة جرَتْ على غير من هي له):**

يعني أن الضمير يجب انفصاله إذا أُسندت إليه صفة، وتلك الصفة جارية على غير من هي له، وجب انفصال الضمير نحو قوله: (**هند زيد ضاربتُهُ هي**)، فقد برز الضمير وانفصل وهو قوله: (هي) لَمَّا جرت الصفة وهي قوله: (ضاربته) على زيد؛ [لأنها خبر عنه، وليست][14] له بل لهند[15]؛ لأنها هي الضاربة، فلذلك برز الضمير وانفصل[16]، وإنَّمَا وجب ذلك لِيُعْلَمَ الضاربُ من المضروبِ منهما، **فإنْ قيل**: قد عُلِمَ أن الضاربة هند؛ لأنه لو كان الضارب زيدًا لقلت:

---

(١) ليست في (ك).
(٢) ليست في (س، ك).
(٣) في (خ): يعني إذا كان العامل.
(٤ - ٦) ليست في (ك).
(٧) في (س): الغائب في المفرد.
(٨) في (خ): على ما.
(٩) ساقط من (ك).
(١٠) في (ك): الاستتار فيه.
(١١) في (س): أدى إلى. وهو خطأ.
(١٢) ليست في (خ).
(١٣) ليست في (ك).
(١٤) ساقط من (ك).
(١٥) ساقط من (س).
(١٦) ليست في (ك).

ضاربها، **فالجواب**[1]: أنه يقع اللبس في غير هذه الصورة فَطُرِدَ الباب، وذلك نحو قولك[2]: (زيد عمرو ضاربه)، فلا يعلم (من هو)[3] الضارب منهما[4] من المضروب إلَّا ببروز الضمير، فإذا كان الضرب لزيد ‹في المثال›[5] المذكور[6] برز الضمير لِجَرْيِ الصفةِ على عمرو؛ لأنها خبر عنه وليست له، فتقول: (زيد عمرو ضاربه هو)، وإن كان الضرب لعمرو لم يبرز الضمير لِجَرْيِ الصفة على من هي له، فكان ظهور الضمير هو الدليل، هذا مذهب[7] البصريين[8]، وعند الكوفيين[9] أنه لا يبرز ضمير الصفة وإن جرت على غير من هي له، قالوا[10]: لأن ذلك اللبس يحصل في الفعل أيضًا إذا قلت: (زيد عمرو يضربه)، وهو لا يبرز الضمير في الفعل[11] اتفاقًا، فكذلك في الصفة، ‹قال:

٨٣. وإنَّ امرءًا أسرى إليكِ وَدُونَهُ ... من الأرضِ مَوْمَاةٌ وبيداءُ سَمْلَقُ

فَحُقَّ له أَنْ تستجيبي لصوتِهِ ... وأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ المُعَانَ مُوَفَّقُ›[12][13]

---

(١) في (خ): والجواب، وفي (ك): وأجيب.

(٢) في (س): قوله.

(٣ - ٥) ليست في (ك).

(٦) ليست في (س، ك)، وجاء مكانها في (س): آخرًا.

(٧) في (س): هو مذهب.

(٨) انظر: الإنصاف (ص٥٧، ٥٨).

(٩) انظر: الإنصاف (ص٥٧).

(١٠) أي: قال الكوفيون. انظر: الإنصاف (ص٥٨).

(١١) في (س): في الضمير. وهو خطأ.

(١٢) القائل هو الأعشى الكبير، وهما في ديوانه (ص٢٧٣) من قصيدة يمدح بها المحلق بن حنتم ابن شداد بن ربيعة، ومطلعها:

أرقت وما هذا السهاد المؤرق ... وما بي من سقم وما بي معشق

ورواية الشطر الثاني من البيت الأول في الديوان:

فياف تنوفات وبيداء سملق

والرواية المشهورة في البيت الثاني: (لمحقوقة) مكان: (فحق له)، وهي رواية الديوان.

والموماة: الصحراء الواسعة. وسملق: أي قفر لا نبات فيها.

والشاهد فيه: على رواية الرصَّاص لا شاهد في البيت، ولكن الشاهد فيه على الرواية المشهورة (لمحقوقة)؛ إذ ترك إبراز الضمير في اسم الفاعل، ولو أبرز لقيل: لمحقوقة أنت. وانظر: ديوانه (ص٢٧٣)، والخزانة (١/ ٥٥١ و ٢/ ٤١٠)، ومجاز القرآن (١/ ٢٤٤ و ٢/ ٤٧)، واللسان (حقق)، والصناعتين (ص١٤٩)، وأمالي الشجري (١/ ٣١٧)، والإنصاف (ص٥٨).

(١٣) ساقط من (خ، ك).

وأجاب البصريون[١]: بأن الفعل أقوى، واللبس فيه أقل، فلا يلزم أن يكون حكم الأضعف حكم الأقوى[٢].

● **قوله: (وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعًا، فإنْ كان أحدهما أعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني):**

* **قوله: (وليس أحدهما مرفوعًا)**: احتراز[٣] من نحو[٤] قولك: (ضربتك)؛ فإنَّه قد اجتمع فيه ضميران، إلا أن الأول منهما ضمير مرفوع لأنه فاعل، فلا يجوز في الثاني - وهو الكاف - إلَّا الاتصال.

* **وقوله: (فإنْ كان أحدهما أعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني)**: يعني أنه إذا اجتمع ضميران وهما[٥] منصوبان جميعًا، أو أحدهما منصوب والثاني مجرور، فلك الخيار في الثاني منهما[٦]، فإنْ شئت وَصَلْتَه بالأول، وإنْ شئت فَصَلْتَه، وذلك بشرط أن يكون الأول منهما أعرف من الثاني.

● **قوله[٧]: (مثل[٨] أَعْطَيْتُكَهُ[٩] وَضَرْبِيكَ[١٠]):**

فقد اجتمع في (**أَعْطَيْتُكَهُ**) ضميران منصوبان: الكاف والهاء، والأول[١١] أعرف؛ لأن ضمير[١٢] المخاطب أعرف من ضمير الغائب وهو الهاء، فإنْ شئت قلت: (**أعطيتكه**) بالاتصال لأنه ممكن، وإنْ شئت قلت: (**أعطيتك إياه**) بالانفصال لتعذر اتصاله بالفعل نفسه، وكذلك قولك: (**ضَرْبِيكَ**)، فالياء ضمير متكلم مجرور بإضافة المصدر - وهو (ضَرْبُ) - إليها، والكاف ضمير منصوب، وقد تقدم الأعرف وهو ضمير المتكلم؛ لأنه أعرف من المخاطب،

---

(١) انظر: الإنصاف (ص٥٩).

(٢) المعروف أن مذهب الكوفيين أنهم إنما يلتزمون الإبراز عند الإلباس تمسكًا بنحو قوله:

قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت ... بكنه ذلك عدنان وقحطان

انظر: شرح التصريح (١/ ١٦٢).

(٣) في (س): احترازًا.

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (ك): وهو.

(٦) في (خ): فيهما.

(٧) ليست في (س).

(٨) في (خ، ك): نحو. وقد أثبت نص الكافية.

(٩) في (س): أعطيتك هو.

(١٠) في (س): ضربتك. وليس كذلك.

(١١) في (ك): والكاف.

(١٢) في (س): الضمير.

فإنْ شئت قلت: (**ضربيك**) بالاتصال، وإنْ شئت: (**ضربي إيَّاك**) بالانفصال؛ لما تقدم ‹من تعذر›[١] اتصاله[٢] ‹بالعامل لتقدم غيره عليه›[٣].

● **قوله: (وإلَّا فهو منفصل):**

يعني أنه إذا تقدم الأنقص وتأخر الأعرف وجب انفصال الآخِر منهما وهو الأعرف، نحو (**أعطيته إيَّاك**)، ولا تقل: (**أعطيتهك**)؛ لئلَّا يتقدم الأنقص على الأعرف ‹فيما هو كالكلمة[٤] الواحدة›[٥]، ‹وأما ما ذكره المصنف فلا يصلح لذلك إنَّما هو يقلل، لكون الأفصح تقدم الأعرف فقط›[٦]، وكذلك إذا كان الضميران متساويين[٧] وجب انفصال الثاني منهما نحو (زيد[٨] ‹هند الدراهم›[٩] أعطاها إيّاها)، ولا يجوز (أعطاهاها)[١٠]؛ لأنه ليس أحدهما بالتقدم والاتصال بالفعل أولى من الثاني[١١]، وأما قول الشاعر[١٢]:

٨٤. وقد جَعَلَتْ نفسي تطيبُ[١٣] لِضَغْمَةٍ ... لَضَغْمِهِمَاهَا يقرعُ العظمَ نابُهَا[١٤]

---

(١) ساقط من (ك).
(٢) ليست في (س).
(٣) ساقط من (ك).
(٤) في (خ): فيما هو في حكم الكلمة.
(٥) ساقط من (س).
(٦) ساقط من (خ، ك).
(٧) في (س): متساويان.
(٨) ليست في (س، ك).
(٩) ساقط من (ك).
(١٠) في (س، ك): أعطاهاه، وفي (خ): أعطاهها. والصواب ما أثبت.
(١١) جاء بعده في (ك): (فإذا اتصل الأول انفصل وجوبًا)، ولعل المراد الفصل الثاني.
(١٢) نسب البيت إلى لقيط بن مرة الأسدي من قصيدة رثى بها أخاه، وهجا مرة بن عداء ومدرك بن حصن الأسديين. انظر: الأمالي الشجرية (٢/ ٢٠١)، كما نسب إلى مغلس بن لقيط بن حبيب بن خالد ابن نضلة الأسدي، شاعر جاهلي. انظر: الخزانة (٢/ ٤١٥)، والعيني (١/ ٣٣٣).
(١٣) في (س): تتوق.
(١٤) في (خ): ورد بعد هذا البيت بيتان هما:

وأبقت لي الأيام بعدك مدركًا ... ومرة والدنيا قليل عتابها
رفيقين كالذئبين يقتسمانني ... وشر صحابات الرجال ذئابها

والضغمة: العضة، وقد أراد بها الشدة، وجعل لها نابًا على المجاز، ويقرع العظم: يصل إلى العظم.
والشاهد فيه: في قوله: (**لضغمهماها**)؛ حيث جمع بين ضميرين بلفظ الغيبة، وقد بينه المؤلف بما يكفي.
انظر: سيبويه (١/ ٣٨٤)، وابن الشجري (١/ ٨٩ و ٢/ ١٠١)، وابن يعيش (٣/ ١٠٥)، والخزانة (٢/ ٤١٥)، والعيني (١/ ٣٣٣)، والأشموني (١/ ١٤١).

فشاذ، والقياس: (لِضَغْمِهِمَا إيّاها)، ومعنى البيت: أن نفسه تطيب لإصابة الضَّغمةِ[١] – وهي[٢] الشدة – لإصابة رجلين حاسدين له إياها قبله.

● **قوله: (والمختار في خبر (باب[٣] كان[٤]) الانفصال):**

نحو (زيد قائم وكنت إياه)، فيجوز الاتصال[٥]، والانفصال هو المختار لأنه ليس مفعولًا على الحقيقة، وإنَّما هو في الأصل خبر المبتدأ، وحق خبر المبتدأ[٦] الانفصال؛ لأن عامله معنوي[٧] فأعطي هذا حكم الأصل، قال عمر ابن أبي ربيعة[٨]:

٨٥. لَئِنْ كان إيَّاهُ لقد حال بَعْدَنَا عن العهدِ والإنسانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ[٩]

ووجه الاتصال قول أبي الأسود[١٠]:

٨٦. فإن لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فإنَّهُ أخوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا[١١]

---

(١) في (ك): العصمة. (٢) في (ك): التي هي.

(٣) في (س): بات. وهو خطأ.

(٤) في (س) كان وأخواتها. وقد أثبت نص الكافية.

(٥) جاء بعده في (ك): فتقول كنته. (٦) في (س): الابتداء.

(٧) هذا أحد آراء ثلاثة في رافع الخبر، أولها: أنه مرفوع بالمبتدأ فعامله لفظي، وعليه أكثر البصريين، وثانيها: أنه ارتفع بالابتداء كالمبتدأ، وَرُدَّ بأن الابتداء عامل ضعيف لا يقوى على العمل فيهما، وثالثها: أنه مرفوع بالابتداء والمبتدأ معًا، ورد بأن العامل لا يكون مزيجًا من عاملين أحدهما لفظي والآخر معنوي، والمؤلف على الرأي الثاني.

(٨) سبقت ترجمته في (ص٤٣٦).

(٩) البيت من قصيدة قالها عمر على لسان إحدى صواحبه.

وحال: أي تغير. انظر: ابن يعيش (٣/ ١٠٧)، والخزانة (٢/ ٤٢٠)، وشرح شواهد الألفية للعيني (١/ ٣١٤)، وشرح التصريح (١/ ١٠٨) والأشموني (١/ ١١٩)، وديوانه (ص١٨٣).

والشاهد فيه: انفصال الضمير الواقع خبرًا لـ (كان)، وهو المختار عند سيبويه، ولو وصل لقال: كَانَهُ.

(١٠) هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني، واضع علم النحو، كان معدودًا من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان، مات سنة (٦٩هـ). وفيات الأعيان (١/ ٥٣٥)، وخزانة الأدب (١/ ١٣٦)، والأعلام للزركلي (٣/ ٣٤٠).

(١١) ورد قبله في (س):

دع الخمر يشربها الغواة فإنني وجدت أخاها مجزيًا عن مكانها

والبيتان من قصيدة يخاطب بها أبو الأسود مولًى له كان يحمل تجارة إلى الأهواز، وكان إذا مضى إليها يتناول شيئًا من الشراب، والمراد بأخيها الزبيب أو نبيذه.

=

قال ابن مالك[١]: « الاتصال[٢] عندي[٣] في مثل ذلك أجود[٤]؛ لأن الأصل الاتصال، وقد أمكن ».

● قوله: (والأكثر (لولا أنت) إلى آخرها):

يعني[٥]: [إلى آخر[٦] [الضمائر التي للمخاطب والغائب، وكذلك المتكلم على ما تقدم][٧]؛ وذلك لأن[٨] الواقع بعد (لولا) مبتدأ عند البصريين[٩] أو فاعل لفعل محذوف عند الكوفيين[١٠]، فقياسه الانفصال على القولين.

● قوله: (وعسيت إلى آخرها):

أي: (عَسَيْتَ وعَسَيْتِ وَعَسَيْتُمَا وَعَسَيْتُمْ وَعَسَيْتُنَّ)، وكذلك في المتكلم والغائب على نحو ما تقدم، وذلك لأنه ضمير فاعل لـ (عسى)، فقياسه الاتصال.

● قوله: (وجاء: لولاك وعساك، إلى آخرها):

أي: جاء بعد (لولا) صورة الضمير المجرور، وبعد (عسى) صورة الضمير المنصوب المتصل، فقال المبرد[١١]: « وذلك خطأ » ومنعه، قال[١٢] نجم الدين: « الصحيح وروده »[١٣]، قال الزمخشري: « وقد رواه الثقات عن العرب »[١٤]، قال الشاعر[١٥]:

= والشاهد في سيبويه (١/ ٢١)، والخزانة (٢/ ٤٢٦)، وإصلاح المنطق (ص٢٩٧)، وأدب الكاتب (ص٤٠٢)، والأشموني (٣/ ١١٨)، وديوانه (ص١٨٩)، ورواية الشطر الثاني فيه: « أخ أرضعته أمه بلبانها ».
والشاهد فيه: وصل الضمير المنصوب بـ (كان)، والقياس: فإن لا يكن إياها أو تكن إياه.

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٢٣١).
(٢) في (ك): والاتصال.
(٣) ليست في (ك).
(٤) في (س): أجوز.
(٥) ليست في (خ).
(٦) ساقط من (خ، س).
(٧) ساقط من (خ)، وجاء مكانه: لولا أنتَ، لولا أنتِ، لولا أنتما، لولا أنتُنَّ، وكذلك يقع بعدها المتكلم والغائب.
(٨) في (خ): أن.
(٩) انظر: الإنصاف (ص٦٨٧) وما بعدها.
(١٠) في (ك): الكوفيون. وليس كذلك؛ لأنه مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، وانظر: الإنصاف (ص٦٨٧) وما بعدها.
(١١) انظر: رغبة الأمل من كتاب الكامل (٨/ ٤٨، ٤٩)، وانظر: المقتضب (٣/ ٧٢، ٧٣).
(١٢) في (س): وقال.
(١٣) شرح الكافية (٢/ ٢٠).
(١٤) المفصل (ص١٣٥).
(١٥) البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، وقد تقدمت ترجمته في (ص٤٣٦). وزعم الخطيب التبريزي =

٨٧. أَوْمَتْ بِكَفَّيْهَا مِن الهَوْدَجِ لَوْلَاكَ في ذا العام لَمْ أَحْجُجِ[1]

فاختلف الشيخان - سيبويه والأخفش - في وجه ذلك، فقال سيبويه[2] وحكاه[3] عن الخليل ويونس: (لولا) حرف جر، وما بعدها ضمير مجرور على هذه اللغة، [وما بعد (عسى) في محل النصب، و (عسى) حرف بمعنى (لعل) ناصب[4] لما بعده[5] على هذه اللغة][6]. وقال الأخفش[7]: « (لولا) على بابها، لكن استعير ضمير المجرور للمرفوع بعد (لولا) نحو قولهم: (ما أنا كاتب)، وكذلك بعد (عسى) استعير الضمير المنصوب المتصل للمرفوع المتصل »، قالوا: وفي كل[8] واحد من القولين قوة وضعف، فقوة كلام سيبويه أنه لم يستعر، وضعفه أن تغير[9] العامل بالنظر إلى ما يدخل عليه نادر قليل لم يجئ إلَّا في نحو (لدن)، فإنها تجر ما بعدها إلَّا في نحو [قول الشاعر][10]:

٨٨. لدن غدوةً [حتى أَلَاذَ بِخفِّهَا بَقِيَّةُ منقوصٍ من الظِّلِّ قَالِصِ][11]

= أن البيت للعرجي متوهمًا أنه من قصيدته التي أولها:

عوجي علينا ربة الهودج إنك إن لا تفعلي تحرجي

واسمه: عبد اللَّه بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان، وهو مثل عمر بن أبي ربيعة أحد شعراء قريش الغزليين. انظر: ابن يعيش (٣/ ١١٩)، والإنصاف (ص٦٩٣).

(١) البيت أحد بيتين قالهما عمر بن أبي ربيعة في محبوبته مبينًا سبب حج محبوبته.
وَأَوْمَتْ: أشارت، ويروى بـ: أومت بعينيها. وكذلك: لولاك هذا العام. والهودج: مركب من مراكب النساء. انظر: ابن يعيش (٣/ ١١٨، ١١٩)، وأمالي الشجري (١/ ١٨١)، والإنصاف (ص٦٩٣)، والعيني (٣/ ٢٦٤)، والهمع (٢/ ٣٣)، وديوانه (ص٨٠).
والشاهد فيه: وقوع الضمير المتصل الذي يكون في محل الجر أو النصب بعد (لولا).

(٢) الكتاب (١/ ٣٨٨)، والجنى الداني (ص٥٤٥).

(٣) الكتاب (١/ ٣٨٨).

(٤) في (ك): تنصب.

(٥) في (ك): ما بعدها.

(٦) ساقط من (س).

(٧) انظر: الإنصاف (ص٦٨٧، ٦٨٨)، وابن يعيش (٣/ ١٢١).

(٨) في (س): وفي كلام كل. وليس كذلك.

(٩) في نسخ التحقيق: (يعتبر). ولعل المناسب ما أثبته.

(١٠) ساقط من (خ، ك).

(١١) ساقط من (ك)، ولم ينسب هذا البيت لقائل معين. والغدوة: البكرة ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس. وألاذ: أحاط. وقالص: من قلص الظل إذا انزوى وانضم بعضه إلى بعض. انظر: المفصل (ص١٧٢)، وابن يعيش (٤/ ١٠٠، ١٠١). =

فإنَّ (غدوة) منصوب.

وقوة كلام الأخفش: أنه بقي كل واحد منهما على أصله، وضعفه كثرة الاستعارة؛ لأنه استعار في (لولا) اثني عشر موضعًا[١]، وكذلك في (عسى).

[نون الوقاية]

● **قوله: ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي: نحو ضَرَبَنِي، (وفي المضارع العاري[٢] عن نون الإعراب): نحو (يَضْرِبُنِي) و (يُكْرِمني[٣])، وكذلك في فعل الأمر:** نحو (اضْرِبْنِي).

اعلم أن نون الوقاية إنَّما تدخل في الفعل لتقيه من الكسر؛ لأن ما قبل ياء المتكلم يجب كسره، والكسرة أصل علامات الجر، والجر يختص بالاسم ولا يدخل في الفعل، فإنْ قيل: فقد يدخل الكسر الفعلَ لالتقاء الساكنين نحو قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَـٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾ [آل عمران: ٢٦][٤]، فكسر اللام من ﴿ قُلِ ﴾، قال نجم الدين: « الكسر للساكنين[٥] عارض، وكسر ما قبل ياء المتكلم لازم، فلم يعتد بالعارض »[٦].

واعلم أن نون الوقاية على ثلاثة أضرب: واجبة وجائزة وممتنعة، فالذي يجب دخولها فيه الماضي والمضارع العاري عن نون الإعراب، وكذلك[٧] في فعل الأمر والنهي[٨] [على ما تقدم[٩]]نحو (اضْربْني)، وفي النَّهي (لَا تَضْرِبْني)، ولم يذكرهما[١٠] الشيخ غفلة[١١].

= والشاهد فيه: انتصاب (غدوة) بـ (لدن)، والمشهور أنها تجر ما بعدها.

(١) لولاكَ، لولا كِ، لولاكما، لولاكم... إلخ.

(٢) في (ك): عُرْيًا.

(٣) ليست في (خ، ك).

(٤) وتمامها: ﴿ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾.

(٥) في (ك): لالتقاء الساكنين.

(٦) شرح الكافية (٢/ ٢٢)، والنقل بالمعنى.

(٧) ليست في (خ)، وفي (س): وكذا.

(٨) ليست في (ك).

(٩) ساقط من (س، ك).

(١٠) في (س): يذكرها.

(١١) ساقط من (خ).

وإنما وجب في ذلك لما تقدم من أن الياء يجب كسر ما قبلها[١]، فكانت النون واقية للفعل من الكسر لوقوعه عليها.

والضرب الذي يمتنع دخول نون الوقاية فيه: الاسم المعرب[٢]، نحو (غلامي وثوبي وداري)، والضرب الذي يجوز فيه دخولها[٣] على ثلاثة أضرب أيضًا[٤]، منها مَا يُخْتَارُ فيه دخول نون الوقاية، ومنها ما يختار فيه حذفها، ومنها ما يستوي فيه الأمران، فالمضارع[٥] الذي فيه نون الإعراب نحو (يَشْرَبَانِ، ويَضْرِبُونَ، وتَضْرِبِينَ يا امرأة) وكذلك (إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ وَلَدُنْ)؛ فإنَّ دخول النون في ذلك[٦] وحذفها متساويان[٧].

● وقوله: (وأنت مع النون في (لدن) و (إنَّ) وأخواتِها مُخَيَّـرٌ):

[يعني: الدخول والحـذف][٨] جائزان[٩] [على السواء][١٠]، فوجه [الدخول لنون الوقاية][١١] أما في المضارع الذي فيه نون الإعراب فعلى القياس المتقدم في[١٢] دخولها في الفعل، وأما الحذف فلأنها إنَّما دخلت لتقي الفعل من الكسر ونون الإعراب تكفي؛ لأن الكسر[١٣] يقع عليها، نحو (تَضْرِبَانِي وتَضْرِبُونِي وتَضْرِبِينِـي)، وإذا أدخلتها قلت: (تَضْرِبَانِنِي وتَضْرِبُونَنِي وتَضْرِبِينَنِي). وأما وجه دخولها في (إنَّ) وأخواتها، فلشبهها بالفعل على ما سيأتي.

وأما وجه حذفها فكراهة لاجتماع النونات، وأما دخولها[١٤] على (لدن) فللمحافظة[١٥] على سكونها البنائي، وأما وجه حذفها فلأن الكسر غير مكروه في الاسم[١٦] فلا حاجة إلى ما يقيه.

---

(١) ورد بعدها في (ك): والفعل لا يدخله الكسر.
(٢) ليست في (س).
(٣) في (ك): دخولها فيه.
(٤) ليست في (خ، ك).
(٥) في (ك): وذلك المضارع.
(٦) في (ك): في هذه.
(٧) في (ك): جائزان.
(٨) ساقط من (ك).
(٩) ليست في (خ).
(١٠، ١١) ساقط من (ك).
(١٢) في (خ): من.
(١٣) في (ك): الكسرة.
(١٤) في (خ): وجه دخولها.
(١٥) في (س): فللمخاطب. وهو خطأ، وفي (ك): فمحافظة.
(١٦) في (س): الفعل. وليس كذلك؛ لأن (لدن) اسم.

● وأما الضرب[1] الذي يختار فيه دخول نون الوقاية فهو قوله: (**ويختار في ليت ومِن وعَنْ وقَدْ وقَطْ**):

* (**أما ليت**)؛ فلأنه لا يؤدي دخول نون الوقاية فيها إلى اجتماع النونات بخلاف (إنَّ)، قال اللَّه[2] تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣].

قال سيبويه[3]: ولا يجوز حذف النون في (ليت) إلَّا في ضرورة الشعر؛ كقول الشاعر[4]:

٨٩. كَمُنْيَةِ جابرٍ إذْ قال لَيْتِي ... أصادِفُهُ وأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي

* **وأما (مِنْ وَعَنْ وَقَدْ وَقَطْ)**؛ فللمحافظة على سكونها البنائي، قال[5] الجزوليُّ[6]: إثباتُها في هذه هو الأشهر. وقال سيبويه[7]: حذف النون في هذه

---

(١) في (ك): الضرب الثاني.
(٢) ليست في (س، ك).
(٣) الكتاب (١/ ٣٨٦).
(٤) هو: زيد الخيل، واسمه: زيد بن مهلهل بن منهب بن عبد رضا، من طيئ، كنيته: أبو مكنف، من أبطال الجاهلية، لقب (زيد الخيل) لكثرة خيله أو لكثرة طراده بها، فلما أسلم سُرَّ به النبي ﷺ وسماه (زيد الخير)، توفي سنة (٩هـ). الإصابة ترجمة رقم (٢٩٣٥)، وخزانة البغدادي (٢/ ٤٤٨).
والبيت من قصيدة قالها يصف نصالًا، وجابر: رجل من غطفان تمنى أن يلقى زيدًا حتى صحبه زيد، فقالت امرأته: كنت تتمنى زيدًا، وها أنت تلتقي به الآن، فاختلفا طعنتين وهما دارعان، فاندق رمح جابر ولم يغن شيئًا، وطعنه زيد... فقالت امرأته: كنت تتمنى زيدًا فلاقيت أخا ثقة. ورواية الديوان: (وأتلف) مكان (وأفقد).
وفي المقتضب (١/ ٢٥٠): (أصادفه ويهلك جل مالي).
والشاهد فيه: حذف نون الوقاية من (ليت) لضرورة الشعر.
انظر: ديوان زيد الخيل (ص٨٧)، وسيبويه (١/ ٣٨٦)، والمقتضب (١/ ٢٥٠)، وابن يعيش (٣/ ٩٠، ١٢٣)، والخزانة (٢/ ٤٤٦)، والعيني (١/ ٣٤٦)، والهمع (١/ ٦٤)، والأشموني (١/ ١٢٣).
(٥) انظر: همع الهوامع (١/ ٦٤)، حيث قال: «وأجازه البدر بن مالك بكثرة في (قد) و (قط)، وأجازه الجزولي في (من) و (عن)»، ولم يصرح بإجازة الجزولي في (قد) و (قط).
(٦) هو عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت بن عيسى البربري المراكشي، العلامة أبو موسى الجزولي، تصدر الإقراء بالمرية وولي خطابة مراكش، أخذ عنه العربية الشلوبين وابن معط وغيرهما، له من الكتب: الجزولية، وشرح أصول ابن السراج، وشرح قصيدة بانت سعاد، والأمالي في النحو، وغيرها، توفي سنة (٦٠٧هـ). انظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٣٦)، والأعلام للزركلي (٥/ ٢٨٨).
(٧) الكتاب (١/ ٣٨٦)، ولم يذكر قول الشاعر: أيها السائل عنهم... البيت.

لا يجوز إلَّا في ضرورة الشعر، قال الشاعر[١]:

٩٠. أَيُّهَا السائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلاَ قَيْسُ مِنِي

وقال:

٩١. قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي ليس[٢] الإمامُ بالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ[٣][٤]

● وأما الضرب[٥] الذي يختار فيه حذف نون الوقاية[٦] فهو قوله: **(وعكسها لعل)**:

أي: عكس (ليت ومِنْ وعَنْ)، فإنه يختار حذف[٧] نون الوقاية فيها[٨]،

---

(١) لم أهتد لقائل البيت، وهو من الرمل، ولعله مصنوع.

والشاهد فيه: أن حذف النون من (عني، مني) ضرورة عند سيبويه، والقياس بتشديد النون فيهما.

وقيس: أبو قبيلة، وهو: قيس عيلان أخو إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

انظر: ابن يعيش (٣/ ١٢٥)، والخزانة (٢/ ٤٤٨)، وشرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل (ص١٥)، والتخمير (٢/ ٩٦)، والرضي (٢/ ٢٣)، والجنى الداني (ص١٨٢)، وأوضح المسالك (ص٦١).

(٢) في (س): لست. (٣) ساقط من (خ).

(٤) البيت من الرجز، وينسب إلى حميد الأرقط كما في الخزانة (٤/ ٤٥٣)، وقال فيها: والبيتان من أرجوزة لحميد الأرقط، قال ابن المستوفي: ويروى: « ليس أميري بالظلوم الملحد ». ولم أر البيت الأول في ديوانه، وأولها:

ليس الإمام بالشحيح الملحد ولا بوبر بالحجاز مقرد

وقد ذكر القالي في أماليه (٢/ ١٧): وقال حميد الأرقط يُعرِّض بابن الزبير:

لَيْسَ الأمير بالشَّحِيحِ المُلْحِدِ وَلَا بِوَبْرٍ بالحِجازِ مُقْرِدِ

إنْ يُرَ يومًا بالفَضَاءِ يُصْطَدِ أو يَنْجَحِرْ فالجُحْرُ شرٌّ مَحْكِدِ

ولم يذكر القالي البيت (قدني).

وفي هامش النوادر لأبي زيد (ص٥٢٧): وأورد أبو عبيد البكري في شرح أمالي القالي أبياتًا ثلاثة قبلها قالها يمدح الحجاج؛ وهي:

قلت لعنسي وهي عجلى تعتدي لا نوم حتى تحسري وتلهدي

أو تردي حوض أبي محمد ليس الأمير بالشحيح الملحد

والخبيبين: عبد اللَّه بن الزبير وأصحابه برواية الجمع، وعبد اللَّه بن الزبير وابنه خبيب برواية التثنية. وانظر: سيبويه (١/ ٣٨٧)، والمحتسب (٢/ ٣٢٣)، وأمالي الشجري (١/ ١٤ و٢/ ١٤٢)، والإنصاف (ص١٣١)، وابن يعيش (٣/ ١٢٤ و٧/ ١٤٣)، والخزانة (٢/ ٤٤٩ و٣/ ٣٤)، واللسان: (مادتي: حكد خبب).

(٥) في (ك): الضرب الثالث. (٦) في (ك): النون.

(٧) في (خ): يختار فيه حذف... إلخ. (٨) ساقط من (س).

قال[١] تعالى: ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴾ [غافر: ٣٦][٢]، وإنَّما كان المختار الحذف لأن اللام تقارب النون في المخرج، وفي (لعل) ثلاثة لامات؛ لأن الأخيرة، مشددة، فهو يؤدي إلى اجتماع أربعة أشياء متقاربة رابعها نون الوقاية، فكرهوا ذلك مع أن من لغاتها (لَعَنَّ)، فيلزم اجتماع النونات، وقد جاء دخولها مع (لعلَّ) في الشعر كقوله[٣]:

٩٢. وأُشْرِفُ بِالْغُورِ اليَمَانِـي لعلَّني   أَرَى نَارَ لَيْلى أو يـراني سَمِيرُها[٤]

[ضمير الفصل]

● **قوله: (ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها صيغةُ مرفوع منفصل مطابق[٥] للمبتدأ):**

* **قوله: (بين المبتدأ والخبر)**: لأنه لا يتوسط إلا بينهما.

* **قوله: (قبل دخول العوامل اللفظية)**: نحو (زيد هو القائم).

* **قوله: (وبعدها)**: نحو (كان زيد[٦] هو القائم) و (إِنَّ زيدًا هو القائم)،

---

(١) في (س): قوله.

(٢) من قوله تعالى: ﴿... وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا ﴾.

(٣) في (خ): نظيرها.

(٤) ينسب هذا البيت ومعه عدة أبيات إلى مجموعة من الشعراء؛ حيث نسب هذا البيت إلى الشماخ، وهو في ملحق ديوانه (ص٤٣٨)، ومعه أربعة أبيات برواية (اليفاع) بدل (اليماني)، و (بصيرها) بدل (سميرها)، وكذلك نسبت له في الزهرة (١/ ٢٣٤) ومعه ثلاثة أبيات غيره، وكذلك في تزيين الأسواق (١/ ١١٥) مع قصة الأبيات.

وقد روى أبو الفرج في الأغاني أبياتًا على هذا الوزن والقافية ونسبها لتوبة بن الحمير بما فيها بيت الشاهد، والبيت في ديوان توبة بن الحمير (ص٣١)، والرواية فيه (الأرض) مكان (الغور)، ومن هذه الأبيات التي في ديوان الشماخ بيتان من قصيدة منسوبة لتوبة بن الحمير الخفاجي (ص٢١٨)، وقد نسب البيت ومعه الأبيات الثلاثة التي في ديوان الشماخ إلى توبة بن الحمير في أمالي القالي (١/ ٨٨)، وقد نسب البيت في الحماسة البصرية (٢/ ٢٠٢) إلى توبة بن الحمير.

وقد نسب لمجنون ليلى في ديوانه (ص١٤٨)، وفيه (اليفاع) بدل (اليماني).

وهذه المراجع فيها (القور) بدل (الغور)، والقور جمع قاره وهي الجبل الصغير، كما أنني لم أجد من روى (سميرها) وإنما (بصيرها).

والشاهد فيه: (لعلني)؛ حيث ذكرت معها نون الوقاية، وذلك ضرورة شعرية.

(٥) في (س): مضايق. وهو خطأ.

(٦) في (خ): كأن زيدًا.

وكذلك باقيها.

* قوله: (**صيغة مرفوع**): تنبيه من الشيخ أنه لم يتعين[1] كونه ضميرًا، بل وقع فيه[2] الاختلاف[3] هل هو حرف أو اسم؟ فجاء الشيخ بكلام مجمل.

* **قوله (مطابق للمبتدأ)**: يعني في الإفراد وأخويه[4]، تقول: (زيد هو القائم)، و (الزيدان هما القائمان)، و (الزيدون هم القائمون)، وكذلك في التذكير والتأنيث نحو (زيد هو القائم)، و (هند هي القائمة)، وكذلك في المتكلم وأخويه[5] (كُنْتُ أنا القائم)، و (كُنْتَ أنت القائم)، و (كان زيد هو القائم)، قال تعالى: ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [المائدة: ١١٧][6]، وقال تعالى: ﴿ وَكُنَّا نَحۡنُ ٱلۡوَٰرِثِينَ ﴾ [القصص: ٥٨][7].

● **قوله: (ويسمى فصلًا)**:

وذلك لأنه فَصَلَ بين كون ما بعده خبرًا أو صفة، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيد القائم) جاز أن يتوهم السامع أن (القائم) صفة فينتظر الخبر، وجاز أن يفهم أنه خبر، وإذا جاء بالفصل تعين أنه خبر نحو (زيد هو القائم)؛ لأنه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف، **وتسمِّيه الكوفيون عمادًا**؛ لأنه اعتمد عليه في هذا المعنى[8]، قال الشيخ: (**وتسميته**[9] **فصلًا** أولى[10] لخصوصيته؛ لأن كل فصل قد[11] اعتمد عليه، وليس كل معتمد عليه يسمى فصلًا، كالفاعل فإنه[12] يُعْتَمَدُ[13] عليه ولا يسمَّى فصلًا)[14].

---

(١) في (خ): لم يتغير عن. وهو خطأ. (٢) ليست في (خ).

(٣) في (ك): اختلاف. (٤، ٥) في (س): وأخوته.

(٦) من قوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى ... ﴾.

(٧) من قوله تعالى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ۖ فَتِلْكَ مَسَـٰكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّنۢ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا ... ﴾.

(٨) في (ك): في الفصل. (٩) في (س): وتسميه. وليس كذلك.

(١٠) في (س): أولا. وهو خطأ. (١١) في (س، ك): فقد.

(١٢) في (س): لأنه. (١٣) في (ك): معتمد.

(١٤) في شرح الكافية (ص٧٠).

● **قوله: (وشرطه أن يكون الخبر معرفة):**

أي: شرط دخول الفصل[١] أن يكون الخبر معرفة؛ لأنه لو كان نكرة لم يقع لبس، فلا يحتاج إلى الفاصل بين الصفة والخبر.

● **قوله: (أو: أفعل من كذا، مثل: كان زيد هو أفضل من عمرو)..**

لأنه جارٍ[٢] مجرى المعرفة لمَّا كانت فيه (مِنْ) قائمة مقام اللام، ولذلك لم يجز الجمع بينهما، فلا يقال: الأفضل من عمرو.

قال ركن الدين: « ولم يذكر كون المبتدأ معرفة للعلم به، وإلا فهو لا بد من ذلك »[٣].

قال نجم الدين: « وهذا الغرض الذي ذكروه هو الغرض من الفصل في الأصل، ثم اتُّسِعَ فيه حيث لا التباس نحو قولهم: (الدِّينُ هو النَّصيحةُ)، و (كان زيد هو القائم)، و (إنَّ زيدًا هو القائم)؛ فإنَّه لا لبس في ذلك لاختلاف الإعرابين، وكذلك في المضمر نحو ﴿ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [الحجر: ٤٩][٤]، و ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴾ [القصص: ٥٨]؛ لأن المضمر لا يوصف »[٥].

● **قوله: (ولا موضع له عند الخليل)[٦]:**

أي: لا موضع لهذا الضمير من الإعراب، وذلك لأنه عنده حرف أُتي به للفصل، وعند غيره أنه اسم له موضع من الإعراب على أنه بدل مما قبله، فإنْ كان مرفوعًا فظاهر نحو (كان زيد هو القائم)، وإنْ كان منصوبًا نحو (إنَّ زيدًا هو القائم) قلنا: استعاروا ضمير المرفوع للمنصوب.

● **قوله: (وبعض العرب تجعله مبتدأ ما بعده خبره):**

وعليه قراءة بعضهم في غير السبعة:.................................

---

(١) في (س): الفعل. وهو خطأ.

(٢) في (س): جاري. وليس كذلك؛ لأنه منقوص.

(٣) المتوسط في شرح الكافية (ص١٩٢).

(٤) من قوله تعالى: ﴿ ۞ نَبِّئْ عِبَادِىٓ ... ﴾.

(٥) ورد هذا القول في إحدى نسخ شرح الكافية لنجم الدين، انظر: هامش شرح الكافية لنجم الدين (٢/ ٢٥).

(٦) الكتاب (١/ ٣٩٤).

﴿وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الزخرف: ٧٦][1]، و ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩][2]، برفع[3]: (الظالمون)، و (أَقَلُّ)[4]، والقراءة المشهورة بالنصب[5] فيهما.

[ضمير الشأن والقصة]

● **قوله: (ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشأن والقصة يُفَسَّرُ بالجملة بعده):**

وإنَّما وضعوه لغرض التعظيم في القصة؛ لأن ذكر الشيء مبهمًا ثم يفسر أَوْقَعُ في النفس من ذكره مُفَسَّرًا من أول وهلة؛ لأن ما أُبْهِم تطلعت النفوس إلى فهمه، فإذا قالوا: (هو)، قدروا أن ذلك الضمير يرجع إلى الشأن، ثم فسروا الشأن بالجملة الواقعة بعد الضمير.

قال ركن الدين[6]: « ويسمى (ضمير الشأن) إنْ لم يكن في الجملة مؤنث، و (ضمير القصة) إنْ كان فيها مؤنث، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦] »[7].

* **قوله: (قبل الجملة)**؛ لأنها المفسرة له.

* **وقوله: (ضمير غائب)**؛ لأنه للشأن[8] وهو غائب.

---

(١) وهي في قراءة عاصم: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

(٢) تمامها في قراءة عاصم: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ...﴾.

(٣) قرأ بها عبد الله وأبو زيد النحويان على أنها خبرهم، وذكر أبو عمر الجرمي أن لغة تميم: جعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ، ويرفعون ما بعده على الخبر. انظر: البحر المحيط (٨/ ٢٧).

(٤) رفع (أَقَلُّ) قراءة عيسى بن عمر، انظر: البحر المحيط (٦/ ١٢٩).

(٥) هذه قراءة الجمهور على أن (هم) فصل، انظر: البحر المحيط (٨/ ٢٧).

(٦) المتوسط (الوافية) في شرح الكافية (ص١٩٣)

(٧) من قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾.

(٨) في (س): الشأن.

● **قوله: (ويكون منفصلًا ومتصلًا مستترًا وبارزًا على حسب العوامل):**

أي: ويكون ضمير الشأن منفصلًا، وذلك إذا كان مبتدأً نحو (**هو زيد قائم**)؛ لأن عامل المبتدأ معنوي، وإذا كان العامل معنويًا وجب الانفصال على ما تقدم.

وقوله: (مستترًا وبارزًا): فالمستتر إذا كان عامله فعلًا وهو مرفوع، نحو (**كان زيد قائم**)، فضمير الشأن مستتر[1] في (كان)، لوجوب استتار الضمير المرفوع إذا كان للمفرد الغائب على ما تقدم، وضمير الشأن ضمير غائب مرفوع، فلذلك استتر، و (زيد قائم) جملة خبر لـ (كان)[2]، ويكون بارزًا متصلًا[3] إذا كان منصوبًا، سواء[4] كان عامله حرفًا نحو (**إنَّهُ زيد قائم**)، أو فعلًا نحو (**ظننته زيد قائم**)، لما[5] تقدم من[6] أن الضمير المنصوب لا يجوز استتاره، [ولم يحصل شيء من موجبات الانفصال][7]، ولذلك كان ضمير الشأن منفصلًا ومتصلًا وبارزًا ومستترًا على حسب العوامل؛ لأنها السبب في الاتصال أو الانفصال.

● **قوله: (وحذفه منصوبًا ضعيف):**

أي: وحذف ضمير الشأن منصوبًا ضعيف؛ لأنه مراد[8] وليس عليه دلالة، وذلك في مثل [قول الشاعر][9]:

٩٣. إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنيسة يومًا ... يَلْقَ فيها جآذرًا وظباءَ[10]

(١) في (ك): مستترًا. وليس كذلك؛ لأنه خبر المبتدأ.
(٢) ورد بعدها في (ك): والضمير اسمها.
(٣) في (س): منفصلًا.
(٤) في (ك): نحو. ولا يستقيم المعنى.
(٥) في (خ) كما. وليس كذلك.
(٦) ليست في (خ).
(٧) ساقط من (ك).
(٨) في (خ): مرادًا. وليس كذلك؛ لأنه خبر (أن) فحقه الرفع.
(٩) ساقط من (خ، ك).
(١٠) البيت للأخطل التغلبي، وهو في ديوانه (ص٢٧٦)، طبعة بيروت. والخزانة (١/ ٢١٩)، (٢/ ٤٦٣ و ٤/ ١٢، ٣٨٠)، وجمل الزجاجي (ص٢١٥)، وأمالي الشجري (١/ ٢٩٥)، والهمع (١/ ١٣٦)، وابن يعيش (٣/ ١١٥).
والجآذر: جمع جؤذر، وهو ولد بقر الوحش، والظباء: جمع ظبية، وقد استعارهما للفتيان والشابات.
والشاهد في البيت: حذف الضمير من (أنه) لضرورة الشعر، والأصل: أنه من يدخل... إلخ.

قال ركن الدين: « ولم يحترز بقوله (منصوبًا) عن[١] شيء؛ لأن هذا الضمير إذا[٢] كان مرفوعًا لم يجز حذفه أيضًا »[٣].

● **قوله: (إلا مع أَنَّ إذَا خُفِّفَتْ فإنَّه لازم):**

أي: حذف ضمير الشأن منصوبًا ضعيف إلا مع (أَنِ) المفتوحة المخففة من الثقيلة فإنَّه لازم حذفه مع عدم الضعف، نحو قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠][٤]، تقديره: أنه الحمد للَّـه ربِّ العالمين، والعلة في ذلك أَنَّ (إِنِ) المكسورة المخففة قد أُعملت[٥] في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ﴾ [هود: ١١١][٦] بالنصب، و (أَنِ) المفتوحة أولى بالإعمال؛ لأَنَ شَبَهَهَا بالفعلِ أقوى لكونها مفتوحة الأولِ كالفعل، وَيَنْسَبِكُ مما بعدها المصدر[٧] كالفعل، ولم يأت ملفوظًا به، فحكموا بأنها عاملة في ضمير الشأنِ مقدرٍ[٨] محذوفٍ لئلَّا يكون للأضعف مزية علىٍ الأقوى، قال الشاعر:

٩٤. في فِتْيةٍ كسيوفِ الهندِ قد عَلِمُوا ... أَنْ هالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَـنْـتَعِلُ[٩]

أي: أنه هالك.

(١) في (ك): من. (٢) في (س): وأن.

(٣) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص١٩٣).

(٤) من قوله تعالى: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَـٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَـٰمٌ ...﴾.

(٥) في (س): عملت.

(٦) وتمامها: ﴿... إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾. (٧) في (س): الفعل. وهو خطأ.

(٨) هكذا في نسخ التحقيق على أنه صفة لضمير الشأن، والنكرة لا تكون صفة للمعرفة، وكان حقه النصب على الحال (مقدارًا محذوفًا).

(٩) البيت من قصيدة للأعشى يذكر فيها ندماءه ويشبههم بسيوف الهند في مضائها وشهرتها، وهو في ديوانه (ص١٠٩)، وانظر: الكتاب (١/ ٢٨٢، ٤٤٠، ٤٨٠)، والخصائص (٢/ ٤٤١)، والمحتسب (١/ ٣٠٨)، وأمالي الشجري (٢/ ٢)، والإنصاف (ص١٩٩)، وابن يعيش (٨/ ٧٤ – ٨١)، والخزانة (٣/ ٥٤٧ و ٤/ ٣٥٦)، والعيني (٢/ ٢٨٧)، والهمع (١/ ١٤٢).

ورواية الشطر الثاني في الديوان:

.... أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَن ذِي الْحِيلَةِ الحِيَلُ

أما الشطر الثاني كما أورده المؤلف فهناك شطر يشبهه هو:

إِنَّـا كَـذلِـكَ مَـا نَـحْـفَـى وَنَـنْـتَـعِـلُ ... إِمَّـا تَـرَيْـنَـا حُـفَـاةً لَا نِـعَـالَ لَـنَـا

والشاهد في البيت: في قوله: (أن هالك)؛ حيث أضمر اسم (أن) المخففة، والتقدير: أنه هالك.

[أسماء الإشارة]

● **قوله: (أسماء الإشارة: ما وضع لمشار إليه):**

أي: أسماء الإشارة أسماء[١] وضعت لمشار إليه، ولا يلزم من هذا الحد[٢] تعريف الشيء «بمثله ولا»[٣] بما هو أخفى منه؛ «لأن المشار إليه معلوم في اللغة، وأسماء الإشارة في اصطلاح النحاة مجهولة، فَفُسِّرَ المجهول بما هو معلوم»[٤]، إذِ المشار إليه في اللغة مفهوم لكل أحد فارتفعت الجهالة، وإنما يلزم ما يوهمه لو فُسِّرَ المجهول بمجهول[٥].

● **قوله: (وهي خمسة: ذا للمذكر):**

يعني أنه يشار بـ (ذا) إلى المذكر، سواء كان عاقلًا أو غيره.

● **قوله: (ولمثناه: ذان وذين):**

أي: (ذان) في الرفع، و (ذين) في النصب والجر.

قال نجم الدين[٦]: « قال الأكثرون: إنَّ المثنى وهو (ذان وذين)، وكذلك (تان وتين) في المؤنث، مثنًى لقيام علة البناء فيه كما في المفرد، وهو (ذا وتا)، وكما في الجمع، و (ذان) صيغة مرتجلة ببنية (ذا) وإلَّا لقيل: ذَيَانِ وتَيَانِ، فـ (ذان) صيغة للرفع، و (ذين) صيغة أخرى للنصب والجر، وهو الذي ذكره المصنف[٧] وَقَوَّاهُ، قال: وإنَّما اتفق أنه يعتبر في محل يشبه تغيير الإعراب وليس بإعراب، ومما يدل على أنه ليس بمثنًّى حقيقة أنه قد ورد تشديد النون في (ذان وتان) ونونِ التثنية غير مشددة، ومما يدل على أنه ليس بإعراب أنه قد جاء (ذان وتان) بالألف في بعض اللغات في جميع الأحوال، وعليه حمل قوله تعالى:

---

(١) ليست في (س). (٢) ليست في (خ).

(٣) ساقط من (س)، وفي (ك): تعريف الشيء بما هو أخفى منه ولا بما هو مثله.

(٤) ساقط من (س)، وجاء مكانه: وإنما هو معلوم.

(٥) في (خ، س): بمثله مجهولًا. (٦) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣١).

(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٤٨٠)؛ ففيه معنى ما ذكر.

﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣][(١)]، ذكره نجم الدين[(٢)]، ولو كان إعرابًا لقال: (إن هذين لساحران)، وقال بعضهم[(٣)] في (ذان وتان[(٤)]): إنَّه مثنًّى حقيقة، وحذف الألف في التثنية لاجتماع الألفين ولم يُرَدّ الألف[(٥)] إلى أصله، فيقال: (ذيَّان وتيَّان) فرقًا بين المتمكن وغيره، وقالوا[(٦)]: إنه معرب لاختلاف آخره باختلاف العامل، وادَّعَوْا أن كل واحد منهما - يعني ذان وذين - صيغة مستأنفة خلاف الظاهر ».

● **قوله: (وللمؤنث: تَا وَتِـي وذِي وَتِـهِ وذِهِ وتِهِي وذِهِي):**

يعني أن هذه يشار بها إلى المفرد المؤنث عاقلًا كان أو غيره.

● **قوله: (ولِمُثنَّاه: تَانِ وتَيْنِ):**

أي: (**تان**) في الرفع، و (**تين**) في النصب والجر، وقد تقدم الخلاف في (تان وتين) هل هو تثنية أم لا[(٧)]، وهل هو معرب أم لا.

● **قوله: ولجمعهما[(٨)]** - أي: جمع[(٩)] المذكر والمؤنث -: **(أُولاءِ) مَدًّا وقصرًا:**

يعني أن (أُولَى) في حال المد والقصر يشار به إلى جمع المذكر وجمع المؤنث، فهو مشترك بينهما.

● **قوله: (ويلحقها[(١٠)]** - أي: يلحق أوائل أسماء الإشارة - **حرف التنبيه)** وهو (ها) لتنبيه المخاطب لئلا يفوته شيء من أسماء الإشارة، فتقول: هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء.

● **قوله: (ويتصل بها حرف الخطاب):**

أي: ويتصل بأواخر أسماء الإشارة حرف الخطاب وهو **الكاف**، ليدل على

---

(١) من قوله تعالى: ﴿... يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ﴾.
(٢) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣١).
(٣) انظر: الهمع (١/ ٧٥).
(٤، ٥) ليست في (ك).
(٦) في (خ): فقالوا، وفي (ك): وقال.
(٧) في (س): أو. وهو الأوفق للغة، لأن (هل) لا تجب (أم) في خبرها لأنها للتصديق.
(٨) في (خ): ولجمعها أولًا.
(٩) في (خ): لجمع.
(١٠) في (خ): ويلحقها حرف التنبيه.

حال من تخاطبه، فَإِنْ كان مذكرًا فتحت الكاف فقلت: (ذاكَ)، وإن خاطبت امرأة كسرت الكاف، وتقول في الاثنين: (ذاكما)، وفي المُخَاطَبِينَ[١]: (ذاكم)، وفي المخاطبات: (ذاكنّ)، ولو قال: (ويلحقها حرف الخطاب ويتصل بها حرف التنبيه) كان أحسن في العبارة.

● **قوله: (وهي خمسة):**

يعني أسماء الإشارة، وهذا باعتبار اللفظ، وأما باعتبار المعنى فهي ستة؛ لأن[٢] (أُولَى)[٣] مشترك[٤] بين جمع المذكر وجمع[٥] المؤنث.

● **قوله: (في خمسة):**

يعني أن حروف الخطاب خمسة أيضًا في اللفظ، وفي المعنى ستة؛ لأن (كُمَا) مشترك بين المذكر والمؤنث[٦].

● **قوله: (فتكون خمسة وعشرين):**

يعني أنك إذا ضربت خمسةً في خمسةٍ كان المجموع خمسة وعشرين[٧]، وتحقيق ذلك: أن أسماء الإشارة خمسة على ما تقدم، فاجعل اسم الإشارة على حسب من تشير إليه من مفرد أو مثنًّى أو مجموع، فإذا أردت أن تشير إلى مفرد مذكر وتخاطب خمسة تسألهم عنه وعن حاله قلت: (كيف ذاكَ الرجل يا رجلُ) بفتح الكاف؛ لأن المخاطب مذكر، و (كيف ذاكِ الرجل يا امرأة) بكسر الكاف؛ لأن المخاطب امرأة، و (كيف ذاكما الرجل يا رجلان)؛ لأن المخاطب اثنان[٨]، و (كيف ذاكما الرجل[٩] يا امرأتان)، وتقول في خطاب الجماعة[١٠]: (كيف ذاكم الرجل يا رجال)، و (كيف ذَاكُنَّ الرجل[١١] يا نساء).. فهذه خمسة، والمشار إليه (ذا) المفرد المذكر، وكذلك إذا كان المشار

---

(١) في (ك): وفي الجماعة المخاطبين.
(٢) في (س): الا.
(٣) في (س): الأولى فهي.
(٤) في (س): تشترك.
(٥) ليست في (س).
(٦) ساقط من (خ).
(٧) في (س): وعشرون.
(٨) ساقط من (ك).
(٩) في (س): الرجلان.
(١٠) ساقط من(س).
(١١) في (س): الرجال.

إليهما[١] مؤنثة قلت: (تا) وخاطبت خمسة تسألهم عنها وعن حالها، وكذلك إذا أشرت إلى اثنين مُخَاطَـبَيْنِ مَذَكَّرَيْنِ قلت: (ذان) وخاطبت خمسة تسألهم، وكذلك إذا أشرت إلى اثنتين مؤنثتين قلت: (تان) وخاطبت خمسة، وكذلك إذا أشرت إلى جماعة رجال أو جماعة نساء قلت: (أُولَى) مدًّا وقصرًا وخاطبت خمسة، فلذلك صار خمسة وعشرين، وأما باعتبار المعنى[٢] فهي ستة وثلاثون؛ لأن (أُولَى) من أسماء الإشارة مشترك بين جمع المذكر والمؤنث، فأسماء الإشارة باعتبار المعنى ؛على ما تقدم و (كُمَا) من حروف الخطاب مشترك بين المثنى من المذكر والمؤنث، فحروف الخطاب في المعنى ستة؛[٣]، فإذا ضربت ؛أسماء الإشارة وهي؛[٤] ستة ؛باعتبار المعنى؛[٥] في ؛حروف الخطاب وهي؛[٦] ستة كان ذلك ؛باعتبار المعنى؛[٧] ستة وثلاثين، فقسط أحد عشر، وبقي خمسة وعشرون[٨]؛ لأنه إذا استعمل المشترك من أسماء الإشارة وهو[٩] (أولى) مرة واحدة سقط في مقابلته من حروف الخطاب ستة، و (كُمَا)، وهو[١٠] المثنى من حروف الخطاب إذا لم يستعمل إلا مرة واحدة سقط[١١] في مقابلته من أسماء الإشارة خمسة؛ لأنه قد حذف منها واحد؛ يعني أن المشترك لم يستعمله مرتين فلذلك سقط أحد[١٢] عشر. وعلى[١٣] الجملة فأي المشتركين بدأت به سقط في مقابلته ستة وسقط في مقابلة المشترك الآخر خمسة.

● **قوله: (ويقال (ذا) للقريب[١٤])...**

إشارة إلى الفرق[١٥] بين (ذا) و (ذاك) و (ذلك)، فـ (ذا) للمشار إليه القريب، ؛و (ذاك) للمشار إليه؛[١٦] المتوسط في[١٧] القرب والبعد، و (ذلك)

---

(١) في (خ): إليه.
(٢) في (خ): المعاني.
(٣) ساقط من (س).
(٤ – ٧) ساقط من (خ).
(٨) في (س): وعشرين.
(٩) في (س): وهي.
(١٠) ليست في (خ).
(١١) ليست في (س).
(١٢) في (ك): إحدى. وهو خطأ.
(١٣) في (خ، س): فعلى.
(١٤) اكتفى في نسخ التحقيق من نص الكافية بهذا، وباقيه: (وذلك للبعيد، وذاك للمتوسط).
(١٥) في (ك): العرب.
(١٦) ساقط من (س).
(١٧) في (ك): بين.

للمشار إليه البعيد، و (اللام) مشعر بالبعد.

● **قوله: (وتلك وذانّك وتانِّك[١] مشددتين، وأولالك مثل ذلك):**

يعني أن (**تلك**) للمشار إليه المؤنث البعيد، و(**ذانِّك**) المشدد للمشار إليه البعيد من المثنى المذكر، و (**تانِّك**) المشدد للمشار إليه البعيد من المثنى المؤنث، و (**أولالك**) للمشار إليه من المجموع من المذكر والمؤنث البعيد. فذكر المصنف[٢] [المشار إليه][٣] البعيد من أسماء الإشارة كلها، ولم يذكر القريب والمتوسط إلا في (ذا)، وعذره أنك تقيس عليه باقيَها[٤]، فإذا قلت: (ذا[٥]) و (تا) و (ذان) و (تان) بتخفيف النون و (أُولى)، فهذه للمشار إليه القريب، وإذا[٦] قلت: (تاك) و (ذانك) و (تانك) بتخفيف النون و (أولالك)، فهذه للمشار إليه المتوسط في القرب والبعد، فاعرف[٧] ذلك[٨] موفَّقًا.

● **قوله: (وأما: ثَمَّ وهُنَا وهَنَّا، فللمكان خاصة):**

يعني أن ما تقدم من أسماء الإشارة يشار به إلى الزمان والمكان والأشخاص، وأما هذه الثلاثة فلا يشار بها إلا إلى المكان.

* **فـ (هُنَا)** بضم الهاء وتخفيف النون للإشارة إلى المكان القريب، فإذا[٩] زدت الكاف معها فقلت[١٠]: (هُنَاكَ) كانت إشارة إلى المكان المتوسط، فإذا زدت[١١] اللام فقلت[١٢]: (هُنَالِكَ) كانت للبعيد.

* **وأما (ثَمَّ) و (هَنَّا)** بفتح الهاء وتشديد النون فللإشارة إلى المكان البعيد لا غير، [قال تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ [الإنسان: ٢٠]][١٣].

---

(١) في (س): وتانك وذانك.
(٢) ليست في (خ).
(٣) ساقط من (خ، س).
(٤) في (خ): باقيَه.
(٥) ليست في (س، ك).
(٦) في (خ): فإذا.
(٧) في (ك): فاعرفه.
(٨) ليست في (ك).
(٩) في (ك): فإن.
(١٠) في (س): قلت.
(١١) في (س): زيدت.
(١٢) في (س): قلت.
(١٣) ساقط من (خ).

وقد جاء (هِنَّا) بكسر[١] الهاء وتشديد النون وهي للبعيد، والأفصح الفتح.

قال نجم الدين: « وقد يراد بـ (هناك) المخففة المضمومة الهاء، و (هنالك) و (هَنَّا) المشددة الزمان، نحو قوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَـٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾ [الكهف: ٤٤][٢]؛ أي: حينئذٍ، وكذلك قول الشاعر:

٩٥. حَنَّتْ نَوَارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ[٣]

أي: ولات حين حنين »[٤].

* * *
* *
*

(١) حكى السيرافي الفتح والكسر، وقال: الكسر رديء. انظر: الخزانة (٢/ ٢٥٦).

(٢) وتمامها: ﴿ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾.

(٣) ينسب هذا البيت لشاعرين أولهما حجل بن نضلة، ولكن المشهور أن البيت لشبيب بن جعيل الثعلبي، وكان بنو قتيبة بن معين قد أسروه في حرب، فأنشد ذلك يخاطب أمه نوار بنت عمرو بن كلثوم. وفي شرح شواهد المغني للسيوطي (ص٩٢٠) ذكر أبو عبيدة أنه لحجل بن نضلة.

وتمام البيت:

.... وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ

ويروى البيت:

حنت نوار وأي حين حنت

وهي رواية المؤتلف والمختلف (ص٨٤).

وهنا: بفتح الهاء وتشديد النون، وتكون حينئذٍ اسم إشارة للقريب، وعند ابن مالك للبعيد، ومعناها: هناك، وقد وهم العيني فضبط الهاء بالضم، وتبعه السيوطي في شرح شواهد المغني، وقد حكى السيرافي فيها فتح الهاء وكسرها، وقال: الكسر رديء. انظر: الخزانة (٢/ ١٥٦).

وأَجَنَّت: أخفت وسترت.

انظر: المؤتلف والمختلف (ص٨٤)، وابن يعيش (٣/ ١٥ – ١٧)، والخزانة (٢/ ١٥٦)، والمغني (ص٥٩٢)، والعيني (١/ ٤١٨)، والهمع (١/ ٧٨، ١٢٦)، والأشموني (١/ ١٤٥، ٢٥٦)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (ص٩١٩).

والشاهد فيه: في قوله: (ولات هنا حنت)؛ حيث جاءت (هنا) ظرف زمان، فأضيفت إلى الجملة.

(٤) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣٥).

[الموصول]

● **قوله: (الموصول: ما لا يتم جزءًا إلا بصلة وعائد):**

* **فقوله: (ما لا يتم جزءًا إلا بصلة)**: خرجت الأسماء التي تصير جزءًا من الكلمة دون شيء؛ كـ (زيد) و (عمرو) و (رجل) ونحوها.

* **وقوله**[(١)]: **(وعائد)**: يحترز من (إذًا) و (إذْ) و (حيثُ) ونحوها، فإنها وإن كانت لا تتم إلا بجملة فإنها لا تحتاج إلى عائد، ومعنى قوله: إنَّ الموصول[(٢)] لا يتم[(٣)] جزءًا، يعني: أنه لا يكون فاعلًا ولا مبتدأً ولا خبرًا ولا مفعولًا حتى يوصَلَ بجملة ويكون فيها عائد[(٤)]، فلا تقول: (قام الذي) وتسكت حتى تقول: (قام أبوه)، فـ (الذي)[(٥)] في قولك: (قام الذي) فاعل، وقوله: (الذي قام أبوه) صلة، والهاء في (أبوه) هو العائد من الصلة إلى الموصول، وعلى ذلك فقس، فإذا قلت: (الذي قام أبوه زيد) فـ (الذي) وصلته مبتدأ، و (زيد) الخبر، وكذلك إذا قلت: (زيد الذي قام أبوه)، فـ (زيد) مبتدأ و (الذي قام أبوه) خبر.

قال الشيخ[(٦)] في شرح هذه المقدمة ما معناه: (إنَّ حد الموصول بما ذكر ليس فيه رد إلى جهالة فيبطل الحدّ؛ لأن المراد بالحدّ الموصول في اصطلاح النحاة، والصلة لغة معروفة وهي: ما يوصل بها إلى غيرها، فَفَسَّر المجهول بالمعلوم لغةً[(٧)]).

قال الشيخ[(٨)]: ولو جعل مكان قوله (بصلة): (بجملة)، لارتفع الإشكال، قال[(٩)]: ولكنه[(١٠)] جرى على الاصطلاح في أنهم يسمون الجملة بعد (الذي)

---

(١) في (س): قوله.
(٢) في (س): الموصولة.
(٣) في (س): تتم.
(٤) في (س): عائدا. وليس كذلك، فحقه الرفع؛ لأنه اسم (كان) مؤخر.
(٥) في (س): الذي.
(٦) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٧٢).
(٧) ليست في (خ، ك).
(٨) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٧٢).
(٩) ابن الحاجب أيضًا (ص٧٢).
(١٠) في (خ، ك): ولكن.

وأخواته (صلة)، قال نجم الدين[١] ما معناه: إن الشيخ أراد الفرار من الإشكال فوقع فيه؛ لأن معنى كلامه أنه حد الموصول في الاصطلاح بالصلة في اصطلاحهم، ولم يحد الموصول لغة[٢] بالصلة لغة، فيلزم[٣] تعريف الشيء بمثله في الجهالة، فإذًا الإشكال باق؛ لأنه قال: لو فُسِّرت الصلة بالجملة ارتفع الإشكال، فقد أقر بأن في نفس الحدِّ إشكالًا[٤]، ويمكن الجواب[٥] بأن الشيخ قصد[٦] بالصلة الصلةَ[٧] لغةً[٨] - وهي معروفة -، وبالموصول الموصولَ في اصطلاحهم، وقد صرح بذلك في ابتداء كلامه.

● **قوله: (وصلته جملة خبرية):**

[وإنَّما وجب أن تكون صلته خبرية][٩] لأن (الذي والتي) ومثناهما ومجموعهما وُضِعْنَ وَصْلَةً إلى وصف المعارف بالجمل، ومن حق الصفة أن تكون خبرية؛ أي محتملة للصدق والكذب على ما تقدم.

● **قوله: (والعائد ضمير له):**

أي: للموصول، وإنَّما بينه[١٠] لأنه[١١] لما ذكره[١٢] في الحدِّ احتاج إلى البيان، وإنَّما وجب ذكره لأن الجملة الواقعة صلة أجنبيةٌ عن الموصول، فجاء بالعائد ليربط بينهما.

● **قوله: (وصلة الألف واللام اسم فاعل أو مفعول):**

أي: صلة الألف واللام الذي بمعنى (الذي) أو بمعنى (التي) لا يكون إلَّا اسمَ فاعلٍ، نحو (الضارب) و (الضاربة) بمعنى: الذي ضرب، والتي ضربت، أو اسمَ مفعول نحو (المضروب) و (المضروبة) بمعنى: الذي ضُرِبَ، والتي

---

(١) انظر: شرحه للكافية (٢/ ٣٥).
(٢) ليست في (س).
(٣) في (خ): فلزم.
(٤) في (خ): الإشكال.
(٥) في (ك): أن يجاب.
(٦) في (س): فصل.
(٧) ليست في (س).
(٨) في (خ): اللغوية.
(٩) ساقط من (س).
(١٠) في (ك): ذكره.
(١١) ليست في (ك).
(١٢) في (ك): ذكر.

ضُرِبَتْ، وذلك لكراهتهم أن يدخل[1] الألف واللام على الجملة؛ لأن صيغة[2] الألف واللام ؛بمعنى الذي؛[3] والتي مثل صيغة[4] لام التعريف في (الرجل)، فكما أن لام التعريف في (الرجل) إنَّما يدخل على المفرد لا على الجملة، فكذلك اللام الذي بمعنى (الذي)، فَسُبِكَ من الجملة ؛مفرد وهو؛[5] اسم فاعل أو مفعول، وَالْتُزِمَ أن تكون الجملة فعلية ليمكن سبك[6] اسم الفاعل والمفعول منها.

● قوله: (**وهي: الذي والتي**):

شرع في تَعْداد الموصولات فقال: (**وهي الذي والتي**)، فـ (**الذي**) للمفرد المذكر، و (**التي**)[7] للمفرد المؤنث، قال الزمخشري: ويجوز تشديد الياء فيهما مع فتح الياء وضمها وكسرها[8] »[9].

● (؛**واللذان واللتان: للمثنى بالألف والياء**):

أي: بالألف في الرفع والياء في النصب والجر؛[10]، فـ (**اللذان**)[11] للمثنى المذكر، و (**اللتان**) للمثنى المؤنث، وهما مبنيان، وهذا التعبير ليس بإعراب عند الأكثر، وهذه التثنية ليست بِحَقيقِيَّةٍ على ما تقدم في (ذان وتان).

● قوله: (**والأُولَى والذين**):

أي[12]: للجماعة المذكرين.

● (**واللائي واللاتي واللواتي**):

لجماعة المؤنث، ويجوز حذف الياء في الثلاث فتقول: (اللاء واللات واللوات)، ويجوز (اللاي) (بالياء)[13] من دون همزة ؛قبلها، فهذه سبع في

---

(١) في (س): يزيد.
(٢) في (ك): لفظ.
(٣) ساقط من (ك).
(٤) في (ك): لفظ.
(٥) ساقط من (خ).
(٦) في (س): أن يسبك.
(٧) في (س): والذي. وهو خطأ.
(٨) في (خ): وكسرها وضمها.
(٩) انظر: المفصل (ص١٤١)، ونصه: ومن العرب من يشدد ياءه ولم يذكره مع (التي).
(١٠) ساقط من (خ).
(١١) في (خ): واللذان.
(١٢) ليست في (خ، س).
(١٣) ليست في (س).

جمع المؤنث، وكل هذه مشتركة بين[1] أولي العلم وغيرهم[2].

● قوله: (وَمَنْ وما)[3]:

فـ (من) لمن يعلم غالبًا، و (ما) فيما لا يعلم غالبًا، وهما يستعملان للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث[4] بلفظ واحد.

● قوله: (وأيّ وأيَّة):

فـ (أي) للمفرد المذكر بمعنى (الذي)، و (أيَّة)[5] للمؤنث بمعنى (التي).

● قوله: (وذو الطَّائية):

بمعنى (الذي) في لغة طيئ؛ كقوله:

٩٦. فإن الماء[6] ماءُ أَبي وَجَدِّي   وبئري ذو حَفَرْتُ وذو طويتُ[7]

وأما غير طيئ فلا يجعلون (ذو) إِلَّا بمعنى (صاحب)، ولا يثبتونها بمعنى (الذي).

● قوله: (و (ذا) بعد (ما) الاستفهامية):

بمعنى (الذي) عند البصريين[8] نحو (ماذا صنعت؟)؛ أي: ما الذي

---

(١) في (خ): من.   (٢) ساقط من (ك).

(٣) في (خ، س): وما ومن. وقد أثبت نص الكافية.

(٤) ساقط من (خ، ك).   (٥) ساقط من (س).

(٦) في (خ، ك): البئر بئر.

(٧) قائل هذا البيت هو: سنان بن الفحل الطائي، أخو بني أم الكهف من طيئ، وقد ذكر صاحب الخزانة أنه شاعر إسلامي في الدولة المروانية. انظر: شرح الحماسة للتبريزي، والخزانة (٢/ ٥١٣).

وهذا البيت من بين خمسة أبيات أوردها أبو تمام في الحماسة، وقد قالها الشاعر في خصومة حول ماء لبني أم الكهف من جرم طيئ ولبني هرم ابن العشراء من فزارة، فاختصم فيه الحيان.

ومعنى طويت البئر: بنيتها بالحجارة.

انظر: أمالي الشجري (٢/ ٣٠٦)، والإنصاف (ص٧٧٣)، وابن يعيش (٣/ ١٤٧ و٨/ ٤٥)، والخزانة (٢/ ٥١١)، وشرح التصريح (١/ ١٣٧)، والهمع (١/ ٨٤)، والأشموني (١/ ١٥٨)، والحماسة (١/ ٣٠٢)، واللسان: (ذا).

والشاهد فيه: قوله: (ذو حفرت وذو طويت)؛ حيث استعمل (ذو) في الجملتين اسمًا موصولًا بمعنى (التي)، وهي لغة طيئ.

(٨) انظر: الإنصاف (ص٧١٧)، ولم يذكر مجيئها بعد (ما) الاستفهامية.

صنعته؟ فإنْ لم يكن معها (ما) الاستفهامية فهي اسم إشارةٍ على ما تقدم، وعند الكوفيين[1] يقع[2] (ذا) وجميع[3] أسماء الإشارة بمعنى (الذي) مع (ما) الاستفهامية ومن دون (ما)، واحتجوا بقوله تعالى[4]: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه: ١٧]، وبقول الشاعر:

٩٧. عَـدَس مـا لِعَـبَّادٍ عليكِ إمارةٌ نجـوتِ وهـذا تَـحْمِلِينَ طليقُ[5]

أي: والذي تحملينه[6] طليق.

● **قوله: (والألف واللام)..**

في اسمي[7] الفاعل والمفعول بمعنى (الذي) و (التي) على ما تقدم.

● **قوله: والعائد المفعول يجوز حذفه[8]:**

أي[9]: الضمير العائد من الصلة إلى الموصول يجوز حذفه إذا كان مفعولًا؛ لأن المفعول فضلة، كقوله تعالى: ﴿ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ﴾ [الرعد: ٢٦][10]؛

---

(١) انظر: الإنصاف (ص٧١٧)، والمثال الذي أورده على مذهب الكوفيين هو: (هذا قال ذاك زيد)؛ أي: الذي قال ذاك زيد.

(٢) في (ك): قد يقع.

(٣) ليست في (خ).

(٤) ليست في (س).

(٥) هذا البيت ليزيد بن مفرغ الحميري، ينتهي نسبه إلى زيد بن يحصب الحميري. انظر ترجمته في الخزانة (٢/ ٢١٢).

ويروى البيت: (ما لعباس)، ويروى: (أمنت وهذا تحملين طليق)، وهذه هي الرواية المشهورة، لا (نجوتِ). وعدس: قيل: هي بغلة يزيد بن مفرغ، أو أنه اسم زجر للبغل ليسرع.

والشاهد فيه: في قوله: (وهذا تحملين)؛ حيث استدل به الكوفيون على مجيء أسماء الإشارة بمعاني الأسماء الموصولة.

انظر: المحتسب (٢/ ٩٤)، وأمالي الشجري (٢/ ١٧٠)، والإنصاف (ص٧١٧)، وابن يعيش (٢/ ١٦ و ٤/ ٢٣، ٢٤، ٧٩)، والخزانة (٢/ ٥١٤ و ٣/ ٨٩)، والعيني (١/ ٤٤٢ و ٣/ ٢١٦ و ٤/ ٣١٤)، وشرح التصريح (١/ ١٣٩، ١٤٠، ٢٨١ و ٢/ ٢٠٢)، والهمع (١/ ٨٤)، والأشموني (١/ ١٦٠ و ٣/ ٢٠٨)، وديوانه (ص١٧٠).

(٦) في (س): تحملين.

(٧) في (س): اسم.

(٨) في (س): حذف.

(٩) ليست في (خ، س).

(١٠) تمامها: ﴿ ٱللَّهُ... وَفَرِحُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا مَتَٰعٌ ﴾.

أي: للذي[1] يشاء ويقدره، ‹وكذلك قوله تعالى›[2]: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥][3]، وقرئ[4]: (وما عَمِلَتْ)، قال الشيخ في شرح المقدمة: (لأن العائد إذا كان غير مفعول لم يجز حذفه؛ لأن المرفوع ‹فاعل، والفاعل›[5] عمدة، وكذلك ‹لا يحذف›[6] إذا[7] كان مجرورًا؛ لأن حذفه يستلزم[8] حذف الجار له، فيكثر الحذف). هذا كلامه[9]؛ [أعني كلام] ابن الحاجب[10].

قال[11] سيدنا جمال الدين[12] ‹علي بن محمد النجري المعروف بابن هطيل - رحمه اللّه تعالى -›[13]: والأولى أن يقال في العائد ما قاله الشيخ الإمام صاحب المقرب ابن عصفور: « العائد لا يخلو إما أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، فإن كان مرفوعًا لا يجوز حذفه إلا أن يكون مبتدأً »[14] وطال[15] الكلام، نحو قوله تعالى[16]: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤][17]؛ أي: على الذي هو أحسنُ، هذا على القراءة الشاذة برفع[18] (أحسنُ)، وأما على القراءة المشهورة بفتح ﴿أَحْسَنَ﴾ على أنه فعل ماض، ولا حجة فيه؛ لأن في

---

(١) في (خ، ك): الذي.
(٢) ساقط من (ك).
(٣) تمامها: ﴿لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ... أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾.
(٤) هذه قراءة طلحة وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر وعيسى. انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع (٢/ ٢١٦)، والبحر المحيط (٣/ ٣٣٥)، والنشر (٢/ ٣٥٣)، وحجة القراءات (ص٥٩٨).
(٥) ساقط من (خ، ك).
(٦) ليست في (ك).
(٧) في (س): ألا إذا.
(٨) في (س): يلتزم.
(٩) في (ك): ما ذكره.
(١٠) ابن الحاجب (ص ٧٣).
(١١) انظر: التاج المكلل في شرح المفصل (١٤٣/ أ)، ونصه: « قال ابن عصفور: الضمير العائد على الموصول إن كان مرفوعًا وكان غير مبتدأ لم يجز حذفه، وإن كان مبتدأ وكان الخبر جملة فعلية أو اسمية أو ظرفًا أو مجرورًا لم يجز حذفه، وإن كان غير ذلك وكان الضمير قد عطف على غيره لم يجز حذفه، وإن كان قد عطف غيره عليه ففي حذفه خلاف...إلخ ».
(١٢) هو: علي بن محمد النجري المعروف بابن هطيل، من فضلاء اليمن، نشأ وتعلم في مدينة (حوث)، وسكن صنعاء وتوفي بها. له من الكتب: شرح المفصل، وشرح الظاهرية. توفي سنة (٨١٢ هـ). انظر: البدر الطالع (١/ ٤٩٣).
(١٣) ساقط من (ك).
(١٤) انظر: المقرب (١/ ٦٠، ٦١).
(١٥) في (خ): ويطول، وفي (س): فيطول.
(١٦) ليست في (ك).
(١٧) وتمامها: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ...وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾.
(١٨) قرأ بها يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق. انظر: المحتسب (١/ ٢٣٤)، والبحر المحيط (٤/ ٢٥٥).

(حسن) ضمير[١] فاعل هو العائد، وإن[٢] كان العائد منصوبًا جاز حذفه على ما تقدم، إلا أن يكون منصوبًا بالحرف نحو (جاءني الذي إِنَّه قائم)، فلا يجوز أن[٣] تقول: (الذي إنَّ قائم)، وإنْ كان مجرورًا، فإمَّا أن يكون مجرورًا بالإضافة أو بحرف الجر، فإنْ كان مجرورًا بالإضافة، فإنْ كانت لفظية جاز حذفه، نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ [طه: ٧٢][٤]؛ أي: الذي أنت قاضيه، فحذف العائد، وإن كانت الإضافة معنوية لم يجز، نحو (جاءني الذي أبوه قائم) و (الذي غلامه في الدار)، فلا تقول: (جاءني الذي أب قائم)، ولا: (الذي غلام في الدار)، وإنْ كان مجرورًا بالحرف، فإنْ تكرر حرف الجر وذلك بأن يدخل على الاسم الموصول وعلى العائد، جاز حذفه؛ كقوله[٥] تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣][٦]؛ أي: مما تشربون منه، فحذف[٧] العائد المجرور بـ (مِنْ)؛ لأنها قد تكررت بدخولها على (ما) وعلى الضمير، وكذلك[٨] قول[٩] الشاعر[١٠]:

٩٨. نُصَلِّي للَّذِي صلَّتْ قُرَيْشٌ[١١] ونعبُدُهُ وإنْ جَحَدَ العُمُومُ[١٢]

أي: للذي صلت له، فإنْ لم يتكرر حرف الجر لم يجز.. وأما قول الشاعر[١٣]:

---

(١) في (ك): لأن (أحسن) فيه ضمير. (٢) في (س): فإن.

(٣) ساقط من (ك).

(٤) من قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا ... إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ ﴾.

(٥) في (ك): نحو قوله.

(٦) من قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْءَاخِرَةِ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ ... ﴾.

(٧) في (س): حذف. (٨) ليست في (ك).

(٩) في (ك): كقول. (١٠) لم ينسب هذا البيت لقائل.

(١١) في (س): قريشًا. وهو خطأ؛ لأنه فاعل مرفوع.

(١٢) معنى جحد العموم: أي أنكر الجميع جلاله واستحقاقه للعبادة. وانظر: شرح قطر الندى (ص١١٠)، وشرح جمل الزجاجي (١/ ١٨٥).

والشاهد فيه: (للَّذِي صلَّتْ قُرَيْشٌ)؛ حيث حذف من جملة الصلة العائدَ المجرورَ، والتقدير: نصلي للذي صلت له.

(١٣) هو الفند الزماني (شهل بن شيبان)، وقد سبقت ترجمته، والبيت من قصيدة قالها في حرب البسوس. ويروى البيت بـ (أن ترجع) مكان (أن يرجعن).

=

٩٩. عَسَى الأَيَّامُ أَنْ يُرْجِعْنَ قومًا كالَّذي كانُوا

أي: كالذي كانوا عليه، فحذف (عليه)، و إنْ[1] لم يتكرر[2] الحرف فشاذ.

● **قوله: (وإذَا أخبرت بـ (الذي) صدَّرتها[3] وجعلت موضع المخبر[4] عنه ضميرًا لها وأخرته خبرًا[5] ...):**

معنى قوله[6]: (**أخبرت بالذي**): أي عن الذي، فالباء للاستعانة، أي إذا أخبرت عن شيء معلوم من وجهٍ غير معلوم من وجه آخر[7]، فأردت أن يكون معلومًا من كلا الوجهين، فاستعن على ذلك بـ (الذي) **وصدِّرها**؛ لتكون مبتدأً مخبرًا عنها، **واجعل مكان المخبر عنه ضميرًا عائدًا إليها**، وأخر[8] ذلك المخبر عنه خبرًا[9]، وتحقيق ذلك: أنك إذا علمت وقوع[10] ضربٍ مثلًا على مضروبٍ، ولم تعلم أن ذلك المضروب زيد، فقد صار المضروب معلومًا من وجه، وهو أنه وقع عليه ضرب، غير معلوم أنه زيد، فإذا أراد العالم بأنه زيد أن يعلمك بكونه زيدًا أتى بـ (الذي) وصَدَّرَ الجملة بها، وجعل مكان المخبَرِ عنه بالضرب ونحوه ضميرًا وأَخَّرَهُ[11] خبرًا.

فلذلك قال الشيخ: (فإذا أخبرت عن زيدٍ من: ضربت زيدًا، قلت: الَّذِي ضَرَبْتُهُ زيد): يعني أنك إذا أخبرت من يجهل أنك ضرَبْتَ زيدًا، وقد علم منك وقوع ضرب، ولم يعلم بأن الضرب وقع على زيد، فأردت أن تخبره بأن ذلك المضروب زيد، قلت: (الَّذي ضَرَبتُه زيدٌ)، فَصَدَّرْتَ الجملة بـ (الذي)؛ لأنك عَلِمْتَ مضروبًا مبهمًا، فعبَّرت عنه بـ (الذي)؛ لأنها من المبهمات، وجعلت

= **والشاهد فيه**: حذف حرف الجر (عليه) مع مجروره ولم يتكرر. انظر: أمالي القالي (١/ ٢٦٠)، والحيوان للجاحظ (٦/ ٤١٥، ٤١٦)، والمغني (ص٦٥٦)، والحماسة لأبي تمام (١/ ٦٠).

(١) ليست في (ك).
(٢) في (ك): يكرر.
(٣) في (س): صدر بها.
(٤) في (س): الذي أخبر.
(٥) في (س): خبر.
(٦) في (خ، ك): قولهم.
(٧) ليست في (س، ك).
(٨) في (س): وأجر.
(٩) ليست في (ك).
(١٠) ليست في (س).
(١١) في (س): وأخر، وفي (ك): وأخرته.

مكان زيد - لو جئت به ظاهرًا[١] - ضميرًا ليعود على (الذي)؛ لأنك إنَّما علمت وقوع الضرب على مبهم وأخرت (زيدًا) خبرًا، ليقع الإبهام أولًا والتفسير ثانيًا؛ لأن ؛الأمر في؛[٢] ذلك أوقع في النفس من ذكر الشيء مُفَسَّرًا من أول الأمر[٣]، وعلى ذلك فقس، لو أخبرت عن الفاعل وهو الضمير في (ضربت) لقلت: (الَّذِي ضَرَبَ زَيْدًا أَنَـا[٤])، فجعلت مكان التاء ضميرًا[٥] ليعود إلى (الذي) مستترًا؛ لأنه ضمير غائب والتاء ضمير متكلم، فانفصل لما تأخر فقلت: أنا، وكذلك تفعل إذا أخبرت عن المبتدأ أو عن الخبر في نحو (زَيْدٌ قَائِمٌ)، ؛فإذا أخبرت عن (زيد) قلت: (الَّذِي هُوَ قَائِمٌ زَيدٌ)؛[٦]، وعن (قائم): (الذي زيد هو قائم)، وكذلك[٧] الألف واللام؛ يعني أن لك أن تخبر بـ (الذي، والتي) وتثنيتهما، وجمعهما، والألف واللام ؛بمعناهما، ذكره نجم الدين[٨]، ولا يجوز أن تخبر بغيرهما من الموصولات فاعرفه.

● **قوله: (وكذلك الألف واللام؛[٩] في الجملة الفعلية خاصة):**

إنما كان الإخبار بالألف واللام مخصوصًا بالجملة الفعلية لما تقدم من أنهما يوصلان باسم فاعل أو مفعول، ولا يمكن ذلك إلا في الجملة الفعلية[١٠]، فتقول: (الضاربه[١١] أنا زيدٌ)، إذا أخبرت ؛عن زيد؛[١٢] من (ضربت زيدًا) بالألف واللام وَسَبَكْتَ من (ضربت)[١٣] اسم فاعل، وهو (ضارب)، وجعلت مكان (زيد) ضميرًا وهو الهاء، وبرز ضمير الفاعل وهو (أنا)؛ لأن اسم الفاعل

---

(١) في (ك): ظاهر. وليس كذلك؛ لأنه مفعول به منصوب.

(٢) ساقط من (ك). (٣) في (ك): وهلة.

(٤) في (س، ك): زيد.

(٥) في (ك): ضمير. وليس كذلك؛ لأنه مفعول به منصوب.

(٦) ساقط من (س). (٧) في (س): قوله وكذلك.

(٨) تطرق نجم الدين في شرحه للكافية (٢/ ٤٤، ٤٥) إلى الألف واللام، ولم أجد فيه هذا النص.

(٩) ساقط من (س).

(١٠) كرر بعدها في (س) قوله: لما تقدم من أنهما يوصلان باسم فاعل أو مفعول.

(١١) في (س): الضارب. (١٢) ساقط من (خ).

(١٣) في (خ، ك): ضرب.

إذا جرى على غير من هو له برز الضمير؛ والألف واللام في (الضارب) لـ (زيد)، وهما بمعنى (الذي)، أتي بهما لأجل المبهم الذي قصدت[١] الإخبار عنه وهو (زيد)، والضرب[٢] للمتكلم، فقد جرى الضارب صلة للألف[٣] واللام، وهو لغيرهما، فبرز ضميره وهو (أنا) على ما تقدم، وإنْ أخبرت عن التاء[٤] في (ضربت زيدًا) قلت: (الضَّاربُ زيدًا أنَا)، ففي (الضَّاربِ) ضميرٌ عائدٌ إلى الألف واللام ولم يبرز؛ لأنه جرى على من هو له، وأخرت (أنا) خبرًا عن (الضارب).

● **قوله: وإنْ تعذَّر أمر منها [تعذر الإخبار][٥]:**

أي: من الأمور الثلاثة؛ وهي: تصدير الجملة بـ (الذي) أو ما قام مقامها، أو جعل الضمير مكان المخبر عنه وتأخير[٦] ذلك المخبر عنه خبرًا تعذر الإخبار [لما سيأتي][٧].

● **قوله: (ومن ثم امتنع في ضمير الشأن):**

نحو (هُوَ زَيدٌ قَائِمٌ)، فلا يخبر عن (هو) لأنه ضمير شأن له صدر الكلام، فيتعذر تصدير الجملة بـ (الذي) وإدْخالُها[٨] على ما له صدر الكلام، ويتعذر تأخيره خبرًا لاستحقاقه صدر الكلام.

● **قوله: (والموصوف والصفة):**

وذلك نحو (جَاءَنِي زَيدٌ الطَّوِيل)، فلا يجوز أن تخبر بـ (الذي) عن أيهما لامتناع جعل الضمير مكان (زيد)؛ لأنه يؤدي إلى وصف الضمير بالطويل، والمضمر لا يوصف، وامتناع الإخبار عن الطويل؛ لأنك إذا جعلت مكانه ضميرًا أدى إلى أن يكون[٩] المضمر صفة لـ (زيد)، والمضمر لا يوصف به ولا يوصف[١٠]

---

(١) في (س): يصدر. وليس كذلك.
(٢) في (ك): والضمير.
(٣) في (س): الألف.
(٤) في (س): الباء. وهو خطأ.
(٥) ساقط من (خ، س).
(٦) في (س): تأخير.
(٧) ساقط من (ك).
(٨) في (خ): في إدخالها.
(٩) ليست في (ك).
(١٠) في (خ، س): لا يوصف ولا يوصف به.

[في نفسه][1] على ما تقدم.

● **قوله: (والمصدر العامل):**

لأنه يؤدي إلى أن يكون المضمر عاملًا، فلا تقول في (ضَربي زَيدًا قَائِمًا) و (الَّذي هُوَ زَيدًا قَائِمًا ضَربي)، فإن كان المصدر غير عامل جاز، فتقول[2] في نحو (أَعْجَبَنِي القِيَامُ): (الَّذِي أَعجَبَنِي القِيَامُ)، [فـ (القيام)][3] خبر، [و (الذي)][4] مبتدأ[5]، وفي (أعجبني) ضمير فاعل يعود إلى (الذي).

● **قوله: (والحال):**

أي: لا يصح الإخبار عنها؛ لأنها نكرة، فلا يصح أن يقع مكانها ضمير لأنه معرفة، فلا تخبر عن (قائمًا) في قولك: (ضربي زيدًا قائمًا[6]) لأنه حال، فلا تقول[7]: (الذي ضَرْبي زيدًا إِيَّاه قائمًا[8]) لما تقدم، وكذلك لا تخبر عن التمييز؛ لأنه يشترط أن يكون نكرة فـتَعَذَّرَ أن يُجْعَل مكانه ضمير.

● **قوله: (والضمير المستحق لغيرها):**

أي: لغير الذي لا يصح الإخبار عنه، نحو (زَيدٌ ضَرَبْتُهُ)، فالهاء مستحقة لـ (زيد)؛ لأنها عائد[9] إليه من الخبر، فلو أخبرت عنها لقلت[10]: (الذي زَيدٌ ضَرَبْتُهُ هُوَ)، فإنْ جعلتَ الضمير الذي هو الهاء في (ضربته) يعود إلى (الذي) بقي (زيد) بلا عائد، وإن جعلتها لـ (زيد) بقي (الذي) بلا عائد من صلته، فلذلك لم يجز، [**فإن قيل**: هلا كان الضمير الأول لزيد[11] والآخر لـ (الذي)؟ **أجبتُ** بأنه لا يصح لعدم الخبر][12].

---

(١) ساقط من (خ، س).
(٢) في (ك): تقول.
(٣) في (س): والقيام.
(٤) في (س): الذي. والكلمة ساقطة من (خ).
(٥) ليست في (خ، س).
(٦) ليست في (س).
(٧) في (خ): يقال.
(٨) في (خ): قائم.
(٩) هكذا في نسخ التحقيق، ولعل الصواب: عائدة؛ لأن الهاء مؤنث، إلا أن تؤول بالحرف.
(١٠) في (ك): فقلت.
(١١) في (س): زيد.
(١٢) ساقط من (خ).

● **قوله: (والاسم المشتمل عليه):**

أي: على[١] الاسم المضاف إلى ذلك الضمير المستحق لغير الذي، نحو (زَيدٌ ضَرَبت غُلَامَهُ)، فلا يخبر عن الغلام لأنه مضاف إلى الضمير الذي استحقه (زيد)، فلو جعلت مكان الغلام ضميرًا وأخَّرْته خبرًا لقلت: (الَّذِي زَيدًا ضربته غلامُه)، فصار هذا كالذي قبله؛ يعني الإخبار عن الضمير المستحق[٢]، فامتنع للعلة المذكورة فيه، **فإنْ قيل:** هلَّا كانت الهاء في (ضربته) تعود إلى (زيد)، والهاء في (غلامه) تعود إلى (الذي)؟ **قلنا:** ذلك وَهْمٌ باطل؛ لأن (الذي) مبتدأ، ولا يصح كونه مبتدأً حتى يتم بصلته وعائده، فصلته[٣] الجملة التي هي (زيد ضربته)، فلا بد من ضميرين؛ أحدهما يرجع إلى (زيد) من خبره، والثاني يرجع إلى الموصول من صلته، فإذا حصلا كان الموصول مبتدأً وصلته جملةً من مبتدأ وخبرٍ، وليس به[٤] عائد إلى الموصول من صلته؛ لأن الهاء لـ (زيد)، و (غلامه) خبر لا يأتي إلا بعد تمام المبتدأ، ومهما[٥] لم يحصل العائد من الصلة لم يتم المبتدأ. هذا ما لخصه الشيخ في شرح المفصل[٦].

● **قوله: (وما الاسمية: موصولةً واستفهاميةً وشرطيةً وموصوفةً وتامةً بمعنى: شيء، وصفةً):**

[يريد[٧] أن لها ستة أقسام][٨]..

فقوله: (وما الاسمية): احتراز من الحرفية، فأقسامها تذكر في الحرف[٩].

* **قوله: (موصولة):** لمَّا ذكَرَ (ما) الموصولة ذكَرَ بقيةَ أقسامها الاسمية لتحصل فائدة المتعلم بجمعها، فالموصولة مثل قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ

---

(١) ليست في (خ، س).

(٢) في (ك): (المستحق لغيرها)؛ لأنه لا يوصف ولا يوصف به.

(٣) في (س): وصلته، وفي (ك): والصلة.

(٤) في (خ): ثم.

(٥) هكذا في نسخ التحقيق، ولعل المناسب: ومتى لم يحصل... إلخ.

(٦) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (١/ ٤٨٥).

(٧) في (س): يعني.

(٨) ساقط من (خ).

(٩) في (ك): الحروف.

وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ٢٨٤][1]، وهي في الأغلب لغير أولي العلم، وقد استعملت في أولي العلم[2] نحو [قوله ﷺ][3]: (سبحان ما[4] سخركن لنا)[5].

ذكره الزمخشري[6]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء: ٣][7]، وذكر الزمخشري[8]: « أنَّهنَّ يُنَـزَّلْنَ منزلة من لا يعقل ».

* والاستفهامية: نحو قوله[9] تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه: ١٧].

* والشرطية: نحو[10] قوله تعالى: ﴿ وَمَا تُقَدِّمُواْ[11] لِأَنفُسِكُم[12] مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا [وَأَعْظَمَ[13] أَجْرًا][14] ﴾ [المزمل: ٢٠].

* والموصوفة: نحو قول الشاعر:

١٠٠. رُبَّمَا تكرهُ النُّفُوسُ من الأمـ ـــرِ لـه فَـرْجَـةٌ كَـحَـلِّ العِقَالِ[15]

---

(١) وتمامها: ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾.

(٢) في (ك): فيمن يعلم.

(٣) ساقط من (س، ك).

(٤) في (س): من. وليس كذلك؛ لأن الكلام في (ما).

(٥) حكي هذا القول عن أبي زيد، وليس بحديث، ومعه أيضًا: (سبحان ما سبح الرعد بحمده). انظر: المقتضب (٢/ ٢٩٦)، والمفصل (ص ١٤٦)، وابن يعيش (٤/ ٥، ٦)، والهمع (١/ ٩١)، وفيه: (ولورود هذا ومثاله زعم قوم منهم ابن درستويه وابن خروف وأبو عبيدة ومكي وقوعها على آحاد من يعقل مطلقًا). وانظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٤٨٧)، وقد جعلها مُحقِّقه من القرآن وليست منه.

(٦) انظر: المفصل (ص ١٤٦)، والإيضاح (١/ ٤٨٧).

(٧) من قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِي ٱلْيَتَٰمَىٰ... مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ ﴾.

(٨) لم أجده في المفصل بنصه، ولعل أقرب عباراته إليه ما في (ص١٤٦)، حيث يقول: « وهي في وجوهها مبهمة تقع على كل شيء، تقول لشبح رفع لك من بعيد: ما ذاك؟! فإذا شعرت أنه إنسان قلت: من هو؟ وقد جاء: سبحان ما سخركن لنا، وسبحان ما سبح الرعد بحمده ».

(٩) في (ك): كقوله.

(١٠) في (س): مثل.

(١١) في نسخ التحقيق: وما تفعلوا. وليس كذلك.

(١٢) ليست في نسخ التحقيق.

(١٣) في (ك): وأعلم. وهو خطأ.

(١٤) ساقط من (خ).

(١٥) اضطرب الرواة في نسبة هذا الشاهد؛ فقد نسب إلى أمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه (ص٥٠)، كما نسب إلى عبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه (ص١٢٨) برواية (تجزع) مكان (تكره)، كما نسب لعمير الخثعمي، ونسب إلى حنيف بن عمير اليشكري، ولابن صرمة الأنصاري، ولأبي قيس اليهودي، كما نسب =

أي: رب شيء تكرهه[١] النفوس، فـ (تكره) صفة لـ (ما) وهي بمعنى (شيء).

* **والتامة بمعنى (شيء)**: نحو: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة: ٢٧١][٢]؛ أي: نعم شيء هي، وسميت تامة لأنها غير موصولة فتحتاج إلى صلة، ولا موصوفة فتحتاج إلى صفة، فلمَّا لم تحتج إلى شيء سُمِّيت تامة.

* **قوله: (وصفة)**: نحو (اضربه ضربًا ما)؛ يعني: ضربًا أيَّ ضرب.

● **قوله: (وَمَنْ كذلك** - أي: وأقسام (مَنْ) كأقسام (ما) - **إلا في التمام والصفة)**: يعني أن أقسام (ما)[٣] ستة أقسام[٤]، وأقسام مَنْ الاستفهامية[٥] أربعة: موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة.

* **فالموصولة**: نحو قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الرعد: ١٥][٦].

* **والاستفهامية**[٧]: نحو قوله تعالى: ﴿ مَن فَعَلَ هَذَا بِآلِهَتِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [الأنبياء: ٥٩][٨].

* **والشرطية**: نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ [الطلاق: ٢، ٣].

* **والموصوفة**: نحو قول[٩] الشاعر:

= لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب.

الفرجة: بالفتح الانفراج في الأمر، وبالضم: الشق فيما يرى ويحس. والعقال: حبل تشد به قوائم الإبل.

انظر: سيبويه (١/ ٢٧٠)، وقد نسبه لأمية بن أبي الصلت. وابن الشجري (٢/ ٢٣٨)، وابن يعيش (٤/ ٢ و٨/ ٣٠)، والخزانة (٢/ ٥٤١ و ٤/ ١٩٤)، والعيني (١/ ٤٨٤)، والهمع (١/ ٨، ٩٢)، والأشموني (١/ ١٥٤).

والشاهد فيه: دخول (رب) على (ما) والجملة بعدها صفة لها: أي لما.

(١) في (خ): تكره.

(٢) من قوله تعالى: ﴿ إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ ... وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾.

(٣، ٤) ليست في (ك). (٥) ليست في (خ، ك).

(٦) وتمامها: ﴿ ... طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُم بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾.

(٧) في (س): واستفهامية. (٨) وتمامها: ﴿ قَالُوا ... ﴾.

(٩) في (خ، ك): قوله.

١٠١. وَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيرِنَا   حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا[(١)]

فـ (غير) صفة لِـ (مَنْ)، هذا مثال وصفها بالمفرد، ومثال وصفها بالجملة قول الشاعر[(٢)]:

١٠٢. رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غيظًا صَدْرَهُ   قد تَمَنَّى لِيَ موتًا لَمْ يُطَعْ

فـ (أنضجت) صفة لـ (من)؛ أي: رُبَّ شخص أنضجت غيظا صدره، وهي في جميع وجوهها الأربعة مختصة بأولي العلم، وقد تستعمل لغير أولي العلم، كقوله تعالى: ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ ﴾ [النور: ٤٥][(٣)].

وقال الشاعر:

١٠٣. أَسِرْبَ القَطَا هل من يُعِيرُ جَنَاحَهُ   لعلِّي إلى من قد هَوِيتُ أطيرُ[(٤)]

---

(١) ينسب البيت لأكثر من قائل؛ فقد نسب إلى كعب بن مالك الأنصاري، وهو في ديوانه (ص ٢٨٩)، وكذلك في أمالي ابن الشجري (٢/ ١٦٩) برواية (فكفى بنا) بدل (وكفى)، ونسب إلى حسان بن ثابت في أمالي ابن الشجري (٢/ ٣١١)، والعيني (١/ ٤٨٦)، ونسب إلى بشير بن عبد الرحمن بن كعب الأنصاري في اللسان (منن)، كما نسب إلى عبد اللّٰه بن رواحة في الدرر (١/ ٧٠)، وفي سيبويه (١/ ٢٦٩) نسب إلى الأنصاري بلا تحديد.

وانظر: جمل الزجاجي (ص ٣٢٣)، وابن يعيش (٤/ ١٢)، والهمع (١/ ٩٢، ١٦٧).

والشاهد فيه: مجيء (من) موصوفة بقوله: (غيرنا).

(٢) هو سويد بن غطيف بن حارثة بن حسل الذبياني الكناني اليشكري ابن أبي كاهل، أبو سعد، من مخضرمي الجاهلية والإسلام، عده ابن سلام في (طبقات فحول الشعراء) في طبقة عنترة، توفي (بعد سنة ٦٠هـ). انظر: الإصابة (ت ٣٧٢١)، والخزانة (٢/ ٥٤٧)، والشعر والشعراء (ص ٢٠٥).

وهذا البيت من قصيدته العينية المسماة بـ (اليتيمة)، ويروى (قلبه) بدل (صدره).

انظر: أمالي الشجري (٢/ ١٦٩)، وابن يعيش (٤/ ١١)، والخزانة (٢/ ٥٤٦ و ٣/ ١١٩)، والهمع (١/ ٩٢ و ٢/ ٢٦)، والأشموني (١/ ١٥٤)، والإصابة (٢/ ١١٧)، والوافية في شرح الكافية (ص ٢٠١).

والشاهد فيه: حيث جاءت (مَنْ) هنا نكرة موصوفة بالجملة لوقوعها بعد (رب) التي تختص بالدخول على النكرات.

(٣) من قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ ... وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾.

(٤) قبله قوله:

بكيتُ على سِرْبِ القَطَا إذ مررْنَ بي   فقلتُ ومثلي بالبُكاءِ جَدِيرُ

نُسبا إلى العباس بن الأحنف وهما في ديوانه (ص ١٦٨)، وكذلك في العيني (١/ ٤٣١)، إلا أنه أيضًا =

قال ركن الدين: « وتُبْنَى (ما) و (مَنْ) في الاستفهام والشرط لتضمنهما حرف الاستفهام والشرط، وموصوفتين لاحتياجهما إلى الصفة »[(١)].

● **قوله: (وأيّ وأيّة كـ (ما) إلّا في التمام):**

يعني أن لها خمسة أقسام..

* **فالموصولة:** نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ[(٢)] عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا[(٣)] ﴾ [مريم: ٦٩]؛ أي: الذي هو أشد، وكذلك (اضرب أيتهن جاءتك).

* **والشرطية:** نحو قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء: ١١٠][(٤)].

* **والاستفهامية:** نحو قوله تعالى: ﴿ أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا ﴾ [مريم: ٧٣][(٥)].

* **والموصوفة:** نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾[(٦)].

* **والصفة:** نحو: (مررت برجل أَيِّ رجل)؛ أي: كامل في الرجولية.

● **قوله: (وهي معربة وحدها):**

أي: من بين سائر الموصولات في جميع أقسامها إلا إذا كانت موصولة وحُذِف صدرُ صلتها، وإنَّما أعربت دون غيرها من الموصولات للزومها للإضافة[(٧)] المنافية للبناء؛ لأنها من خواص الاسم فـبَعُدَ بها عن شبه المبني، وقيل: حَمْلًا

= نسبهما إلى مجنون بني عامر. قال: ويقال: لـمجنون بني عامر، ولكنه رجح نسبتهما للعباس، وقال أيضًا: أنشدهما أبو العباس أحمد بن يحيى الملقب بثعلب. وفي شرح التصريح (١/ ١٣٣، ١٣٤) نسب بيت الشاهد للعباس بن الأحنف، والبيتان في ديوان مجنون ليلى (ص ١٣٧)، ومن مراجع الشاهد أيضًا: الهمع (١/ ٩١)، والأشموني (١/ ١٥١). ويروى الشطر الأول: (هل من معير جناحه)، وهي رواية الديوان. والشاهد فيه: في قوله: (هل من يعير)؛ حيث استعملت (مَنْ) لغير أولي العلم وهو القطا.

(١) الوافية في شرح الكافية (ص٢٠١)، وقد تصرف الرَّصَّاص فيما نقل.

(٢) ساقط من (خ). (٣) ساقط من (خ، ك).

(٤) من قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ... وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾.

(٥) من قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ... وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ﴾.

(٦) مثله كثير في القرآن الكريم، وأول ما ورد منه آية سورة البقرة، الآية: ٢١، وتمامها: ﴿ ...ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾.

(٧) في (ك): الإضافة.

لها على نظيرها وهي (بعض)، ونقيضها وهي (كل)، وهما معربان.

● **قوله[١]: (إلا إذا حُذِف صدرُ صلتها):**

يعني: فإنَّها تبنى على الضم كـ (قبلُ وبعدُ)، لافتقارها إلى الصدر كافتقار (قبلُ وبعدُ) إلى ما يضافان إليه، هذا مذهب سيبويه[٢]، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[٣]؛ تقديره[٤]: (أيهم هو أشد)، وقد قرئ[٥] شاذًّا[٦] بنصب (أيهم)، قال الجرمي: « خَرَجْتُ مِن خَنَدقِ الكُوفَةِ[٧] حتى أتيت مكة[٨]، فلم أسمع أحدًا يقول: (اضرب أَيَّهم) إلا منصوبًا »[٩]، وأما إذا لم تضفْ، أي مع حذفِ صدر صلتها، نحو (أَكْرِمْ أيًّا أفضل)، قال نجم الدين: « والخليل ويونس[١٠] يعربان (أيّ)، وأجاز بعضهم[١١] البناء »[١٢].

● **قوله: (وفي (ماذا صَنَعْتَ؟) وجهان؛ أحدهما: ما الذي؟ وجوابه رفع):**

فـ (ما) استفهامية، و (ذا) بمعنى (الذي)، وصِلَـتُـهُ (صنعت)، والعائد محذوف؛ لأنه مفعول تقديره: (ما الذي صَنَعْتَهُ؟)، فـ (ما) مبتدأ في موضع

---

(١) ليست في (خ).

(٢) الكتاب (١/ ٣٩٦).

(٣) سبقت الآية قبل قليل.

(٤) سقطت من (خ)، وجاء مكانها: أي.

(٥) هذه قراءة طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء والأعمش. شواذ ابن خالويه (ص٨٦)، والبحر المحيط (٦/ ٢٠٩). وفي سيبويه (١/ ٣٩٦) أن الكوفيين - عاصمًا وحمزة والكسائي - يقرؤون (أيهم) بالنصب، وهي لغة جيدة.

(٦) في (س): شاذ. بالرفع، وليس كذلك؛ لأنها حال منصوبة.

(٧) هي المصر المشهور بأرض بابل من سواد العراق، ويسميها قوم: خد العذراء، قيل: سميت بذلك لاستدارتها أخذًا من قول العرب: رأيت كوفانًا للرميلة المستديرة. وقيل: لاجتماع الناس بها، من قولهم: قد تكوف الرمل. انظر: معجم البلدان (٤/ ٤٩٠).

(٨) هي مكة المكرمة، ولا تحتاج إلى تعريف.

(٩) انظر: المغني (ص ٧٧)، وفيه: خرجت من البصرة. وانظر: شرح الكافية للرضي (٢/ ٥٧)، وقد تقدمت ترجمة الجرمي (ص٢٧٢).

(١٠) شرح التصريح (١/ ١٣٦).

(١١) سيبويه يحتم بناءَها على الضم إذا أضيفت لفظًا وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا، نحو (أيهم أشدّ) و (على أيهم أفضل). انظر: شرح التصريح (١/ ١٣٦).

(١٢) انظر: شرح الكافية (٢/ ٥٧). وما فيه مخالف لما نقله الرَّصَّاص، ونص كلام نجم الدين هو: « والخليل ويونس يقولان: اضرب أيٌّ أفضل، مرفوعًا إما على الحكاية أو التعليق ».

رفع، فيكون الجواب مرفوعًا ليطابق السؤال، فتقول: (خير)؛ أي: هو خير، ويجوز نصب الجواب بتقدير[١]: (صنعت خيرًا)، لكنَّ الرفع[٢] أولى.

● **قوله: (والآخر: أي شيء، وجوابه نصب):**

أي: والوجه الآخر أن يكون كله استفهامًا[٣]؛ يعني: (**أي شيء؟**)، وهو مفعول لـ (صنعت)، تقديره: صنعت أيَّ شيءٍ، لكن قدم لَمَّا كان الاستفهام له صدر الكلام، فهو سؤال موضعه النصب، فكان الجواب منصوبًا، فتقول: (خيرًا)؛ أي: صنعتُ خيرًا، ليطابق الجوابُ السؤالَ، ويجوز الرفع على تقدير مبتدأ محذوف تقديره: هو خير، لكن الأول[٤] أولى ؛وهو النصب؛[٥]، وإنما ذُكِر هذا الوجه الآخر في الموصولات لمَّا كان الوجه الأول من الموصولات، فذُكِر[٦] معه كما ذُكِر مع (ما) الموصولة سائر أقسامها.

* * *

(١) في (س): تقديره.

(٢) إنما كان الرفع أولى لمطابقة الجواب للسؤال بخلاف النصب.

(٣) في (س): استفهامية. وليس كذلك؛ لأنه خبر (يكون)، والكون هنا مذكر.

(٤) ليست في (ك)، وجاء مكانها: (النصب).

(٥) ساقط من (ك).

(٦) في (س): فذكره.

[أسماء الأفعال]

● **قوله: (أسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر أو الماضي):**

هذه حقيقة أسماء الأفعال، فحصل من هذا أنها على ضربين:

* منهما ما هو بمعنى الأمر[1]، **نحو (رُوَيْدَ زيدًا)؛ أي: أَمْهِلْهُ**. ومن الذي بمعنى الأمر (نزال) بمعنى: انزِلْ، و (صه) بمعنى: اسْكُتْ، و (مه) بمعنى: اكْفُفْ، و(إيهِ) بمعنى: زِدْ، و (آمين) بمعنى: اسْتَجِبْ، و(بله) بمعنى: اتْرُكْ، و (هَيْتَ) بمعنى: افعل، و (حيّ)[2] بمعنى: أَقْبِلْ، ومنه (حيَّ على الصلاة)[3] وما أشبه ذلك.

* **ومثال الذي بمعنى الماضي قوله: (وهيهات ذاك)؛ أي: بَعُدَ**. ومنه (شتان زيد وعمرو)؛ أي: افترقا وتباينا، و (سَرْعَانَ ذا[4] إِهَالةً[5])؛ أي: أَسْرَعَ، وَ (وَشْكانَ ذا خروجًا)؛ أي: وَشِكَ، بمعني[6]: قَرُبَ.

قال نجم الدين: « (سَرْعَانَ) وَ (وَشْكَانَ) يجوز في أولهما الحركات الثلاث، ومنه (أفٍّ) بمعنى: تضجرت[7]، ونحو ذلك، وإنما بنيت أسماء الأفعال لوقوعها[8] موقع الفعل المبني، وهو فعل الأمر أو الفعل[9]..................

---

(١) ساقط من (خ).   (٢) في (س): جيء. وليس كذلك.

(٣) جزء من حديث طويل ورد عن النبي ﷺ في كيفية الأذان، ونصه عن أبي محذورة قال: علمني رسول اللّه ﷺ الأذان فقال: (اللّه أكبر اللّه أكبر..... حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح اللّه أكبر اللّه أكبر لا إله إلا اللّه). انظر: سنن النسائي (٢/ ٥) باب الأذان، وسنن أبي داود (١/ ٣٤٠) باب الصلاة، وقد أخرجه ابن ماجه في باب الأذان، والدارمي في باب الصلاة.
وفي شرح الكافية للرضي (٢/ ٧٢) عن عمر بن الخطاب ﷺ أن بعض العرب يقول: حيهل الصلاة.

(٤) في (خ): هذا.

(٥) الإهالة: ما أذبت من الشحم، وقيل: الشحم والزيت، وقيل: كل دهن اؤتدم به إهالة. اللسان: (أهل).

(٦) في (س): يعنى.

(٧) المعروف أنها بمعنى: أتضجر، فهي اسم فعل مضارع، وكونها اسم فعل ماض هذا اتجاه جديد، إلا أن يكون عبر بالماضي وأراد المضارع.

(٨) في (س): لوقوعه. وليس كذلك؛ لأن الهاء فيه تعود إلى أسماء الأفعال وهي جمع.

(٩) ليست في (ك).

الماضي »[١].

قال[٢] المصنف[٣] رَحِمَهُ اللَّهُ: (ومحلها الرفع على الابتداء؛ لأنها أسماء مجردة عن العوامل، وفاعلها ضمير مستتر فيها، وهو سادٌّ مسدَّ الخبر، كما في قولك: (أقائم الزيدان)، ومنهم[٤] من قال: إنها منصوبة الموضع على المصدر؛ لأن (رويد) بمعنى: (إِرْوَادًا) المصدر، و (هيهات) كذلك بمعنى: (بُعْدًا) المصدر، فانتصب على المصدر، ولذلك قال الشيخ: (وهو ضعيف؛ لأنها لو نصبت على المصدر لكان الناصب[٥] هو الفعل المقدر ولكان مقدرًا معها، وإذا قُدِّر خَرَجَتْ عن كونها اسم فعل)[٦]، ومنهم من قال: إنها[٧] لا محل لها من الإعراب؛ لوقوعها موقع ما لا إعراب له وهو الفعل الماضي والأمر، وهو ضعيف[٨]؛ لأنها أسماء مركبة فيجب لها الإعراب، فلما بنيت قدر على موضعها فاعرفه[٩]).

● **قوله: (وَفَعَالِ بمعنى الأمر من الثلاثي قياس):**

وذلك لكثرة مجيء (فَعَالِ) بمعنى الأمر من كل فعل ثلاثي، نحو (ضَرَابِ وَخَرَاجِ وَسَبَاقِ) ونحو ذلك، هذا مذهب سيبويه[١٠]، وقال المبرد: « (فَعَالِ) من الثلاثي سَمَاعٌ، فلا يقال: قَوَامِ وَقَعَادِ »[١١].

---

(١) انظر: شرح الكافية (٢/ ٧٤)، ونص ما قاله: (ومنها سرعان ووشكان مثلثي الفاء بمعنى: سرع وقرب).

(٢) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٧٦)، والرأي ليس له وإنما هو الرأي الثاني للنحاة، والرأي الأول: أنها في موضع نصب على المصدر. ولكن ابن الحاجب رجح الرأي الثاني - كونها في محل رفع -، ووَجَّه ترجيحَه بقوله: (لأنه اسم جرد عن العوامل اللفظية فوجب أن يحكم بالابتداء فيه).

(٣) هو ابن الحاجب.

(٤) انظر: الهمع (٢/ ١٠٥)، وشرح الكافية للرضي (٢/ ٦٩)، ولم ينسب فيهما لأحد.

(٥) في (س): النصب.

(٦) ابن الحاجب في شرحه للكافية (ص٧٦).

(٧) ليست في (خ، ك).

(٨) هذا الذي ضعفه الشارح هو المعروف عند النحاة؛ أنها مبنية لا محل لها من الإعراب، وهو مذهب ابن مالك ونسبه بعضهم إلى الجمهور، والقول الآخر وهو: أنها لها محل من الإعراب هو قول المازني. انظر: الأشموني (٣/ ١٩٦).

(٩) ليست في (ك).

(١٠) انظر: الكتاب (٢/ ٤٢).

(١١) تكلم المبرد عن (فعال) في المقتضب (٣/ ٤٩، ٥٠، ٣٦٨، ٣٧٦) ولم يعرض لقياسيته أو سماعه. وانظر: شرح الكافية للرضي (٢/ ٧٦).

● **قوله: (ومن الرباعي سماعٌ)**[١]:

نحو (قرقار) و (عرعار)؛ أي: تلاعبوا بالعرعرة، وهي لعبة[٢] للصبيان، و (قرقار) حكاية صوت الرعد، قال نجم الدين: « ولم يأت في الرباعي إلَّا هاتان، وعند الأخفش[٣]: أنَّ فعال من الرباعي أيضًا قياس »[٤]، ذكره نجم الدين[٥].

● **قوله: (وفَعَالِ مصدرًا معرفة كـ: فجار، وصفة نحو: يا فَساق[٦]، وعَلَمًا للأعيان مؤنثًا كـ: قَطَـام وغَلَابِ؛ مبني في الحجازِ، وفي تميم معرب)**:

اعلم أنه لما ذكر (فَعَالِ) التي هي اسم فعل ذكر بقية أقسام (فَعال)، وهي: كونها[٧] مصدرًا وصفة وعلمًا للأعيان، وإنْ كانت هذه الأقسام الثلاثة ليست من الأفعال، لكن ذُكِرَتْ في هذا الباب كما ذُكِرَتْ (ما) الاستفهامية والشرطية مع (ما) الموصولة تقريبًا على الطالب، فعلى هذا **(فَعال) على أربعة أضرب**:

* **[الضرب] الأول: أن تكون اسم فعل كـ (نَزال)** بمعنى: انزل، فعدلوا عن الفعل وهو (انزِل) بفتح الهمزة أو كسرها، فالمفتوح[٨] متعدٍّ، والمكسور لازم، فيكون حكم (نزال) حكم أيِّهما[٩] قصدت، وَبَنَوْا (نزال) لوقوعه موقع (انزل).

* **الضرب الثاني: (فَعَالِ)**[١٠] **مصدرًا معرفة كَـ (فَجَارِ)**، فقوله: **(مصدرًا معرفة)**: لأن (فجار) علمًا[١١] للفجور أو الفجرة، ذكره ركن الدين[١٢]، وقال نجم الدين: « لم يقم (لي)[١٣] إلى الآن دليل قاطع[١٤] على تعريف[١٥] (فَجَارِ) ولا تأنيثه »[١٦].

---

(١) لم أجده في نص الكافية، ولم يذكره أكثر شراح الكافية مع المتن المشروح.
(٢) في (س): لغة. وليس كذلك.
(٣) انظر: شرح الكافية للرضي (٢/ ٧٦).
(٤) انظر: كتابه شرح الكافية (٢/ ٧٦).
(٥) في شرح الكافية (٢/ ٧٦)، وفيه: فعلال. وليس فعال.
(٦) لم يذكر بعدها قوله في الكافية: (مبني لمشابهته له عدلًا وزنَةً).
(٧) في (خ): كونه.
(٨) في (خ، س): فالمفتوحة.
(٩) ليست في (ك).
(١٠) ليست في (س).
(١١) أي حالة كونه علمًا، وقوله: (ذكره ركن الدين) الخبر.
(١٢) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٠٢).
(١٣) ليست في (س).
(١٤) في (خ): فأقطع.
(١٥) في (س): تذكير. وليس كذلك.
(١٦) انظر: شرح الكافية (٢/ ٧٦، ٧٧).

* [الضرب] الثالث: أن يكون صفة معدولة مثل (فَسَاقِ) بمعنى: يا فاسقة[١]، ونحو (لَكَاعِ) و (خَبَاثِ) بمعنى: يا لكعاء، ويا خبيثة، وبُنِيَ هذان القسمان على الكسر لمشابهتهما (فَعَالِ) التي هي بمعنى الأمر نحو (نزال)، من حيث الزِّنَةُ لأن كل واحد منهما بوزن (فَعالِ)، ومن حيث العدل لأن (فَجارِ) معدول به عن الفجور أو الفجرة، و (فَساقِ) عن قولهم[٢]: يا فاسقة، كما أن (نَزالِ) معدول به عن: انزل.

* **الضرب الرابع: أن يكون (فَعالِ) علمًا للأعيان مؤنثًا (كقَطَامِ وغَلَابِ)؛** فإنَّ (قَطامِ) اسم امرأة، وكذلك (غَلابِ).

قوله: (مبني في الحجاز، وفي تميم معرب[٣]): يعني أن هذا الضرب الرابع أهل الحجاز يبنونه على الكسر لمشابهته (فَعالِ) التي هي اسم فعل نحو (نزال) في الزِّنَةِ؛ لأن (قَطَامِ وغَلَابِ) ونحوهما بوزن (نَزَالِ)، وفي العدل؛ لأن (قطام) [و (غلاب) ونحوهما][٤] معدول به عن (قاطمة) و (غالبة) تقديرًا، وإنَّما قُدِّرَ لِلْعِلْمِ بأنهم لا يبنون إلا لعلة، كما أن (نزال) معدول به عن (انزل).

وأما بنو تميم فإنهم يعربون هذا النوع بإعراب ما لا ينصرف للعلمية والتأنيث، **إلا ما كان آخره راء نحو (حضار)**[٥] فإنه مبني عندهم إلا القليل منهم فطردوا، قال نجم الدين: « لأن تقدير الإعراب والبناء في هذا النوع مستقيمان كلاهما، لكن قد يرجح أحد التقديرين لغرضٍ، والغرض فيما آخره راء قصد الإمالة لاستحسانها، والمصحح للإمالة كسر الراء، وهو لا يحصل إلَّا بتقدير علة البناء؛ لأنه لو أُعرب إعراب ما لا ينصرف لم ينكسر، فتفوت[٦] الإمالة في جميع أحواله »[٧]، وأما القليل من بني تميم فقد جَرَوْا على القياس وقالوا: الجميع

---

(١) في (ك): (فاسقة) بدون (يا).

(٢) في (ك): من.

(٣) في (س): معرب في تميم.

(٤) ساقط من (خ، ك)، وجاء بدلًا منه فيهما قوله: (وكذلك غلاب)، ولكن ليس في مكانها.

(٥) حضار: اسم نجم. انظر: الصحاح (حضر). والسبب في ذلك أنه قد يمال، والكسرة تساعد على الإمالة، ولهذا بني على الكسر عندهم استثناء.

(٦) في (س): فتنوب.

(٧) انظر: شرح الكافية لنجم الدين (٢/ ٧٩).

ممتنع من الصرف، ولا فرق بين ما آخره راء وغيره.

فقول الشيخ: (**علمًا**): احتراز من الصفة نحو (يا فساق)، وقوله: (**للأعيان**): احتراز من باب (فجار) فإنه للمعاني، وقوله: (**مؤنثًا**): لأنه لا يكون إلا لمؤنث، قال نجم الدين: « لأن جميع ألفاظها مؤنثة وإن كان المسمى بها مذكرًا كـ (حَضَارِ) اسم[1] كوكب ونحو ذلك »[2].

* * *
* *
*

(١) في (س): أنتم.

(٢) انظر: شرح الكافية لنجم الدين (٢/ ٧٨).

[أسماء الأصوات]

● **قوله: (الأصوات: كل لفظ حُكِيَ به صوت أو صُوِّت به للبهائم):**

يعني أنها على ضربين:

* **منها: ما وضع لأن يحكى به صوت نحو (غاق)**، فإنه حكاية[1] صوت الغراب، وكذلك قولهم: (طَقْ) حكاية وقع الحجارة، و (قَبْ) حكاية وقع السيف، ونحو ذلك.

* **ومنها: ما وضع للتصويت للبهائم؛ كقولهم: (نخ)**، فإنَّ ؛اللّـه سبحانه وتعالى؛[2] قد أجرى العادة أَنَّ الإبِلَ عند سماعها هذا[3] الصوت يحصل منها هذا[4] الفعل، وهو الإناخة.

قال في الشرح[5]: (لأنه يطلب ممن لا يعقل الامتثال، و؛من ذلك قولهم؛[6]: (دَجْ) صياح بالدجاج، و (سَأْ) دعاء للحمار إلى الشرب، وقد ذكر الزمخشريُّ في المفصل[7] من ذلك كثيرًا).

وإنما بنيت الأصوات لعدم موجب الإعراب فيها[8] وهو التركيب؛ لأن[9] وضعها على[10] أن ينطق بها مفردة إمَّا للحكاية نحو (غَاقْ)، أو للتصويت للبهائم نحو (نَخْ)، فلذلك وجب بناؤها.

* * *
* *
*

---

(١) في (س): حكي به.
(٢) ساقط من (خ).
(٣) في (ك): ذلك.
(٤) في (خ، ك): ذلك.
(٥) أراد شرح الكافية لابن الحاجب (ص٧٧).
(٦) ساقط من (خ).
(٧) انظر (ص١٦٦ - ١٦٨)، ومما ذكره: (هَلَا) زجر للخيل، و (عَدَسْ) للبغل، و (هَيْد) بفتح الهاء وكسرها للإبل، و (جوت) دعاء للإبل إلى الشرب، و (هدع) تسكين لصغار الإبل... إلخ.
(٨) في (س): منها.
(٩) في (س): لا.
(١٠) ليست في (ك).

[المركبات]

● قوله: (المركبات: كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة):

* فقوله: (كل اسم): يعم، وقوله: (من كلمتين): احتراز من المفرد نحو: زيد وعمرو.

* وقوله: (ليس بينهما نسبة): احتراز[1] من المضاف نحو (عَبدُ اللَّـهِ) و (غُلَامُ زَيدٍ)، ومن الجملة نحو (قَامَ زَيدٌ) و (تَأَبَّطَ[2] شَرًّا)، أما المضاف فلأنه معرب[3]، وأما الجملة فلأنها محكية على حالها، وليس الغرض هاهنا إلا ما حصل بناؤه بالتركيب الحاصل عند أن تضعه اسمًا علمًا، ونحو (عَبدُ اللَّـهِ) إذا سميت به علمًا، فإنَّ بين المضاف والمضاف إليه نسبة قبل العلمية، وكذلك[4] إذا سميت علمًا بالجملة نحو (قَامَ زَيدٌ) و (تَأَبَّطَ شَرًّا)، فإن الجزأين وهما (قام زيد) بينهما نسبة قبل أن يسمى به علمًا، وكذلك (تأبط شرًّا) ونحوه، فإنَّ (تأبط[5] شرًّا) اسم رجل، وذلك أنه جَعَلَ حَيَّـةً في إبطه، فقالت أخته: إنَّ أخي تأبط شرًّا! فسمي بذلك فصار علمًا عليه.

● قوله: (فإنْ تضمن الثاني حرفًا بُنِيَا):

يعني: فإن تضمن الثاني من المركب المذكور - وهو الذي حصل بناؤه بالتركيب - بُنيا؛ أي: بني الجزء الأول والثاني؛ **نحو: خمسة عشر، وحادي**

---

(١) في (س): احترازًا.

(٢) يريد: أن قوله: ليس بينهما نسبة، احتراز من المركب الإضافي والإسنادي فإنهما لا يركبان.

(٣) في (س): في المعرب.

(٤) في (س): ولذلك. وليس كذلك.

(٥) (تأبط شرًّا) لقب أحد الشعراء الجاهليين، واسمه: ثابت بن جابر بن سفيان، أبو زهير الفهمي، شاعر عدَّاء من فُتَّاك العرب في الجاهلية، وفي تلقيبه بتأبط شرًّا أقوال؛ أحدها: ما ذكره المؤلف، والثاني: أنه تأبط ذات يوم سكينًا، وقيل: سيفًا، وخرج، فسئلت أمه عنه فقالت: لا أدري؛ إنه تأبط شرًّا وخرج. وثالثها: بسبب بيت قاله هو:

تــأبــط شــرًّا ثــم راح أو اغــتــدى ... يــوائـم غـنـمًا أو يـشـيـف على ذحـل

وكانت وفاته (نحو سنة ٨٠ ق هـ). الشعر والشعراء (ص١٤٣) واسمه فيه (ثابت بن عمسل)، الخزانة (١/ ٦٦)، المحبر (ص١٩٦).

عشر[١]. أما الأول[٢] فلأنه يُـنَـزَّلُ منزلة الجزء من الكلمة فأشبه الجيم من (جعفر)، وأما الثاني فلتضمنه حرف العطف؛ لأنَّ أصله خمسة وعشرة، وكذلك حادي عشر، وإنَّما مَثَّلَ بمثالين ليريك أنه لا فرق بين العدد المركب وبين المشتق من العدد؛ لأن (حادي [عشر]) مشتق من (أحد[٣] عشر).

قال الخوارزمي: « وإنَّما حُذِفَتِ الواو؛ لئلا يوهم[٤] إذا قال: (اشتريته بخمسة وعشرة) أنه اشتراه مرتين؛ مرة بخمسة ومرة بعشرة »[٥].

● **قوله: (إلَّا اثنا عشر):**

يعني: فإنَّه يعرب[٦] الجزء الأول منه وهو (اثنان)، وأما الثاني وهو (عشر) فمبني، قال ابن الحاجب: (وعلة ذلك شَبَهُهُ بالمضاف، وبيان ذلك أنهم لمَّا حذفوا الواو العاطفة من عشرة - وَحَذْفُها يؤذن بالاتصال - كرهوا أن يقولوا: اثنان عشرة؛ لأن بقاء النون يؤذن بالانفصال، فكرهوا أن يكون[٧] متصلًا منفصلًا في حالة واحدة، فشبهوه بالمضاف في حذف النون، فحذفوها منه وأعربوه كإعراب[٨] المضاف؛ لأن الإعراب حكم لفظي كما أن حذف النون[٩] حكم لفظي مثله[١٠])[١١].

● **قوله: (وإِلَّا أعرب الثاني وبني الأول):**

أي: وَإِنْ[١٢] لم يتضمن الثاني حرفًا بني الجزء الأول لوجود علة[١٣] البناء

---

(١) هذا هو المركب العددي لتضمنه معنى حرف العطف، فكأنك قلت: خمسة وعشر، وواحد وعشر.
(٢) يعني الجزء الأول.
(٣) في (ك): إحدى.
(٤) في (س): يتوهم.
(٥) انظر: التخمير (٢/ ٣٢٩)؛ حيث قال: « العلة في جعلهم الاسمين واحدًا أنهم لو اقتصروا بقولهم: (خمسة عشر) لوقع في بعض المواضع اللبس، ألا ترى أنك لو قلت لغيرك: (أعطيتك بهذا الثوب مرة خمسة فلم تبع، ومرة عشرة فلم تبع) لالتبس؟ ولعل الواو ساقطة لتكون صحة العبارة (خمسة وعشرة) ». وقد تقدمت ترجمة الخوارزمي (ص٢٣٨).
(٦) في (س): معرب.
(٧) في (س): يقولوا. وهو خطأ.
(٨) في (س): إعراب.
(٩) بعضهم يبني كلمة (عشر) لأنها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الإضافة، وهو الأصح، وليس بمعرب كما ذهب إليه الشارح. انظر: شرح التصريح (٢/ ٢٧٤).
(١٠) ليست في (خ).
(١١) انظر: شرح الكافية (ص٧٨).
(١٢) في (خ، ك): وإلا.
(١٣) وهي تنزيله منزلة الجزء من الكلمة، وقد سبق بيان ذلك.

المذكورة أولًا فيه، وأُعْرِب[١] الثاني لعدم علة البناء فيه نحو: بعلبك[٢] وحضرموت[٣] ومعدي[٤] كرب [وقالي[٥] قلا][٦]، فتقول: (هذا بعلَبكُّ)[٧]، فتبني (بعل) على الفتح، وتعرب الجزء الثاني وهو (بَكُّ) إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتركيب.

● **قوله: (في الأفصح):**

لأن من العرب من يعرب الجزء الأول كإعراب المضافِ بالرفع والنصب والجر على حسب العوامل، ويعرب الجزء الثاني بإعراب المضاف إليه.

قال الزمخشري: « ثم انقسم هؤلاء - يعني[٨] الذين قالوا: [يعرب الأول إعراب المضاف][٩]، وإِعراب الثاني إعراب المضاف إليه -، فمنهم من قال بأن[١٠] إعراب الثاني إعراب المضاف إليه المنصرف، ومنهم[١١] من قال: إعراب المضاف إليه[١٢] الذي لا ينصرف »[١٣]، لكن الأفصح بناء الأول وإعراب الثاني إعراب ما لا ينصرف، كما ذكره الشيخ[١٤].

قال ركن الدين: « لو قال: (وإعراب الثاني إنْ لم يكن مبنيًّا قبل التركيب) لكان أصوب؛ لئلا يرد عليه نحو: سيبويه وعمرويه ونفطويه، فالثاني مبني لأنه صوت »[١٥].

---

(١) في (س): وإعراب.

(٢، ٣) مضى التعريف بها (ص٢٨٩).

(٤) هو عمرو بن معدي كرب بن ربيعة بن عبد اللّـه الزبيدي، فارس اليمن، وصاحب الغارات المذكورة، كان عَصِيَّ النفس أبِيًّها، فيه قسوة الجاهلية، وأخبار شجاعته كثيرة، وله شعر جيد، توفي سنة (٢١هـ). الإصابة (ت ٥٩٧٢)، والشعر والشعراء (ص١٧٧)، وخزانة البغدادي (١/ ٤٢٥، ٤٢٦).

(٥) مدينة بأرمينية العظمى من نواحي خلاط ثم من نواحي منازجرد من نواحي أرمينية الرابعة، كانت ملكتهم تسمى (قالي)، فبنت مدينة وسمتها (قالي قاله)، ومعناه: إحسان قالي، وعربتها العرب فقالوا: قاليقلا. معجم البلدان (٤/ ٢٩٩).

(٦) ساقط من (س).

(٧) جاء بعدها في (خ): وحضرموت ومعديكرب.

(٨) ليست في (خ).

(٩) ساقط من (خ).

(١٠) في (س): أن.

(١١) انظر: شرح الكافية للرضي (٢/ ٩٢)، ولم ينسب.

(١٢) جاء بعدها في (س): (إعراب)، وهي زائدة.

(١٣) المفصل (ص١٧٩).

(١٤) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٧٨).

(١٥) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٠٥).

[الكنايات]

● قوله: (الكنايات):

المراد بالكنايات هاهنا المبنية، وإلَّا فقولهم: فلان وفلانة وهَنٌ وهَنَةٌ.. كنايات إلا أنها معربة، فـ (فلان) و (فلانة) كناية عن الأعلام في الأناسي، و (هَنٌ) و (هَنَـةٌ) كناية عن[1] القبيح، وقد يُكْنَى بهما عن الشيء القبيح، وقد يُكْنَى بهما[2] عن الفرج[3]. وحقيقة الكنايات: ألفاظ مبهمة يُعَبَّـرُ بها عما وقع في كلام متكلم مُفَسَّرًا إما لإبهامه على المخاطب وإمَّا لنسيانه، فإذا قلت لمخاطبك: قال زيد كذا [أو كَيت وكَيت][4]، فإنَّما أَتَيْتَ بالكناية إمَّا للإبهام على مخاطبك أو لنسيان ما قاله زيد. قال الشيخ: (فعلى هذا[5] لا تكون (كم) منها؛ لأنه غير مُعَبَّرٍ به[6] عن شيء وقع مفسرًا، وإنَّما أتي به للسؤال عن العدد، وإنما ذُكِرَ في باب الكنايات [لمَّا كان][7] (كذا) كناية عن العدد، و (كم) سؤال عن العدد، أو لتكثير العدد، فذكر معه في بابه على نحو ما تقدم)[8].

● قوله: (كم وكذا للعدد):

* فبناء (كم) الاستفهامية واضح لتضمنها همزة الاستفهام، وبناء (كم) الخبرية حملًا لها على أختها الاستفهامية؛ لأن الصيغة واحدة، أو لأنها لإنشاء التكثير فاستحقت صدر الكلام، أو لأنها نقيضة (رُبَّ).

* وبناء (كذا) لأنه مركب من كاف التشبيه مع (ذا) فبقي على بنائه، قال السيد ركن الدين: « ومُمَيِّـزُ (كذا) منصوب على التمييز غالبًا، تقول: (عندي كذا درهمًا) كما تقول: ملؤه[9]..

---

(١) ليست في نسخ التحقيق، ولكن السياق يستدعيها.

(٢) في (ك): به.

(٣) ساقط من (س).

(٤) ساقط من (خ).

(٥) في (خ): فعلى هذا قال الشيخ.

(٦) هكذا في نسخ التحقيق، والصواب: بها. لأن الضمير يعود إلى (كم)، وهي مؤنث.

(٧) ساقط من (س).

(٨) ابن الحاجب في شرح الكافية، انظر: (ص٧٨).

(٩) في (س، خ): مملؤة. وقد أثبت ما قاله ركن الدين.

عسلًا »[١]، ثم ذكر أنه يكون مجرورًا بإضافة (كذا) إليه فتقول: (كذا درهمٍ) بمنزلة مائة درهم، وقد يكون مرفوعًا بأنه مبتدأ، ما قبله خبره، فإذا قلت: (عندي له كذا[٢] درهم) فـ (درهم) مبتدأ، و (عندي) خبره مقدم عليه، و (كذا) في موضع نصب على الحال، كأنه قال: عندي له درهم كائنًا كذا، قال ركن الدين: « هكذا قالوه؛ يعني النحاة »[٣]، قال: وفيه نظر، والأَوْلَى عندي[٤] أن يكون (كذا) مبتدأ و (درهم) بدل منه أو عطف بيان و (عندي) خبر مقدم، والله أعلم، لكن يَرِدُ على ركن الدين أنه جعل المبتدأ مبهمًا، ومن حقه أن يكون معلومًا، فإنْ قال[٥]: قد بين بقوله: (درهم)، فجواب غير ناهض ».

● **قوله: (وكيت وذيت[٦] للحديث):**

أي: هما كنايتان عن الحديث، وإنما بُنِيَا لأنهما وقعا موقع الجملة التي كني بهما عنها، والجملة مبنية.

● **قوله: (فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد):**

تقول: (كم درهمًا[٧] مالُكِ؟)، وإنما كان منصوبًا مفردًا لأنها لما كانت سؤالًا عن العدد حملت على وسط العدد، وهي من (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين)، ومميز وسط العدد المذكور منصوب مفرد، تقول: (أحد عشر[٨] درهمًا[٩])، فلذلك كان مميزها كذلك، فلو حملت على أحد الطرفين من العدد لكان[١٠] تَحَكُّمًا، إذْ ليس أحدهما بالحمل عليه أولى من الآخر[١١].

● **قوله: (ومميز الخبرية مجرور مفرد ومجموع):**

أي: مميز (كم) الخبرية مجرور[١٢]، ويجوز إفراده وجمعه، تقول: (كم

---

(١) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٠٦). (٢) ليست في (س).
(٣) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٠٦)، وفي اللفظ اختلاف إلا أن المعنى واحد.
(٤) هذا من كلام ركن الدين. (٥) في (خ، ك): ولعله يقول.
(٦) في (س): وكيت. وقد أثبت نص الكافية. (٧) في (س): دره. وليس كذلك.
(٨) في (س): إحدى.
(٩) ليست في (س)، وجاء بدلًا منها كلمة (ونحوه).
(١٠) في (خ، ك): كان. (١١) في (خ): الثاني.
(١٢) ساقط من (س).

رَجُلٍ فِي الدَّارِ)، و (كَمْ رِجَالٍ)، أما جرُّه فلأنها للتكثير، والعدد الكثير مميزه[١] مـجرور مـفرد نحو (مِائَةُ دِرْهَمٍ) و (ألف درهمٍ) وذلك بالإضافة، وأما جمعه فلأن العدد الكثير في لفظه ما يشعر بالكثرة صريحًا، و (كم)[٢] ليس مثله في التصريح بالكثرة[٣]، فجعل جمع مميزه كالعوض عن ذلك.

● **قوله: (وتدخل (مِنْ) فيهما):**

أي: ﴿في مميز الاستفهامية والخبرية فيصير المميز مجرورًا فيهما﴾[٤]، إلَّا أن دخولها على مميز[٥] (كم) الخبرية أكثر، قال اللّـه تعالى: ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ ﴾[النجم: ٢٦][٦]، و ﴿ كَمْ [ءَاتَيْنَٰهُم][٧] مِّنْ ءَايَةٍ ﴾ [البقرة: ٢١١]، ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ ﴾ [الأعراف: ٤][٨]. ويعرف كونها خبرية أو استفهامية بعد دخول (مِنْ) بالمعنى والقصد، وجرِّ مميز الخبرية بإضافتها إليه، وقيل: بتقدير (من)[٩]، فإذا دَخَلَتْ (من) قدرت (كم) تامة، والجر بـ (من) لا غير.

● **قوله: (ولهما صدر الكلام):**

أي: لـ (كم) الاستفهامية و (كم)[١٠] الخبرية صدر الكلام لكونهما لإنشاء الاستفهام في الاستفهامية، وإنشاء[١١] التكثير في الخبرية، ألا ترى أن (رُبَّ) لما تَضَمَّنَتْ إنشاء التقليل وجب لها صدر الكلام؟

● **قوله: (وكلاهما يقع مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا)[١٢]:**

أي: كل واحد من (كم) الاستفهامية و (كم) الخبرية يقع مرفوعًا؛ أي مبتدأ

---

(١) في (خ): ومميز العدد الكثير... إلخ. (٢) في (خ): وهذا.

(٣) ليست في (س).

(٤) ساقط من (خ، س)، وجاء مكانه فيهما: أي يريد تدخل (من) على مميزها.

(٥) ليست في (س).

(٦) وتمامها: ﴿... فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴾.

(٧) ليست في نسخ التحقيق، والآية بتمامها: ﴿ سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ۗ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾.

(٨) وتمامها: ﴿ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾.

(٩) في (س): بتقدير (من) أو لإضافتها إليه. (١٠) ليست في (ك).

(١١) في (س): ولانشاء. (١٢) في (س): مرفوع ومنصوب ومجرور.

أو خبرًا أو منصوبًا أو مجرورًا على ما سيأتي، ولم تقع (كم) فاعلًا لاستحقاقها[١] صدر الكلام، والفاعل لا يتقدم.

● **قوله: (فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوبًا معمولًا على حسبه):**

إشارة إلى مواضع كونهما منصوبين، فكل موضع يكون بعد (كم) الاستفهامية أو الخبرية فعلٌ غير مشتغِلٍ عن العمل في (كم) بالضمير الراجع إليه نحو: (كم رجلًا ضربته؟)، أو بمتعلق ذلك الضمير نحو:[٢] (كم رجلًا ضربت غلامه؟)، فلا يعمل الفعل في (كم) لاشتغاله، فإذا لم يشتغل عنه كان منصوبًا به معمولًا على حسب ما يقتضيه العامل من كونه مفعولًا به أو مصدرًا أو ظرفًا، هذا ظاهر كلام الشيخ في شرحه[٣]. والأولى أن يقال: إنَّ مراده على حسبه أي حسب المميز، فإنْ كان المميز مصدرًا كان (كم) في موضع نصب على المصدر نحو (كم ضربة ضربت؟)، وإن كان ظرفًا كان (كم) محله النصب على الظرفية نحو (كم يومًا ضربت؟)، وإنْ كان غير ذلك فهو في موضع النصب على أنه مفعول به نحو (كم رجلًا ضربت؟)، وذلك لأن (كم) ومميزها شيء واحد، إذْ هو مُفَسِّرٌ[٤] ومُمَيِّزٌ لـ (كم)، فما وجب لِلْمُمَيِّز وجب لـ (كم) فكان[٥] على حسبه، فلو قلنا: على حسب مقتضى العامل لم يستقم، ألا ترى أنك إذا قلت (كم ضربت؟) فإنَّ (ضربت) يقتضي المفعول به والظرف والمصدر، فلم يتعين كون (كم) مفعولًا[٦] به إلَّا بقولك: (رجلًا)؟ إذْ لو قلت (يومًا) كان ظرفًا، فيصح ما قلناه من أن المراد على حسبه أي حسب[٧] المميز.

● **قوله: (وكل ما قبله[٨] حرف جر أو مضاف فمجرور):**

إشارة إلى مواضع جرهما، وذلك لأنه لا يبطل عمل الجار عند وجوده،

---

(١) في (خ، ك): لاستحقاقه.
(٢) ساقط من (ك).
(٣) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٧٩).
(٤) في (ك): مفسرًا. وليس كذلك؛ لأنه خبر مرفوع.
(٥) في (س): فكم.
(٦) في (ك): مفعول.
(٧) ليست في (ك).
(٨) في (خ): وكل ما كان... إلخ.

ولا يجوز أن يتقدم معموله عليه، ولذلك اغتفر تقديمه على ما له صدر الكلام، ليتنزل حرف الجر مما دخل عليه منزلة الجزء الواحد، ولذلك لم يجز الفصل بينهما إلّا في ضرورة الشعر فنقول: بكم[1] رجلًا، أو: بكم[2] رجلٍ مررت، و: غلام كم رجلًا، أو: [غلام كم][3] رجلٍ ضربت.

● **قوله: (وإلّا فهو مرفوع):**

إشارة إلى مواضع كونهما مرفوعين، ومعناه: أنه إذا لم يقع بينهما فعل غير مشتغل على ما تقدم، ولا دَخَلَ حرفُ الجر عليهما، ولا أضيف شيء إليهما، فإنهما يكونان مرفوعين.

● **قوله: (مبتدأ إنْ لم يكن ظرفًا[4]):**

وذلك نحو: كم رجلًا أو رجلٍ إخوتُك، فـ (كم) مبتدأ، و (إخوتك) الخبر.

● **قوله: (وخبرًا إنْ كان ظرفًا):**

نحو (كم يومًا أو يوم[5] سفرك)؛ فـ (سفرك) مبتدأ، و (كم) خبر مقدم لأن له صدر الكلام، ويعلم كون (كم) ظرفًا بالمميز، فإنْ كان ظرفًا فـ (كم)[6] ظرفٌ، وإنَّما لم يصح أن يجعل (كم) في قوله: (كم يومًا سفرك؟) مبتدأ لأنه ظرف والمبتدأ هو الخبر، وليس اليوم هو[7] السفر، فإذا جعلت السفر مبتدأً[8] فـ (كم) الخبر، وتقدر متعلقَه محذوفًا تقديره: سفرك ثابت أو حاصل كم[9] يومًا؟ بخلاف قولك: (كم رجلًا إخوتك؟) فإنَّ الرجال هم الإخوة، فاعرفه.

● **قوله: (وكذلك أسماء الاستفهام والشرط):**

يعني أن أسماء الاستفهام نحو (ما) و (من) [و (أي) استفهامًا أو شرطًا][10]

---

(١) في (ك): كم.
(٢) ليست في (ك).
(٣) ساقط من (ك).
(٤) جاء بعدها في (خ): وخبرًا إن كان ظرفًا. وذلك في غير مكانها، ثم كررها في مكانها الأصلي بعد ذلك.
(٥) في (خ): يوم أو يومًا.
(٦) في (ك): فهي.
(٧) ليست في (خ، ك).
(٨) في (س): المبتدأ.
(٩) في (ك): في كم.
(١٠) ساقط من (ك).

يجوز فيها[١] ما جاز في (كم) على حسب التفصيل المتقدم؛ فإنْ وقع بعدها فعل غير مشتغل عنها بشيء آخر فهي في موضع نصب على المفعول به، نحو: (من ضربت؟) في الاستفهامية[٢]، و (من تضرب أضرب) في الشرطية[٣]، و (ما أكلت؟) و (ما تأكل آكل) و (أي الرجلين ضربت؟) في الاستفهامية[٤]، و (أي الرجلين تضرب أضرب) في الشرط، وإنْ كان قَبْلَها حرف جر أو مضاف فمجرورة[٥] نحو (بمن مررت؟) أو (بمن تمرر أمرر) و (غلامَ من ضربت؟) و (غلام من تضرب أضرب)، وعلى ذلك فقس، وإنْ لم يكن شيء من ذلك فمرفوعة على الابتداء - ؏على المختار؏[٦] - نحو (من ضربته؟) و (من ضربته ضربته)، و (ما أكلته؟) و (ما أكلته[٧] أكلته)، و (أي الرجلين عندك؟).

● **قوله: (وفي مثل تمييز:**

١٠٤. كَمْ عَمَّـةٌ لك يا جريـرُ وخالةٌ فـدعاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي[٨]

ثلاثة أوجه):

البيت للفرزدق[٩] يهجو به جريرًا[١٠]؛ يعني: يجوز في (عمة) النصب والجر والرفع، وكذلك قوله[١١]: (وخالة)[١٢]؛ لأنه معطوف على (عمة)، فحكمهما في الإعراب واحد.

---

(١) في (خ): فيه. وليس كذلك؛ لأنها جمع. (٢) في (ك): الاستفهام.
(٣) في (ك): الشرط.
(٤) هكذا في نسخ التحقيق، ولكن قوله: (ما تأكل آكل) أسلوب شرط، وليس استفهامًا.
(٥) في (خ): فمجرور. (٦) ليست في (خ).
(٧) في (س): تأكله.
(٨) في متن الكافية لم يرد منه إلا الشطر الأول، ولكنه في نسخ التحقيق ورد كاملًا. والبيت للفرزدق، وهو في ديوانه (١/ ٣٦١) من قصيدة طويلة يهجو بها جريرًا، ورواية الديوان: (كم خالة لك يا جرير وعمة). وقد شرح الرَّصَّاص البيت شرحًا وافيًا فتبينه.
والشاهد فيه: بيَّنه المؤلف.
انظر: سيبويه (١/ ٢٥٣، ٢٩٣، ٢٩٥)، والمقتضب (٣/ ٥٨)، وابن يعيش (٤/ ١٣٣)، والخزانة (٣/ ١٢٦)، وشرح التصريح (٢/ ٢٨٠)، والهمع (١/ ٢٥٤)، والأشموني (١/ ٢٠٧ و ٤/ ٨٠).
(٩) مضى التعريف به (ص١٥١).
(١٠) سبق التعريف به في أول موضع يستشهد بشعره (ص١٧١).
(١١) ليست في (ك). (١٢) في (ك): في خالة.

قوله (فَدْعَاء): صفة لها، فحكمه[١] في الإعراب كذلك، إلَّا أنه لا ينصرف لألف التأنيث، والفَدَعُ: التواء الرسغ من كثرة الخدمة، فتلك الصفة ذمٌّ، فالنصب على أن (كم) استفهامية و (عمةً) مميزها وإنْ لم يُرِدْ معناه؛ لأنه غير جاهل لهن وإنَّما هو على سبيل التهكم والاستهزاء، والجر على أنها (كم) الخبرية، كأنه قال: كثير من عماتك وخالاتك[٢] حلبت علي عشاري، و (العشار): النوق قريبة العهد بالنتاج؛ يريد أنهن[٣] خوادم له، و (كم) - في حال النصب والجر لـ (عمة) - في موضع رفع على أنه مبتدأ[٤]، و (قد[٥] حلبت): الخبر، والرفع[٦] على أن (عمة) مبتدأ، وصح الابتداء بها وإنْ كانت نكرة لأنها موصوفة بقوله[٧]: (لك)، وخبرها (قد حلبت)، ومميز (كم) محذوف تقديره: (كم حَلْبةٍ) على تقدير المصدر أو (كم مرةٍ) على تقدير الظرف، و (كم) محتملة أن تكون استفهامية أو خبرية، و (كم) [إذا رَفَعْتَ ما بعدها][٨] في موضع نصب على أنها[٩] ظرف أو مصدر على حسب المميز[١٠]، والناصب له (قد حلبت)، ولا يمتنع أن يعمل الخبر - وهو (قد حلبت) - في ما قبل المبتدأِ الذي هو (عمة)، [ذكره المصنف[١١] في شرح المقدمة][١٢]؛ لأنك تقول: (زيدًا عمرو ضارب)؛ فـ (عمرو) مبتدأ، و (ضارب) خبره، و (زيدًا) مفعول لـ (ضارب).

● **قوله: (وقد يحذف المميز في مثل: كم مالُكَ؟ وكم ضربت؟):**

وذلك للعلم به عند حصول القرينة الدالة عليه، فإذا قلت: (كم مالُكَ؟)، فتقديره: كَمْ دِرْهمًا أو دينارًا أو شاة، أو نحو ذلك مما تدل عليه الحال، وكذلك (كم ضربت؟)؛ أي: كم رجلًا أو امرأة؟ وكذلك في[١٣] الخبرية على حسب مقصدك.

---

(١) ليست في (س).
(٢) ليست في (خ).
(٣) في (ك): أن عماته وخالاته.
(٤) في (ك): على الابتداء.
(٥) في (خ): فقد.
(٦) في (س): والجرفع.
(٧) في (س): بقولك. وليس كذلك؛ لأن القائل جرير، وهو غائب.
(٨) ساقط من (ك).
(٩) في (س): أنه. وليس كذلك؛ لأن الهاء يعود إلى مؤنث.
(١٠) في (س): الضمير. ولا مناسبة لذكره.
(١١) انظر: شرح ابن الحاجب على الكافية (ص ٨٠).
(١٢) ساقط من (خ، س).
(١٣) ليست في (ك).

[الظروف]

● قوله: (**الظروف**):

المراد بقوله: (**الظروف**): بعض الظروف، وهي المبنيات، فالتعريف للعهد[١] كما ذكره[٢] أولًا عند تَعْداد المبنيات.

● قوله: (**منها** [أي: من الظروف][٣] **ما قطع عن الإضافة**):

وهي الجهات[٤] **الست**: (قَبْل وبَعْد، وأَمَام وقُدَّام، وخَلْف ووَرَاء، وفَوْق وتَحْت، ويَمِين وشِمَال)، فهذه إنْ ذُكِرَ ما تضاف إليه[٥] نحو (سرت قَبْلَكَ وَبَعْدَكَ) فمنصوبة على الظرفية، ويجوز جرُّها إذا دخل عليها حرف الجر نحو (مِن قبلِك ومن بعدِك)، ولا يجوز رفعها بحال، و إنْ[٦] لم يذكر ما تضاف إليه فإمَّا أن يُنْوى[٧] يعني[٨] ما تضاف إليه أي يُقْصَدَ، أو لا ينوى، فإنْ نُوِيَ بُنِيَتْ على الضم لافتقارها إلى[٩] ذلك المَنْوِيِّ كافتقار الحرف إلى غيره، وخُصَّتْ بالضم لأن الفتح حركة إعرابها، فخولف لئلا يلتبس، نحو قوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤][١٠]؛ قصد: من قبل كل شيء ومن بعده، وإنْ لم يُنْوَ ما تضاف إليه وَلَا قُصِدَ أعربت بالنصب أو الجر إنْ دخل عليها حرف الجر، نحو قول الشاعر:

١٠٥. فَسَاغَ لِيَ الشَّرابُ وكنت قبلًا ... أَكـادُ أَغَـصُّ بالـمـاءِ الفُـراتِ[١١]

---

(١) في (خ): للعهد الذكري.

(٢) في (خ): ذكر.

(٣) ساقط من (ك).

(٤) يلحظ أنه ذكر أكثر من ست، وذلك لأن بعضها تـكرار، فمثلًا (خلف ووراء) بمعنى واحد، وكذلك (أمام وقدام).

(٥) في (س): ما يضاف إليها.

(٦) ليست في (س).

(٧) في (س): بنوا.

(٨) ليست في (ك).

(٩) في (س): على.

(١٠) تمامها: ﴿ فِي بِضْعِ سِنِينَ ... وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾.

(١١) البيت لعبد اللَّه بن يعرب بن معاوية بن عبادة بن البكاء بن عامر، كان له ثأر فأدركه، وقد نسب في هامش ابن يعيش (٤/ ٨٨) إلى يزيد بن الصعق نقلًا عن أبي عبيدة، قال: من أبيات يذكر فيها انتقامه من الربيع بن زياد العبسي، ونسبه صاحب الخزانة أيضًا (١/ ٢٠٤) ليزيد بن الصعق. =

لم يقصد[1] (قبل شيء)[2]، ولكنه أراد: وكنت أَوَّلًا أو متقدمًا، وقد قرئ[3]: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ [الروم: ٤]، كأنه قال: للَّـه الأمر أَوَّلًا وآخِرًا.

● **قوله: (وأُجْرِيَ مجراه** - أي: مجرى (قبل وبعد) -: **لا غير، و: ليس غير، و: حسب)** في أنها مبنيات على الضم وإنْ لم يَكُنَّ من الظروف.

وذلك لأنها لازمة للإضافة، فأشبهت (قبل وبعد)، فإذا حذف ما تضاف إليه فقلت: (لا غير) - وأصله: لا غيره أو لا غيرك - بُنِيَ كـ (قبل)، وإنْ ذُكِر المضاف إليه أُعْرِبَ (غير) بالنصب لأنه خبر (ليس)، واسمها ضمير مقدر فيها، و (غير) استثناء، كأنه قال: ليس إلَّا، ذكره نجم الدين[4]، [وفيه نظر؛ لأن (ليس) لم ينطق بها في قوله (لا غير) لكنَّ (لا) بمعناها، ولا تضمر في (لا)، لكن ما بعدها مرفوع والخبر مقدر، تقديره إذا قلت: (جَاءَ زَيدٌ لَا غير)؛ أي: لا غيره جاء، وأما في قوله: (ليس غيره) فيمكن قول نجم الدين واللَّـه أعلم][5]، وحيث لا يذكر المضاف إليه[6] في (لا غير) بني على كل حال، والتفصيل إنَّما هو في (قبل وبعد) وأخواتها وهي سائر الجهات الست.

● **قوله: (ومنها حيث):**

أي: من الظروف المبنية (حيث)، وإنَّما بنيت لاحتياجها إلى جملة تبين معناها.

= ويروى البيت بـ (أغص بنقطة الماء الحميم)، والخزانة (١/ ٢٠٥)، ويروى أيضًا بـ (أكاد أغص بالماء الحميم) وهي الرواية المشهورة. انظر: الخزانة (١/ ٢٠٤)، والعيني (٣/ ٢٠٧).

وأغص: استعمل هنا مكان (الشرق) لأن الأول مخصوص بالطعام والثاني بالماء.

انظر: ابن يعيش (٤/ ٨٨)، وشرح التصريح (٢/ ٥٠)، والهمع (١/ ٢١٠)، والأشموني (٢/ ٢٦٩، ٢٧٠).

والشاهد فيه: (قبلًا)؛ حيث حذف ما أضيفت إليه ولم ينو لفظه ولا معناه ولهذا نَكَّرَ فَنَوَّنَ، والأصل: (قبل هذا).

(١) في (س): ولم يقل. وليس كذلك؛ لأن المراد أن ينوي هذه الكلمة في نفسه، وإلا لو قالها لخرج الكلام عن كونه شعرًا.

(٢) في (خ): كل شيء.

(٣) هذه قراءة أبي السمال والجحدري وعون العقيلي. انظر: البحر المحيط (٧/ ١٦٢).

(٤) انظر: شرح الكافية (٢/ ١٠٣).

(٥) ساقط من (خ، س).

(٦) ليست في (س، ك).

● **قوله: (ولا تضاف إلَّا إلى جملة [في الأكثر):**

لأن وضعها لمكان نسبة أي جملة][1] اسمية أو فعلية نحو (اجلسْ حَيثُ جَلَسَ زَيدٌ، وحَيثُ زَيدٌ جَالسٌ).

وقوله: (في الأكثر): لأنه قد جاء إضافتها إلى المفرد قليلًا، كقوله[2]:

١٠٦. أَمَا تَرَى حيثُ سُهَيْلٍ طالِعا [نجمًا يُضِيءُ كَالهِلَالِ ساطِعا][3]

وهو شاذ، ولذلك بقيت على بنائها، قال ركن الدين: « وكان القياس إعرابها »[4].

● **قوله: (ومنها إِذَا):**

أي: من الظروف المبنية (إِذا)، وهي ظرف للزمان المستقبل، وإنَّمَا بُنِيَت لاحتياجها[5] إلى جملة [تضاف إليها][6] تبين معناها مثل ما قلناه في (حيث)، نحو (آتيك إذا احْمَرَّ البُسْرُ)، [و (إذا طلعت الشمس)][7].

● **قوله: (وفيها معنى الشرط غالبًا، ولذلك اختير بعدها الفعل):**

لأن الشرط يستدعي الفعل، فاختير بعدها الفعل لأجل كونها بمعنى الشرط، وقال المبرد: « يجب الفعل بعدها ظاهرًا أو مقدرًا، وسيبويه والكوفيون لا يُلْزِمُونَهُ[8] »[9].

---

(١) ساقط من (س). (٢) في (س): كقولهم. والبيت لم ينسب لقائل.

(٣) ساقط من (خ، ك) ولعله زيادة من النسخة (س).

انظر: ابن يعيش (٤/ ٩٠)، والخزانة (٣/ ١٥٥)، والمغني (١/ ١٣٣) وفيه (لامعًا) بدل (ساطعًا)، والعيني (٣/ ٢٨٤)، والهمع (١/ ٢١٢)، والأشموني (٢/ ٢٥٤). وكل هذه المصادر روته (كالشهاب) بدل (كالهلال)، ولعله تحريف من الناسخ.

والشاهد فيه: إضافة (حيث) إلى مفرد، وذلك نادر، وهذا على جر (سهيل)، أما عن رفعه فهي مضافة إلى جملة على الشائع.

(٤) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢١٠). (٥) في (ك): لافتقارها.

(٦) ساقط من (خ). (٧) ساقط من (خ، س).

(٨) في (خ): لا يلتزمونه. وقد ذكر هذا الرأي للأخفش في نحو قول تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق: ١]، وفي قول الشاعر:

إِذا باهلي تحته حنظلية لَـهُ ولد مِنْهَا فَذَاك المذرَّعُ

والملزمون يؤولون الآية بتقدير: إذا انشقت السماء، ويؤولون البيت على تقدير: إذا كان باهلي. انظر: الهمع (١/ ٢٠٧)، والمغني (ص٩٣).

(٩) انظر: المقتضب (٢/ ٧٦، ٧٧)، ورغبة الأمل (٨/ ١٢٠).

والعامل في (إذا) الجزاء[١]، وقيل[٢]: الشرط، ذكره نجم الدين[٣]، ،حجة من قال الجزاء: لأنها مضافة إلى الشرط، فاستبعد أن يعمل فيها وهي مضافة إليه، أجيب بأن الإضافة غير محققة، وحجة من قال الشرط: أنه يفسد المعنى في نحو قوله تعالى: ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]، فيؤدي إلى أنه يخرج حيًّا من زمان موته،[٤].

* وقوله: (غالبًا): لأنها قد تكون لمجرد الظرفية من دون شرط، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١]، بمعنى: أقسم بالليل وقت غشيانه، والمقصود بالآية الكريمة أنه تعالى[٥] أقسم بالليل في حال الغشيان، ولو كانت (إذا) شرطية[٦] لزم أن يكون تقديره: إذا يغشى الليل أقسم، فلا يحصل القسم حتى يحصل الغشيان، والمعلوم خلافه، ،فكأنه قال: أقسم الآن بالليل في حالة من حالاته،[٧].

● قوله: (وقد تكون للمفاجأة):

يعني (إذا)[٨] وهي ظرف بهذا المعنى، والعامل فيها: (فَاجَأْتُ) المفهوم من قولك: (خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبعُ)؛ أي مفاجأة زمان[٩] السبع واقف أو حاصل بالباب.

● قوله: (فيلزم المبتدأ بعدها):

وذلك للفرق بين معنييها، فهي بمعنى الشرط يكون الفعل بعدها[١٠] مختارًا أو واجبًا[١١] على الخلاف[١٢]، وبمعنى المفاجأة يلزم المبتدأ بعدها.

---

(١) وهذا قول الأكثرين، والمراد ما في جوابها من فعل وشبهه. انظر: الهمع (١/ ٢٠٧)، والمغني (ص٩٦).

(٢) وهو قول المحققين، واختاره أبو حيان حملًا لها على سائر أدوات الشرط. انظر: الهمع (١/ ٢٠٧)، والمغني (ص٩٦).

(٣) انظر: شرح الكافية (٢/ ١١٠).

(٤) ساقط من (س).

(٥) ليست في (ك).

(٦) في (س): شرطية حتى يحصل. وقوله: (حتى يحصل) ليس هذا مكانه، إذ مكانه في العبارة التالية.

(٧) ساقط من (س).

(٨) ليست في (س).

(٩) في (خ): زمن.

(١٠) في (س): بعدها الفعل.

(١١) في (ك) واجبًا أو مختارًا.

(١٢) الفراء يقول: «إذا كانت بمعنى الشرط لا يأتي بعدها إلا الماضي»، وقال ابن هشام: «إيلاؤها الماضي =

قال ركن الدين: « لو قال: (غالبًا) لكان أصوب؛ لأنه قد ذكر في باب ما أُضمِر عامله أن (إذا) للمفاجأة يختار بعدها الرفع، فلو كان المبتدأ لازمًا لوجب الرفع »[1].

● **قوله: (ومنها إذْ):**

أي[2]: من الظروف المبنية (إذْ)، وهي ظرف للزمان الماضي، وإنَّما بنيت لمثل ما ذكرناه في (إذا).

● **قوله: (ويقع بعدها الجملتان):**

أي: الاسمية والفعلية؛ نحو: جئت[3] إذْ زيد قائم[4]، و: إذْ زيد يقوم، واستقبحوا[5] (إذْ زيد قام) وهو: إذا كان الخبر فعلاً ماضيًا؛ لأن (إذْ) كافية في الدلالة على مضي الخبر، والفعلية: إذْ قام زيد، وإذْ[6] يقوم زيد[7]، وإنَّما جاز ذلك لأنها للزمان من دون شرط، فلذلك وقع بعدها الجملتان.

وتتصل[8] بها (ما) فتكون للمجازاة، نحو قوله[9]:

= أكثر من المضارع »، وجوز الأخفش إيلاءها جملة فيها اسمان مبتدأ وخبر. انظر: الهمع (١/ ٢٠٧)، والمغني (ص٩٣).

(١) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢١٠)، وقد تصرف الرصَّاص فيما نقل مع الإبقاء على المعنى.

(٢) في (خ): يريد أي.

(٣) في (س): حيث.

(٤) هكذا في نسخ التحقيق، ولعل الأنسب (إذ يقوم زيد) ليكون مثالًا للفعلية.

(٥) في (غ): (واستحسنوا). وهو خطأ؛ لأن (إذ) تكفي في الدلالة على المضي، ففي الإتيان بالخبر ماضيًا تكرار للماضي وليس فيه استحسان.

(٦) في (س): أو.

(٧) ليست في (س).

(٨) في (ك): (قوله وتتصل... إلخ)، فقد وردت في هذه النسخة على أنها من المتن وليست منه.

(٩) البيت للعباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارثة بن عبد بن عبس بن رفاعة بن الحرث، صحابي جليل، أسلم قبل فتح مكة بقليل، وأمه الخنساء الصحابية الشاعرة، وقد قال هذا البيت مع أبيات غيره في غزوة حنين. انظر: الخزانة (١/ ٧٣ و ٣/ ٦٣٦).
وروايته في الديوان: (إمَّا أتيت على النبي)، وعليها فلا شاهد فيه.
انظر: سيبويه (١/ ٤٣٢)، وجمل الزجاجي (ص٢١٦)، والخصائص (١/ ١٣١)، والمحتسب (٢/ ٨٤)، وابن يعيش (٤/ ٩٧)، والخزانة (٣/ ٦٣٦).
والشاهد فيه: المجازاة بـ (إذ ما) بدليل وقوع الفاء في الجواب.

١٠٧. إِذْما دَخَلْتَ على الرسولِ فَقُلْ لَـهُ حقًّا عليكَ إِذَا اطْمَأَنَّ المجلسُ[١]

والظاهر أنها إذا ضمت إليها (ما) اسم ظرف كـ (حيثما)[٢] لا حرف برأسه خلافًا لسيبويه[٣]؛ [فإنه قال[٤]: (إذما)[٥] معناها الاستقبال، و (إذ) لما مضى، فهي غيرها][٦].

● قوله: (ومنها: أين وأني، للمكان استفهامًا وشرطًا[٧]):

فالاستفهام نحو[٨] قولك[٩]: (أين زيد؟)؛ أي: في أي مكان، والشرط نحو[١٠] (أين تكن أكن)، وكذلك (أنّى) للمكان استفهامًا وشرطًا، فالاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾ [آل عمران: ٣٧][١١]؛ أي: من أي جهة، والشرط كقول الشاعر[١٢]:

١٠٨. فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِها تَلْتَبِسْ[١٣] بِهَا كِلَا مَرْكَبَيها تحت رِجْلِكَ شَاجِرُ[١٤]

---

(١) ورد بعده في (ك) قوله:

يا خير من ركب المطي ومن مشى فوق التراب إذا تعد الأنفس

والبيت في الخزانة (٣/ ٦٣٧)، وترتيبه في قصيدة العباس بن مرداس يأتي بعد بيت الشاهد.

(٢) ليست في (خ).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٤٣٢)، ولم أجد فيه نصًا على الاستقبال.

(٤) في (ك): فقال.

(٥) في (س): إذا ما.

(٦) ساقط من (خ).

(٧) ليست في (ك).

(٨) ليست في (خ).

(٩) ليست في (خ، ك).

(١٠) ليست في (خ، س).

(١١) من قوله تعالى: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ۖ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ۖ قَالَ يَٰمَرْيَمُ ... قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾.

(١٢) هو لبيد بن ربيعة العامري، وقد تقدمت ترجمته في (ص٢٨٧).

(١٣) في (س): ملتبسًا بها. وهو خطأ؛ لأن الوزن لا يستقيم معها.

(١٤) البيت من قصيدة قالها لبيد يعدد على عمه أبي براء أياديه عنده، وكان عمه قد تعدى على جار للبيد من بني القين، فغضب لبيد من فعله.

ورواية الديوان: (تبتئس بها)، وشاجر: أي مشتبك، والضمير في (تأتها) عائد على مفهوم غير مذكور، وهو الخطة أو المسألة، وحمل الكلام على التشبيه بالناقة.

والشاهد فيه: في قوله: (أنى تأتها)؛ حيث جاءت (أنّى) للشرط.

انظر: ديوان لبيد (ص٦٥)، وسيبويه (١/ ٤٣٢)، وجمل الزجاجي (ص٢١٦)، وابن يعيش (٤/ ١١٠ و٧/ ٤٥)، والخزانة (٣/ ١٩٠ و٤/ ١٠٩ - ٢١٠).

«يعني: أي جهة أتاها فهو ملتبس بفعلته القبيحة»[١].

وقد تستعمل (أَنَّى) بمعنى[٢] (كيف)؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣][٣]؛ أي: كيف شئتم، وتقول: (أَنَّى تذهب؟)؛ أي: مَتَى تَذْهَبُ، وإِنَّمَا بنيا لتضمنهما حرف الاستفهام أو حرف الشرط إذا كانا شرطًا.

● قوله: (ومتى، للزمان فيهما):

أي: (متى) ظرف زمان في الاستفهام نحو (مَتَى القِتَالُ؟)، وفي الشرط نحو (مَتَى تَأْتِنِي أكرمْك)، والفرق بين (متى) للشرط و (إذا) الشرطية: أن (متى) للزمان المبهم وَلِمَا لا يتحقق وقوعه نحو: «متى تأتني آتك»[٤]، و (إذا) للزمان المعين ولما يتحقق وقوعه نحو (إذا طلعت الشمس جئتك[٥])، ذكره ركن الدين[٦]، وبناء (متى) استفهامًا وشرطًا لمثل ما ذكر في (أَيْنَ).

● قوله: (وأَيَّانَ للزمان):

أي: من الظروف المبنية (أَيَّانَ) في الاستفهام؛ نحو قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢]، وبني لتضمنه همزة الاستفهام، إِلَّا أنها للاستفهام[٧] عن الأمور العظيمة نحو ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١][٨]، ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧][٩].

● قوله: (وكيف للحال استفهامًا):

أي: من الظروف المبنية (كيف)[١٠]، وهي استفهام عن الحال نحو (كيف

---

(١) ساقط من (خ). (٢) في (خ): في الزمان بمعنى.. إلخ.

(٣) من قوله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ... وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٤) ساقط من (خ). (٥) في (خ): آتك.

(٦) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢١١) مع اختلاف المثالين.

(٧) في (خ، س): إنما يستفهم بها.

(٨) من قوله تعالى: ﴿أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ ...﴾.

(٩) من قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ... قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

(١٠) في المغني (١/ ٢٠٥): «وتستعمل على وجهين؛ الأول: أن تكون شرطًا، والثاني: أن تكون استفهامًا، وهو الغالب». وفيه (١/ ٢٠٦): عن سيبويه أن (كيف) ظرف، وعن السيرافي والأخفش أنها اسم غير ظرف.

حَالُكَ؟)، قال ركن الدين: « هي من ظروف الزمان عنده[١]؛ لأنه سؤال[٢] عن حال المسؤول[٣] عنه في الحال، ولكن يقال: في إيراده في الظروف[٤] نظر؛ لأنه[٥] لا يقدر بـ (في) بخلاف غيره من الظروف، لأنك تقول: (أين زيد؟)، يعني: في أي مكان؟ و (متى القتال؟)؛ أَيْ: في أيِّ زمان؟ و (كيف) ليس كذلك »[٦]، ولذلك قال الزمخشري: « و (كيف) جارٍ مجرى الظرف، وظاهره أنه ليس بظرف حقيقة، وأما استعمالها للشرط إذا دخلت عليها[٧] (ما)[٨] نحو (كيفما)، فضعيف عند البصريين[٩] وجائز عند الكوفيين[١٠] »[١١].

● **قوله: (ومذ[١٢] ومنذ بمعنى أول المدة)..**

إذا وليهما المفرد المعرفة، وذلك نحو قولك: (ما رأيته مذ[١٣] يوم الجمعة)؛ أي: أول المدة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة[١٤]، وإنما اشْتُرِطَ إذا كانت بمعنى أول المدة أن يليها المفرد المعرفة: لتتعين وتتبين الأولية المقصودة، ألا ترى أنك إذا قلت: (مذ يومان) أو (مذ يوم) لم يتعين؟

● **قوله: (وبمعنى الجميع، فيليهما المقصود بالعدد):**

أي: وبمعنى المدة فيشترط[١٥] أن يليهما جميع المدة المراد[١٦] تبيينها، نحو (ما رأيته مذ يومان)؛ أي: جميع المدة[١٧] التي انتفت فيها الرؤية يومان، وإنَّما

---

(١) هكذا في نص ركن الدين، ولعله أراد: عند ابن الحاجب، وإلا لقال: عندي.
(٢) في (خ، س): سأل. والذي في الوافية (سؤال) كما أثبته.
(٣) في (س): المشترك المسئوال... إلخ، ولم يرد هذا في كلام ركن الدين.
(٤) في (ك): الظرف.
(٥) في (س): (لأنه سأل عن حال المسؤول عنه لا يقدر...) إلخ، وهذا تكرار لما سبق.
(٦) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢١١).
(٧) في (س): عليه.
(٨) ليست في (س).
(٩) انظر: الإنصاف (ص٦٤٣) وما بعدها.
(١٠) المصدر السابق.
(١١) انظر: المفصل (ص١٧٥).
(١٢) في متن الكافية: (ومنها مذ ومنذ).
(١٣) في (س): منذ.
(١٤) ساقط من (ك).
(١٥) في (س): يشرط.
(١٦) ليست في (ك).
(١٧) في (ك): الرؤية. وليس كذلك.

بنيا[١] لأن لفظهما في الاسمية والحرفية على سواء[٢]. ذكره ركن الدين[٣]، فَإِنْ جررت ما بعدهما فهما حرفا[٤] جر، وإنْ رفعت ما بعدهما فهما اسمان بمعنى (أول المدة)، أو بمعنى (جميع المدة) على حسب ما تقدم، وبنيت (منذ) على الضم لقطعها عن الإضافة كـ (قبل وبعد).

● **قوله: (وقد يقع (المصدر) أو (الفعل) أو (أَنْ) فيقدر زمان مضاف):**

أي: وقد يقع المصدر بعدهما نحو (ما رأيته مذ سفره)، أو الفعل نحو (ما رأيته مذ سافر)، أو (أن) المفتوحة المخففة نحو (ما رأيته مذ أَنْ سافر)، أو (أَنَّ) المفتوحة المشددة نحو[٥] ([ما رأيته][٦] مذ أَنَّه سافر).

* **قوله: (فيقدر زمان مضاف)**؛ أَيْ: إذا وقع بعدهما أَحدُ هذه الأشياء؛ لكون المعنى لا يستقيم إلَّا بتقديره؛ أي: (ما رأيته مذ زمان سفره)، و (مذ زمان سافر)، و (مذ زمان أَنَّـهُ سافر)، لكنه حُذِفَ للعلم به[٧]؛ لأن (مذ) بمعنى أول المدة على ما تقدم، وليس أول المدة التي انتفت فيها الرؤية السفر، ولكن زمان السفر، فلذلك قُدِّرَ.

● **قوله: (وهو مبتدأ ما بعده خبره):**

أي: (مذ) مبتدأ، ما بعده خبره، وكذلك (منذ)؛ لأنك أخبرت[٨] عن أول المدة أنها يوم الجمعة، وعن جميع المدة أنها يومان، وذلك خبر محقق.

● **قوله: (خلافًا للزجاج)[٩]:**

فقال[١٠]: هو خبر مقدم، وما بعده المبتدأ، وهو وَهْمٌ منه[١١]، قال الشيخ: (لأن المعنى واللفظ يمنعان من ذلك؛ أما المعنى فلأنك مخبر عن جميع المدة

---

(١) في (خ): بنيتا.
(٢) في (س): السوى.
(٣) هذا معنى ما ذكره ركن الدين، وإنما نصه: وإنما بنيا لكونهما اسمين مثل كونهما حرفين في اللفظ. انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢١٢).
(٤) في (س): حرفان.
(٥) في (خ): مثل.
(٦) ليست في (خ، س).
(٧) ليست في (س).
(٨) في (ك): إذا أخبرت.
(٩) الهمع (١/ ٢١٦).
(١٠) في (ك): فعنده.
(١١) ليست في (خ).

أو عن أول المدة[١] على ما ذكرناه، وأما اللفظ فلأن (يومان) نكرة لا مصحح للابتداء بها[٢]، **فَإِنْ قيل**[٣]: إذا كان الخبر ظرفًا[٤] صح الابتداء بالنكرة نحو (في الدار رجل)، وكذلك[٥] هذا. **والجواب**: أن ذلك إنَّما يصح إذا كان الخبر ظرفًا للمبتدإِ، وليس (مذ)[٦] بظرف لما بعده؛ لأنه ظرف وما بعده ظرف)[٧].

● **قوله: (ومنها: لدى ولدن)**:

أي: من الظروف المبنية (لدى)، وفيها ثماني لغات: (**لدى**) بالألف، و (**لَدُنْ**) بفتح اللام وضم الدال وسكون النون، وجاء[٨] (**لَدَنْ**) بفتح الدال واللام وسكون النون، و (**لَدْنِ**) بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون، و (**لُدْنِ**) مثلها إلَّا أن اللام مضمومة، و (**لَدْ**) بفتح اللام[٩] وسكون الدال وحذف النون، و (**لُدْ**) بضم اللام وسكون «الدال وحذف»[١٠] النون أيضًا، و (**لَدُ**) بفتح اللام وضم الدال[١١] وحذف النون. وإِنَّماَ بُنِيَتْ لأن وَضْعَ (لَدْ) وَضْعُ الحرف مثل (عَنْ) فبني لذلك، وباقي اللغات محمولة عليه، وحكمها: أن تجر ما بعدها بإضافتها إليه مثل (عند)، لكن العرب تنصب بها[١٢] (غدوة) فقط، قال الشاعر[١٣]:

١٠٩. لـدن غدوةً حـتَّى أَلَاذَ بحـقِّها بقيةُ منقوصٍ من الظلّ[١٤] قالصِ[١٥]

قيل[١٦]: نصبوا ما بعدها تشبيهًا[١٧] لنونها بالتنوين لمَّا رَأَوْها تثبت وتنزع إِذا

---

(١) في (ك): عن أول المدة أو عن جميع المدة. وقد أثبتُّ أقرب العبارتين إلى كلام ابن الحاجب.

(٢) في (خ، س): بهما. والصواب ما أثبت؛ لأن الهاء تعود على قوله: (نكرة) وهي مفرد؛ إلا إن كان أعادها إلى قوله: (يومان)، ولكن (نكرة) أقرب منها.

(٣) في (خ، ك): فإن قال.

(٤) في (ك): أن الخبر إذا كان ظرفًا.

(٥) في (ك): فكذلك.

(٦) ليست في (س).

(٧) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٨٢)، وقد تصرف الرَّصَّاص في النقل حيث لم يذكر ابن الحاجب الإخبار عن أول المدة.

(٨) ليست في (س)، وفي (ك): وقد جاء.

(٩) في (س): الدال. وهو خطأ.

(١٠) ساقط من (س).

(١١) في (خ): بضم الدال وفتح اللام... إلخ.

(١٢) في (س): بعدها.

(١٣) لم ينسب إلى قائل معين.

(١٤) في (ك): من الدال.

(١٥) سبق برقم (٨٨).

(١٦) انظر: شرح ابن الحاجب على الكافية (ص٨٢).

(١٧) في (س): بسببها. وهو خطأ.

قلت: (لد).

● **قوله: (وقط للماضي المنفي):**

نحو (ما رأيته قَطُّ)؛ أي: (قط) من الظروف المبنية، وفيها لغات: (قَطُّ) بفتح القاف وتشديد الطاء[1] وضمها[2]، و (قَطُ) خفيفة الطاء مع ضمها وفتح القاف، و (قُطُّ) بضمهما[3] وتشديد الطاء. وهي للزمان الماضي على سبيل الاستغراق، وَبُنِيتْ لتضمنها (في)، كأنه قال: في الزمان الماضي، وقيل: لتضمنها[4] لام[5] العهد[6]، ذكره ركن الدين[7].

● **قوله: (وَعَوْضُ للمستقبل المنفي):**

نحو (لا أَفْعَلُهُ عَوْضُ)؛ أي: أبدًا[8]، وبنيت لقطعها عن الإضافة؛ أي: عَوْضُ العائضين، كما تقول: دهر الداهرين، ولذلك بنيت على الضم، ويجوز الفتح والكسر، وقال ركن الدين[9]: « لتضمنها (في)[10]، كأنه قال: في الزمان المستقبل.

● **قوله: (والظروف[11] المضافة[12] إلى الجملة و (إذْ) يجوز بناؤها[13] على الفتح):**

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، و [كذلك قوله]: ﴿مِّنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ [المعارج: ١١][14]، فيجوز في (يوم) الرفع

---

(١) في (خ): بتشديد الطاء وفتح القاف.

(٢) في (خ): وضم الطاء.

(٣) في (ك): بضمها. وليس كذلك؛ لأن الهاء تعود إلى اثنين هما: القاف والطاء.

(٤) في (خ): تضمنها.

(٥) في (خ): اللام.

(٦) ليست في (خ).

(٧) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢١٣)، وفيه: (لام التعريف) لا (العهد) كما ذكره الرَّصَّاص.

(٨) في (س): ابتداء.

(٩) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢١٣)، وقد ذكر ركن الدين أيضًا من أسباب بنائها: تضمنها معنى لام التعريف، ولكن الرَّصَّاص لم يذكره.

(١٠) عبارة (خ، س): (تقول: لا أفعله عوض، وهي مبنية على الضم، ويجوز الفتح والكسر؛ أي في الزمان المستقبل)، وليس هي العبارة التي قالها ركن الدين.

(١١) في (خ، س) : والظرف.

(١٢) في (خ، س): المضاف.

(١٣) في نسخ التحقيق (بناؤه)، وقد أثبت ما يوافق نص الكافية.

(١٤) من قوله تعالى: ﴿يُبَصَّرُونَهُمْ يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى... بِبَنِيهِ﴾.

على أن خبر المبتدأ، وهو قوله: ﴿هَٰذَا﴾، ويجوز فيه البناء على الفتح لإضافته إلى الجملة، وهي قوله: ﴿يَنفَعُ[1] ٱلصَّٰدِقِينَ[2]﴾، وكذلك قوله: (يومئِذٍ)[3]؛ يجوز إعراب (يوم) بالجر لإضافة (عذاب) إليه، ويجوز بناؤه على الفتح لإضافته إلى (إذْ) المضافة إلى الجملة المبنية، قال ركن الدين: « لأنه لما أضيف إلى المبنيِّ وافتقر إليه اكتسب البناء من المضاف إليه، وهذا البناء في الظرف المضاف إلى الجملة جائز، بخلاف سائر الظروف المتقدمة فيتحتم فيها البناء »[4].

● قوله[5]: (وكذلك: مثل وغير، مع: ما وأنْ[6] وأنَّ):

يعني أنهما[7] إذا أضِيفا إلى أحد حروف المصدر المذكورة[8] جاز فيهما[9] البناء والإعراب[10]؛ لأن حروف المصدر[11] تقع بعدها الجملة المبنية، فالمضاف إليها مفتقر إلى الجملة[12]، تقول: قِيَامُكَ مثل مَا قَامَ زَيدٌ[13]، و: مثل أنْ قام زيد، و: غير أنْ قام زيدٌ. قال الشاعر[14]:

---

(١) في (ك): يوم ينفع. والقراءة بالفتح قراءة نافع، الإقناع (٢ / ٦٣٧)، تحقيق: عبد المجيد قطامش.

(٢) ليست في (خ، ك).

(٣) في (س): يوم، وفي (ك): من عذاب يومئذٍ. والقراءة بالفتح لنافع والكسائي، الإقناع (٢/ ٧٩٢).

(٤) في (ك): نجم الدين. وهو خطأ، وقد تصرف الرَّصَّاص فيما نقله عن ركن الدين إلا أن المعنى باق، انظر: الوافية شرح الكافية (ص٢١٣).

(٥) ليست في (ك).

(٦) جاء مكانها في (س): وغير.

(٧) جاء مكانها في (خ): مثل وغير.

(٨) في (خ): إلى (ما) المصدرية، أو (أن) المفتوحة المخففة المصدرية، أو (أن) المفتوحة المشددة المصدرية.

(٩) في (خ): جاء بناؤهما على الفتح وجاز إعرابهما.

(١٠) ساقط من (س).

(١١) ساقط من (خ، س).

(١٢) جاء مكانها في (خ): لأن هذان يستلزمان الجملة كـ (إذ) فتقول... إلخ.

(١٣) جاء بعدها في (خ): بفتح (مثل) وضمها، وكذلك (غير).

(١٤) نسب هذا البيت إلى أبي قيس بن الأسلت من الأوس، وهو في ديوانه (ص٨٥)، وكذلك في الخزانة (٢/ ٤٥)، كما نسب إلى أبي قيس بن رفاعة في المفصل (ص١٢٥)، وكذلك في ابن يعيش (٣/ ٨٠ و ٨/ ١٣٥). وقد نسبه الزمخشري في الأحاجي النحوية (ص٦٦) إلى الشماخ وليس في ديوانه، ونسبته إلى الأول أرجح؛ لأنه ليس في الصحابة - رضوان اللّٰه عليهم - من اسمه أبو قيس بن رفاعة، وإنما الموجود قيس بن رفاعة.

١١٠. لَمْ يَمْنَعِ الشُّربَ منها غير أَنْ نَطَقَتْ حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقالِ[١]

يروى برفعِ[٢] (غير) وفتحه[٣].

* * *

ومن الظروف المبنية (أمس)، وهو اليوم الذي قبل يومك، فإنْ أردت أمسًا[٤] من الأموس أعربته، وهو مبني على الكسر عند أهل الحجاز لتضمنه[٥] لام العهد؛ أي: الأمس المعهود، وبنو تميم[٦] يعربونه إعراب ما لا ينصرف[٧]، قال الشاعر[٨]:

١١١. لقد رأيتُ عَجَبًا مُذ أَمسَا عجائزًا مثلَ السَّعَالِي خَمْسَا[٩]

يَأْكُلْنَ ما في رَحْلِهِنَّ[١٠] هَمْسَا لا تَرَكَ اللَّهُ لَهُنَّ ضِرْسَا

ولا تعيشُ الدَّهرَ إلَّا تَعْسَا[١١]

---

(١) في (س): أقوال. وليس كذلك.
والأوقال: هي الأعالي، وهو أيضًا ثمار الدو.
مراجع البيت: سيبويه (١/ ٣٦٩)، وابن الشجري (١/ ٤٦ و ٢/ ٢٦٤)، والإنصاف (ص٢٨٧)، وابن يعيش (٣/ ٨٠ و ٨/ ١٣٥)، والخزانة (٢/ ٤٥ و ٣/ ١٤٤، ١٥٢)، وشرح التصريح (١/ ١٥)، والهمع (١/ ٢١٩)، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم تنسب.
والشاهد فيه: في قوله: (غير أن نطقت)؛ فيجوز بناء (غير) على الفتح وإعرابها؛ لأن ما بعدها من حروف المصدر

(٢) في (س): بفتح. وهو خطأ.

(٣) ساقط من (خ).

(٤) في (خ): أمس.

(٥) في (س): لتضمنها.

(٦) انظر: النوادر لأبي زيد (ص٢٥٧).

(٧) جاء بعدها في (خ): للعدل والتعريف.

(٨) هذا الرجز للعجاج، وقد تقدمت ترجمته (ص٣٢٦)، وهو في ملحقات ديوانه (٢/ ٢٩٦) على هذا الترتيب الذي أورده الرصَّاص.
ورواية الديوان: (مثل الأفاعي) مكان (مثل السعالي)، ويروى: (نهسا) مكان (همسا)، وهي رواية ابن يعيش. والهمس: أن تأكل الشيء وأنت تخفيه.
انظر: سيبويه (٢/ ٤٤)، والنوادر لأبي زيد (ص٢٥٧)، والخزانة (٣/ ٢١٩ - ٢٢٢)، وأمالي الشجري (٢/ ٢٦٠)، وابن يعيش (٤/ ١٠٦، ١٠٧)، والعيني (٤/ ٣٥٧)، وشرح التصريح (٢/ ٢٢٦، ٣١٦)، والهمع (١/ ٢٠٩)، والبيت بشطريه من أبيات سيبويه الخمسين.

(٩) ساقط من (خ).

(١٠) في (ك): ما قدمت لهن. وعلى هذا يختل الوزن.

(١١) ساقط من (خ، س)، ولعله زيادة من (ك).

[أي: الأمس][1].

ومن الظروف المبنية (الآن)، وهو للزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم، وهو مبني على الفتح لتضمنه لام العهد غير المذكورة فيه، وقد قيل: إِنَّه معرب لازم للنصب[2] على الظرفية، قال سيدنا[3]: (وفيه نظر؛ لقولهم: (مذ الآن) بالفتح، ولو كان معربًا لكان مجرورًا).

* * *
* *
*

(١) ساقط من (خ، ك).

(٢) في (ك): النصب.

(٣) لعله يريد: جمال الدين عليَّ بن محمد بن هطيل؛ لأنه لم يقل: (سيدنا) مع غيره، وابن هطيل هذا سبقت ترجمته (ص٥١٤).

[المعرفة والنكرة]

● **قوله: (المعرفة والنكرة، المعرفة: ما وضع لشيء بعينه):**

* **قوله: (المعرفة ما وضع لشيء):** دخلت فيه النكرة.

* **وقوله: (بعينه):** خرجت.

● **قوله: (وهي: المضمرات، والأعلام، والمبهمات، وما عُرِّف باللام[1] أو بالنداء[2]، والمضاف[3] إلى أحدها معنًى[4]):**

فـ (**المضمرات**) قد تقدمت[5]، و (**الأعلام**) ستأتي، و (**المبهمات**) شيئان؛ أحدهما[6]: أسماء الإشارة، و الثاني[7]: الموصولات، وقد تقدمت الجميع.

و (**المعرف باللام**) على ضربين: تعريف جنسٍ وتعريف عهد[8]. فتعريف[9] الجنس[10] على ضربين: مستغرق[11] نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ [العصر: ٢]، ولذلك صح الاستثناء منه بقوله تعالى[12]: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ [العصر: ٣][13]، وغير مستغرق نحو (أهلك الناسَ الدِّينارُ والدِّرهمُ)، و (الرجل خير من المرأة)، وتعريف العهد على ضربين: خارجي[14] وهو ما سبق له ذكر، نحو قوله تعالى: ﴿ كَمَآ[15] أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المزمل:

---

(١) في (س، ك): بالألف واللام. وقد أثبت ما يوافق نص الكافية.

(٢) ليست في (س). (٣) في (خ، ك): وما أضيف.

(٤) في (س): معه. وهو خطأ.

(٥) جاء بعدها في (س): والمبهمات ستأتي. وليس هو مكانها.

(٦) ليست في (خ، س). (٧) ليست في (س، ك).

(٨) في (خ): تعريف عهد، وتعريف جنس. (٩) ليست في (ك).

(١٠) في (ك): والجنس.

(١١) في (س): مستغرق وغيره. وليس كذلك؛ لأنه استشهد بالآية للمستغرق، وغير المستغرق شاهده سيأتي.

(١٢) ليست في (خ، س).

(١٣) وتمامها: ﴿ ... وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ﴾.

(١٤) هو المعهود الذكري. (١٥) في نسخ التحقيق: (إنا أرسلنا).

١٥، ١٦]؛ أي: المتقدم، وذهني نحو (ادْخُلِ السوق)؛ أي: المتصور في ذهنك حقيقته وصفته، وكذلك: (اشتر اللحم) ونحوه، ولم يُرِدْ كل سوقٍ ولا سوقًا متقدمًا ذكره.

و (**المعَـرَّف بالنداء**) نحو (يا رجل)؛ لأنه[1] لما قصد قصده بعينه وجب أن يَدْخُلَ في حد المعرفة.

● **قوله: (والمضاف إلى أحدها معنًى[2]):**

أي: إلى أحد[3] هذه[4] المعارف المتقدمة ما خلا المنادى، نحو (غلام زيد)، و (غلامك)، و (غلام هذا)، و (غلام الذي قام)، و (غلام الرجل)، واحترز بقوله: (معنًى) من الإضافة[5] اللفظية، وهي أن يكون المضاف صفة[6] مضافة[7] إلى معمولها نحو (ضارب زيد)، و (حسن الوجه)، فإنَّ إضافته لفظية على ما تقدم في المجرورات.

* * *
* *
*

(١ - ٣) ليست في (خ).
(٤) ليست في (خ، ك).
(٥) في (س): احترازا من الإضافة... إلخ.
(٦) ليست في (خ).
(٧) في (خ): مضافًا.

[العَلَم]

● **قوله: (والعلم: ما وضع لشيء بعينه غير متناولٍ غيرَه بوضعٍ واحد):**

* **قوله**[١]: **(ما وضع لشيء بعينه)**: شامل لجميع المعارف.

* **وقوله: (غير متناول غيره)**: يخرج عنه سائر[٢] المعارف، فإنَّها[٣] تتناول غيرها، فإنَّ (أنت) ونحوه يخاطب به زيد وعمرو وبكر، وكذلك (أنا) يطلق على كل متكلم، و (هو) على كل غائب، **فإنْ قيل**: فما الفرق بين المعرفة والنكرة على هذا الحكم[٤] نحو (رجل) فإنَّه يطلق على كل رجل على سبيل البدل؟ **فالجواب**: أن التعريف حصل بالقصد مع صيغة الضمير، فلا بد من قرينة الخطاب والتكلم[٥]، وتقدم[٦] الذكر في الغائب.

* **قوله: (بوضع واحد)**: احتراز من أن يَتَـوَهَّمَ مُتَـوَهِّمٌ أن (زيدًا) إذا سمِّي به رجل ثم سمِّي به آخر.. أنه متناول غيره، فيخرج من حدِّ العَلَم، فقال: (بوضع واحد) ليدخل ذلك؛ لأن (زيدًا) وإنْ تناول غيره فهو بوضع[٧] آخر؛ لأن واضع (زيد) وضعه على شخص معين، والواضع لـ (زيد) الثاني[٨] على شخص[٩] آخر وَضَعَه بوضع آخر، بخلاف سائر المعارف، فإنَّ واضع (أنت) ونحوه وَضَعَه لكل مخاطب بوضع واحد.

واعلم أن (العلم) على ثلاثة أقسام: كنية، ولقب، ولا كنية ولا لقب[١٠].

- **فالكنية**: ما كان فيه لفظ الأب أو الأم، نحو: أبو زيد، وأم كلثوم.

- **واللقب**: ما أفاد مدحًا، نحو: الناصر والمنصور والهادي والمهدي. أو ذمًّا، نحو قولهم: قفة أو بطة وكرز[١١].

---

(١) في (س): فقوله.
(٢) في (خ): غيره.
(٣) في (خ): لكونها.
(٤) في (ك): بين المعرفة على هذا الحكم والنكرة.
(٥) في (ك): التكلم والخطاب.
(٦) في (س): وتقديم، وفي (ك): وقد تقدم.
(٧) في (س): وضع.
(٨) ليست في (خ).
(٩) ليست في (ك).
(١٠) في (خ، ك): (ولا لقب ولا كنية)، وقد درج النحاة على تسمية هذا النوع بـ (الاسم).
(١١) جاء بعدها في (ك): الكرز: الخرج، وهو معناها في الصحاح (كرز).

- والقسم الثالث: ؛ما عدا الكنية؛[١] واللقب[٢]، نحو: زيد وعمرو وبكر، ؛وسائر الأعلام؛[٣].

● قوله: (وَأَعْرَفُهَا: المضمر المتكلم ثم المخاطب):

المعارف خمس ؛كما ذكر؛[٤]..

* **أولها: المضمرات**: وهي أعرف المعارف، وأعرفها المتكلم؛ لعدم إمكان الشركة فيه ؛إذا قال: (أنا)؛[٥]، ثم المخاطب؛ لجواز وقوع الشركة فيه، ثم ضمير الغائب.

* **الثاني: العلم**: وهو متعرف بالقصد مع الصيغة، وهي زيد ونحوه.

* **الثالث: المبهمات**: وهي شيئان: أسماء الإشارة، وهي متعرفة؛ لأنها بمثابة وضع اليد[٦]، والموصولات، وهي متعرفة بالقصد مع الصيغة.

* **الرابع: المعرف[٧] بآلة التعريف**: وهو[٨] شيئان: المعرف[٩] بلام[١٠] التعريف، والمعرفة[١١] بحرف النداء مع القصد.

* **الخامس: المضاف إلى أحد هذه إضافةً معنوية على ما تقدم.**

وترتيب الشيخ ترتيب الأعرف فالأعرف، وهذا قول الجمهور ؛من النحاة؛[١٢]، وقال السيرافي: « العلم أعرف من المضمر؛ ؛أي ضمير الغائب؛[١٣]، ثم على الترتيب[١٤] »[١٥]. وعند ابن السراج[١٦]: أعرفها أسماء الإشارة؛ لأنها بمثابة وضع

---

(١) ساقط من (س).

(٢) أورد هذه الكلمة قبل قوله: (والقسم الثالث) في (س)، وليس هو مكانها.

(٣) ساقط من (خ، ك).

(٤، ٥) ساقط من (خ).

(٦) في (س): البده.

(٧) في (س): المعرفة. وفي (ك): المتعرف.

(٨) في (خ، س): وهي.

(٩) في (س): المعرفة.

(١٠، ١١) في (خ): بآلة.

(١٢) ساقط من (خ).

(١٣) ساقط من (س).

(١٤) في (ك): ثم على ترتيب الشيخ.

(١٥) انظر: الإنصاف (ص٧٠٨)، وابن يعيش (٣/ ٥٦ و ٥/ ٨٧)، وفيه: (وهو مذهب الكوفيين، وإليه ذهب أبو سعيد السيرافي).

(١٦) انظر: الأصول في النحو (٢/ ٢٧ - ٢٩)، وليس هذا نص ما ذكره ابن السراج، فهو لم يصرح بوضع اليد، وإنما بالإيماء والإشارة إلى كل ما حضر. وانظر: ابن يعيش (٣/ ٥٦ و ٥/ ٨٧)، وابن =

اليد[1] على المشار إليه ثم على الترتيب المذكور[2]، والأصح الأول، وبه قال الكوفيون[3]، إلا أنَّهم قَدَّموا أسماء الإشارة على العلم.

وأما تعريف (أجمع) وأخواته، فعند أبي علي[4]: أنها أعلام للتوكيد، فهي داخلة في باب العَلَم عنده، وعند الخليل وسيبويه[5]: أنها متعرفة لكونها في معنى الإضافة بمعنى: (أجمعهم) أو (جميعهم)، فهي على هذا القول مَرْتبة[6] سادسة.

● **قوله: (والنكرة: ما وضع لشيء لا بعينه):**

وذلك نحو (جَاءَنِي رَجُلٌ) و (رَكِبتُ فَرَسًا)، وهي: ما وضع لشيء[7] شائع في أمته لا يختص بواحد[8] دون[9] آخر، وبعضها أعم من بعض، فـ (شيءٌ) أعمُّ من (موجود)، و (موجودٌ) أعمُّ من (نامي)[10]، و (نام) أعمُّ من (حيوان)، و (حيوان) أعمُّ من (إنسان)، و (إنسان) أعمُّ من (رجل)، وعلى ذلك فقس.

* * *
* *
*

= السراج هو: محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، أحد أئمة الأدب والعربية، يقال: ما زال النحو مجنونًا حتى عقله ابن السراج. من كتبه: الأصول في النحو، وهو مطبوع، وشرح كتاب سيبويه، والشعر والشعراء، والخط والهجاء، والمواصلات والمذكرات. توفي شابًّا سنة (٣١٦هـ). وفيات الأعيان (٤/ ٣٣٩)، وبغية الوعاة (١/ ١٠٩، ١١٠).

(١) في (س): البدء. وليس كذلك.

(٢) ليست في (خ، س).

(٣) الإنصاف (ص٧٠٧، ٧٠٨).

(٤) لم أعثر عليه في آثار أبي علي، وفي الهمع (٢/ ١٢٤): أن هذا رأي صاحب البديع، واختاره ابن الحاجب.

(٥) الكتاب (٢/ ٥)، حيث قال: فـ (أجمع) هاهنا بمعنى: (كلهم).

(٦) في (ك): قرينة.

(٧) في (خ): لواحد.

(٨) في (س): بشيء.

(٩) ليست في (س).

(١٠) هذا من الوقف على المنقوص بإثبات الياء.

[أسماء العدد]

● **قوله: (أسماء العدد: ما وضع لكَمِّيَّـةِ آحادِ الأشياء):**

قال الشيخ: (فيندرج فيه (واحد واثنان)؛ لأنهما من العدد عند النحاة، وعند أهل[1] الحساب ليسا من العدد، وحجة النحاة أنهما من العدد لأنه يجاب بهما عن (كم)، وهي سؤال عن العدد، فلو قيل: (كَم عِندَكَ؟)، صح أن تقول: واحد واثنان)[2].

* **وقوله: (لكَمِّيَّـة)**: ؛نسبة على (كَم)؛ لأنه؛[3] يجاب[4] بالعدد[5] عن السؤال بـ (كم)، والماهية[6] لما[7] تستفهم عنه بـ (ما) الاستفهامية، والكيفية لما يُسْأَل[8] عنه بـ (كيف)[9].

* قال نجم الدين: « (**قوله: آحاد الأشياء**) جمع (أحد)، فينبغي ألا يدخل (واحد واثنان)؛ لأن (واحدًا) لم يوضع لـ (آحاد)، وكذلك (اثنان)، والشيخ[10] رام إدخاله فأخرجه، فلو قال: (ما وضع لكمية الشيء) لدخل (واحد واثنان) »[11].

● **قوله: (وأصولها[12] اثنتا عشرة كلمة...):**

؛أي: أصول العدد اثنتا عشرة كلمة؛[13].

وهي: (**واحد إلى عشرة ومائة وألف**)، وما عداها فمتفرع عن هذه إمَّا تثنية أو

---

(١) ليس هذا ما قاله ابن الحاجب، وإنما قال: (عند كثير من الحُسَّاب).
(٢) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٨٣).
(٣) ساقط من (ك).
(٤) في (ك): وهي ما يجاب.
(٥) في (ك): به.
(٦) في (خ): كما أن الماهية.
(٧) في (خ، س): التي.
(٨) في (خ): سأل.
(٩) في (ك) قدَّم الكيفية على الماهية بحيث أصبحت العبارة فيها: (والكيفية لما يسأل عنه بكيف، والماهية لما يستفهم عنه بما الاستفهامية).
(١٠) في (ك): والمصنف.
(١١) انظر: شرح الكافية للرضي (٢/ ١٤٥).
(١٢) في (س): وأصلها. وهو مخالف للمتن.
(١٣) ساقط من (س، ك).

جمع أو تركيب أو عطف، فالتثنية حقيقة نحو (مائتان وألفان)، وغير حقيقة نحو (اثنان واثنتان)؛ لأنه لا مفرد لهما، والجمع إمَّا حقيقي نحو (مئات وألوف)، أو غير[١] حقيقيٍ نحو (عشرين) وأخواته، والتركيب من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر)، والعطف من (واحد وعشرين) إلى (تسعة[٢] وتسعين).

● **قوله: (واحد اثنان...):**

شرع يبين استعمال هذه الأعداد فقال: (**واحد اثنان**)؛ يعني للمذكر، وتقول في المؤنث: (**واحدة واثنتان أو ثنتان**)؛ يعني أنك مخير، [إنْ شئت قلت][٣]: اثنتان بالألف، وإنْ شئت قلت: ثنتان، وجرى[٤] هذا على[٥] القياس، فَتُذَكِّرُ[٦] للمذكر، وتُؤنِّث[٧] للمؤنث[٨].

● **قوله: (ثلاثة إلى عشرة):** يعني للمذكر.

● **قوله[٩]: (ثلاث إلى عشر):** يعني للمؤنث.

تقول: ثَلاثةُ رِجالٍ، وثلاث نسوة[١٠]، وهذا على خلاف القياس؛ لأن علامة[١١] التأنيث لحقت في عدد المذكر فقيل: ثلاثة، وحذفت من عدد المؤنث فقيل: (**ثلاث إلى عشر**)، وعلة ذلك: أن الثلاثة في المعنى جماعة، والجماعة مؤنث، والثلاث أيضًا جماعة، فلما سبق المذكر أُعطِيَ علامة التأنيث فقيل: ثلاثة، ولم تدخل في المؤنث خوف[١٢] اللبس [لو قيل ثلاثة في المؤنث أيضًا][١٣].

● **قوله: (أحد عشر اثنا عشر):** يعني للمذكر، (**إحدى عشرة اثنتا عشرة**): **يعني[١٤]** للمؤنث.

---

(١) في (خ، ك): وغير الحقيقي... إلخ.
(٢) في (خ): تسع.
(٣) ساقط من (ك).
(٤) في (س): وهلم جرًّا.
(٥) في (س): على هذا.
(٦) في (خ): فذكر. وهي ساقطة من (ك).
(٧) في (خ، ك): وأنث.
(٨) عبارة (ك): (وأنث للمؤنث، وذكر للمذكر)، ففيها تقديم وتأخير.
(٩) ليست في (خ، س).
(١٠) في (س) جاء بعدها: (إلا عشر)، ولعله زيادة من هذه النسخة.
(١١) في (ك): التاء علامة.
(١٢) في (س): حرف. وهو خطأ.
(١٣) ساقط من (ك)، وفي (خ): في المؤنث ثلاثة أيضًا.
(١٤) ليست في (خ).

فلفظ الواحد والاثنين جرى على قياسه قبل التركيب في تذكير المذكر وتأنيث المؤنث، إلا أنَّهم غيَّروا لفظ (واحد)[١] إلى (أحد) و (واحدة)[٢] إلى (إحدى) للاختصار؛ لأن المركب أثقل من المفرد، وأما (عشر) فخالف حال الإفراد؛ لأن الهاء حذفت من المذكر، وثبتت فقيل: (إحدى عشرة امرأة)، وعلة ذلك: أنه حُمِلَ[٣] (عشر)[٤] على أخواته من (ثلاثة عشر) إلى (تسعة عشر) لعلة ستأتي.

● **قوله: (ثلاثة عشر إلى تسعة عشر): يعني للمذكر، (ثلاث عشرة إلى تسع عشرة): يعني للمؤنث.**

وإنَّما قالوا في المذكر: (ثلاثة) وفي المؤنث: (ثلاث)؛ لأنه قد[٥] كان كذلك[٦] قبل التركيب [في حالة الإفراد][٧]، [فبقي على ذلك للعلة المتقدمة، وأما (عشر) فخالف بعد التركيب حال الإفراد][٨]، فقالوا[٩] في المذكر: (عشر) من (ثلاثة عشر) إلى (تسعة عشر)، وفي المؤنث: (عشرة) من (ثلاث عشرة) إلى (تسع[١٠] عشرة)، وعلة ذلك: أنهم كرهوا أن يقولوا في المذكر: (ثلاثة عشرة رجلًا) فيجمعوا بين تأنيثين[١١] فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأنهما قد امتزجا، فحذفوا الهاء فقالوا: (ثلاثة عشر رجلًا)، وإنَّما لم يقولوا في المؤنث (ثلاث عشر)[١٢] بحذف الهاء من (عشرة) كما كان في حالة الإفراد؛ لأن الهاء إنَّما حذفت من (عشرة) في المؤنث حال الإفراد لئلا يلتبس بالمذكر[١٣]، وهاهنا قد زال اللبس بحذف الهاء من المذكر، فدخلت في المؤنث فقيل: (ثلاث عشرة امرأة) [إلى (تسع عشرة امرأة)][١٤]، و (ثلاثة عشر رجلًا) إلى (تسعة عشر رجلًا).

---

(١) في (س): الواحد.
(٢) في (ك): ولفظ واحدة.
(٣) في (س): أنهم حملوا.
(٤) في (س): عشرة.
(٥) ليست في (س، ك).
(٦) في (ك): ذلك.
(٧) ساقط من (ك).
(٨) ساقط من (س).
(٩) في (خ، س): فقال.
(١٠) في (س): تسعة. وليس كذلك.
(١١) في (س): تاثلثين. وهو خطأ.
(١٢) في (س): ثلاثة.
(١٣) في (خ): المؤنث بالمذكر، وفي (س): المذكر بالمؤنث. وقد أثبت ما أراه الصواب؛ لأنه أخصر، ويوضح المعنى المطلوب.
(١٤) ساقط من (خ).

● **قوله: (وتميم تكسر الشين):**

من (عشرة) في المؤنث من (ثلاث عشرة) إلى (تسع عشرة)، كأنهم كرهوا توالي[١] أربع فتحات في (عشرة) مع الامتزاج بما فيه فتحة [وهو ثلاث][٢]، فعدلوا إلى كسر الشين لتغاير الحركات فتخف، وأهل الحجاز عدلوا من فتح الشين إلى سكونها؛ لأن السكون أخف من الكسرة[٣] لا محالة.

● **قوله: (عشرون وأخواتها):**

يعني: ألفاظ العقود إلى تسعين.

● **قوله: (فيهما):**

يعني أن المذكر والمؤنث في هذه العقود على سواء[٤] في اللفظ، تقول: عشرون، ثلاثون، أربعون امرأة أو[٥] رجلًا، وكذلك باقيها.

● **قوله: (أحد[٦] وعشرون): يعني في المذكر، (إحدى وعشرون): يعني** في المؤنث[٧].

● **قوله: (ثم بالعطف بلفظ ما تقدم):**

يعني أنك إذا جاوزت العشرين أخذت المفرد من العشرة على حسب ما ذكر[٨] في حال الإفراد، وعطفت عليه لفظ العقد وهو (عشرون) وأخواته من (واحد وعشرين) إلى (تسعة[٩] وتسعين)، تقول: (أحد وعشرون رجلًا)، (ثلاثة وعشرون رجلًا) إلى (تسعة وتسعين رجلًا). وكذلك في المؤنث: (إحدى وعشرون امرأة)، (ثلاث وعشرون امرأة) إلى (تسع وتسعين[١٠] امرأة[١١])، إلَّا أنهم غيروا اللفظ من (واحد) إلى (أحد)، ومن (واحدة) إلى

(١، ٢) ليست في (س).

(٣) في (س): الحركة، وفي (ك): الكسر.

(٤) في (س): السواء.

(٥) في (خ، س): ورجلًا.

(٦) المعروف عند النحاه (واحد وعشرون) لا (أحد وعشرون).

(٧) في (خ): للمؤنث.

(٨) في (س): ما ذكره.

(٩) في (س): تسع.

(١٠) في (س): وتسعون. وليس كذلك؛ لأنه معطوف على مجرور.

(١١) ليست في (ك).

(إحدى)؛ للتخفيف على ما ذكره[١] في المركب[٢].

● **قوله: (مائةٌ وألفٌ):**

يعني أنك إذا جاوزت (تسعة وتسعين) قلت: (مائة وألف)، (مائتان وألفان) فيهما؛ يعنى في المذكر والمؤنث على سواء [في اللفظ][٣]، تقول: مائة رجل أو امرأة[٤]، وألف رجل أو امرأة، وكذلك (مائتان) و (ألفان)، وترك ما بين المائة والمائتين، وما بين[٥] المائتين والألف؛ لأنه قد فهم من قوله[٦] على ما تقدم، يعني أنك تأخذ المفرد من العشرة وتعطف عليه لفظ العقد كما فعلت من (واحد وعشرين) إلى (تسع[٧] وتسعين)، فتقول: (ثلاثةٌ ومائةٌ) و (عشرةٌ ومائةٌ) و (واحدٌ[٨] وعشرون ومائةٌ)، وعلى ذلك فقس، هذا وضع العدد لغة.

● **قوله: (وفي ثماني عشرة فتح الياء[٩]...):**

لأنها ياء[١٠] قبلها كسرة وجب لها الفتح لأجل[١١] التركيب، والقياس أن تتحملها لخفتها[١٢].

* **قوله: (وجاء إسكانها)**: وذلك على سبيل التخفيف.

* **قوله: (وشذ حذفها)**: يريد الياء[١٣].

* **قوله: (بفتح النون)**: يعني: فأما مع كسر النون فذلك قوي[١٤] وقياسٌ، كما

---

(١) في (خ): ما ذكر.
(٢) في (س): المؤنث. وليس كذلك.
(٣) ليست في (ك).
(٤) في (خ): مائة رجل ومائة امرأة وألف رجل وألف امرأة، وفي (ك): مائة رجل وألف رجل ومائة امرأة وألف امرأة.
(٥) في (خ، س): والذي بين.
(٦) في (خ): بقوله.
(٧) في (ك): تسعة.
(٨) في (ك): واحدى.
(٩) في (س): الثاء. وهو ظاهر التصحيف.
(١٠) في (س): ثاء. وهو ظاهر التصحيف.
(١١) ليست في (ك).
(١٢) في (س): بخفتها.
(١٣) في (س): الثاء. وهو ظاهر التصحيف.
(١٤) في (س): قول. وليس كذلك؛ لأن التعليل بعد ذلك يؤكد أنه (قوي).

تقول في نحو[١] (قاضي): قاضٍ؛ لأن الكسرة تدل على الياء المحذوفة، وسوَّغَ فتح[٢] النون كونُهُ مُرَكَّبًا، والفتحة أخف من الكسرة، وعليه قول الأعشى[٣]:

١١٢. وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًا وَثَمَانِيًا ... وثمانَ عشرةَ واثنتينِ وأَرْبعَا

واعلم أن هذا حكم من أحكام العدد[٤] المركب، وكان ينبغي من الشيخ تقديمه وجعله بعد قوله: (وتميم تكسر الشين من عشرة).

● **قوله: (ومميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض مجموع لفظًا أو معنًى):**

نحو (ثلاثة رجال) إلى (عشرة رجال)، أما خفضه فلإضافة العدد إلى المعدود؛ لأن المعدود هو المقصود، فلو نصبوه[٥] صار[٦] فضلة، ألا ترى أنه الذي يوصف دون العدد؟ قال اللَّه تعالى: ﴿ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ ﴾ [يوسف: ٤٣][٧] بجر ﴿سِمَانٍ﴾، وأما جمعه فليطابق المعدود العدد؛ لأن العدد في المعنى جمع[٨] لكونه جماعة.

* **وقوله: (مجموع لفظًا أو معنًى):** فاللفظ (ثلاثة رجال)، والمعنى (ثلاثة رَهْطٍ) و (ثلاثة نَفَرٍ)؛ فإنَّ (رَهْطًا) و (نَفَرًا) جمع في المعنى؛ لأن مدلوله جماعة لا في اللفظ؛ لأنه لا مفرد له من لفظه.

* **قوله: (إلَّا في ثلاثمائة إلى تسعمائة):**

فأفرد[٩] المميز، وكان القياس (ثلاث مئات) أو (ثلاث[١٠] مئين)، وقد ورد

---

(١) ليست في (خ).
(٢) في (ك): فتحة.
(٣) البيت للأعشى الكبير، وليس في ديوانه.
والشاهد فيه: حيث فتحت نون (ثمان) وسوغه تركيبها مع العشرة. وعد هذا من الشاذ لحذف الياء، والأصل (ثماني). وانظر: المقرب (١/ ٣٠٩)، والأشموني (٤/ ٧٢)، واللسان (ثمن).
(٤) ليست في (خ).
(٥) في (ك): كان منصوبًا.
(٦) في (ك): لكان.
(٧) من قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ ... يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَٰىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾
(٨) في (ك): حكم جمع.
(٩) في (ك): فافراد.
(١٠) ليست في (خ، ك).

شاذًّا، قال[١]:

١١٣. ثَلَاثُ مِئِينٍ للملوكِ وفـى بها   رِدَائي وَجَلَّتْ عن وُجُوهِ الأَهَاتِمِ[٢]

قال الشيخ: (ولكنهم كرهوا ذلك؛ لأنهم لو قالوا: (ثلاث مئاتِ امرأة) جمعوا[٣] - فيما هو في حكم الكلمة الواحدة - بين تأنيثين وجمعين[٤] [فتركوا جمعه لذلك، بخلاف (ثلاثة) و (ثلاثة آلافِ) فلم يجمع فيه بين تأنيثين وجمعين[٥]] فجاز)، قال ركن الدين: « في لفظ (المائة) ما يشعر بالكثرة فأغنت عن الجمع، [وهو قوي][٦] »[٧].

● **قوله: (ومميز أحد عشر إلى تسعة[٨] وتسعين منصوب مفرد):**

* **أما نصبه**؛ فلأنهم لو جرُّوه بالإضافة فقالوا[٩]: (أحد عشر رجلٍ) صيروا ثلاثة أسماء في حكم الاسم الواحد؛ لأن المضاف والمضافِ إليه في حكم الشيء الواحد.

* **وأما إفراده**؛ فلأن المقصود به بيان الذات، والمفرد يكفي في ذلك[١٠]، فلا حاجة إلى الجمع.

---

(١) في (ك): (قول الشاعر)، والشاعر هو الفرزدق. وقد تقدمت ترجمته (ص١٥١)، والبيت في ديوانه (٢/ ٣١٠) برواية:

فـدى لـسيوف من تـميم وفـى بـهـا...

والأهاتم: جمع أهتم، وهو المكسر الأسنان، أو المراد بنو الأهتم.

والشاهد فيه: في قوله: (ثلاث مئين)، فهو قياس، وكذلك ثلاث مئات، ولكنه جاء شاذًّا في الاستعمال إذ المستعمل (ثلاثمائة). وانظر: المقتضب (٢/ ١٧٠)، وأمالي الشجري (٢/ ٢٤ - ٢٦)، وابن يعيش (٦/ ٢١)، والخزانة (٣/ ٣٠٢)، والعيني (٤/ ٤٨٠)، وشرح التصريح (٢/ ٢٧٢)، والأشموني (٤/ ٦٥).

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (خ).

(٣) في (ك): جمعه.

(٤) في (خ، ك): وجمع.

(٥) في (س): وجمع. وما بين المعقوفين ساقط من (ك).

(٦) ليست في (س).

(٧) انظر: الوافية شرح الكافية (ص٢٢١)، ونص كلامه: وإنما يجوز إضافتها إلى المائة لوجود الكثرة فيها فأشبهت الجمع.

(٨) في (خ): تسع.

(٩) في (خ، س): وقالوا.

(١٠) في (س): في الذات.

● **قوله: (ومميز مائة وألف[١] وتثنيتهما[٢] وجمعه مخفوض مفرد):**

نحو (مائة درهم) و (ألف درهم)، و (مائتا درهم)[٣] و (ألفا درهم).

* وإنما قال: (**وجمعه**)؛ أي: جمع الألف؛ لأن المائة[٤] في العدد لا تجمع على ما تقدم.

* **وأما خفضه**؛ فبالإضافة.

* **وأما إفراده**؛ فلما تقدم من أن المفرد يكفي، فلا حاجة إلى الجمع.

● **قوله: (وإذا كان المعدود مؤنثًا واللفظ مذكرًا أو بالعكس فوجهان):**

يعني أن لفظ المعدود قد يكون مذكرًا ومدلوله مؤنثًا نحو (شخص) إذا قصدت به امرأة، فلفظ (الشخص) مذكر ومدلوله مؤنث، وعكس هذا أن يكون اللفظ مؤنثًا والمدلول مذكرًا[٥] نحو (نفس) إذا قصدت بها[٦] مذكرًا، فلفظ (النفس) مؤنث ومدلولها مذكر، وإذا كان الأمر كذلك فلك أن تعتبر اللفظ فتذكر العدد وتؤنثه على حسب اللفظ، فتقول[٧]: (ثلاثة أشخاص)، و (ثلاث أنفس)؛ اعتبارًا باللفظ، ولك أن تعتبر المدلول[٨] فتؤنث[٩] العدد[١٠] وتذكره على حسب المدلول، فتقول: (ثلاث أشخاص نساء)، و (ثلاثة أنفس رجال)، قال الشيخ[١١]: (إلا أنَّ اعتبار اللفظ أقيس فتقول: (شخص حسن رأيته) وإنْ كان امرأة، و (نفس حسنة رأيتها) وإنْ كان رجلًا، قال اللّـه تعالى: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ [النساء: ١][١٢]، ولم يقل: واحدٍ، والمراد آدم عليه السلام)[١٣].

---

(١) في (س): ألف ومائة.

(٢) في (س): وبينهما. وهي ظاهرة التصحيف.

(٣) ساقط من (خ).

(٤) في (س): المئات. وليس كذلك.

(٥) في (خ): مذكر.

(٦) ليست في (س).

(٧) في (ك): تقول.

(٨) في (خ، س): بالمدلول.

(٩) في (س): فتؤنثه.

(١٠) ليست في (س).

(١١) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٨٥).

(١٢) من قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي... وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾.

(١٣) انتهى كلام ركن الدين، وإن كان الرصاص قد أخذ هذا القول وتصرف فيه مع المحافظة على المعنى.

● **قوله: (ولا يميز واحد واثنان[1]):**

فلا تقل[2]: واحد رجل، ولا اثنان رجل[3].

● **قوله[4]: (استغناء بلفظ تمييزه عنهما):**

يعني[5]: أن قولك (رجل) و (رجلان) يغني عن قولك (واحد) و (اثنان).

● **قوله: (لإفادة النص المقصود بالعدد):**

لأن ألفاظ العدد إنما قُصِدَ بها الدلالة على نصوصية العدد، فلو قال[6]: (ثلاثة) لم يعلم ما هي، ولو قال[7]: (رجال) لم يعلم[8] كم هم، و (رجل) و (رجلان) يفيد المعنيين جميعًا فأغنى عن التمييز، وأما قول الشاعر[9]:

١١٤. كأن خِصْيَيهِ من التَّدَلْدُلِ ظرفُ عجوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ

فشاذ[10].

---

(١) في (س): ولا اثنان.

(٢) في (ك): يقال.

(٣) في (خ): رجلين، وفي (س): رجلان.

(٤، ٥) ليست في (ك).

(٦، ٧) في (ك): قالوا.

(٨) في (ك): لم يدر.

(٩) اضطربت الرواة في نسبة هذا الرجز، فقد نسب إلى خطام الريح المجاشعي، وإلى جندل بن المثنى، وإلى سلمى الهذلية، وإلى شماء الهذلية. والمشهور أنه لخطام الريح المجاشعي. وقد نسبه العيني (٤/ ٤٨٥) إلى جندل بن المثنى، وأورد العيني قول ابن السيرافي أنه لسلمى الهذلية. انظر: العيني (٤/ ٤٨٦)، قال العيني في الصفحة السابقة: ويروى - الشطر الثاني -:

سحق جراب فيه ثنتا حنظل

وقال الغندجاني في فرحة الأديب (ص١٥٨): لم يعرف ابن السيرافي هذا الرجز، ولم يعرف قائله، وتهاون في استخراج أبياته على جهة الصواب، وقائلها: خطام الريح المجاشعي. ثم أورد ثلاثة وعشرين بيتًا من هذه الأرجوزة.

والحنظل: جمع حنظلة وهو مشهور، ويقال له: العلقم. وظرف العجوز: مِزْوَدُها، فهو منقبض متشنج، فشبه جلد الخصية به.

والشاهد فيه: في قوله: (ثنتا حنظل)؛ فقد جمع فيه بين العدد والمعدود، وحقه أن يقول: حنظلتان، ولكنه بناه على قياس الثلاثة وما بعدها إلى العشرة.

مراجع الشاهد: سيبويه (٢/ ١٧٧)، وأمالي الشجري (١/ ٢٠)، والمفصل (ص٢١٣)، وابن يعيش (٦/ ١٦ - ١٨)، والعيني (٤/ ٤٨٥)، وشرح التصريح (٢/ ٢٧٠)، والهمع (١/ ٢٥٣)، وفرحة الأديب (ص١٥٨).

(١٠) ساقط من (خ).

● **قوله: (وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره: الثاني والثانية، إلى العاشر والعاشرة):**

أي: تقول في المفرد - أي في الواحد - من الشيء الذي فيه تعدد باعتبار أن ذلك الواحد مُصَيِّرٌ عددًا أقل منه بواحد إلى العدد الذي اشتق هو[١] منه[٢].

قوله: (الثاني والثانية، إلى العاشر والعاشرة): أي تقول في المذكر: الثاني إلى العاشر، وفي المؤنث: الثانية إلى العاشرة، و (الثاني) مُصَيِّرٌ عددًا[٣] أقل منه - وهو (الواحد) - إلى العدد الذي اشتق منه وهو (اثنان)؛ لأن (الثاني) مشتق من لفظ (اثنين)، ؛وهو في المعنى؛[٤] والتحقيق[٥] ؛من الفعل الذي هو: ثَـنَّـيْت الواحد؛ أي صَيَّرْته اثنين؛[٦]، وكذلك الباقي مقيس على هذا.

● **قوله: (لا غير):**

أي: لا يتعدى باعتبار هذا المعنى، وهو كونه[٧] مصير[٨] العاشر والعاشرة، وذلك لأنه ليس فوق العشرة (فَعَّلَ) بمعنى جعلهم (أحد عشر) حتى يشتق منه اسم لذلك. يريد أنك إذا قلت: (ثالث اثنين) أو (رابع ثلاثة) ؛اشتققت[٩] (ثالث) من (ثلثت)، و (رابع) من (ربعت)، فـ (الثالث) مصير الاثنين ثلاثة؛[١٠] و (الرابع) مصير الثلاثة أربعة، قال تعالى: ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ؛وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ؛[١١] ﴾ [المجادلة: ٧]؛ أي مصير الثلاثة أربعة، وكذلك الباقي، وليس فوق العشرة ذلك المعنى؛ لأنه لا فعل بمعنى العدد المركب؛ لأنه إن اشتق من أحدهما لم يفد المقصود[١٢]، وإن اشتق منهما جميعًا[١٣] لم يمكن، وكذلك لا

---

(١) ليست في (خ).
(٢) في (س): هو مشتق منه.
(٣) في (س): عدد. وذلك على إضافة (مصير) إليه.
(٤) ساقط من (س).
(٥) ليست في (خ، س).
(٦) ساقط من (س).
(٧) ليست في (خ).
(٨) في (خ): التصيير.
(٩) في (ك): اشتق.
(١٠) ساقط من (س).
(١١) ساقط من (خ، س)، وتمامها: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ... وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾.
(١٢، ١٣) ليست في (خ).

يستعمل [بهذا المعنى][(١)] في الواحد؛ لأنه ليس دونه عدد فيصيره[(٢)] الواحد واحدًا.

● **قوله: (وباعتبار حاله):**

هذا عطف على قوله: (**باعتبار مُصَيِّره**)؛ يعني أن العدد المشتق له معنيان، أحدهما: (باعتبار تصييره)[(٣)] وقد تقدم، والثاني: (**باعتبار حاله**)؛ أي باعتبار أنه واحد من جملة العدد المضاف إليه، فتقول: (**الأول والثاني، والأولى والثانية، إلى العاشر والعاشرة، والحادي عشر والحادية عشرة، والثاني عشر والثانية عشرة، إلى التاسع عشر[(٤)] والتاسعة عشرة**)، فتستعمله باعتبار[(٥)] هذا[(٦)] المعنى من الأول إلى التاسع.

● **قوله: (ومن ثم قيل في الأول: ثالث اثنين؛ أي مُصَيِّرهُمَا، من ثلثتهما، وفي الثاني: ثالث ثلاثة؛ أي أحدها):**

يعني أنك[(٧)] باعتبار المعنى الأول - وهو كونه مُصَيِّرًا - لا تضيفه إلَّا إلى عدد أقل منه بواحد، ولا تضيفه إلى عدد أكثر منه، ولَا إلى عدد أقل منه بأكثر من واحد[(٨)]، فلا تقول[(٩)]: خامس ثلاثة؛ لأنه لم يصيِّر الثلاثة خمسة، ولا: رابع عشرة. وباعتبار المعنى الثاني لا تضيفه إلَّا إلى عدد مثله، تقول: (ثالث ثلاثة) و (رابع أربعة)، قال اللَّه[(١٠)] تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ ﴾ [المائدة: ٧٣][(١١)]، وقال اللَّه[(١٢)] تعالى: ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ ﴾ [التوبة: ٤٠][(١٣)]، فلا تضيفه إلى عدد أقل منه، قال الشيخ: (ولا إلى عدد

---

(١) ساقط من (خ).
(٢) في (خ، س): فيصير.
(٣) في (س): مصيره.
(٤) في (س): والتاسع عشر.
(٥) ليست في (ك).
(٦) في (ك): بهذا.
(٧) في (س): أن.
(٨) عبارة (خ): ولا تضيفه إلى عدد أقل منه باثنين ولا إلى عددا أكثر منه... إلخ.
(٩) في (خ): فلا تقل.
(١٠) ليست في (ك).
(١١) وتمامها: ﴿ وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ إِلَّآ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾.
(١٢) ليست في (ك).
(١٣) من قوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ... إِذْ يَقُولُ لِصَـٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ... ﴾.

أكثر منه، فلا يقال: ثالث خمسة، ولا: رابع عشرة)[١]، وأجازه ركن الدين؛ قال: « لأن المعنى واحد من الجملة، وذلك حاصل، وهو مستقيم »[٢].

● **قوله: (وتقول: حادي عشر، أحد عشر على الثاني[٣] خاصة):**

وذلك لما تقدم.

● **قوله: وإنْ شئت (حادي أحد عشر، إلى تاسع تسعة عشر):**

فتحذف عشر من الأول؛ يعني قولك: (حادي عشر)، وذلك للتخفيف، استغناء[٤] بـ (عَشَرِ) الآخر.

● **قوله: (فتعرب الأول):**

يعني: (حادي)، وهو من[٥] باب[٦] (قاضي)، وذلك لذهاب المقتضي للبناء وهو التركيب؛ لأنه لما حذف (عشر) زال التركيب فزال البناء، ومنهم من قال: (حادي عشر)، وأصله: (حادي عشر أحد عشر)[٧]، فحذف (عشر) من الأول و (أحد) من الثاني، والاسمان جميعًا[٨] مبنيان على هذا؛ لأن صورته صورة[٩] المركب، واعلم أنك في هذا العدد المشتق تذكر الاسمين جميعًا فتقول: (الحادي عشر) إلى (التاسع عشر)، إذا أردت المذكر، وتؤنثهما جميعًا إذا أردت المؤنث فتقول: (الحادية عشرة)[١٠] إلى (التاسعة عشرة)[١١]، ولا يجوز خلاف ذلك، قال الشيخ: (وقد يقع في بعض المصنفات: (الحادية عشر) و (الثانية عشر) بحذف الهاء، قال[١٢]: وهو غلط)[١٣].

---

(١) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٨٦).

(٢) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٢٤)، وقد نقل ركن الدين هذا الرأي عن غيره.

(٣) أي: اعتبار حاله.

(٤) في (ك): استغنيت.

(٥) في (ك): مثل.

(٦) ليست في (ك).

(٧) ساقط من (خ).

(٨) ليست في (خ).

(٩) تفصيل ذلك فيه وجهان:

الأول: أن يعرب الأول ويبنى الثاني. حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائي.

والثاني: أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه، وهذا مردود بأنه لا دليل حينئذٍ على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين. انظر: الأشموني (٤/ ٧٦).

(١٠، ١١) في (س): عشر. وليس كذلك.

(١٢) ليست في (س).

(١٣) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٨٦).

[المذكر والمؤنث]

● **قوله: (المذكر والمؤنث، المؤنث: ما فيه علامة تأنيث لفظًا أو تقديرًا):**

بدأ الشيخ بالمؤنث لأن علامة التأنيث وجودية، وعلامة التذكير عدم ؛تلك العلامة؛[١]، والوجود أهم من العدم.

قوله: (لفظًا أو تقديرًا): فاللفظ نحو (ضَارِبَة) و (ظُلْمَة) و (صحراء) بالألف الممدودة و (ذِكْرَى) بالألف المقصورة، **والتقدير** في نحو (أُذُنٍ) و (عينٍ) و (قدمٍ) و (سَقَرَ)، ويعرف كون التاء مقدرة بأمور ستة: التصغير نحو (أُذينة) و (عُيينة)، والإسناد نحو (صُمَّتْ أذنه) و (رأت عينه) و (زَلَّتْ قدمه)، والإشارة نحو (هذه أذن) و (تلك عين)، والإضمار نحو (أذنه قطعها) و (سِنّه[٢] قلعها)، والصفة نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَعِيَهَآ[٣] أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٢][٤]، وقوله[٥] تعالى: ﴿ ؛وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سَقَرُ؛[٦] ﴾ [المدثر: ٢٧]، ثم قال: ﴿ لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ ﴾ [المدثر: ٢٩]، والإخبار نحو قولهم: (السن ضاحكة) و (العين مبصرة)، واعلم أنه لا يقدر إلا التأنيث[٧] بالتاء[٨]، ؛ولا تقدر الألف الممدودة والمقصورة؛[٩].

● **قوله: (والمذكر بخلافه):**

أي: لا يكون فيه علامة تأنيث.

● **قوله: (وعلامة التأنيث: التاء، والألف مقصورة وممدودة):**

هذا كما ذكره، وقد تقدمت أمثلتها، وزاد بعضهم الياء في نحو: هذي، قال الشيخ: (وهو غير مستقيم؛ لأن الصيغة برمتها للتأنيث)[١٠]، قال ركن الدين:

---

(١) ساقط من (خ)، وهو الأولى.

(٢) في (ك): وعينه.

(٣) ليست في (خ، ك).

(٤) وأولها: ﴿ لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً ... ﴾.

(٥) في (ك): وقال.

(٦) ساقطة من (ك)، وجاء مكانها: ﴿ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴾ [المدثر: ٢٦].

(٧) ليست في (خ).

(٨) في (خ): الثاء.

(٩) ساقط من (ك)، وجاء مكانه: دون الألفين.

(١٠) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٨٧)، وليس هو نص كلامه، وإنما قال: وليس ذلك بحجة لجواز =

« الأبنية التي تلحقها الألف المقصورة خمسة: (فُعْلَى) كحبلى، وَ (فَعَلَى) كأَجَلَى[١]، وَ (فُعَلَى) كَشُعَبَى[٢]، وَ (فَعْلَى) كسلمى، وَ (فِعْلَى) كَدِلْفَى[٣] [وهو شجر معروف][٤]. فالثلاثة الأُوَل مختصة بالتأنيث؛ يعني أن ما كان بوزنها[٥] فالألف فيه للتأنيث لا غير، بخلاف الأخيرين فإنَّ الألف فيهما قد تكون للتأنيث وقد تكون للإلحاق كـ (عَلْقَى) لشجر و (مِعْزَى). وأبنية الألف الممدودة نحو: صحراء ونُفَسَاء وكِبْرياء وحُنَفَاء وخُنْفُسَاء وعاشوراء[٦]، وغير ذلك »[٧].

● **قوله: (وهو حقيقي ولفظي):** أي المؤنث.

● **(فالحقيقي ما بإزائه ذكر في الحيوان كامرأة وناقة)..**

فإنَّ (المرأة) بإزائها (رجل)، و (الناقة) بإزائها (جمل)، ولا فرق بين أن تكون التاء[٨] فيه[٩] ظاهرة [كما مثلنا][١٠]، أو مقدرة كَـ (عَنَاقٍ) فَإِنَّ بإزائها مذكرًا وهو (الجَدْي).

● **قوله: (واللفظي بخلافه):**

وهو المؤنث الذي لا يكون بإزائه ذكر مثل (**ظلمة**) و (**عين**)، ولا فرق

= أن تكون صيغة موضوعة للمؤنث... إلخ.

(١) اسم موضع، وهو مرعى معروف، ومنه قول الشاعر:

حَلَّتْ سُلَيْمَى جَانِبَ الجَرِيبِ ... بِأَجَلَى مَحَلَّةَ الغَرِيبِ

الصحاح: (أجل).

(٢) بضم الشين وفتح العين: موضع، قال جرير يهجو العباس الكندي:

أَعَبْدًا حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيبًا ... أَلُؤْمًا لَا أَبَا لَكَ واغْتِرَابَا

الصحاح: (شعب).

(٣) في (خ، س): كـ (ذكرى) وكـ (دلفى). وقد أثبت نص ما قاله ركن الدين، وليس فيه (ذكرى).

(٤) ساقط من (خ، ك)، ولعله زيادة من (س). (٥) زاد بعدها في (س): وهو التأنيث.

(٦) ليست في (س)، و (عاشوراء) و (عشوراء) ممدودان: اليوم العاشر من المحرم، وقيل: التاسع. اللسان: (عشر).

(٧) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٢٥).

(٨) في (س): الناقة. حيث خلط (التاء) مع (فيه).

(٩) ليست في (ك). (١٠) ساقط من (خ، س).

بين أن يكون حيوانًا أو غيره كـ (دجاجة) و (حمامة) إذا قُصِد[١] بهما مذكر، فتأنيثهما حقيقي؛ لأن بإزائهما مذكرًا.

قال ركن الدين: « وكل عضو في[٢] الإنسان زوج فهو مؤنث لفظي كـ (اليد والرِّجْلِ) و (العين) و (الساق) و (العَضُدِ)، ونحو ذلك »[٣].

● **قوله: (وإذا أُسنِد إليه الفعل فبالتاء[٤]):**

يعني: إلى[٥] المؤنث مطلقًا، سواء كان المؤنث حقيقيًّا أو لفظيًّا ظاهرًا أو مضمرًا، هذا الذي ذكره المصنف[٦] في شرح هذا الكتاب، وقال ركن الدين: « مراده[٧] إذا أسند إلى المؤنث الحقيقي ظاهره أو مضمره أو إلى ضمير المؤنث غير الحقيقي فبالتاء؛ أي: وجب[٨] إلحاق تاء التأنيث بآخر الفعل لتدل على أن الفاعل مؤنث »[٩]، والذي يدل على أن المراد ذلك قوله بعد ذلك:

● **(وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار):**

أي: أنت مخير في تأنيث الفعل الذي تسنده إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي وفي تذكيره، تقول: (طلعت الشمس)، و (طلع الشمس)، فقوله: (ظاهرًا) احتراز من المضمر، فإنَّك إذا أسندت إلى مضمر غير الحقيقي[١٠] فإنها[١١] تلزم التاء في الفعل، تقول: (الشمس طلعت)، ولا يجوز[١٢]: (الشمس طلع)[١٣]؛ لأن الفاعل مؤنث[١٤]، فهو يشعر بالتأنيث، بخلاف المضمر فلزمت معه التاء.

وقوله: (ظاهر غير الحقيقي)، احتراز من ظاهر الحقيقي، فإنَّ التاء تلزم

---

(١) في (س): قصدت.
(٢) في (ك): من.
(٣) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٢٥)، ونص كلامه: وكل عضو تزوج إلا نادرًا.
(٤) في (خ): فالتاء.
(٥) ليست في (خ، س).
(٦) ابن الحاجب، انظر شرحه للكافية (ص٨٧).
(٧) ليست في (خ).
(٨) في (ك): أي وجب أي وجب.
(٩) انظر: الوافية شرح الكافية (ص٢٢٦).
(١٠) ساقط من (ك).
(١١) ليست في (خ، ك).
(١٢) في (خ): ولا تقول.
(١٣) ساقط من (ك).
(١٤) في (ك): المؤنث.

إذا أَسْنَدْتَ[١] ٫الفعل إليه٫[٢] سواء كان ظاهرًا أو مضمرًا، تقول: (قامت هند)، ولا يجوز: (قام هند)، وكذلك المضمر، تقول: (هند قامت)، ولا يجوز: (هند قام)[٣]، وذلك لقصد مطابقة اللفظ والمعنى.

● **قوله: (وحكم ظاهر الجمع مطلقًا - غير المذكر السالم - حكم ظاهر غير الحقيقي):**

قوله: (مطلقًا): يعني[٤] سواء كان الجمع لمذكر يعقل كالرجال[٥]، أو لا يعقل كالأيام، أو لمؤنث يعقل كالنساء، أو لا يعقل كالعيون؛ فإنَّك إذا أسندت الفعل إلى ظاهره جاز إثبات التاء وحذفها، فلك أن تقول: (ذهبت الرجال والأيام والنساء[٦] والعيون)، ولك أن تقول: (ذهب الرجال والأيام والنساء والعيون)؛ أما إثبات التاء فلأن الجمع في المعنى جماعة، والجماعة مؤنث لفظي، وأما حذف التاء فلأن المؤنث اللفظي يجوز فيه حذف التاء إذا أسند[٧] الفعل[٨] إلى ظاهره على ما تقدم، فإنْ قيل: فما[٩] لهم لم يَعْتَدُّوا[١٠] بالتأنيث الحقيقي إذا قلت: جاءت الزينبات والضوارب؟ لأنه جمع (زينب) و (ضاربة) ٫وتأنيثهما حقيقي٫[١١] لأن[١٢] بإزائهما مذكرًا، فتلزم التاء ٫كما تلزم٫[١٣] إذا كان مثنًّى إذا قلت: جاءت ضاربتان وزينبتان[١٤]، ولا يجوز ٫أن تقول٫[١٥]: جاء زينبتان[١٦] وضاربتان[١٧].

قال[١٨] الشيخ[١٩]: (إنَّما تلزم التاء فيما تأنيثه حقيقي من الجمع إجراءً لباب

---

(١) في (خ): اسندته.
(٢) ساقط من (خ).
(٣) في (ك): (قام هند ولا هند قام)، والأول ليس مرادًا؛ لأن الفاعل ظاهر وهو هند.
(٤) ليست في (خ، س).
(٥) في (س): كالرجل. وهو خطأ؛ لأنه ليس بجمع.
(٦) في (ك): النساء والأيام... إلخ.
(٧) في (خ، س): أسندت.
(٨) ليست في (خ، س).
(٩) ليست في (خ).
(١٠) في (خ): يعتد.
(١١) ساقط من (خ).
(١٢) ليست في (خ، س).
(١٣) ليست في (خ).
(١٤) في (ك): زينبتان وضاربتان.
(١٥) ليست في (ك).
(١٦) ليست في (س).
(١٧) ليست في (ك).
(١٨) في (ك): أجيب.
(١٩) ليست في (ك)، انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص ٨٨)، وإن كان هذا معنى كلامه.

الجمع مجرًى واحدًا، فَحُكِمَ بأن[1] الجمع كله في المعنى جماعة[2]، [وتأنيث الجماعة غير حقيقي من غير نظر إلى المفرد][3]؛ [ليدخل فيه جمع التكسير][4] [نحو (ضوارب) وجمع السلامة نحو (ضاربات)؛ لئلا يقال: جمع التكسير][5] [لم تسلم فيه صيغة الواحد فلا يعطى حكم المفرد في التأنيث، وجمع السلامة تسلم فيه صيغة الواحد فيعطى حكمه في أن تأنيثه حقيقي فيفترق الحال][6])[7]، هذا معنى[8] كلام المصنف في شرحه[9]، وإنما قال المصنف[10]: (**غير المذكر السالم**)؛ لأنه إذا أسند الفعل إلى جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه، فلا تقول: (جاءت[11] الزيدون[12])، ولا (الزيدون جاءت)؛ لأن صيغة الفرد لما كانت فيه محفوظة لم تتغير أُعْطِي حكم المفرد وهو (زيد).

● **قوله: (وضمير العاقلين غير المذكر السالم: فعلت وفعلوا):**

تقول: (الرجال فَعَلَتْ وفعلوا)؛ أما (**فَعَلَتْ**)؛ فلأنه في المعنى جماعة وهي مؤنث، وأمَّا (**فعلوا**)؛ فلأن (الرجال) جمع مذكر، و (الواو) ضمير للجمع الغائب المذكر.

● **قوله: (والنساء والأيام فَعَلَتْ وفَعَلْنَ):**

يعني أنك إذا أسندت الفعل إلى ضمير الجمع[13] المذكر الذي لا يعقل أو المؤنث قلت: (**فَعَلَتْ**)؛ لأنه في المعنى جماعة على ما تقدم، وأما (**فعلن**)؛ فلأن النون ضمير مشترك[14] فيه[15] [جمع المؤنث[16] و] جمع المذكر الذي لا يعقل، وإنما قال: (**وضمير العاقلين غير المذكر السالم**)؛ لأن جمع المذكر

---

(١) في (خ): أن. وهي ساقطة من (س).
(٢) في (خ): معنى الجماعة.
(٣) ساقط من (خ).
(٤) ساقط من (س).
(٥) ساقط من (خ، س).
(٦) ساقط من (س).
(٧) ليست في (ك)، انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٨٨)، وإن كان هذا معنى كلامه.
(٨) ليست في (س).
(٩) شرح الكافية لابن الحاجب (ص٨٨).
(١٠) في (ك): الشيخ. وقوله هذا في متن الكافية.
(١١) في (ك): جاء. وليس كذلك.
(١٢) في (خ، س): الزيدان. وهو خطأ؛ لأنه مثنى، والكلام إنما هو في جمع المذكر السالم.
(١٣) ليست في (خ، س).
(١٤) في (س): يشترك.
(١٥) في (ك): فيهما. وليس كذلك.
(١٦) ساقط من (خ).

السالم[١] تقول فيه: (الزيدون فعلوا)، ولا يجوز (فَعَلَتْ) لما تقدم، واختص [جمع السلامة][٢] المذكر العاقل بالواو، وجُعِلَ للمذكر الذي لا[٣] يعقل النون؛ لأن الواو أقوى[٤] [أي أثبت][٥]، ولذلك رفع بها الاسم لأن أصل الإعراب له، وَرُفِعَ الفعل بالنون، ذكره الشيخ[٦] فَخَصَّ بها جمع المذكر العاقل لفضله[٧].

* * *

* *

*

(١) في (خ): جمع السلامة المذكر العاقل.

(٢) ساقط من (خ)، وفي (س): جمع سلامة.

(٣) في (ك): لم. وليس كذلك.

(٤) في (خ): أَقْعَد.

(٥) ليست في (ك).

(٦) في شرح الكافية (ص٨٨).

(٧) ليست في (خ).

[المثنى]

● **قوله: (المثنى: ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة، ليدل على أن معه مثله من جنسه).**

[أي: لتدل تلك الزيادة على أن معه مثله من جنسه][1]؛ لأن[2] زيادة ألف ونون أو ياء ونون على (زيد) ونحوه دلت على أن معه مثله؛ أي: زيد آخر، وكذلك سائر المثنى، ويحتمل أن مراده: ليدل الاسم بعد لحوق الزيادة على أنه معه مثله.

* **قوله: (من جنسه)**: قال الشيخ في شرح المقدمة[3]: (تنبيه على أن[4] الأسماء المشتركة لا تثنى باعتبار ما اشتركت[5] فيه، وإنما تثنى باعتبار أحد معنييها، فإذا قلت: (قُرْآنِ) فإنَّما تعني حيضتين أو طهرين، لا طهرًا وحيضًا، وكذلك (جونان) لا يراد به السواد والبياض؛ بل أحدهما. قال[6]: هذا هو المعروف باستقراء لغة العرب[7]، وأما قولهم: (العُمَرَان، والقَمَرَان، والأبوان، والأخوان)، فمن باب التغليب [للمذكر، وخلافة عمر[8] وفتوحه أكثر فغلب على أبي بكر[9] ﷺ][10])، قال نجم الدين: « وذهب الجزولي[11] والأندلسي[12]

(١) ساقط من (خ).
(٢) في (ك): فإن.
(٣) يريد شرح الكافية، انظر: (ص٨٨).
(٤) ليست في (ك).
(٥) في (س): ما اشترك.
(٦) ابن الحاجب، انظر: شرحه للكافية (ص٨٨).
(٧) في (س، ك): اللغة العربية. وقد أثبت ما يوافق كلام ابن الحاجب.
(٨) تقدمت ترجمته (ص٢١٣)، أي: غلب عمر على أبي بكر - رضي اللّه عنهما - للسبب المذكور.
(٩) هو عبد اللّه بن أبي قحافة عثمان بن عامر بن كعب التيمي القرشي، أبو بكر، أول الخلفاء الراشدين، وأول من آمن برسول اللّه ﷺ من الرجال، وأحد عظماء العرب، ولد بمكة، ونشأ سيدًا من سادات قريش، عالـمًا بأنساب القبائل وأخبارها وسياستها، وكانت العرب تلقبه بعالم قريش، توفي ﷺ سنة (١٣ هـ). الإصابة (ت ٤٨٠٨)، وفيات الأعيان (٣/ ٦٤).
(١٠) ساقط من (خ)
(١١) شرح المقدمة الجزولية (ص٢٩)، وقد تقدمت ترجمة الجزولي (ص٤٩٥).
(١٢) انظر: شرح الكافية للرضي (٢/ ١٧٢)، وقد تقدمت ترجمة الأندلسي (ص٣٩٠).

والمالكي[١] إلى جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معنييه »[٢]، قال الأندلسي: يقال: « (العينان) في عين الشمس وعين الميزان »[٣]، قال نجم الدين: « وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي[٤]؛ لأنه قال: الأسماء المشتركة إذا وقعت بلفظ العموم نحو قولك (الأقراء) حكمها كذا، أو في موضع العموم كالنكرة بعد النفي نحو (ما رأيت عينًا)، فإنَّها تَعُمُّ في مدلولاتها المختلفة »[٥].

● **قوله: (والمقصور إنْ كانت ألفه عن واو وهو ثلاثي...) إلخ:**

شرع يبين حكم[٦] الاسم إذا لحقته علامة التثنية، فإن كان صحيحًا نحو (زيد)، أو ملحقًا به نحو (ظبي)، أو معتلًّا بالياء نحو (القاضي)، ألحق بآخره[٧] علامة[٨] التثنية من غير تغيير، نحو (جاءني الزيدان والظبيان والقاضيان) و (رأيت الزيدين والظبيين والقاضيين)، وكذلك إذا جررت، فإنْ كان مقصورًا وهو: الذي في آخره ألف مفردة نحو (عصا) و (رحى)، فإنْ كانت ألفه منقلبة عن واو وهو ثلاثي ردت إليها[٩]؛ لتعذر بقائها ألفًا، نحو (عصا)، فتقول: (عصوان)، و (رأيت عصوين)؛ لأنها لو بقيت ألفًا لأدى إلى الجمع بين ساكنين وهما (الألفان)[١٠]: ألف (عصا)، وألف التثنية، وذلك لا يجوز.

● **قوله[١١]: (وإلَّا فالياء):**

أي: وإنْ لم تكن الألف عن واو بل كانت عن ياء، وهو ثلاثي نحو (فتى) و (رحى)، أو كانت[١٢] الألف رابعة فما فوقها سواء كانت عن واو نحو (ملهى)

---

(١) هو ابن مالك. انظر: التسهيل (ص١٢)، والمساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٣٨، ٣٩)، وانظر: شرح التسهيل (١٨/ أ).
(٢) انظر: شرح الكافية (٢/ ١٧٢)، وفيه: (ابن مالك) وليس (المالكي).
(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ١٧٢).
(٤) في (ك): سيبويه. وهو خطأ، وقد سبق التعريف بالشافعي في (ص٢٣٩).
(٥) في شرح الكافية (٢/ ١٧٢).
(٦) في (ك): لك حكم.
(٧) في (ك): آخره.
(٨) في (س): علامة علامة.
(٩) هكذا في نسخ التحقيق، ولعل الصواب: إليه. لأن الهاء تعود إلى كلمة (ثلاثي) وهو مذكر.
(١٠، ١١) ليست في (خ).
(١٢) في (ك): تكون.

و (مغزى)؛ لأن (ملهى) من (اللَّهو)، و (مغزى) من (الغزو)، فألفهما[١] منقلبة عن واو ‹وكانت (غزيا)›[٢]، ‹أو كانت عن ياء›[٣] نحو (مرمى)؛ لأنه من (الرمي)، فالألف[٤] في هذه الأقسام الثلاثة تقلب ياء؛ لأنها إن كانت عن ياء نحو (فتى) و (مرمى) فقد ردت إلى أصلها، وإن كانت عن واوٍ نحو (ملهى) و (مغزى)[٥]؛ فلأنه[٦] لما كان أكثر من ثلاثة أحرف قلبت ياء؛ لأن الياء أخف من الواو، ‹وكذلك إذا كانت زائدة على أربعة نحو (مُنْتَمَىٍ) وَ (مُسْتَدْعَىٍ)، فتقول: (متميان) و (مستدعيان)›[٧]، فإن[٨] لم يعرف أصل الألف هل هي[٩] عن واو أو ياء، فإنْ أميلتِ قلبتِ ياء نحو (بلى) و (متى)، وإلَّا فالواو نحو (لدوان) و (إِلوان)[١٠] ‹في المسمى بـ (إلى) و (لدى)›[١١]، ذكره في المفصل[١٢]، قال نجم الدين: « وعن بعضهم أن المجهولة تقلب ياء سواء ‹أميلت أم لا›[١٣] »[١٤].

● **قوله: (والممدود[١٥] إنْ كانت همزته[١٦] أصلية)** نحو: حِبَاء (**تثبت**)؛ وذلك لقوتها بأصالتها[١٧]، فتقول: (حباءان) في الرفع، وفي النصب والجر: (حباءين).

● **(وإنْ كانت)** الهمزة **(للتأنيث قلبت واوًا)** للفرقِ بينها وبين الهمزة الأصلية؛ لأن همزة[١٨] ‹(صحراء) و›[١٩] (حمراء)[٢٠] منقلبة عن ألف[٢١] التأنيث كراهة اجتماع ألفين؛ ألف التأنيث وألف المد التي قبلها، فتقول: (صحراوان)

---

(١) في (س، ك): فألفها. وليس كذلك؛ لأنه يعود على اثنين وهما: ملهى، ومغزى.
(٢) ساقط من (خ، ك).
(٣) ساقط من (س).
(٤) في (ك): فإن الألف.
(٥) في (س): مغزى وملهى.
(٦) في (ك): فكأنه.
(٧) ساقط من (خ).
(٨) ليست في (ك).
(٩) ليست في (خ، س).
(١٠) في (س، ك): إلوان ولدوان. وقد أثبت ما يوافق كلام صاحب المفصل.
(١١) ساقط من (خ).
(١٢) (ص١٨٤، ١٨٥).
(١٣) ساقط من (س).
(١٤) انظر: شرحه للكافية (٢/ ١٧٤).
(١٥) في (س): والممدودة.
(١٦) في (س): ياء.
(١٧) ليست في (س).
(١٨) في (خ): الهمزة.
(١٩) ليست في (خ).
(٢٠) في (خ): في حمراء.
(٢١) في (س): الألف.

و (حمراوان) في الرفع، وفي النصب والجر[١]: (صحراوين) و (حمراوين)[٢]، وإنَّما قلبت واوًا لأن الواو مثل الهمزة في الثقل.

● **قوله: (وإلَّا فالوجهان):**

أي: وإلَّا تكن الهمزة أصلية ولا للتأنيث، ففيها وجهان: الإبقاء للهمزة[٣] تشبيهًا بالأصلية، فتقول: (كساءان) و (علباءان) في الرفع، وفي النصب والجر: (كساءين) و (علباءين)، والقلب[٤] واوًا تشبيهًا لها[٥] بهمزة التأنيث؛ لكونها غير أصلية في الهمزة، فتقول: (كساوان) و (علباوان) في الرفع، وفي النصب والجر: (كساوين) و (علباوين)؛ لأن (كساء) أصله (كساو) قلبت الواو همزة؛ لأن من أصولهم أن الواو والياء إذا وقعت[٦] بعد ألف زائدة فإنَّها تقلب همزة، والمحذوف آخره نحو (أخ وأب)[٧] يُرَدُّ عند التثنية فتقول: (أخوان) و (أبوان)، وأما نحو (يـدٍ) و (دمٍ) قال ركن الدين: « فـالوجهان »[٨].

● **قوله: (وتحذف نونه للإضافة):**

وذلك لأن النون في المثنى بمثابة التنوين في المفرد، (فكما أن التنوين يحذف للإضافة)[٩]، فكذلك نون التثنية، فتقول: (غلاما زيد) ونحوه.

● **قوله: (وحذفت تاء التأنيث في خُصْيَان وأَلْيَان):**

يعني أن تاء التأنيث لا تحذف عـند التثنـية إلَّا في نحو[١٠] (خُصْيَـةٍ) و (إِلية)[١١]، وهو مخـالف للقـياس، قـال الشيخ[١٢] (في شرحـه)[١٣]: (وجهه

---

(١) في (س): وفي الجر. (٢) ليست في (س).
(٣) في (ك): همزة. (٤) عطف على قوله: الإبقاء.
(٥) في (ك): له. وليس كذلك؛ لأن المراد الهمزة وهي مؤنث.
(٦) هكذا في نسخ التحقيق، والمناسب: وقعتا. ويمكن أن تؤول (وقعت) على أن المعنى: إحداهما؛ لأن التاء تعود إلى الواو والياء، وهما اثنتان.
(٧) في (ك): أبٍ وأخ. (٨) الوافية (المتوسط) (ص٢٣٠).
(٩) ساقط من (ك)، وفي (س): بالإضافة. (١٠) ليست في (خ، ك).
(١١) في (س): تكررت العبارة من قوله: يعني أن تاء التأنيث... إلخ.
(١٢) في (ك): المصنف.
(١٣) ساقط من (خ)، ويريد بالشرح: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٨٩).

أنهما لما كانا على حال لا يفترقان تنزلا منزلة ما وضع وضعًا أولًا)؛ يريد أن (الخُصْية) و (الألية) لما لم تكن مفردة[١] فكأنه لم يُسْتَعْمَل إلا المثنى، ورُوي[٢] عن الأصمعي[٣] أنه سمع (خُصَيّ وخصيَّـة)، و (أليّ وأليّة)، فمن قال: (خُصَيَّتانِ) فتثنية (خُصَيَّـةٍ)، و [من قال][٤]: (خُصْيَتَانِ) فتثنية (خُصيَةٍ)[٥]، وكذلك في (أليان)، فإن صحت الرواية فعلى القياس.

* * *
* *
*

---

(١) في (س): منفردة.

(٢) في كتاب سيبويه (٢/ ٣٨٣): « إذا قال: (خُصْيَان) لم يثنه على الواحد المستعمل في الكلام، ولو أراد ذلك لقال: (خُصْيَتَانِ) ». وفي المقتضب (٣/ ٤١): « فأما قولهم: (خُصْيَان) فإنها بنوه على قولهم: (خُصْيٌ) فاعلم، ومن ثنى على قولهم: (خُصْيَـة) لم يقل إلا: (خصيتان) ».
ولم أعثر على ما رواه الأصمعي، ولكن الظاهر أن ذلك في التصغير. وفي اللسان (خصا): وإذا ثنيت قلت: (خصيان) لم تلحقه التاء، وكذلك (الألية) إذا ثنيت قلت: (أليان) لم تلحقه التاء.

(٣) هو عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي، راوية العرب وأحد أئمة العلم باللغة والشعر، له من الكتب: الإبل، والأضداد، وخلق الإنسان، وغيرها. توفي سنة (٢١٦ هـ). انظر: وفيات الأعيان (٣/ ١٧٠)، وتاريخ بغداد (١٠/ ٤١٠).

(٤) ساقط من (خ).

(٥) في (خ، ك): خصي.

[المجموع]

● **قوله: (المجموع: ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما):**

* **فقوله: (ما دل على آحاد):** يدخل فيه (رَهْطٌ) وَ (نَفَرٌ) ونحو ذلك.

* **وقوله: (مقصودة بحروف مفردة):** خرج عنه (رهط) و (نفر)، فإنَّ ذلك اسم جمع وليس بجمع؛ لأنه لا مفرد له بحروفه.

* **قوله: (بتغيير ما):** أي بتغييرٍ أيِّ تغيير كان، يدخل فيه نحو (فُلْكٍ)؛ فإنَّه يطلق على المفرد، نحو قوله تعالى: ﴿ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾ [الشعراء: ١١٩][١]، وعلى[٢] الجمع، نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾ [يونس: ٢٢]، ويقدرون أن ضمة (فُلْكٍ) المفرد كضمة (قُفْلٍ)، وضمة (فُلْكٍ) الجمع كضمة (أُسْدٍ) ‹جمع (أسد)›[٣]، وكذلك (هِجَانٌ)، يقولون[٤]: (ناقة هجان، ونوق هجان)، فيقدرون الكسرة في المفرد كالكسرة في (كتاب)، والكسرة في الجمع كالكسرة في (رجال).

قال ركن الدين: « لو قال الشيخ: **(ما دل على آحاد بحروف مفردة)** لكفى، فإنَّه[٥] لا حاجة إلى قوله: **(مقصودة)** »[٦]، قلت[٧]: بل كلام الشيخ مستقيم لا ما قاله ركن الدين؛ لأنه يلزم من كلام ركن الدين أن الدال على الآحاد كونه بحروف مفردة ‹لا غير›[٨]، فالباء متعلقة عنده بقوله: **(دل)**، وليس كذلك؛ فإنَّ الدالَّ على الآحاد هو صيغة الجمع كلها سواء زادت[٩] على حروف المفرد نحو (فرس وأفراس) و (الزيدون)[١٠] و (الزينبات)، أو نقصت نحو (كتاب وكتب)، فيكون معنى[١١] كلام الشيخ: **(ما دل على آحاد مقصودة**

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ ... ﴾.
(٢) في (خ): وأنه يطلق على... إلخ.
(٣) ساقط من (ك).
(٤) في (خ): تقول.
(٥) في (ك): فلا حاجة.
(٦) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٣١).
(٧) في (س): قال الشيخ شمس الدين ﷺ... إلخ. وشمس الدين لقب للرَّصَّاص.
(٨) ليست في (س).
(٩) في (س): ازدادت.
(١٠) في (خ): والزيدين.
(١١) ليست في (خ).

بحروف مفردة)؛ أي: مصاحبًا لحروف مفردة، فالباء في قوله: (بحروف مفردة) للمصاحبة، كقولهم: (اشترى الفرس بِسَرْجِهِ وَلِجَامِهِ)، وهي متعلقة بمحذوف فاعرفه).

● قوله: (فنحو (تَمْرٍ) وَ (رَكْبٍ) ليس بجمع على الأصح):

وعند الأخفش: « أن نحو (ركب)[1] جمع؛ لأن[2] له مفردًا وهو (راكب) »[3]، وقال الفراء: « (ركب) و (تمر) جمعان؛ لأن لهما مفردًا من لفظهما »[4].

قال الشيخ: (بل (ركب) اسم جمع، و (تمر) اسم جنس، واسم الجنس مَا يَفْرُقُ بينه وبين واحِدِهِ التاء نحو (تمرة وتمر[5]) و (شعيرة وشعير)، قال[6]: والدليل على ذلك[7] أن (ركبًا) و (تمرًا) بوزن (فَعْلٍ)، وَ (فَعْلٌ) ليس من أبنية المجموع[8] لأنها محصورة)[9].

الوجه الثاني: أن (ركبًا) و (تمرًا) يصغَّر على لفظه فيقال: (تُمَيْرٌ) وَ (رُكَيْبٌ)، فلو كان جمعًا لم يجز تصغيره على لفظه؛ لأنه جمع كثرة - على زعم المخالف - وليس بجمع قلة؛ لأنه ليس[10] من أوزان القلة على ما سيأتي، وجمع الكثرة قياسه أن يصغر على[11] مفرده أو جمع قلته، فيقال: (رويكب) و (تميرات)، فلما قالوا[12]: (رُكَيْبٍ) وَ (تُمَيْرٍ) دل على أنه ليس بجمع.

الوجه الثالث: أن (تمرًا) يطلق على القليل والكثير؛ لأنه يطلق على التمرة والتمرتين والثلاث، فلو[13] كان جمعًا لم يطلق إلَّا على الثلاث فما فوق.

---

(١) في (ك): تمر وركب. (٢) في (خ): لأنه.

(٣) انظر: التبيان في تصريف الأسماء (ص١٦٨)، وشرح الكافية للرضي (٢/ ١٧٨).

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي (٢/ ١٧٨)، والتبيان في تصريف الأسماء (ص١٦٨)، وفيه: « لِمَا تقدم من أن هذه الألفاظ تصغر على لفظها، ويعود الضمير عليها مذكرًا، وليس ذلك شأن الجمع ».

(٥) ليست في (ك).

(٦) أي: ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٩٠)، وقد نقله الرَّصَّاص بالمعنى.

(٧) ليست في (ك). (٨) في (س): الجمع.

(٩) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٩٠)، والنقل أيضًا بالمعنى.

(١٠،١١) ليست في (ك). (١٢) في (ك): قال.

(١٣) في (ك): ولو.

● **قوله: (وهو صحيح ومكسر):**

[أي: الجمع على ضربين؛ لأنه إنْ سلم بناء مفرده فصحيحٌ، وإلَّا فمُكسَّر[١].

● **قوله: (فالصحيح لمذكر ومؤنث):**

فالمذكر نحو (زيدون)، والمؤنث نحو (زينبات)، وسيتضح أن نحو (حَمَّامَاتٍ) وَ (سُرَادِقاتٍ)[٢] داخل في جمع المؤنث لجمعه بالألف والتاء، وإنْ كان مفرده[٣] مذكرًا[٤] وهو (حَمَّامٌ)، ونحو (ستون) داخل في جمع المذكر لجمعه بالواو والنون، وإنْ كان مفرده[٥] مؤنثًا وهو (ستة)][٦].

[جمع المذكر السالم]

● **قوله: (المذكر: ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة؛ ليدل على أن معه أكثر منه):**

هذا كما ذكره، ولو قال: (غالبًا) كان أولى؛ لئلا يرد عليه: (مُصطَفَوْنَ) في الرفع وَ (مُصْطَفَيْن) في النصب[٧] والجر؛ فإنَّ ما قبل الواو والياء فيهما مفتوح، ويمكن الجواب[٨] عن ذلك بأن الأصل ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء فيهما، ولكن فتح للإعلال، ولم يقل الشيخ: (من جنسه) كما قال في المثنى؛ لأن كلامه في الجمع الصحيح، وشرطه: أن يكون علمًا، والمشترك ليس بعَلَم، واللّٰه أعلم.

● [**قوله: (فإنْ كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت)**][٩]:

اعلم أن الاسم المجموع لا يخلو مفرده إما أن يكون صحيحًا أو ملحقًا به

---

(١) في (ك): فهو مكسر.

(٢) هي التي تمد فوق صحن الدار، واحدها: سرادق. انظر: الصحاح (سردق).

(٣) في (ك): مفرد.

(٤) في (ك): مذكر. وليس كذلك؛ لأنه خبر كان فحقه أن يكون منصوبًا.

(٥) في (ك): مفردًا. وهو خطأ؛ لأنه ليس بمفرد.

(٦) ساقط من (س). (٧) في (ك): بالنصب.

(٨) هذا الجواب الذي أجاب به الرَّصَّاص ذكره ابن الحاجب في شرحه على الكافية (ص٩٠).

(٩) ساقط من (س، ك).

أو معتلًا؛ إنْ كان صحيحًا نحو (زيد)، أو ملحقًا به نحو (ظَبْيٍ) وَ(دَلْوٍ) [إذا سمي بهما علم][1]، فليس فيه[2] إلَّا أَنْ يُلْحَقَ بآخره[3] علامة الجمع وهو على حاله، تقول: (زيدون) و (ظبيون) و (دلوون) في الرفع، وإنْ كان معتلًّا فإنْ كان آخره ياء قبلها كسرة نحو (قاضي) حذفت، تقول: (قاضون)، وأصله: (قاضيون)، حذفت الضمة التي على الياء استثقالًا، فالتقى[4] ساكنان[5]: الياء وواو[6] الجمع[7]، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، ثم قلبوا الكسرة التي على الضاد ضمة ليصح النطق بالواو فصار (قاضون)، وتقول في النصب والجر: (قاضِين)، وأصله: (قاضِيين)، فحذفت الياء لمثلٍ ما تقدم.

● **قوله: (وإنْ كان مقصورًا):**

وهو ما آخره ألف مفردة نحو (مصطفى) وَ (مُجْتَبَى)، فإنك تحذف الألف وتبقي ما قبلها فتقول: (مصطفون)، وأصله: (مُصْطَفَيُون)، تحركت الياء بالضم وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فالتقى ساكنان: الألف وواو الجمع، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقيت[8] الفتحة التي قبلها لتدل على الألف المحذوفة.

وتقول في النصب والجر: (مُصْطَفَيْنَ) وأصله مُصْطَفَيِيْن، تحركت[9] الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا ثم حذفت - على ما تقدم -، و (مصطفي): إنْ كان اسم فاعل من (اصطفى يصطفي) فآخره ياء، والفاء مكسورة، فتجمعه جمع (قاضٍ) فتقول: (مصطفُون) في الرفع، و (مصطفِين) في النصب والجر، وإن كان اسم مفعول من (اصْطُفِيَ) المبني لما لم يسم فاعله فآخره ألف، والفاء[10] مفتوحه، وجمعه: (مُصْطَفَوْنَ) [في الرفع][11]، و (مصطفَيْنَ)، فاعرف ذلك.

---

(١) ساقط من (خ).
(٢) في (ك): في ذلك.
(٣) في (خ): في آخره.
(٤) في (س): والتقى.
(٥) في (ك): ساكنين. وهو خطأ؛ لأنه فاعل، فيرفع بالألف لأنه مثنى.
(٦) في (ك): والواو.
(٧) ليست في (ك).
(٨) في (س): وثبتت.
(٩) في (س): بحركة. وهو تصحيف ظاهر.
(١٠) في (س): والياء.
(١١) ليست في (ك).

● **قوله: (وشرطه إنْ كان اسمًا فمذكر علم يعقل):**

هذه شروط ثلاثة:

* **الأول: أن يكون لفظ الاسم مذكرًا**[١]؛ لئلا يتوهم أن نحو (طلحة) و (حمزة) إذا كان مدلولهما مذكرًا - وهو (الرجل) - أنه يجوز جمعهما [جمع المذكر، وليس كذلك][٢]؛ فإنه[٣] لا يجوز، فلا[٤] تقول[٥]: (طلحون) ولا (حمزون)، خلافًا للكوفيين[٦] وابن كَيْسَان[٧] فأجازوا ذلك، إلَّا أن الكوفيين سَكَّنُوا اللام في (طلحون)[٨] وابن كَيْسان فتحه، ذكره نجم الدين[٩].

وأما البصريون[١٠] فقالوا: إنَّما يجمع ذلك بالألف والتاء؛ لأنه مؤنث لفظًا، قال الشيخ: (وإنَّما قلنا: أن يكون الاسم مذكرًا مع أن الكلام في جمع المذكر لِرَفْعِ الوهم الذي في نحو (طلحة))[١١]، قال نجم الدين: « إنْ لم يخرج بقوله: (جمع المذكر) لم يخرج بهذا »[١٢]، وليس كذلك[١٣]، فكلام الشيخ[١٤] مستقيم؛ لأنه يُتَوَهَّمُ أن الاعتبار بالمدلول لا باللفظ، فحقق الشيخ أنه يعتبر أن يكون اللفظ[١٥] مذكرًا والمدلول أيضًا [إلَّا ما شذ من نحو (سِنُون)][١٦].

* **قوله: (عَلَمًا): هذا الشرط الثاني**، فنحو (رجل) لا يجمع جمع السلامة، فلا يقال: (رجلون)، وإنَّما يقال: (رجال).

---

(١) في (س): مذكر. وليس كذلك؛ لأنه خبر كان منصوب.
(٢) ساقط من (خ).
(٣) في (خ): فإن ذلك لا يجوز.
(٤) في (ك): أن.
(٥) في (خ): فلا تقل.
(٦) انظر: الإنصاف (ص٤٠)، وشرح الكافية للرضي (٢/ ١٨٠).
(٧) انظر: المرجعين السابقين في الموضع نفسه.
(٨) في (س): طلحة.
(٩) انظر: شرح الكافية (٢/ ١٨٠)، وانظر: الأحاجي النحوية (ص٩٠).
(١٠) انظر: الإنصاف (ص٤٠، ٤١).
(١١) في (ك): قال المصنف في شرحه. انظر: شرح ابن الحاجب على الكافية (ص٩١).
(١٢) انظر: شرح الكافية (٢/ ١٨٠).
(١٣) هذا انتصار من الرَّصَّاص لابن الحاجب.
(١٤) في (ك): المصنف.
(١٥) في (س): أن اللفظ يكون.
(١٦) ساقط من (س).

* قوله: (يعقل): هذا الشرط[١] الثالث، فنحو (أعوج) علمًا لـ (فرس) لا يجمع هذا الجمع لفقدان العقل.

ومثال ما جمع الشروط: الأعلام، نحو: زيد وعمرو وبكر.

● قوله: (وإن كان صفة...):

يعني: وإنْ كان الاسم المجموع صفة، فشروط[٢] جمعه بالواو والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والجر - ستة:

* الأول: أن يكون لمذكر[٣].

* الثاني: أن يكون[٤] عاقلًا، نحو: (مسلم) و (مؤمن)، فتقول: (مسلمون) و (مسلمين)[٥]، وكذلك (مؤمن)[٦]، فإنْ كانت الصفة لمذكر[٧] لا يعقل جُمِعَتْ بالألف والتاء[٨]، تقول: (الظباء الرافسات) و (البقر الحارثات)، ولا تقول: (الرافسون) ولا (الحارثون).

* قوله: (وألَّا يكون أفعل فعلاء مثل أحمر حمراء): هذا الشرط الثالث، فلا يقال: (أحمرون) و لا[٩] (حمراوات) في المؤنث[١٠]، وكذلك[١١] (أبيض) و (أسود) ونحوهما[١٢]، والعلة في ذلك: أنهم قد جمعوا (أفضل، فضلى) - وهو باب (أفعل التفضيل) - هذا الجمع فقالوا: (أفضلون) و (فضليات)، فقصدوا الفرق بين البابين، وخصوا باب[١٣] (أفعل التفضيل) لأنه أكثر[١٤].

* قوله: (ولا فَعْلَان فَعْلَى مثل[١٥] سكران سكرى): هذا الشرط[١٦] الرابع،

---

(١) في (ك): هذا هو.
(٢) في (ك): فله شروط ستة في جمعه بالواو... إلخ.
(٣) في (س): المذكر. وهو ظاهر التصحيف.
(٤) ليست في (ك).
(٥) جاء بعدها في (ك): ومؤمنين.
(٦) ليست في (ك)، وجاء مكانها: ما استحقه.
(٧) في (ك): لمذكر لمذكر.
(٨) في (س): والياء. وهو خطأ.
(٩، ١٠) ليست في (خ، س).
(١١) في (خ): وكذا.
(١٢) في (خ، ك): ونحوها.
(١٣) زاد بعدها في (س): ومنصرف.
(١٤) ليست في (خ).
(١٥) في (خ، س): نحو. وقد اخترت نص الكافية.
(١٦) في (خ، س): هو الشرط.

فلا[١] يقال: (سكرانون) [في المذكر[٢]، ولا (سكريات) في المؤنث[٣].

قال سيدنا: « وقول طاهر[٤] في شرح مقدمته: (سكرانات)[٥] غلط، وإنَّما يجمع ذلك جمع التكسير، فتقول[٦] في المذكر: (سَكَارَى)، وفي المؤنث: (سُكْرٌ)، وإنما لم يجمع ذلك جمع السلامة لأنهم قد جمعوا (فعلان، فعلانة) [- نحو (ندمان، ندمانة) - بهذا الجمع[٧] فقصدوا الفرق بين البابين، وخصوا (فعلان، فعلانة)][٨] بهذا الجمع لأنه[٩] أمكن في باب الاسمية لكونه منصرفًا »[١٠].

* **قوله: (ولا مستويًا فيه مع المؤنث)[١١]: هذا الشرط[١٢] الخامس**، نحو (جريح) و (صبور)، فلا يجمع[١٣] نحو[١٤] (صبور) و (جريح) هذا الجمع؛ لأنه لما استوى المذكر والمؤنث في المفرد فقالوا: (رجل جريح) و (امرأة جريح) و (رجل صبور) و (امرأة صبور) لم يخالفوا بينهما في الجمع، فلم

---

(١) أجاز ابن كيسان: أحمرون وسكرانون، واستدل بقوله:

فما وُجِدَتْ بناتُ بني نِزارٍ حلائِلَ أسودينَ وأحمرِينَا

وقد أجاز أيضًا: سكريات. انظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ١٨٢).

(٢) ليست في (خ، س). (٣) في (خ، س): ولا في المؤنث سكرايات.

(٤) انظر: شرح المقدمة المحسبة (١/ ١١٢)؛ حيث يقول الشيخ طاهر: « وكل ما كان من هذا النوع - أعني الحبليات والسكريات - فإن ألف التأنيث تقلب فيه ياء، وإنما قلبت ياء ولم تحذف كما حذفت تاء التأنيث من (مسلمات) من قِبَل أن هذه علامة لازمة للتأنيث تتنزل منزلة الجزء من الكلمة، بدليل قولهم: حبلى وحبالى، وسكرى وسُكَارَى، فلذلك تثبت ولم تحذف ».

(٥) لم يقل الشيخ طاهر: (سكرانات)، وإنَّما قال: (سكريات). انظر: شرح المقدمة (١/ ١١٢).

(٦) في (ك): فيقال.

(٧) عبارة (ك): قد جمعوا (فعلان، فعلانة) هذا الجمع، فقالوا: (ندمان) وفي المؤنث: (ندمانات)... إلخ.

(٨) ساقط من (س). (٩) في (س): لكونه.

(١٠) لم يذكره ابن الحاجب في شرح المفصل، وقد ذكره في شرحه على الكافية (ص٩١)، لكنه لم يتطرق إلى الشيخ طاهر، وإن قصد بـ (سيدنا): (ابن هطيل) كما اعتاده، فقد ذكر ابن هطيل فى التاج المكلل (١٩٦/ أ): سَكَارَى وسُكَارَى لا غير.

(١١) في (خ): المذكر مع المؤنث، وفي (س): مذكر مع مؤنث، وفي (ك): مع جمع المؤنث. وقد أثبت نص الكافية.

(١٢) في (خ، س): هو الشرط. (١٣) في (خ): وإنما لم يجمع.

(١٤) ليست في (خ).

يقولوا: (جريحون) في جمع[١] المذكر، ولا (جريحات) في جمع المؤنث، بل قالوا: (رجال جرحى) و (نساء جرحى)؛ ليكون الجمع والمفرد سواء، وكذلك قالوا: (رجال صُبُرٌ) و (نساء صُبُرٌ)، في جمع (صبور).

* **قوله: (ولا بتاء تأنيث[٢]): هذا هو الشرط السادس[٣]**، فلا يجمع نحو[٤] (عَلَّامَةٍ) و (نَسَّابَةٍ) هذا الجمع، فلا يقال: (علَّامون)[٥] و (نسَّابون)[٦]، ولكن يجمع جمع المؤنث بالألف والتاء[٧] فيقال[٨]: (علّامات) و (نسّابات)؛ لأن لفظه مؤنث وإنْ كان مدلوله مذكرًا لمثل ما ذكرنا[٩] في (طلحة).

● **قوله: (وتحذف نونه بالإضافة[١٠]):**

فتقول: (ضاربوك) و (زيدوك)؛ وذلك لمثل ما ذكرناه في نون التثنية، وقد تقدم.

● **قوله: (وقد شذ نحو: ⌈سنين وأَرَضِين⌉[١١]):**

يعني أن ⌈نحو (سنين) و (أرضين) قد⌉[١٢] جمع هذا[١٣] الجمع والشرائط كلها منتفية عنه؛ لأنه جمع (سَنَةٍ) و (أَرْضٍ)، وكل واحد منهما ليس بمذكر ولا عَلَمٍ ولا يعقل، فأجاب الشيخ بأنه شاذ[١٤]، قال في شرح المقدمة: (وقد تُكُلِّفَ لوجه الشذوذ أن نحو (سنة) جمع بالواو والنون، ليكون ذلك عوضًا عن حذف لامه؛ لأن أصل (سنة): (سنهة) أو (سنوة) على الخلاف[١٥]،

(١) في (ك): الجمع.
(٢) هكذا في نسخ التحقيق، وفي متن الكافية: التأنيث.
(٣) في (ﮐ): الثالث. وهو خطأ.
(٤) ليست في (ك).
(٥) في (س): علامتون.
(٦) ليست في (س).
(٧) في (س): والياء. وهو تصحيف ظاهر.
(٨) في (ك): فتقول.
(٩) في (ك): ما ذكره.
(١٠) في (خ، ك): للإضافة. وفي (س): الإضافة. وقد أثبت نص الكافية.
(١١) في (خ، س): سنون وأرضون.
(١٢) ساقط من (ﮐ).
(١٣) في (ك): ذلك.
(١٤) حيث قال: وقد شذ.
(١٥) انظر: الصحاح: (سنه)، وفي اللسان (سنه) (٢/ ٢٢٤): قال ابن بري: « الدليل على أن لام (سنة) واو قولهم: (سنوات) »، وفيه: قال ابن الأثير: « وقيل: إن أصلها (سنوة) بالواو، فحذفت كما حذفت الهاء، لقولهم: تسنيت عنده، إذا أقمت عنده سنة ».

وفي نحو (أرض) ليكون عوضًا عن [تاء] التأنيث المحذوفة المقدرة، وكذا (إِوَزَّةٌ) وَ (حُرَّةٌ) جمع هذا الجمع؛ لأنه لما كان مشددًا صارت عينه ولامه حرفًا واحدًا، فكأنه محذوف اللام، فجعل جمعه عوضًا عن لامه)[1].

قال ركن الدين: « وفي ذلك التكلف غاية السماجة »[2].

[جمع المؤنث السالم]

● **قوله: (المؤنث[3]: ما لحق آخره ألف وتاء):**

قال السيد ركن الدين: « لا يتوجه عليه الإشكال بحذف تاء التأنيث في نحو (مسلمات) و (قائمات)؛ لأن تاء التأنيث زائدة[4] على الاسم »[5].

● **قوله: (وشرطه إنْ كان صفة...) إلخ:**

أي: شرط المؤنث الذي يراد جمعه بالألف والتاء أن تقول فيه: لا يخلو[6] ؛الاسم المؤنث؛[7] إمَّا أن يكون اسمًا أو صفة.

فإنْ كان صفة: فلا يخلو إمَّا أن يكون لها مذكر أو لا يكون لها مذكر، **فإنْ كان لها مذكر فإنْ**[8] جمع[9] مذكرها[10] بالواو والنون جمعت بالألف والتاء، ؛نحو (فضلى)، تقول فيها: (فُضْلَيَاتٌ) لمَّا قالوا في مذكرها: (أفضلون)؛[11]، وإنْ لم يجمع مذكرها بالواو والنون لم تجمع بالألف والتاء[12] نحو (حمراء)

---

(١) أي: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٩١)، ولكن الرَّصَّاص لم يذكر قول ابن الحاجب في توجيه هذا القول؛ حيث قال: وفيه تعسف.

(٢) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٣٥).

(٣) في (خ، س): جمع المؤنث. وهو مخالف لنص الكافية.

(٤) في (س): زائد.

(٥) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٣٥)، وقد نقله الرَّصَّاص بالمعنى.

(٦) في (س): أن لا يخلو.

(٧) ساقط من (ك).

(٨) ليست في (س).

(٩) في (س): فجمع.

(١٠) في (ك): فإن في مذكرها... إلخ.

(١١) ساقط من (خ)، وقد ورد فيها بعد ذلك في غير مكانه.

(١٢) جاء بعدها في (خ): مثال الصفة التي يجمع مذكرها بالواو والنون (فضلى)، تقول فيها: (فضليات) لما قالوا في مذكرها: (أفضلون)، ومثال الصفة التي لم يجمع مذكرها بالواو والنون (حمرا) و (سكرا)، =

و (سكرى) و (جريح) و (صبور)، فلا تقل[١]: (حمراوات) ولا (سكرايات) ولا (جريحات) ولا (صبورات) لمَّا لم تقل[٢]: (أحمرون) ولا (سكرانون)[٣] ولا (جريحون) ولا (صبورون).

وإنْ لم يكن للصفة مذكر نحو (حائض) و (طالق) و (طامث)، فإنَّ تلك المعاني لا تصح في المذكر، فلا تجمع تلك الصفات بالألف والتاء إذا تجردت عن تاء التأنيث، وتجمع إذا كانت معها تاء التأنيث أو ألف التأنيث ؍كـ (حبلى)؍[٤]، ونحو (حائضة) و (طالقة) و (طامثة)، وذلك لقصد الفرق بين المعنيين؛ لأنه إذا كان مجردًا كـ (حائض) كان اسمًا لحصول ذلك المعنى باعتبار الثبوت بمعنى: ذات حيض، أي: تصلح لذلك.

وإنْ كانت[٥] بالتاء نحو (حائضة) أفاد حدوث الحيض وحصوله، فقالوا في جمع[٦] ؍(حائض): حوائض أو حُيَّض، وفي؍[٧] (حائضة): حائضات؛ ؍فرقًا بين المعنيين؍[٨].

؍وكذلك الألف المقصورة في الصفة التي لا مذكر لها ؍كـ (حبلى)؍[٩] والممدودة[١٠] (عُشَرَاء) و (نُفَسَاء)؛ فإنَه يجمع بالألف والتاء، تقول: (حُبْلَيَات) و (عُشَرَاوات) و (نُفَسَاوات)؍[١١].

● **قوله: (وإلَّا جمع مطلقًا):**

أي: وإلا يكن الاسم صفة بل كان اسمًا غير صفة جمع مطلقًا من غير

= وكذلك (جريح) و (صبور) صفة لامرأة.

(١) هكذا في نسخ التحقيق، ولعل الصواب: فلا تقول إلا إن قدر (لا) ناهية.

(٢) في (ك): يقولوا.

(٣) في (س): ولا سكرايون.

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (خ): وإذا كان بالتاء. وفي (ك): وإذا دخلت التاء.

(٦) ليست في (خ).

(٧) ساقط من (س).

(٨) ساقط من (س، ك).

(٩) في (ك): نحو حبلى.

(١٠) في (س): وفي الممدودة.

(١١) ساقط من (خ)، وقد جاء مكانه فيها: (وإن كان اسمًا وهو... إلخ).

شريطة[١]، [لأن الفرق بين المذكر والمؤنث في الاسم ظاهر][٢]؛ نحو[٣] (طلحات وبيضات[٤] وزينبات [ووردات وعروات][٥]) [في جمع: (طلحة وبيضة وزينب ووردة وعروة)][٦]، وقد يجمع بالألف والتاء: المذكر الذي لا يعقل، نحو (حمامات) و (سرادقات) و (مرفوعات) و (منصوبات)، وتفصيل جمع المؤنث وأقسامه مستوفًى[٧] في كتب التصريف لأنه موضعه.

[جمع التكسير]

● **قوله: (جمع التكسير: ما تغير بناء واحِدِهِ كرجال وأفراس):**

[هذا كما ذكره][٨]، وهو يفارق جمع التصحيح[٩] بذلك[١٠]، وقد يكون التغيير إلى زيادة نحو (فرس وأفراس)، أو إلى نقصان نحو (كتاب وكتب)، وقد يكون بتغيير حركة ظاهرة نحو[١١] (أُسْدٍ) جمع (أَسَدٍ)، أو مقدرة[١٢] نحو (فُلْكٍ) في جمع (فَلَكٍ) المفرد، و (هِجَان) في نحو (هَجَان) على ما تقدم.

● **قوله: (وجمع القلة نحو: أَفْعُلٍ وأَفْعَالٍ وأَفْعِلَةٍ وَفِعْلَةٍ):**

وقد جمعها وأمثلتَها مَنْ قال[١٣]:

ألا إنَّ أَفْعَالًا مثالًا وأَفْعُلًا ... وَفِعْلَةَ للجمع القليل وأفعلهْ

كحِمْلٍ وأَحْمَالٍ وَفَلْسٍ وأَفْلُسٍ ... وفتْيَةِ صدقٍ والقَذَالِ وأقذلهْ

---

(١) في (ك): شرطه.
(٢) ساقط من (ك).
(٣) في (خ): تقول.
(٤) في (ك): طلحات وزينبات وبيضات... إلخ.
(٥) في (ك): ودوارات وعوارات. وهما ساقطتان من (خ).
(٦) ساقط من (ك).
(٧) في (ك): مذكور.
(٨) ساقط من (س، ك).
(٩) في (خ، س): الصحيح.
(١٠) في (خ): لما ذكر.
(١١) في (خ): فالظاهرة نحو.
(١٢) في (خ): والمقدرة.
(١٣) نظم لم أهتد إلى قائله، والمشهور من ذلك قول الناظم:

أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثم فِعْلَة ... ثُمَّتَ أفعال جموع قلة

انظر: شرح التصريح (٢/ ٣٠٠)، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم (ص٧٦٨).

● **قوله: (والصحيح):**

يعني أن [جمع السلامة المذكر نحو (مسلمون) و][1] (مسلمين)، وجمع المؤنث نحو (مسلمات)؛ من[2] جمع القلة أيضًا.

● **قوله: (وما عدا ذلك جمع كثرة):**

هذا كما ذكره، ومعنى قوله[3]: (**جمع قلة**): أنه[4] يطلق[5] على العشرة فما دونها[6]، وذلك ظاهر فيه؛ أي على سبيل الحقيقة من دون قرينة، وعلى ما فوق العشرة مجاز يحتاج إلى القرينة، و (**جمع الكثرة**) على العكس من ذلك.

قال الشيخ: (وقد يستعمل كل واحد منهما موضع أخيه على سبيل الاستعارة؛ كقوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨][7]؛ فاستعار ﴿قُرُوٓءٍ﴾[8] – وهو جمع كثرة – في موضع (أقراء) الذي هو[9] جمع القلة؛ وكذلك قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ[10] ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ[11] أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠] جمع قلة استعمله فوق العشرة على سبيل الاستعارة، وكان القياس: (سبوطًا) [والله أعلم][12])[13].

* * *

(١) ساقط من (خ).
(٢) ليست في (خ)، وفي (ك): من باب جمع... إلخ.
(٣) في (س): قولهم.
(٤) في (س): أنهم.
(٥) في (س): أطلقوه.
(٦) في (خ): دون.
(٧) من قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ... وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ... ﴾.
(٨) في (س): قرء. وليس كذلك؛ لأنه مفرد.
(٩، ٨) ليست في (خ).
(١١) في (خ): اثنا عشر.
(١٢) ساقط من (س).
(١٣) في شرح الكافية (ص٩١).

[المصدر]

● **قوله: (المصدر: اسم الحدث الجاري على الفعل):**

* **قوله (اسم الحدث):** دخل فيه نحو (وَيْحَ) وَ (وَيْل)[١] وَ(وَيْبَ)[٢]، فإنَّ كل واحد منها يدل على الحدث.

* **وقوله: (الجاري على الفعل):** خرج نحو (ويل) و (ويح) و (ويب)[٣]، فإنّه لم يسمعْ عنهم لها[٤] فعل تجري عليه؛ أي: يذكر بيانًا له، وأما قول الشاعر:

١١٥. فَمَا وَاحَ ولا وَاسَ ولا وَالَ أَبو لُبَدِ[٥]

فشاذ[٦] لم تروه الثقات.

● **قوله: (وهو من الثلاثي سماع):**

أي: المصدر من كل فعل ثلاثي سماع وليس بقياس، وترتقي مصادر الثلاثي إلى اثنين وثلاثين بناءً في عدِّ[٧] سيبويه[٨]، وقد ذكرها الشيخ[٩] في التصريفية[١٠] لأن ذلك موضعها، ودليل كون مصادر الثلاثي سماعًا: أن الفعل الثلاثي يكون وزنه واحدًا ومصدره مختلفًا، فلو كان قياسًا لم يختلف، ألا ترى أن نحو (قَـتَلَ وسَعَلَ

---

(١) ليست في (خ). (٢) ليست في (ك).

(٣) في (ك): ويس ويت. وليس كذلك، وويب مثل ويل، تقول: (ويبك) و (ويب زيد)، كما تقول: (ويلك)، ومعناه: ألزمك اللّـه ويلًا. انظر: الصحاح (ويب).

(٤) في (س): عنهم لها.

(٥) البيت لم ينسب لقائل معين، وَيُظَنُّ بأنه مُوَلَّد. انظر: المنصف (٢/ ١٩٨)، وشرح التصريح (١/ ٣٣٠):

فـمـا وال ومـا واح ولا واس أبـو هـنـد

بتقديم (وال) على (واح) و (واس)، وكذلك بـ: (أبو هند) بدل (أبو لبد).

والشاهد فيه: ورود هذه الأفعال والتي تصرفت منها (ويح) و (ويل) و (ويس)، وذلك شاذ لم يروه الثقات، والذي يرى أن هذه الكلمات لها أفعال تجري عليها هم البغداديون، انظر: شرح التصريح (١/ ٣٣٠).

(٦) ليست في (خ). (٧) في (س): عدد.

(٨) انظر: الكتاب (٢/ ٢١٤ - ٢٢٩). (٩) ابن الحاجب.

(١٠) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي (١/ ١٥١).

وفَسَقَ) أفعال وكلها[١] بوزن (فَعَلَ) مفتوح العين والفاء، ومصادرها مختلفة؟ فمصدر (قتل): (قَتْلًا) بفتح[٢] أوله[٣]، ومصدر (سعل): (سُعْلًا) بضم أوله، ومصدر (فسق): (فِسْقًا) بكسر أوله، فلذلك لم يكن قياسًا لعدم اطراده.

● **قوله: (ومن غيره قياس):**

أي: المصدر من غير الفعل الثلاثي قياس، وذلك من الفعل الرباعي فما فوقه، تقول: (**أَخْرَجَ إِخْرَاجًا**)، و (**استخرج استخراجًا**)، فاطَّرد أن كل (أفعل)[٤] نحو (أَخْرَجَ وأَكْرَمَ وأَعْلَمَ وأَظْهَرَ) مصادرها على (إِفْعَالٍ)، نحو[٥] (إِخراج وإِكرام وإِعلام)، وكذلك (استفعل)[٦] على (اسْتِفْعَالٍ)، نحو (استخرج استخراجًا)، إلا أنَّه قد[٧] يكون للفعل مصدران وأكثر نحو (فَعَّلَ) جاء على (تفعيل)، نحو (علَّم[٨] تعليم[٩])، وعلى (فِعَّالًا)، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا ﴾ [النبأ: ٢٨]، وعلى (تَفْعِلَةٍ) في المعتل نحو (عَزَّى تعزيةً)، ونحو (تَفَعَّلَ تَفَعُّلًا) نحو (تَمَلَّق تَمَلُّقًا)، وَ (تِفِعَّال) نحو (تِمِلَّاقٍ)، ومن (فَاعِل مُفاعَلَة) نحو (ناظر مناظرة) و (فِعَالًا) نحو (قَاتَل مُقَاتَلَة وقِتَالًا[١٠] وقِيتَالًا[١١])، ومن (فَعْلَلَ فَعْلَلَةً وفِعْلَالًا) نحو (دَحْرَجَة، ودِحْرَاجًا).

● **قوله: (ويعمل عمل فعله ماضيًا وغيره):**

أي: المصدر يعمل عمل فعله سواء كان الفعل بمعنى الماضي أو بمعنى الحال أو الاستقبال، قال الشيخ: (**وذلك لأمرين:**

أحدهما: أن شبهه بالفعل قويٌّ؛ إذْ معناه معنى الفعل؛ لأن الفعل يدل على

---

(١) في (ك): ولكنها.
(٢) في (س): مفتوح.
(٣) في (س): الأول.
(٤) في (خ): فعل. وليس كذلك.
(٥) يلاحظ أنه لم يذكر مصدر أظهر، وهو إظهار.
(٦) عبارة (خ): وكذلك (استخرج) مصدره على (استخراج) قياسًا.
(٧) ليست في (س).
(٨) في (س): تعلم. وليس كذلك؛ لأن مصدره: تَعَلُّمًا.
(٩) هكذا في نسخ التحقيق، والأصوب: تعليمًا.
(١٠) في (ك): قاتل قِتالًا ومُقاتلة... إلخ.
(١١) ليست في (خ)، وياؤه تحذف في الاستعمال الفصيح.

الحدث، والمصدر يدل على الحدث أيضًا، بخلاف اسم الفاعل فإنَّه يدل[١] على الفاعل وهو المُحْدِثُ، فلما[٢] كان المصدر بمعنى الفعل كان أقوى؛ فعمل عمل فعله مطلقًا.

الثاني: أن المصدر لم يوضع للزمان؛ لأنه إنَّما وضع للدلالة على الحدث - وهو الضرب ونحوه - من دون دلالة على زمان أصلًا، وذلك هو الفارق بينه وبين الفعل؛ لأن الفعل يدل على حدث وزمان إمَّا ماضٍ أو حال أو مستقبل، ؛بخلاف المصدر؛[٣]، فلو دل على زمان لكان فعلًا[٤]، ولو[٥] اشترط في عمل المصدر الزمان لأدى إلى إبطال إعماله؛ لأنه تعليق بما لا يمكن فيه، مع أنه قد عمل ما هو أضعف منه وهو اسم الفاعل، فلذلك عمل المصدر مطلقًا[٦])[٧].

● **قوله: (إذا لم يكن مفعولًا مطلقًا):**

يعني: إذا لم يكن المصدر منصوبًا بفعله المذكور ؛معه نحو (ضربت ضربًا)؛[٨]، فإنَّه إذا كان كذلك فالعمل للفعل لا للمصدر على ما سيأتي تفصيله[٩].

● **قوله: (ولا يتقدم معموله عليه[١٠]):**

يعني أنك ؛لا تقول؛[١١] في (أعجبني ضَرْبٌ زيدًا): (أعجبني زيدًا ضَرْبٌ)؛ لأن المصدر مقدر بـ (أن) والفعل، تقديره: أعجبني أن تضرب زيدًا، فـ (أَنْ) مصدرية، ما بعدها صلة لها، ولا يجوز أن يتقدم شيء من الصلة على الموصول.

● **قوله: (ولا يضمر فيه):**

أي: لا يصح أن يضمر في المصدر فاعله؛ لأنه لو أضمر فيه[١٢] لأدَّى[١٣] إلى

---

(١) في (ك): دال. (٢) في (ك): ولما.

(٣) ساقط من (خ). وجاء مكانه فيها: والمصدر يدل على الحدث لا غير.

(٤) في (خ): كالفعل. (٥) في (ك): فلو.

(٦) في (س): (فلذلك عمل ما هو أضعف منه المصدر مطلقًا)، حيث كرر قوله: (ما هو أضعف منه) وهو خطأ.

(٧) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٩٢). (٨) ساقط من (خ).

(٩) ليست في (ك). (١٠ - ١٢) ليست في (س).

(١٣) طمست في (خ).

الجمع بين تثنيتين أو جمعين، وذلك لأن المصدر يثنَّى ويجمع إذا كان للنوع أو للعدد، فإذا كان فاعله مثنًى أو مجموعًا أدَّى إلى الجمع بين تثنيتين أو جمعين فيؤدي إلى الجمع بين ألفين في المثنى[١]، أو واوين في الجمع[٢]، وذلك محال[٣]، بل تضيف إلى الفاعل المثنى أو المجموع نحو[٤] قولك: (الزيدان يعجبني ضرباهما وضروبهما)، فإنْ قيل: فذلك[٥] يلزم في اسم الفاعل نحو (ضارب)؛ لأنه يثنى لنفسه ويجمع كذلك[٦]، وقد يكون فاعله مثنًى أو مجموعًا، وقد أجازوا فيه الإضمار[٧] مع أنَّه يؤدي إلى ذلك.

أجاب الشيخ: (بأنهم استغنوا في اسم الفاعل بتثنيته عن تثنية فاعله[٨] لما كان مدلولهما واحدًا وهو الشخص، بخلاف المصدر فمدلوله الحدث ومدلول فاعله الشخص، فلم يستغن بجمع[٩] أحدهما[١٠] ،ولا تثنيته عن، [١١] جمع[١٢] الآخر وتثنيته[١٣]، فلذلك لم يضمر في المصدر، بل حذفوا فاعله أو أضافوه إليه)[١٤].

● **قوله: (ولا يلزم ذكر الفاعل):**

أي: فاعل المصدر؛ بل[١٥] إنْ شئت ذكرته، وإنْ شئت حذفته، تقول: (أعجبني ضربُ زيدٌ عمْرًا[١٦])، ،أو تحذفه فتقول، [١٧]: (أعجبني[١٨] ضربُ

---

(١) في (ك): في التثنية.
(٢) في (خ): في المجموع. وفي (ك): في الجمع إن جمع.
(٣) في (خ): لا يجوز.
(٤) في (خ): في نحو.
(٥) في (س): أن ذلك.
(٦) ليست في (ك).
(٧) في (خ، ك): الإضمار فيه.
(٨) في (خ): الفاعل. وفي (س): اسم فاعله. وهو خطأ؛ إذ إن اسم الفاعل يأخذ فاعلًا ولا يأخذ اسم فاعل.
(٩) ليست في (ك).
(١٠) في (ك): بأحدهما.
(١١) ساقط من (س، ك).
(١٢، ١٣) ليست في (س، ك).
(١٤) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص٩٢)، وقد أخذ الرَّصَّاص منه معناه.
(١٥) ليست في (س).
(١٦) في (س): زيدًا عمرو. وليس كذلك إلا بتقدير (زيدًا) مفعول مقدم، و (عمرو) فاعل مؤخر، لكنه حذف الفاعل في المثال الثاني، مما دل على أن (زيدًا) هو الفاعل.
(١٧) ساقط من (ك).
(١٨) في (ك): وأعجبني.

عَمْرًا)، وذلك لأن الكلام يتم من دونه إذا قلت: (يعجبني ضربٌ)؛ لأن قولك: (ضرب) فاعل (يعجبني)، وقد صار الكلام تامًّا بالمصدر من دون ذكر[1] فاعله.

● **قوله: (وتجوز إضافته إلى الفاعل، وقد يضاف إلى المفعول[2]):**

فإضافته إلى الفاعل نحو (يعجبني دَقُّ القَصَّارِ الثَّوبَ)، فـ (الدَّقُّ) مصدر مضاف إلى الفاعل وهو (القَصَّار)[3]، ومثال إضافته إلى المفعول: (يعجبني دقُّ الثَّوبِ القَصَّارُ)، والأول أكثر؛ لأن الفاعل أخص من المفعول؛ لأنه حصل به الفعل بخلاف المفعول[4].

● **قوله: (وإِعمالُـهُ باللام قليل):**

أي: إِعمال المصدر إذا دخلت عليه لام التعريف فقلت: (الضرب)، قليل؛ لأنــه إذا أُعمل قُدِّرَ بـ (أن) والفعل على ما تقدم، وإذا دخلت اللام تعذر ذلك؛ لامتناع دخول اللام على (أن)[5]، وقد ورد قليلًا في الشعر، قال:

١١٦. ضَـعِـيـفُ النِّـكايَـةِ أَعْـدَاءَهُ ... يَـخَـالُ الفِـرارَ يُـرَاخِـي الأَجَلْ[6]

فنصب (أعداءه) بـ (النكاية)، وهي مصدر مُعرَّف باللام.

● **قوله: (فإنْ كان مطلقًا فالعمل للفعل):**

فإذا قلت: (ضَرَبْتُ ضربًا زيدًا[7])، فالناصب لـ (زيد) (ضربت) لا

---

(١) ليست في (خ).
(٢) ساقط من (س).
(٣) ساقط من (خ، ك).
(٤) ساقط من (س، ك).
(٥) في (س): أنه.
(٦) البيت لم يعرف له قائل، وهو من شواهد سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل.
النكاية: الإضرار، ويراخي: يؤخر، والأجل: العمر.
انظر: سيبويه (١/ ٩٩)، والمفصل (ص٢٢٤)، والخزانة (٣/ ٤٣٩)، والمنصف (٣/ ٧١)، وابن يعيش (٦/ ٥٩ - ٦٤)، وشرح التصريح (٢/ ٦٣)، والهمع (٢/ ٩٣)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس (ص٧٥)، وشرح الألفية للمرادي (٣/ ٥)، وشرح الألفية لابن الناظم (ص١٦١).
والشاهد فيه: إعمال المصدر المعرَّف بالألف واللام، وهذا على رأي سيبويه والخليل.
(٧) ليست في (ك).

(ضربًا)؛ لأنه إذا وُجِدَ القوي بطَل حكم الضعيف[١].

● **قوله: (وإنْ كان بدلًا منه فالوجهان):**

أي: وإنْ كان المصدر بدلًا عن الفعل، يعني والفعل واجب حذفه، **ففيه وجهان** نحو (سقيا زيدًا):

أحدهما: أن يكون (زيدًا) منصوبًا بقوله[٢]: (سقيا)؛ من حيث قام مقام الفعل وهو (سَقَى) وناب منابه.

والثاني: أن يكون منصوبًا بالفعل المحذوف، وقال ركن الدين: « ويمكن أَنَّ الوجهين[٣]: لكونه نائبًا عن الفعل أو من حيث كونه مصدرًا؛ يعني والفعل قد صار نَسيًا منسيًّا لوجوب حذفه[٤] »[٥].

* * *

* *

*

(١) في (خ): الأضعف. (٢) في (س): تقول. وليس كذلك.

(٣) فيها اضطراب، ولعل الصواب: ويمكن أن جواز الوجهين... إلخ.

(٤) في (س): فعله حذفه. ولا معنى له.

(٥) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٣٩)، وقد تصرف الرَّصَّاص فيما نقل تصرفًا بَعُدَ به عن أصله؛ إذ النص: « فوجهان، أي جاز أن يكون الفعل عاملًا، ذهب إليه صاحب الموشح من حيث إنه نائب عن الفعل، ويمكن أن يقال: إن معناه جاز أن يكون المصدر - من حيث إنه بدل عن الفعل - عاملًا ».

[اسم الفاعل]

● **قوله: (اسم الفاعل: ما اشْتُقَّ من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث):**

* **فقوله: (ما اشتق من فعل)**: شامل لجميع المشتقات [من الفعل][1] كاسم[2] المفعول والصفة المشبهة وأسماء الزمان والمكان والآلة واسم التفضيل[3].

* **وقوله: (لمن قام به[4])**: أي لمن[5] حصل به [وهو الفاعل[6]؛ لأن الفعل حصل به][7]. خرج عنه اسم المفعول، وأسماء الزمان والمكان والآلة؛ لأنها ليست للفاعل.

* **وقوله: (بمعنى الحدوث)**: خرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل؛ لكونهما بمعنى الثبوت [لا بمعنى الحدوث][8].

● **قوله: (وصيغته[9]...):**

أي: صيغة اسم الفاعل **من الفعل الثلاثي المجرد (على فاعل قياسًا)**، نحو (ضَارِبٍ) و (قَاتِلٍ) من (ضَرَبَ) و (قَتَلَ).

● **قوله[10]: (وبه سمي):**

أي: سمي هذا الباب اسم فاعل لمجيئه من الثلاثي على صيغة (فاعل) وكثرة **الثلاثي في كلامهم.**

● **قوله: (ومن غيره):**

أي: **ومن غير الثلاثي**، وهو الرباعي والخماسي والسداسي **(على صيغة**

---

(١) ليست في (خ).
(٢) في (ك): كالمفعول. وليس كذلك.
(٣) في (ك): قدمه على أسماء الزمان والمكان والآلة.
(٤) ليست في (خ).
(٥) ليست في (ك).
(٦) في (س): الفعل. وهو خطأ.
(٧، ٨) ساقط من (ك).
(٩) في (س): صفته. وهو ظاهر التصحيف.
(١٠) لم يقل ابن الحاجب في الكافية هذا القول، ولعل الرَّصَّاص أخذه من ركن الدين؛ لأنه نص على هذا في الوافية (ص٢٤٠)؛ حيث قال: ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي.

المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر، نحو[١]: مُخْرِجٍ ومُكْرِمٍ[٢] ومُسْتَخْرِجٍ)؛ وذلك لأنهم قصدوا أن يكون في لفظه ما يشعر بما هو منه، فلـذلك جعلوه على صيغة المضارع، وجعلوا ميمًا[٣] في[٤] أوله مكان حرف المضارعة لغرض الفرق بين الاسم والفعل، وكسروا ما قبل الآخر للفرق بين اسم الفاعل و اسم[٥] المفعول؛ لأنك تقول في اسم الفاعل: (مُخْرِج) بكسر الراء، وفي اسم المفعول: (مُخْرَج) بفتح الراء، وعلى ذلك فقس.

● **قوله: (ويعمل عمل فعله):**

أي: اسم الفاعل يعمل عمل الفعل المشتق هو منه، فإنْ كان الفعل يتعدى إلى مفعول ،واحد نحو (ضرب)[٦]،[٧]، كان اسم الفاعل يتعدى إلى [مفعول] واحد فتقول: (زيد ضاربٌ عمرًا)، وإنْ كان الفعل يتعدى إلى اثنين أو ثلاثة كان اسم الفاعل كذلك، تقول: (زيد معطٍ[٨] عَمْرًا درهمًا، ومُعْلِمٌ بكرًا عمرًا قائمًا)؛ لأن ،فعله وهو،[٩] (أعطى) يقتضي مفعولين، و كذلك[١٠] (أعلم)[١١] يقتضي[١٢] ثلاثة على ما سيأتي إن شاء اللّـه تعالى.

وإنْ كان الفعل لازمًا[١٣] لا يقتضي إلَّا فاعلًا كان اسم الفاعل كذلك، نحو (زيد قائم أبوه، وقاعد أخوه).

● **قوله: (بشرط معنى الحال أو الاستقبال، والاعتماد على صاحبه أو الهمزة أو ما):**

يعني أن اسم الفاعل يعمل بشرطين:

* **أحدهما: أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال**، نحو (زيد ضاربٌ عَمْرًا الآن أو غدًا)، فإنْ كان بمعنى المضي نحو (زيد ضاربُ عمرٍو أمس) لم يعمل،

(١) في (خ): فتقول.
(٢) ليست في (ك).
(٣) في (س): فيها. وهو تصحيف.
(٤، ٥) ليست في (س).
(٦) في (س): ضربت.
(٧) ساقط من (خ).
(٨) في (خ، س): معطي.
(٩) ساقط من (ك).
(١٠) ليست في (ك).
(١١) ساقط من (ك).
(١٢، ١٣) ليست في (ك).

ووجبت[١] إضافة (ضارب) ونحوه ﴿إلى (عمرو) ونحوه﴾[٢]، وذلك لأنه[٣] إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال أشبه المضارع - نحو (يضرب) - لفظًا ومعنًى..

أما اللفظ: فلأن (ضاربًا) مثلٍ (يضرب)[٤] في عدد الحروف والحركات والسكنات[٥].

وأما المعنى: فلأن نحو (يضرب) يفيد الحال أو الاستقبال، فإذا كان اسم الفاعل - نحو (ضارب) - بمعنى الحال أو الاستقبال حصل الشبه لفظًا ومعنًى، وأما إذا كان بمعنى المضي نحو (زيد ضاربٌ أمسِ) أشبه[٦] (ضرب) في المعنى دون اللفظ؛ لأن (ضرب) ثلاثي، و (ضارب) رباعي فَضَعُفَ[٧].

* **الشرط الثاني: الاعتماد**: وهو[٨] أن يكون اسم الفاعل مُعْتَمِدًا **على صاحبه أو على همزة الاستفهام أو حرف النفي وهو (ما)**.

أما الاعتماد على صاحبه: فلأنه صفة في المعنى، فلا بد من محكوم عليه به؛ أي: باسم الفاعل، وهو إمَّا مبتدأٌ نحو (زَيدٌ ضَارِبٌ أَبُوه عَمرًا)، ﴿أو موصوف[٩] نحو (مَرَرتُ بِرَجلٍ ضَارِبٍ﴾[١٠] أبوه[١١] عمرًا)، أو ذو[١٢] حال نحو (جَاءَنِي زَيدٌ ضَارِبًا أَبُوه عَمرًا)، ﴿وكذلك إذا كان صلة لموصول نحو (جَاءَنِي الضَّارِبُ أَبُوه عَمرًا)؛ أي: الذي ضرب أبوه عمرًا﴾[١٣]، ومثال (**الاعتماد**)[١٤] **على همزة الاستفهام**: (أَقَائِمٌ الزَّيدَانِ؟)، و ﴿**حرف النفي**، نحو﴾[١٥] (ما ذاهب أخواكَ).

وإنّما اشترط عند[١٦] عدم اعتماده على صاحبه أن يكون بعد (الهمزة) أو (ما)؛ لأنهم لم يستعملوا الصفة قائمة مقام الفعل إِلَّا في هذين الموضعين،

---

(١) في (خ، س): ووجب.
(٢) ساقط من (س).
(٣) في (ك): أنه.
(٤) في (س): يضرب لفظًا.
(٥) في (ك): حروفه وحركاته وسكناته.
(٦) في (خ): وافق.
(٧، ٨) ليست في (خ).
(٩) في (خ): أو صفة لموصوف.
(١٠) ساقط من (س).
(١١) ليست في (خ).
(١٢) في (خ): أو صاحب. وفي (ك): أو ذي.
(١٣) ساقط من (س).
(١٤) في (س): اعتماده.
(١٥) ساقط من (خ).
(١٦) ليست في (س).

وذلك لأن الاستفهام يستدعي الفعل، وكذلك حرف النفي، وقولك: (أقائم الزيدان؟) بمعنى الفعل، كأنه قال: (أيقوم الزيدان؟)، وكذلك (ما ذاهب أخواك) بمعنى: (ما يذهب أخواك)، وزعم الأخفش[١] أنه يجوز: (قائم الزيدان) من دون اعتماد على شيء [مما ذكر][٢]، قال الشيخ: (وليس بمستقيم؛ لأنه مخالف للقياس واستعمال الفصحاء)[٣]، وحجة الأخفش قول الشاعر:

١١٧. خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مقالةَ لِـهْبِـيٍّ إِذَا الطَّيْرُ حَنَّتِ[٤]

فأعمل (خبيرًا) وهو اسم فاعل فرفع به (بنو لهب) على الفاعلية من غير[٥] اعتماد، و (لِهب): بكسر اللام وسكون الهاء، وكذلك (لِهْبيّ[٦]).

● **قوله: (فإنْ كان للماضي وجبت الإضافة معنًى):**

يعني: إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي[٧] نحو (زيد ضارب عمرًا أمس)، وجبت إضافته[٨]؛ لأنه إذا لم يكن له عملٌ وقُصِدَ إلى ذكر مفعوله[٩] أضيف إليه[١٠] ولم[١١] يجز نصبه[١٢]؛ لأنه لا يعمل وهو[١٣] بمعنى المضي [لضعف الشبه بالفعل على ما تقدم][١٤].

---

(١) ووافقه الكوفيون، انظر: الهمع (٢/ ٩٥)، والأشموني (١/ ١٩٢).

(٢) ساقط من (ك).

(٣) في شرحه للكافية (ص٩٤).

(٤) هذا البيت لم ينسب لقائل معين في المراجع، وقد نسبه العيني (١/ ٥١٨)، وشرح التصريح (١/ ١٥٧) إلى بعض الطائيين من دون تعيين، ومن مراجع البيت: الهمع (١/ ٩٤)، والأشموني (١/ ١٩٢)، وجميع المراجع السابقة روت البيت بـ (مَرَّت) مكان (حَنَّت)، ولعله من تحريف النساخ.
وخبير من الخبرة، وهي العلم بالشيء، وبنو لهب: بكسر اللام وسكون الهاء، من بني نصر بن الأزد.
والشاهد فيه: في قوله: (خبير بنو لهب)؛ حيث عمل (خبير) الرفع في (بنو)، و (خبير) وَصْفٌ عَمِلَ ولم يعتمد على شيء.

(٥) في (ك): من دون.

(٦) ساقط من (ك).

(٧) في (خ): المضي.

(٨) في (خ): الإضافة.

(٩) في (خ): معموله.

(١٠) جاء بعدها في (خ): (فصار مضاف إلى عمرو)، ويلاحظ أنه رفع (مضاف) مع أن حقه النصب.

(١١) في (خ): ولا.

(١٢) في (خ): نصب عمرو.

(١٣) ليست في (س).

(١٤) ساقط من (س، ك).

وإنَّما قال: (وجبت الإضافة ‹معنًى)؛ يعني› [١] أن [٢] إضافته معنوية تفيد التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، فإذا قلت: (مررت بزيد ضاربك أمسِ)، فـ (ضاربك) صفة لـ (زيد) لإضافته إلى المضمر؛ لأن الإضافة إنما تكون لفظية مع العمل، وهو إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال.

● قوله: (خلافًا للكسائي) [٣]:

فإنه يعمله في الماضي كالحال [٤] والاستقبال، واحتج بأشياء منها: أن حروف الفعل موجودة فيه، وضُعِّفَ ذلك بأن أسماء الزمان والمكان والآلة [٥] فيها [٦] حروف الفعل موجودة، وهي لا تعمل اتفاقًا، نحو (مَضْرَب) ‹بفتح الميم› [٧] للزمان والمكان [٨]، ‹وبكسرها للآلة› [٩]، ومنها [١٠] قوله تعالى: ﴿ وَجَاعِلُ [١١] ٱلَّيْلَ سَكَنًا ﴾ [الأنعام: ٩٦] [١٢]، ‹فقوله: ﴿ جاعل ﴾ بمعنى المضي› [١٣]، ‹وقد نصب [١٤] ﴿ سَكَنًا ﴾› [١٥] ‹بقوله: ﴿ جَاعِلُ ﴾ وهو بمعنى المضي› [١٦]، وأجيب [١٧] أنه [١٨] منصوب بفعل مقدر [١٩] تقديره: يجعله [٢٠] سَكَنًا، ومنها قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ [٢١] ﴾ [الكهف: ١٨] [٢٢]..............................

---

(١) ساقط من (خ). (٢) في (خ): لأن.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي (٢/ ٢٠٠)، وشرح جمل الزجاجي (١/ ٥٥٣).

(٤) في (خ): بمعنى الحال... إلخ. (٥) ليست في (خ، س).

(٦) في (س): فيهما. (٧) ساقط من (خ).

(٨) في (س): للزمان بفتح الميم والمكان، وقد جاء بعدها في (خ): وهي لا تعمل اتفاقًا.

(٩) ساقط من (خ، س). (١٠) في (س): ومنه.

(١١) هذه قراءة نافع وابن كثير، وأبي عمرو بن العلاء وابن عامر، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (وَجَعَلَ) على الماضي.

(١٢) من قوله تعالى: ﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ... وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾.

(١٣) ساقط من (خ، س). (١٤) في (خ): فنصب.

(١٥) ساقط من (س). (١٦) ساقط من (خ).

(١٧) في (خ، س): فالجواب. (١٨) ليست في (س).

(١٩) ليست في (خ). (٢٠) في (س): جعله.

(٢١) في (ك): بالوسيط.

(٢٢) من قوله تعالى: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ ... لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا ﴾.

فنصب به[١] ﴿ ذِرَاعَيْهِ ﴾، وهو بمعنى المضي، وأجيب[٢] أنه للحال، وحكى تلك الحال، وحجتان[٣] ذكرهما الشيخ في المقدمة[٤]، إحداهما[٥] قوله: (**فإنْ كان له معمول آخر فبفعل مقدر، وذلك نحو قولهم[٦]: زيد مُعْطِي عمرٍو درهمًا أمس**).

قال الشيخ: (وما ذكره الكسائي من المفعول الثاني فإنه منصوب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل تقديره: أعطاه درهمًا؛ لأن الكسائي قال: (معطي) نصب (درهمًا)، وأضيف إلى المفعول الأول وهو (عمرو)؛ لأنه[٧] سمع عن العرب كذلك)[٨].

وقال الشيخ: (لو كان ناصبًا للمفعول الثاني لظهر نصبه في المفعول الأول [وهو (عمرو)][٩])[١٠]، قال: (وما ذكره الكسائي ليس بمستقيم لمخالفته القياس الذي ذكرناه - من أنه إنَّما يعمل بمعنى الحال أو الاستقبال - واستعمال الفصحاء، وما ذكره في قوله[١١]: (زيد معطي عمرٍو درهمًا) فالأولى أنه منصوب بفعل مقدر كما ذكرناه)[١٢]، قال الشيخ: (وإذا كان محتملًا وهو ثابت - يعني[١٣] النصب بفعل مقدر - في لغتهم[١٤] وما ذكره من أنه عامل بمعنى المضي، فمحتمل غير ثابت في لغتهم، قال[١٥]: فالمصير إلى ما ذكرناه أولى[١٦])[١٧].

● **قوله: (فإنْ دخلت اللام استوى الجميع)**:

يعني أنك تقول: (زيد الضارب عمرًا أمس)، كما تقول: الآن أو غدًا، هذه

(١) ليست في (ك).
(٢) في (خ، س): والجواب.
(٣) معطوف على قوله قبله: واحتج بأشياء منها... إلخ.
(٤) شرح الكافية لابن الحاجب (ص٩٤).
(٥) في (خ، س): أحدهما. وليس كذلك.
(٦) ليست في (ك).
(٧) في (خ): ولأنه.
(٨) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٩٤).
(٩) ساقط من (ك).
(١٠) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٩٤).
(١١) ليست في (ك).
(١٢) أي: ابن الحاجب في شرح الكافية، والكلمة ساقطة من (ك).
(١٣) ليست في (س).
(١٤) عبارة (ك): وهو ثابت في لغتهم؛ يعني النصب بفعل مقدر.
(١٥) أي: ابن الحاجب.
(١٦) في (س، ك): أولًا. ونص كلام ابن الحاجب: (فالمصير إلى ما ذكرناه هو الوجه).
(١٧) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٩٤).

حجة ثالثة[١] ذكرها الشيخ للكسائي[٢]؛ لأنه قال: « لا خلاف أن اسم الفاعل يعمل بمعنى المضي، قال[٣]: وكذا مع حذفها »[٤]، فأجاب الشيخ: (بأنه إنما يعمل بمعنى المضي مع اللام لأن اللام موصولة بمعنى (الذي)، وقد تقدم في الموصول[٥]: أن من حقها أن توصل بجملة فعلية، ولكن سبك من الفعل اسم فاعل[٦] لأمر استحسانيٍّ؛ وهو أن الألف واللام [في (الضارب) مشبهان للألف واللام][٧] في (الرجل) في اللفظ[٨]، [وإن كان[٩] في (الضارب) اسمين[١٠] بمعنى (الذي) وفي (الرجل) حرف للتعريف][١١]، ولام التعريف إنما تدخل على المفرد [فكذلك اللام في الموصول][١٢]، فسبكوا من (ضرب): (ضاربًا)[١٣] وقالوا: (الضارب)، وهو في معنى الفعل تحقيقًا، فلما قَوِي فيه معنى الفعل عمل مطلقًا)[١٤].

● **قوله: (وما وضع منه - أي من اسم الفاعل - للمبالغة كَضَرّابٍ وضَرُوب ومِضْرَاب وَعَلِيم وَحَذِرٍ مثلُه)**: أي مثل اسم الفاعل - الذي ليس للمبالغة - في العمل والاشتراط؛ بمعنى: يعمل[١٥] [بشرط معنى][١٦] الحال[١٧] أو الاستقبال، وشرط[١٨] الاعتماد على صاحبه، أو الهمزة، أو (ما)، فتقول: (زيد ضَرَّاب عمرًا الآن أو غدًا)، و (مررت بزيد الضَّرَّاب عمرًا أمسِ[١٩])، وكذلك البواقي،

---

(١) في (خ): ثانية. وفي (س): ثابتة. والصواب ما أثبته؛ لأنه قد ذكر حجتين، وهذه الثالثة.
(٢) في (س): الكسائي.
(٣) أي: الكسائي.
(٤) انظر: شرح الكافية للرضي (٢/ ٢٠٠، ٢٠١)، والفوائد الضيائية (٢/ ١٩٩).
(٥) في (خ): الموصولات.
(٦) في (ك): الفاعل.
(٧) ساقط من (س).
(٨) في (س، ك): لفظًا ومعنًى.
(٩) هكذا في نسخ التحقيق، والصواب: (كانا)؛ لأنه يعود إلى اثنين: الألف واللام.
(١٠) هكذا في نسخ التحقيق، والصواب: (اسمان)؛ لأنه اسم كان مقدم.
(١١) ساقط من (س)، وجاء مكانه فيها: على ما تقدم.
(١٢) ساقط من (خ)، وجاء مكانه فيها: فجعل الموصول مثلها لا يدخل إلا على مفرد.
(١٣) في (خ، ك): ضربًا. وهو خطأ لأن المراد اسم الفاعل.
(١٤) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٩٤).
(١٥) في (خ): أنه يعمل.
(١٦) ساقط من (س، ك): وجاء مكانه فيها: إذا كان.
(١٧) في (س، ك): للحال.
(١٨) في (س، ك): بشرط.
(١٩) في (ك): الآن أو غدًا أو أمس.

وسمع عن العرب قوله:

١١٨. ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السيفِ سُوقَ سِمانِها   إِذَا عَـدِمُـوا زادًا فَإِنَّـكَ عَاقِـرُ[١][٢]

فنصب (سوق) وهو جمع (ساق) بقوله: (ضروب).

وعن بعضهم: (أَمَّا العَسَلَ فأَنَا شَرَّابٌ)[٣]، فنصب (العسل) بقوله: (شراب)، وعن[٤] بعضهم: (إنَّه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا)[٥]، والبوائك من الإبل: السِّمانُ.

قال الشيخ: (وعملت هذه الصيغ التي للمبالغة، وإن فات ما ذكر من الزنة؛ يريد أنها ليست بزنة (يضرب) كما أن (ضاربًا) موازنًا له؛ لأن فيها من معنى المبالغة ما يقوم مقام ذلك الشبه اللفظي)[٦].

● **قوله: (والمثنى والمجموع مثله):**

أي: مثل اسم الفاعل المفرد في العمل، تقول: (الزيدان ضاربان)، و (الزيدون ضاربون عَمرًا الآن أو غدًا)، على نحو ما ذكر في المفرد وشُرِطَ فيه.

● **قوله: (ويجوز حذف نونه مع العمل [والتعريف تخفيفًا][٧]):**

يعني: في مثل قول الشاعر[٨]:

---

(١) في (س): حادر.

(٢) البيت لأبي طالب (عبد مناف بن عبد المطلب) عم الرسول ﷺ. انظر: ديوانه (ص١١)، وسيبويه (١/ ٥٧)، والخزانة (٢/ ١٧٥)، وابن الشجري (٢/ ١٠٦)، والعيني (٣/ ٥٣٩)، وابن يعيش (٦/ ٦٩، ٧٠)، وشرح التصريح (٢/ ٦٨)، والهمع (٢/ ٩٧)، والأشموني (٢/ ٢٩٧)، وانظر : غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب (ص٧٩).

وسوق: جمع ساقٍ، وقوله: (فإنك عاقر) التفات، وقوله: (ضروب) خبر لمبتدأ محذوف.

والشاهد فيه: عمل صيغة المبالغة (ضروب) النصب في (سوق).

(٣) قال سيبويه في الكتاب (١/ ٥٧): وسمعنا من يقول: أما العسل... انظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (٣/ ١٩)، وانظر: شرح الألفية لابن الناظم (ص٤٢٦).

(٤) في (س): وقال.

(٥) حكاه سيبويه في الكتاب (١/ ٥٧)، وانظر: شرح الألفية لابن الناظم (ص٤٢٦)، واللسان (بوك). وناقة بائكة: سمينة خيار فتية حسنة.

(٦) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٩٤).   (٧) ساقط من (ك).

(٨) هو قيس بن الخطيم بن عدي الأوسي، أبو يزيد، شاعر الأوس وأحد صناديدها في الجاهلية، أدرك الإسلام وتريث في قبوله، وقتل قبل أن يسلم، وشعره جيد. توفي سنة (٢ق هـ). انظر: الإصابة =

١١٩. الحافِظُو عَوْرَةَ العشيرةِ لا يَأْتِيهِمُ من ورائهم[1] وَكَف

بحذف[2] النون من قوله: (الحافظو)[3]، وأصله: الحافظون عورة.

* وقوله: (مع العمل): يعني مع نصب المعمول وهو (عورة)؛ لأنك لو جَرَرْتَ المعمول كان[4] حذف النون ظاهرًا لا إشكال فيه؛ لأن نون التثنية والجمع تحذف[5] للإضافة، ووجه حذف النون مع العمل والتعريف أن[6] الألف واللام من الموصولات، وقد طال بصلته فخفف بحذف النون، كما حذفت النون من (الذين) في قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة:٦٩][7]؛ [أي: كالذين خاضوا][8]، وكذلك قول الشاعر[9]:

= (٧٣٥٠)، والمؤتلف والمختلف (ص١١٢)، ورغبة الأمل (٦/ ٧١)، وخزانة البغدادي (٣/ ١٦٨، ١٦٩).

والوكف: هو العيب والإثم. وفي سيبويه (نطف) مكان وكف، وفي اللسان بهما (مادة وكف ونطف)، والنطف: التلطخ بالعيب.

وينسب البيت لأكثر من قائل؛ فالمشهور أنه لقيس بن الخطيم، وهو في ملحقات ديوانه (ص١٧٣)، وعند سيبويه (١/ ٩٥) أنه لرجل من الأنصار، وعند ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٠٥) أنه لشريح بن عمران من بني قريظة، أو لمالك بن العجلان الخزرجي. وفي الدرر اللوامع (١/ ٢٣) أنه لعمرو ابن امرئ القيس.

ومن مراجع البيت: جمل الزجاجي (ص٨٩)، وفيه (ورائنا) بدل (ورائهم)، وفي الخزانة (٢/ ١٨٨)، وقد بين البغدادي (٢/ ١٩٣) سبب نسبته لأكثر من قائل، ورجح أنه لعمرو بن امرئ القيس.

والشاهد فيه: إعمال (الحافظو) مع حذف نونها على نية إثباتها لأنها لا تعاقب الألف واللام، فلذلك نَصَبتْ (عورة).

(١) في (س): من ورائنا. وفي (ك): منا. والأولى رواية، والثانية خطأ.

(٢) في (ك): فحذف.

(٣) في (خ): الحافظوا عورة العشيرة.

(٤) في (س): لكان.

(٥) في (س): يحدث. وهو خطأ.

(٦) في (خ، س): لأن.

(٧) من قوله تعالى: ﴿كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلَاقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُم بِخَلَاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَاقِهِمْ ...أُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾.

(٨) ساقط من (س).

(٩) هو الأشهب ابن رميلة، ابن ثور بن أبي حارثة بن عبد المدان النهشلي الدارمي التميمي، شاعر نجدي، ولد في الجاهلية وأسلم، و (رميلة) أمه، توفي (بعد سنة ٨٦هـ).

انظر: الخزانة (٢/ ٥٠٩)، ومعجم الشعراء (ص٣٢). =

١٢٠. وإِنَّ الّذي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُمْ   هم القـومُ كـلُّ القـومِ يا أُمَّ خـالِـدِ

تقديره: وإنَّ الذين.

* * *
* *
*

= وحانت دماؤهم: لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص. وفلج: واد بين البصرة وحِمَّى ضَرِيَّة.

القوم كل القوم: أي القوم الكاملون في قوميتهم.

والشاهد في البيت: حذف النون من (الذين) استخفافًا لطول الصلة، ويروى: (وإن الألى) فلا شاهد فيه.

انظر: سيبويه (١/ ٩٦)، والمحتسب (١/ ١٨٥)، وأمالي الشجري (٢/ ٣٠٧)، وابن يعيش (٣/ ١٥٤، ١٥٥)، والخزانة (٢/ ٥٠٧)، والعيني (١/ ٤٨٢)، وشرح التصريح (١/ ١٣١)، والهمع (١/ ٤٩ و ٢/ ٧٣).

[اسم المفعول]

● **قوله: (اسم المفعول: ما اشْتُقَّ من فعل لِمَنْ وقع عليه):**

* **قوله: (ما اشتق من فعل):** يعمُّ جميع المشتقات.

* **وقوله: (لمن وقع عليه):** خرج عنه سائر المشتقات.

● **قوله: (وصيغته من الثلاثي على وزن مفعول):**

يعني: إذا بني من فعل ثلاثي كان على وزن (مفعول)، نحو (مضروب ومقتول ومشغول ومشكور)[1]، ولا يبنى ؛اسم مفعول؛[2] إلا من فِعْلٍ مبني لما لم يسم فاعله، تقول من(ضُرِبَ): (مضروب)[3]، وعكسه اسم الفاعل، فإنه إنَما يبنى من فعل سمي فاعله، تقول: (ضرب زيد فهو ضارب)، وسمي (اسم مفعول) لكثرة الثلاثي فيه[4].

● **قوله: (ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر كَمُخْرَجٍ ومُسْتَخْرَجٍ):**

هذا كما ذكره، وإنّما فُتِح ما قبل الآخر[5] فرقًا بينه وبين اسم الفاعل؛ لأن اسم الفاعل يكسر ما قبل الآخر فيه على ما تقدم، وهذا يفتح ما قبل الآخر فيه لفظًا نحو (مُخْرَجٍ) و (مُسْتَخْرَجٍ)، أو تقديرًا نحو (مختار) و (منقاد)[6]، فإنْ جعلته اسم مفعول فأصله: (مُخْتَيَرٌ)[7] و (مُنْقَيَدٌ)؛ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، ؛وإنْ جعلته اسم فاعل فأصله بكسر الياء، فتحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا؛[8].

---

(١) في (س): ومنكور. (٢) ساقط من (ك)، وفي (خ): اسم المفعول.

(٣) عبارة (ك): تقول من (ضرب): (ضُرِب) فهو مضروب.

(٤) ليست في (خ، ك). (٥) في (س): آخره.

(٦) في (خ): كمنقاد ومختار. وفي (س): أو مختارًا نحو أو تقديرًا نحو مختارًا ومنقادًا.

(٧) في (س): منخير. وهو خطأ؛ لأنه لا نون فيه.

(٨) ساقط من (خ).

واعلم أن في بعض النسخ[(١)]: (**ومن غيره على صيغة الفاعل**)؛ يعني اسم الفاعل، وفي بعضها: (**على صيغة المضارع**)، ومعناهما واحد؛ لأن (مُخْرِج) على صيغة (يُخرِج)، فإنْ فتحت الراء من (مُخرَج) فهو اسم مفعول، وإنْ كسرتها فهو اسم فاعل.

● **قوله: (وأمره في العمل والاشتراط كأمر اسم الفاعل):**

يعني أن اسم المفعول لا يعمل حتى[(٢)] يعتمد على صاحبه أو الهمزة أو (ما)، ولا يعمل إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، ولا يعمل بمعنى المضي خلافًا للكسائي[(٣)]، فحكمه حكم اسم الفاعل في جميع ما ذكر[(٤)] إلا أنه لا يكون للمبالغة، ولا يبنى إلا من فعل مبني[(٥)] لما لم يسم فاعله ‹على ما تقدم›[(٦)]، ‹فينتقض[(٧)] عن اسم الفاعل في العمل بكون[(٨)] مفعوله يقام[(٩)] مقام الفاعل›[(١٠)].

● **قوله: (مثل: زيد معطًى غلامُه درهمًا):**

فـ (**معطًى**) اسم مفعول، و (**غلامُه**) مرفوع لأنه قائم مقام الفاعل، و (**درهمًا**) المفعول الثاني وهو منصوب به.

* * *
* *
*

---

(١) أي: نسخ الكافية.

(٢) في (ك): حيث.

(٣) الكسائي خالف في اسمي الفاعل والمفعول معًا، حيث إنه يجيز إعمالهما بمعنى المضي. انظر: الأشموني (٢/ ٢٩٣) حيث قال: « فإن تخلف شرط من هذين الشرطين لم يعمل بأن كان بمعنى المضي » خلافًا للكسائي، ولا حجة له في (وكلبهم باسط ذراعية) فإنه على حكاية الحال. وانظر: شرح التصريح (٢/ ٧١) حيث أورد قول الناظم:

وكل ما قرر لاسم فاعل ... يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

(٤) في (ك): فيما ذكر.

(٥) ليست في (ك).

(٦) ساقط من (س، ك).

(٧) أي: يفترق.

(٨) في (س): بكونه.

(٩) في (س): مقام.

(١٠) ساقط من (خ).

[الصفة المشبهة]

● **قوله: (الصفة المشبهة: ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت):**

* **قوله: (من فعل):** يعم جميع المشتقات.

* **وقوله: (لازم):** يخرج[١] عنه اسم الفاعل واسم المفعول المتعديان[٢].

* **وقوله: (لمن قام به):** يخرج[٣] عنه اسم المفعول اللازم ؛وأسماء الزمان والمكان والآلة[٤]، فإنَّها مشتقة من الفعل، ولكنها ليست لمن قام به الفعل؛ أي: لمن[٥] حصل به.

* **وقوله: (على معنى الثبوت):** خرج عنه اسم الفاعل من اللازم؛[٦] نحو (قائم)، فإنَّه وإنْ كان مشتقًّا من فعل لازم إلا أنه بمعنى الحدوث.

قال ركن الدين: « لو زاد[٧] في الحد: (فقط) ليخرج عنه اسم التفضيل؛ لأنه يدل على الثبوت وزيادة »[٨].

● **قوله: (وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كـ: حسن وصعب وشديد):**

هذا كما ذكره؛ يعني أن صيغة[٩] اسم الفاعل قياس؛ لأنها جاءت من الثلاثي المجرد على فاعل، ومن الرباعي فما فوقه على صيغة المضارع كما تقدم، فأما الصفة المشبهة فلم تأت على قياسٍ فكانت سماعًا؛ بدليل[١٠] أن الفعل يكون على زنة واحدة والصفة المشبهة من ذلك الفعل مختلفة كما ذكره الشيخ[١١]، فإنَّ

---

(١) في (ك): خرج.

(٢) في (خ): اسم الفاعل المتعدي، وكذلك اسم المفعول. وفي (س): اسم المفعول واسم الفاعل المتعديان.

(٣) في (ك): خرج.

(٤) في (خ): ذكرت قبل اسم المفعول.

(٥) في (خ): أي ليست لمن.

(٦) ساقط من (س).

(٧) في (ك): لو قال.

(٨) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٤٤).

(٩) ليست في (خ).

(١٠) في (ك): دليل ذلك.

(١١) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٩٥).

(حَسَن) بوزن (فَعَل) بفتح الفاء والعين، و (صَعْب) بوزن (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين، و (شَدِيد) بوزن (فَعِيل)، والفعل الذي اشتقت منه الثلاثة[١] بوزن (فَعُلَ) بفتح الفاء وضم العين، تقول: (حَسُنَ الشيء[٢] وصَعُبَ وشَدُدَ)، فلو كانت قياسًا لجرت على نسق واحد، قال الشيخ: (ولم يأت منها قياس[٣] إلا الألوان والحلي [والعيوب[٤] كـ (أعور وأعرج وأصور[٥] وأقور[٦])][٧]؛ فإنَّها جاءت على (أفعل) نحو (أبيض وأسود وأحمر وأدعج[٨] وأشهل[٩])[١٠].

● **قوله: (وتعمل عمل فعلها مطلقًا[١١]):**

أي: من غير شرط الحال أو الاستقبال؛ لأنها بمعنى الثبوت والدلالة على الزمان، وإنَّما تعمل فيما يدل على الحدوث، وأما الاعتماد على صاحبها والهمزة أو (ما)[١٢] فلا بد من ذلك.

● **قوله: (وتقسيم مسائلها...):**

* **(أن تكون الصفة باللام): نحو (الحسن).**

* **قوله: أو (مجردة):** يعني عن اللام نحو (حسن).

* **قوله: (ومعمولها):** وهو الوجه (**مضافًا**): نحو (وجهه)، فالوجه مضاف[١٣] إلى الضمير.

---

(١) ليست في (ك).
(٢) ليست في (خ).
(٣) في (خ، ك): على قياس.
(٤) في (س): العيون.
(٥) الصور: الميل، ورجل أصور أي مائل مشتاق. الصحاح: (صور).
(٦) القور: العور. اللسان: (قور).
(٧) ساقط من (ك)، ولعلها زيادة من (خ، س)؛ لأن النسخة (ك) هي التي وافقت ما قاله ابن الحاجب في شرحه.
(٨) الدعج: شدة سواد العين مع سَعَتها، والأدعج من الرجال الأسود. الصحاح: (دعج).
(٩) الشهلة في العين: أن يشوب سوادها زرقة، ورجل أشهل: بَيِّنُ الشهل. الصحاح: (شهل).
(١٠) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٩٥)؛ إلا أنه لم يذكر العيوب ولم يمثل لها، وإنما هي زيادة من الرَّصَّاص وإن كانت معروفة في كتب النحو.
(١١) ليست في (خ، س).
(١٢) في (س): أو ما يعقل. وهو خطأ.
(١٣) في (خ، ك): مضافًا.

* قوله: (أو باللام): نحو (الوجه).

* **قوله: (أو مجردًا عنهما):** أي يكون معمول الصفة مجردًا عن اللام والإضافة نحو (وجه)[١].

● **قوله: (فهذه ستة):**

أي: بالنظر إلى أن الصفة باللام ومجردة عنها، وبالنظر إلى أنَّ (الوجهَ) مضاف[٢] وباللام ومجرد عنهما؛ لأن الصفة باللام، و (الوجه) فيه ثلاثة أوجه، ومجردة، و (الوجه)[٣] فيه ثلاثة.

● **قوله[٤]: (والمعمول في كل واحد منهما مرفوع ومنصوب ومجرور صارت[٥] ثمانية عشر):**

هذا كما ذكره؛ يريد أنَّ (الوجه) معمول للصفة وهي (الحسن) وقد ذكرنا أن فيه ستة أوجه، وكل واحد من تلك الستة يكون مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، فإذا[٦] ضربت ثلاثة في ستة صارت ثمانية عشر، وتفصيلها بيانًا للمتعلم: (حَسَنٌ وَجْهُهُ) فيه ثلاثة أوجه؛ رفع (وجهه) ونصبه وجرُّه، و (حَسَنُ الوَجْهِ) فيه ثلاثة؛ رفع (الوجه) ونصبه وجرُّه، و (حسن وجه) فيه ثلاثة؛ رفع (وجه) ونصبه وجرُّه، فهذه تسع مسائل، والصفة وهي (حسن) مجردة عن اللام، وتأتي تسع مسائل، والصفة باللام وهي: (الحسن وجهه) فيه ثلاثة، (الحسن الوجه) فيه ثلاثة، (الحسن وجهٍ) فيه ثلاثة، فهذه ثماني[٧] عشرة[٨] مسألة.

● **قوله: (فالرفع على الفاعلية):**

يعني: إذا رفعت المعمول وهو (الوجه)، وسواء كان باللام أو مضافًا أو مجردًا عنهما، وذلك هو الأصل في إعمال الصفة؛ إذ لا تقتضي إلا مرفوعًا

---

(١) في (س): وجهه. وليس كذلك؛ لأن الإضافة حاصلة، وهي غير مرادة.
(٢) في نسخ التحقيق: مضافًا. وهو خطأ، فأثبته مرفوعًا لأنه خبر أن.
(٣) ليست في (ك). (٤) ليست في (خ).
(٥) في (س): ضارب. وهو ظاهر التصحيف. (٦) في (س): إذا.
(٧) في (خ): ثمانية. وفي (س): تأتي ثماني.
(٨) في (ك): عشر. وليس كذلك؛ لأن (مسألة) مؤنثٌ.

كفعلها؛ لأن فعلها - وهو[1] (حَسُنَ) بفتح الحاء وضم السين- لا يقتضي إلا فاعلًا؛ لأنه لازم، فكذلك الصفة المشتقة منه.

● **قوله: (والنصب في المعرفة على التشبيه بالمفعول به):**

أي: نصب المعمول - وهو (الوجه) إذا كان معرفة نحو قولك: (الوجهَ)، (وَجْهَهُ) - على التشبيه بالمفعول به، وذلك أن الصفة لما أشبهت اسم الفاعل وهو (ضارب) في التثنية والجمع؛ لأنك تقول: (حسنان وحسنون)، كما تقول: (ضاربان وضاربون)، واسم الفاعل يضاف إلى مفعوله[2] المنصوب، فتقول[3]: (ضاربُ زيدٍ) لقصد التخفيف، فشبهوا مرفوع الصفة بالمفعول فنصبوه وجعلوا فاعلها ضميرًا مستترًا فيها يرجع[4] إلى موصوف متقدم وبعد النصب صحت الإضافة إليه؛ إذ لا يضاف إليه وهو مرفوع؛ لأنه لا يضاف[5] إلى الفاعل المرفوع[6].

● **قوله: (وفي النكرة على التمييز):**

أي: يُنْصَبُ معمول الصفة إذا كان نكرة على التمييز، نحو قولك: (الحسن وجهًا)، (وحَسَنٌ وجهًا)، ومنهم[7] من يقول[8]: نصب (الوجه) مطلقًا سواء كان معرفة أو نكرة على التشبيه بالمفعول به، ومنهم من يقول: نصبه مطلقًا على التمييز، قال نجم الدين: « وهو مذهب الكوفيين[9] »[10]، قال الشيخ: (وليس بالجيد؛ إذ لم يثبتْ في كلامهم تمييز منصوب وهو معرفة، **فإنْ قيل**: قد ورد في قوله تعالى: ﴿ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ ﴾ [النساء:١٢٨][11]، **أجيبت** بأن (الشُّحَّ)

---

(١) ليست في (خ). (٢) في (ك): معموله.

(٣) في (ك): نحو. (٤) في (خ، س): راجعًا.

(٥) في (ك): لأنه يضاف. وليس كذلك. (٦) ليست في (ك).

(٧) انظر: الهمع (٢/ ٩٨)، وشرح التصريح (٢/ ٨٤)، والأشموني وحاشية الصبان (٣/ ٨).

(٨) في (خ): قال.

(٩) انظر: شرحه للكافية (٢/ ٢١٠)، وشرح التصريح (٢/ ٨٤).

(١٠) انظر: شرحه للكافية (٢/ ٢١٠).

(١١) من قوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ... وَإِن تُحْسِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾.

مفعول به لِتَضَمُّنِ (أحضرت) معنى (ألزمت)[(١)])[(٢)].

● **قوله: (اثنان منها ممتنعان):**

يعني من المسائل[(٣)] الثماني عشرة[(٤)]؛ وهما: (الحسن وَجْهِهِ) بجر (وجهه)[(٥)] بإضافة (الحسن) إليه، والثانية: (الحسن وجهٍ[(٦)]) بإضافة (الحسن)[(٧)] إلى قوله (وجه).

أما امتناع الأولى: فلأن الإضافة لفظية ولم تفد تخفيفًا؛ لأنه لا تنوينٍ في (الحسن) فيحذف للإضافة[(٨)]، **فإن قيل**: فـ (الحسن الوجه) بالإضافة أيضًا لا تنوين فيه حذف[(٩)] للإضافة[(١٠)]، فلم قلتم: هي جائزة، وهذه ممتنعة؟ **فالجواب**: أن (الحسن الوجه) قد أفادت إضافة (الحسن) إلى (الوجه) خِفَّةً؛ لأنك إذا رفعت (الوجه) لم يكن بُدٌّ من ضمير مقدر؛ لأن الصفة لا تعمل في الأجنبي، ولا بد من ضمير يرجع منها أو من[(١١)] معمولها إلى الموصوف، وتقديره: الحسن الوجه منه، فإذا جررت (الوجه) لم[(١٢)] تحتج إلى تقدير ذلك الضمير؛ لأنه[(١٣)] قد صار [في (الحسن)][(١٤)] ضمير مستتر هو الفاعل، فحصل بالإضافة تخفيف، وهو طرح الضمير المقدر، بخلاف (الحسن وَجْهِهِ) فإنَّ الضمير في (وجهه) كافٍ ولا يحتاج إلى تقدير ضمير، فلم يحصل بالإضافة تخفيف[(١٥)] بطرح[(١٦)] تنوين ولا ضمير[(١٧)].

---

(١) ساقط من (خ).
(٢) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٩٧).
(٣) ليست في (خ)، وفي (س): أن من المسائل.
(٤) في (س): الثمانية عشر. وليس كذلك؛ لأن (المسائل) مؤنثٌ.
(٥) في (س): بخروجه. وهو تصحيف ظاهر.
(٦) في (س): وجهًا. وليس كذلك، بدليل قوله بعدها: بإضافة (الحسن) إلى قوله: (وجه).
(٧) في (س): وجه الحسن. وهو خطأ.
(٨) في (س): فتحذف الإضافة. وهو تصحيف.
(٩) في (س): أيضًا حذف. وفي (ك): محذوف.
(١٠) في (س): الإضافة.
(١١) ليست في (خ، س).
(١٢) في (خ): فلم.
(١٣) في (خ، س): لأن.
(١٤) ليست في (ك).
(١٥) ليست في (س).
(١٦) في (س): طرح.
(١٧) في (خ): بطرح ضمير.

وأما امتناع (الحسن وجهِ) بإضافة (الحسن) إلى (وجه) فلأنه أضاف صريح المعرفة إلى صريح النكرة، وذلك عكس قالب الإضافة، إذِ المعهود[1] من لغة العرب إضافة النكرة إلى المعرفة لتتعرف[2].

● قوله: (واختلف في: حَسَنُ وَجْهِهِ):

بإضافة (حسن) إلى (وجهه)، قال الشيخ: (وأكثر الناس على إجازتها، قال[3]: وقد تَوَهَّمَ بعضهم أنها ممتنعة)[4]، قال نجم الدين: « هو ابنُ بَابَشَاذ[5]؛ لأنها مشتملة على إضافة الشيء إلى نفسه، قال[6]: وسيبويه وأكثر البصريين يُجَوِّزُونَهَا على قبحٍ، وقالوا[7]: إنما تجيء في الشعر كقوله:

١٢١. أَقَامَتْ على رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًا ... كُمَيْتَا الأعالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا[8]

فأضاف (جونتا) إلى (مصطلاهما)، و (مصطلا) إلى الضمير وهو (هما)، كما أضاف (حسن) إلى (وجهِ)، و (الوجهَ) إلى الضمير[9]، قال[10]:

---

(١) في (خ): والمعروف.

(٢) ليست في (خ)، وفي (س): للتعريف.

(٣) في (خ، س): قال الشيخ.

(٤) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٩٦).

(٥) ليس في المقدمة وشرحها ما يدل على ذلك، بل إنه يقول في شرح المقدمة المحسبة في إضافة (عفيف يده): « وليس احتجاج من احتج عليه بأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه حجة؛ لأن هذه إضافة لفظية لا حقيقية، وعليها أنشد سيبويه:

أقامت على ربعيهما.......... ... .إلخ »

شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٣٤).

(٦) أي: نجم الدين في شرح الكافية (٢/ ٢٠٧)، ولم يقل: وأكثر البصريين. وإنما قال: (وجميع البصريين).

(٧) أي: سيبويه والبصريون، انظر: الكتاب (١/ ١٠٢).

(٨) قائله الشماخ بن ضرار بن حرملة بن صيفي بن أصرم بن إياس بن عبد غنم، الشاعر المشهور، توفي (سنة ٢٢ هـ). انظر: الإصابة برقم (٣٩١٨)، وخزانة البغدادي (١/ ٥٢٦)، ومعجم الشعراء (ص١٣٨).

والربع: موضع النزول، وجارتا صفا: هما الأثفيتان من أثافي القدر، والصفا: الجبل، والكميت: ما لونه بين الحمرة والسواد، والجون: الأسود، والمصطلى: موضع الصلا وهو النار.

والشاهد فيه: إضافة الصفة المشبهة وهي (جونتا) إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف، وذلك رديء.

انظر: سيبويه (١/ ١٠٢)، وابن يعيش (٦/ ٨٣)، والخزانة (٢/ ١٩٨ و ٣/ ٤٧٧)، والعيني (٣/ ٥٨٧)، وشرح التصريح (٢/ ١٢٢)، والهمع (٢/ ٩٩)، والأشموني (٣/ ١١)، وديوانه (ص٣٠٨).

(٩) ساقط من (ك).

(١٠) يريد نجم الدين (الرضي).

« والكوفيون لا يستقبحونها، وقالوا: تجيء في السَّعة »[١].

قال الشيخ: (ولا معنى لقوله: إنَّها مشتملة على إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأنه إن أراد إضافة (الحسن) إلى (الوجهِ) فذلك جائز؛ لأنه عامٌّ أضيف إلى خاص[٢] وذلك جائز نحو (خاتم حديد) و (كل الدَّراهم)، فيلزمه[٣] أن يمنع (حسن الوجهِ) و (حسن وجهٍ)[٤]، وأيضًا[٥] (الحسن[٦] الوجهِ) بالإضافة[٧]، وهو يجيز ذلك [والعلة حاصلة في الجميع][٨])[٩].

وإن أراد إضافة (الوجه) إلى الضمير في قوله: (وجهه) فذلك جائز أيضًا؛ لأنه أضاف[١٠] بعض الشيء إلى كلٍّ، ولا شك في جوازه، نحو (يَدُ زيدٍ)[١١] و (وجه زيدٍ) ونحو ذلك، فظهر ضعف كلامه[١٢]، وقد ورد في قول الشاعر:

أقامت على رَبْعَيْهِمَا...... ....[البيت][١٣]

فأضاف[١٤] (جَوْنَتَا)[١٥] [وهو صفة للجارتين إلى قوله: (مصطلاهما)][١٦]، (ومصطلا)[١٧] [إلى الضمير[١٨] الراجع إلى الجارتين، فهو مثل قوله: (حسن وجهِهِ)][١٩].

---

(١) انظر: شرحه للكافية (٢/ ٢٠٧).

(٢) في (س): لأنه أضاف (عام) إلى (خاص)، بنصب (عام) مع أنه مفعول به. وهو خطأ، وقد اخترت ما يوافق كلام ابن الحاجب.

(٣) في (ك): وأيضًا فيلزمه.

(٤) في (ك): وجهه.

(٥) ليست في (خ، ك).

(٦) في (خ): والحسن وجه والحسن الوجه.

(٧) في (خ): بالإضافة في الجميع.

(٨) ساقط من (خ).

(٩) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٩٦).

(١٠) في (خ، ك): إضافة.

(١١) في (ك): وجه زيد ووجه زيد.

(١٢) في (خ): ذلك.

(١٣) ساقط من (خ)، وفي (ك) أورد البيت كاملًا، وقد تقدم البيت (ص٦٢٠).

(١٤) ليست في (خ، ك).

(١٥) ليست في نسخ التحقيق، لكنها مطلوبة في هذا الموضع، وقد وردت فيه في شرح المفصل (٦/ ٨٧).

(١٦) ساقط من (خ، س).

(١٧) ليست في (خ، ك).

(١٨) في (ك): مضاف إلى الضمير... إلخ.

(١٩) ساقط من (خ).

● **قوله: والبواقي** - من المسائل - **ما كان فيه ضمير واحد أَحْسَنُ:**

أي: زائد[١] في الحسن؛ لأنه حصل فيه ما يحتاج إليه، وهو رجوع الضمير من الصفة إلى الموصوف من غير زيادة ولا نقصان.

● **قوله: (وما كان فيه ضميران حَسَنٌ):**

وذلك لما فيه من زيادة ضمير ولا حاجة إليه، ولم يقبح لأن زيادة الضمير لا تُخِلُّ.

● **قوله: (وما لا ضمير فيه قَبِيحٌ):**

وذلك لِعُرُوِّهِ عن الضمير المحتاج إليه في الصفات، **فإنْ قيل**: وكيف يعرف أن فيها ضميرًا واحدًا أو ضميرين أو لا ضمير فيها؟ **فأجاب الشيخ** بقوله:

● **(ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها...):**

أي: ومتى رفعت بالصفة (الوجه) فلا ضمير فيها؛ لأن (الوجه) قد صار فاعلًا، فلو قدرت فيها ضميرًا لكان لها فاعلان[٢]، وذلك لا يصح في الفعل الذي[٣] هو[٤] أقوى[٥] منها، فكيف يصح فيها؟!

● **قوله: (وإلَّا ففيها ضمير الموصوف...):**

يعني: إذا نَصَبْتَ ⌊المعمول وهو⌋[٦] (الوجه) أو جَرَرْتَهُ ففي الصفة ضمير راجع[٧] إلى الموصوف، وذلك الضمير فاعلها[٨]، ثم تنظر بعد ذلك إلى المعمول - وهو (الوجه) -، فإنْ كان فيه ضمير نحو[٩] (وجهه) حصل[١٠] ضميران إذا نصبت (وجهه) أو جررته؛ ضمير ⌊فاعل مستتر⌋[١١] في الصفة[١٢]،

---

(١) في (خ): يعني أنه. وقد طمست في (س).
(٢) في (س): فاعلًا. وهو خطأ.
(٣) ليست في (خ، س).
(٤) في (خ): وهو. وفي (س): إذ هو.
(٥) في (خ، س): أسعد. وهو خطأ.
(٦) ساقط من (خ).
(٧) في (ك): يرجع.
(٨) في (س): وذلك الضمير راجع إلى الموصوف، وذلك الضمير فاعلها. وهو تكرار لما سبق.
(٩) ليست في (خ)، وجاء مكانها فيها: (وهو قولك).
(١٠) في (س): حصل فيه.
(١١) ساقط من (خ).
(١٢) في (ك): ضمير مستتر في الصفة (فاعل).

[وهي[1] قولك: (حسن)][2]، وضمير في (وجهه)، **فهذا مثال الْحَسَن.** وإن رفعت (وجهه)[3] فضمير واحد؛ لأنه [الفاعل و][4] لا ضمير في الصفة، **فهذا مثال الْأَحْسَنِ. والقبيح** إذا رفعت (الوجه) وليس مضافًا إلى ضمير[5].

وعلى الجملة: فالمسائل ثماني عشرة مرفوعة؛ [يريد المعمول فيها مرفوع][6]، [وكذلك في نصبه وجره][7]، وست منصوبة، وست مجرورة.

فالمرفوعة[8]: (الحسن الوجهُ) وهذه قبيحة، الثانية: (الحسن وجهُهُ) هذه من باب[9] الأحسن، الثالثة[10]: (الحسن وجهٌ[11]) هذه قبيحة، فهذه ثلاث مع اللام، وثلاث مع تجرد الصفة عن اللام، وهي: (حَسَنُ الوجهُ) هذه قبيحة، (حسن وجهُهُ) هذه من باب[12] الأحسن، (حسن وجهٌ) هذه[13] قبيحة، فهذه ست[14]، أربع قبيحة مع الرفع - ولا قبح في غيره -، وثنتان من الأحسن[15].

ومسائل النصب ست[16]؛ وهي: (الْحَسَنُ الوجهَ) هذه من الأحسن، و (الحسن وجهَهُ) من الحسن، و (الحسن[17] وجهًا) من الأحسن أيضًا[18]، هذه ثلاث مع اللام، ومع عدم اللام ثلاث؛ وهي: (حسن الوجهَ) هذه من الأحسن، (حسنٌ وجهَهُ) هذه من الحسن، (حسن وجهًا) هذه من الأحسن، فأربع من الأحسن، وثنتان من الحسن، ولا قبيح في النصب ولا ممتنعًا[19].

---

(١) في (خ): وهو.
(٢) ساقط من (ك).
(٣، ٤) ليست في (خ).
(٥) في (خ): الضمير.
(٦) ساقط من (خ).
(٧) ساقط من (خ، س).
(٨) طمست في (س).
(٩) ليست في (ك).
(١٠) ليست في (خ).
(١١) في (س): وجهه. وليس كذلك؛ لأنها تكون على هذا من باب الأحسن لا القبيح.
(١٢) ليست في (ك).
(١٣) ليست في (خ).
(١٤) ليست في (خ، س).
(١٥) عبارة (ك): أربع قبيحة وثنتان من الأحسن، ولا قبيح في غير المرفوع.
(١٦) في (ك): أيضًا ست.
(١٧) في (س): الأحسن. وليس كذلك؛ لأنها تكون من التفضيل لا من الصفة المشبهة.
(١٨) ليست في (ك).
(١٩) في نسخ التحقيق: ممتنع. ويمكن أن تكون على تقدير: ولا هو ممتنع.

ومسائل الجر ست؛ وهي: (الحسن الوجهِ) وهي من الأحسن، (الحسن وجهِهِ)، وهذه ممتنعة على ما تقدم، (الحسن[١] وجهٍ) وهذه ممتنعة على ما تقدم ؍أيضًا[٢]، هذه ثلاث مع اللام ومع عدمها ثلاث؍[٣]: (حسن الوجهِ) وهذه من الأحسن[٤]، ؍(حسن وجهِهِ) وهذه من الحسن، ومنعها بعضهم، وهو خطأ، و (حسن وجهٍ) وهذه من الأحسن؍[٥]، فحصل من هذا: أن من الأحسن تسع مسائل[٦]، وثلاثًا من الحسن، وأربعًا قبيحة ؍وهي في حال الرفع فقط؍[٧]، وثنتان ممتنعتان ؍وهما[٨] في حال الجر فقط؍[٩]؛ صارت ثماني[١٠] عشرة[١١]، فإذا رفعت بالصفة أفردتها فلم يجز تثنيتها ولا جمعها، كالفعل إذا رفعت به ما بعده أفردته، تقول: (قام الزيدان)، ولا يجوز: (قاما الزيدان)؛ ؍لأنه لا يكون للفعل فاعلان؍[١٢]، وكذلك في الجمع نحو (قام الزيدون)، ولا يجوز: (قاموا الزيدون).

وإنْ نصبت[١٣] ما بعدها أو جررته[١٤] جاز تثنيتها وجمعها؛ لأن فاعلها ضمير راجع إلى موصوف متقدم فلزم مطابقتها له، تقول: (مررت برجلين حسنين[١٥] وجوهَهُمَا) ؍بنصب (الوجوه)، ولك أن تجرهما وتحذف النون للإضافة، وإن رفعت (الوجوه) أفردت وقلت: (مررت برجلين حسن وجوههما)؍[١٦] لِمَا[١٧] تقدم[١٨]، وكذلك تفعل في الجمع، وتؤنث الصفة إذا كانت رافعة لمؤنث[١٩] -

---

(١) في (ك): الثالثة الحسن... إلخ.
(٢) في (ك): أيضًا على ما تقدم.
(٣) ساقط من (خ).
(٤) في (ك): الأحسن وجهه.
(٥) ساقط من (خ).
(٦) ليست في (ك).
(٧) ساقط من (خ).
(٨) في (ك): وهي.
(٩) ساقط من (خ).
(١٠) في (س): ثمانية. وليس كذلك؛ لأن التمييز مؤنث وهو (مسألة).
(١١) في (خ): عشر. وليس كذلك؛ لأن التمييز مؤنث وهو (مسألة).
(١٢) ساقط من (خ).
(١٣) في (ك): وإن جررت.
(١٤) في (ك): أو نصبت.
(١٥) في (ك): حسنين حسنين.
(١٦) ساقط من (س).
(١٧) في (س): كما.
(١٨) أي: لئلا يكون لها فاعلان.
(١٩) في (س): لمؤنثه.

وإنْ كانت صفة لمذكر - نحو (مررت برجل حسنةٍ[١] جاريته)، كما تقول في الفعل: (مررت برجل حَسُنَتْ[٢] جاريته)؛ لأن تاء التأنيث دخلت لتدل على أن الفاعل مؤنث فيهما[٣].

● **قوله: (واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر):**

يعني أن اسم الفاعل من اللازم نحو (جالس) و (قائم)[٤]، واسم المفعول من اللازم نحو (مضروب)، يجوز فيهما[٥] ما جاز في الصفة من المسائل الثماني عشرة على ما تقدم، والسرُّ فيه أن النصب والجر اللذين تَـكَثَّرَتْ بهما مسائل الصفة إنما جاز ذلك لشبهها باسم الفاعل المتعدي، فَشَبَهُ اسم الفاعل اللازم [باسم الفاعل][٦] المتعدي أجدر وأولى؛ لأنه أخوه، وكذلك الكلام في اسم المفعول فتقول: (مررت برجل حاسنٌ الوجهُ ووجهَهُ ووجهٍ، ومضروب الوجهُ ووجهَهُ ووجهٍ[٧])، وعلى ذلك فقس باقيَ المسائل.

* * *

---

(١) في (ك): حسن

(٢) في (س): حسنة.

(٣) ليست في (خ).

(٤) في (ك): قائم وجالس.

(٥) في (خ، س): فيها. وليس كذلك؛ لأن الضمير يعود إلى اسم الفاعل والمفعول وهما مثنى، إلا إذا كان راجعًا إلى الأمثلة الثلاثة فيجوز.

(٦) ساقط من (س).

(٧) طمست الكلمة في (س).

[اسم التفضيل]

● **قوله: (اسم التفضيل: ما اشتق من فعل لموصوف بالزيادة[١] على غيره):**

* **فقوله (ما اشتق من فعل):** دخل فيه جميع المشتقات.

قال ركن الدين: « [يرد على قولهم: (أحنك الشاتين[٢])؛ فإنَّه اسم تفضيل وليس بمشتق][٣] »[٤].

* **وقوله: (لموصوف):** خرج عنه اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأنها أسماء [لا صفات][٥].

* **وقوله: (بالزيادة على غيره):** خرج عنه سائر المشتقات.

● **قوله: (وهو أفعل):**

لأنه لا يكون إلا علي هذا الوزن، إلا ما جاء من نحو (خير) و (شر)؛ فإنه اسم تفضيل وليس على صيغة (أفعل)، ولكن أصله: (أشرر) و (أخير) بوزن (أفعل)، فحذفت الهمزة تخفيفًا لكثرة الاستعمال[٦] فذلك عارض فاعتبر الأصل.

● **قوله: (وشرطه: أن يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن البناء):**

هذا كما ذكره، ألا ترى أنك إذا ذهبت تبني من رباعي فما فوقه - نحو: (دحرج) و (استخرج) - (أفعل)[٧] مع المحافظة على حروفها لم يمكن،

---

(١) هكذا في نسخ التحقيق، وفي نص الكافية: بزيادة.

(٢) في (س): الساقين. وهو ظاهر التصحيف.

(٣) في (خ، ك): ورد قول ركن الدين بعد قوله: (خرج عنه سائر المشتقات)، وقد اخترت عبارة (س) لأنه ورد فيها في مكانه.

(٤) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٤٨). (٥) ليست في (ك).

(٦) ومن ذلك قوله: (بلال خير الناس وابن الأخير)، وقرئ (من الكذاب الأشرُّ)، وندر الحذف في غير (أشر) و (أخير)، ومن ذلك قول القائل:

وحبّ شيء إلى الإنسان ما منعا

التبيان في تصريف الأسماء (ص٨٠).

(٧) في (خ): أفعل التفضيل.

بل يجيء[١] وزنه (أفعلل) في (دحرج)، و (استفعل) في (استخرج)، فلم يمكن بوزن (أفعل)، وإنْ حذفت منهما قلت: (أَدْحَرَ) و (أَخْرَجَ) تغير المعنى، فلذلك لم يجز.

واعلم أن سيبويه[٢] أجاز بناء (أفعل) من الرباعي بالهمزة نحو: أعطى وأكرم وأولى؛ لأنها تحذف همزة الفعل، وتجعل همزة أفعل التفضيل مكانها، وقد ورد: (هو أولاهم للمعروف وأعطاهم للدينار والدرهم)، و (أفلس من ابن المذلق)[٣]، و (أحمق من هبنَّقة)[٤]،[٥]، ونحوه[٦].

● **قوله: (ليس بلون ولا عيب):**

لأن الألوان والعيوب قد ورد فيها (أفعل) لغير التفضيل نحو (أسود) و (أحمر) و (أعور) و (أعرج)، فلو بني منها (أفعل) للتفضيل[٧] لالتبس بـ(أفعل) الذي لغيره؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (زيد الأحمر) لم يعلم هل مرادك وصفه بالحمرة، أو أنه زائد [على غيره][٨] في الحمرة؟ فلذلك لم يجز.

قال السيد ركن الدين: « والمراد بالعيب ما كان ظاهرًا حتى لا يشكل[٩] بنحو: (أجهل) و (أضل)، فإنَّهما من باب (أفعل) التفضيل مع أن الجهل والضلال

---

(١) في (س): بل قد يجيء.

(٢) الكتاب (٢/ ٢٥٠، ٢٥١)، وقد مثل بالعيوب مما اختلت فيه الشروط، ولم يمثل بأعطى وأكرم وأولى.

(٣) ابن المذلق: هو رجل من بني عبد شمس بن سعد بن زيد مناة، ويروَى (ابن المدلق) بالدال المهملة والذال المعجمة، يقال: إنه لم يكن يجد بيتة ليلةٍ، وأبوه وأجداده يعرفون بالإفلاس، فضرب به المثل في ذلك. مجمع الأمثال (٢/ ٤٢)، والمستقصى (١/ ٢٧٥)، ولباب الإعراب (ص٤٨٢).

(٤) هذا مثل عربي، (وهبنَّقة) هو: ذو الودعات، واسمه: يزيد بن ثروان، أحد بني قيس بن ثعلبة، بلغ من حمقه أنه كان يرعى غنم أهله فيرعى السمان في العشب، وينحي المهازيل، فقيل له: ويحك ما تصنع؟! قال: لا أفسد ما أصلحه اللّه، ولا أصلح ما أفسده! وفي كتاب الوسيط في الأمثال (ص١٣٣) وردت هذه القصة تحت مثل: فَعَل فِعْلَ هبنَّقة العبسي! فلعلها رواية لهذا المثل. انظر: الدرة الفاخرة (١/ ١٣٥)، وجمهرة الأمثال (ص٩٩)، ومجمع الأمثال (١/ ١٤٦)، والتحفة الأدبية (ص١٠٦)، والمستقصى (١/ ٨٥، ٨٦)، وفرائد اللآلئ (١/ ١٨١)، وابن يعيش (٦/ ٩٢).

(٥) ساقط من (خ).

(٦) في (خ): ونحو ذلك.

(٧) في (س): التفضيل.

(٨) ساقط من (ك).

(٩) في (س): يشكك.

من أقبح العيوب »[١]، وقال ابن الحاجب[٢] في شرح المفصل[٣]: (إنما يمتنع ذلك [في العيوب][٤] فيما كان له (أفعل) لغير التفضيل، والجهل والضلال ليس لهما (أفعل) لغيره، فيقع اللبس فيهما، بل تقول في الصفة[٥]: ضالٌّ وجاهلٌ)[٦].

● **قوله: (فإنْ قصد غيره...):**

أي: فإنْ قصد التفضيل من غير الثلاثي وهو الرباعي فما فوقه أو من الألوان والعيوب، **تُوُصِّلَ إلى ذلك بـ (أشدَّ) ونحوه**؛ يعني أنك تبني (أفعل) من فعل ثلاثي مجرد نحو (أشد) و (أظهر) و (أبين)، وتأخذ مصدر الفعل الزائد على الثلاثة الممتنع بناء (أفعل) منه ومصدر اللون أو العيب، فتقول: (**هو أشدُّ استخراجًا وبياضًا وعمًى**)، وتنصب ذلك على التمييز، فتحصل الدلالة على الزيادة في ذلك المعنى، كما تحصل بـ (أفعل) التفضيل.

● **قوله: (وقياسه للفاعل):**

أي: وقياس اسم التفضيل أن يبنى للفاعل دون المفعول، قال الشيخ: (**لأمرين**؛

أحدهما: أنه في المعنى كالصفة وهي للفاعل، والفاعل أولى؛ لأنه[٧] أوجد الفعل.

الثاني: لو جعل للمفعول، والمفعول إنما يكون من المتعدي[٨]، فلزم أن لا يبنى (أفعل) التفضيل من أكثر الأفعال لأنها لازمة)[٩].

● **قوله: (وقد جاء للمفعول نحو[١٠]: أعذر وألوم وأشغل وأشهر):**

لأنك تقول: (هذا معذور وهذا أعذر)، و (هذا مشغول وهذا أشغل)[١١]؛

---

(١) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٤٩)، وقد نقص منها الرَّصَّاص (أعمى).

(٢) في (ك): الشيخ.

(٣) ليست في (ك).

(٤) ليست في (خ، س).

(٥) في (س): في الصفة والجهل. ولا معنى لهذه الزيادة.

(٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٦٥٣)، وقد نقل الرَّصَّاص ما قاله ابن الحاجب بالمعنى.

(٧) في (خ): لكونه.

(٨) في (س): للمتعدي.

(٩) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٩٨).

(١٠) في (خ): مثل. وفي (س): نحو قولهم.

(١١) ومن ذلك قولهم في المثل: « أشغل من ذات النحيين »، وهي قصة معروفة. انظر: الفاخر في الأمثال =

بمعنى أكثر اشتغالًا، وكذلك: (هذا مَلُومٌ وهذا ألوم)؛ أي: أكثر لومًا.

● **قوله: (ويستعمل - أي: أفعل التفضيل - على ثلاثة أوجه: مضافًا، أو بمن، أو معرفًا باللام):**

ولا يجوز خُلُوُّهُ عن أحدها[1] إلا لدليل، وذلك لأن الغرض بيان المفضل عليه، ﴿وذلك بأن تضيف (أفعل) إليه﴾[2] نحو (زيد[3] ﴿أفضل الناس)، أو تأتي بـ (من) لتبيين المفضل عليه نحو﴾[4] (أفضل من عمرو)، أو باللام التي للمفضل عليه المعهود نحو (الأفضل).

● **قوله: (فإذا أضيف فله معنيان[5]؛ أحدهما - وهو الأكثر -: أن تقصد به الزيادة على مَنْ أضيف إليه فيشترط أن يكون منهم، مثل: زيد أفضل الناس...):**

أي: أن يكون مِنْ جملة مَنْ أضيف إليهم وداخلًا فيهم لمشاركته لهم، فإنَّ (زيدًا) داخل في الناس باعتبار مشاركته لهم[6] في أصل الفضل، وجاء (أفعل) لبيان أن (زيدًا) قد زاد عليهم في الفضل، ولا يلزم من دخوله في المضاف إليه التناقض؛ لأنه يقال[7]: إذا كان داخلًا فيهم وأضيف إليهم فكأنه قد أضيف إلى نفسه! والجواب: أنه داخل[8] فيهم باعتبار الشركة في أصل الفضل[9] خارج عنهم باعتبار الزيادة والتفضيل، فأضيف إلى ما زاد عليهم، ولم يزد على نفسه فلم يُضَفْ إليها.

● **قوله: (فلا يجوز: يوسف أَحْسَنُ إخوته):**

أي: لا يجوز أن يكون[10] من هذا المعنى الذي يشترط دخوله في المضاف

= (ص٨٦)، والوسيط في الأمثال (ص٤٤)، وجمهرة الأمثال (ص١٣٨)، ولسان العرب (٣/ ٦٠٠).

(١) في (خ): عن أحد هذه.

(٢) ساقط من (س).

(٣) ليست في (خ).

(٤) ساقط من (س).

(٥) جاء بعده في (خ): أي: إذا استعمل اسم التفضيل مضافًا فله معنيان.

(٦) ليست في (ك).

(٧) في (س): لا يقال.

(٨) في (ك): دخل.

(٩) في (خ، س): الفعل. وليس كذلك؛ لأنه لا يوجد فعل.

(١٠) في (ك): أن يكون هذا.

إليهم؛ لأنه لو كان (يوسف) داخلًا في (الإخوة) امتنع إضافتهم إلى ضميره؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (جاءني إخوة يوسف) لم يكن (يوسف) داخلًا فيهم؟ فكذلك إذا قلت: (يوسف أحسن إخوته)، وإذا لم يكن داخلًا فيهم لم يكن من هذا المعنى، وإنما يكون من المعنى الثاني[1].

● **قوله: (والثاني: أن تقصد به زيادة مطلقة...):**

أي: المعنى الثاني: أن تقصد بـ (أفعل) زيادة مطلقة ولا تقصد التفضيل على من أضيف إليهم، وإنما يقصد بإضافته التخصيص والتوضيح.

● **قوله: (فيجوز: يوسف أحسن إخوته):**

وذلك لأنه ليس الغرض ما تقدم من قصد الزيادة على من أضيف إليه حتى يشترط أن يكون مشاركًا، وإنما المقصود أن المختص بهذه الصفة مِنْ دونهم، ومن ذلك قول مَنْ[2] قال لنصيب[3] - وهو مولًى معروف - (أنت أشعر أهل جلدتك)، كأنه قال: (أنت أشعر السودان)، وقد علم أنه لا شاعر فيهم سواه فَلَم يشاركوه، وإنَّما قصد بإضافته إليهم توضيح أنه منهم، ومن ذلك قولهم: (الناقص والأشج أعدلا بني مروان)[4]، وقد علم أنه لا عادل فيهم سواهما.

فإنْ قيل: فـ (يوسف) مشارك لـ (إخوته) في الحسن إذ هم حسان، قال الشيخ في شرحه: (إن اتفقت مشاركة فليست مقصودة؛ لأن إضافتهم إلى ضميره منعت من المعنى الأول)[5].

---

(١) في (ك): وإنما يكون المعنى بيان الثاني.

(٢) قيل: القائل هو (جرير) الشاعر المعروف، وفي أمالي المرتضى (١/ ٦١) أن القائل هو سليمان بن عبد الملك.

(٣) هو نصيب بن رباح، أبو محجن مولى عبد العزيز بن مروان: شاعر فحل مقدم في النسيب والمدائح، اشتراه عمر بن عبد العزيز وأعتقه، توفي سنة (١٠٨هـ). الشعر والشعراء (ص١٩٧)، وأمالي المرتضى (١/ ٦٠).

(٤) الناقص هو: يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، سمي بذلك لنقصه أرزاق الجند، والأشج: عمر بن عبد العزيز بن مروان، سمي بذلك لشجة أصابته بضربة الدابة. انظر: الأشموني (٣/ ٤٩)، وابن يعيش (٣/ ٥)، وشرح الألفية لابن الناظم (ص٤٨٣).

(٥) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص٩٩).

● **قوله: (ويجوز في الأول الإفراد والمطابقة لمن هو له):**

أي: ويجوز في المضاف بالمعنى الأول الإفراد [في اسم التفضيل][١]، فتقول: (الزيدان أفضل الناس)، و (الزيدون أفضل الناس)، و (هند أفضل الناس[٢]) و (الهندان أفضل الناس[٣])، و (الهندات أفضل الناس[٤]).

وتجوز المطابقة [**لمن هو له**][٥] فتقول: (الزيدان أفضلا الناس)، و (الزيدون أفضلو الناس)، و (هند فضلى الناس)، و (الهندان فضليا[٦] الناس)، و (الهندات فضليات الناس).

أمَّا وجه إفراد اسم التفضيل؛ فلأنه أشبه الذي بِـ (مِنْ) نحو (زيد أفضل من عمرو) لمَّا كان المفضل عليه مذكورًا فيهما[٧] معًا[٨]، والذي بـ (من) مفرد مذكر، فكذلك[٩] ما أشبهه.

وأما وجه المطابقة لمن هو له في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث فلأنه صفة، ومن حق الصفة أن تطابق الموصوف.

● **قوله: (وأما الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة):**

[أي: المضاف بالمعنى الثاني وهو: أن يُقْصَدَ التوضيح لا التفضيل، فلا بد فيه من المطابقة][١٠] لمن هو له في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وكذلك المعرف باللام نحو (الأفضل) لا بد فيه أيضًا[١١] من المطابقة، تقول[١٢]: (الزيدان الأفضلان) و (الزيدون الأفضلون)، وعلى ذلك فقس، وذلك لأن المعرف باللام بَعُدَ عن[١٣] شبه ما أَتَى بـ (مِنْ)؛ لأنه لم يذكر المفضل عليه مع اللام كما ذكر مع (مِنْ) وعما[١٤] يقوم مقام (مِنْ) وهو الإضافة بالمعنى الأول، فجرى

---

(١) ساقط من (ك).
(٢ - ٤) في (خ): النساء.
(٥) ساقط من (ك).
(٦) في (س): فضلتا. وهو ظاهر التصحيف.
(٧) يريد في: الزيدان أفضل الناس وأخواته، وزيد أفضل من عمرو.
(٨) ليست في (خ، س).
(٩) في (خ، س): وكذلك.
(١٠) ساقط من (خ).
(١١، ١٢) ليست في (خ).
(١٣) في (س): أن. وهو خطأ.
(١٤) أي: ويبعُد عن الذي يقوم مقام (مِنْ)، وهو معطوف على قوله: بعد عن شبه ما أتى بـ (من).

مجرى الصفات في مطابقة الموصوف، وكذلك المضاف بالمعنى الثاني[١] لم يذكر المفضل عليه فيه لأنه لا تفضيل فيه، وإنَّما هو صفة فطابقت[٢].

● **قوله: (والذي بـ(من)[٣] مفرد مذكر لا غير)..**

سواء استعملته لمثنًّى أو مجموع أو مذكر أو مؤنث؛ تقول: (الزيدان أفضل من عمرٍو)، و (الزيدون أفضل من عمرٍو)، و (هند أفضل من عمرٍو)، و (الهندان أفضل من عمرٍو)، [و (الهندات أفضل من عمرٍو)][٤]، وعلة إفراده وتذكيره: أنه أشبه فعل التعجب نحو (ما أحسن زيدًا)، فكما أن فعل التعجب مفرد مذكر لا غير فكذلك هذا، والجامع بينهما كون كل واحد منهما يدل على زيادة، ولا يُبْنَـيَانِ إلا من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب.

● **قوله: (ولا يجوز: زيد الأفضل من عمرٍو):**

يعني: لا يجمع بين اللام و (مِنْ)؛ لأن المقصود بيان المفضل[٥] عليه، وهو يحصل بأحدهما، فلا حاجة إلى الجمع بينهما.

● **قوله: (ولا زيد[٦] أفضل):**

من دون (مِنْ) ولا (لام) ولا (إضافة)[٧].

● **قوله: (إلا أن يعلم):**

يعني: إلا إذا علم المفضل عليه جاز حذف (مِنْ)، كقوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ [طه: ٧][٨]؛ أي[٩]: وأخفى من السِّرِّ، وكذلك: (اللَّـه أكبر)؛ لأنه قد علم أن المراد: أكبر من كل كبير.

● **قوله: (ولا يعمل في مظهر):**

أي: لا يعمل (أفعل التفضيل) في مظهر، فلا يرفع ظاهرًا على أنه فاعل، ولا

---

(١) ليست في (س).
(٢) في (س): فتطابق.
(٣) في (س): عن.
(٤) ساقط من (خ).
(٥) في (س): الفضل.
(٦) ليست في (س).
(٧) في (س): من دون (من) ولا (لام إضافة). وفي (ك): من دون (من) و (لام) و (إضافة).
(٨) من قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ ... ﴾.
(٩) في (خ): يعني.

ينصب مفعولًا به. قال في المفصل[1]:

وأما قول الشاعر:

١٢٢. .... وَأَضْرَبَ مِنَّا بالسيوفِ القَوَانِسَا[2]

فإنَّما نصب (القوانسا)[3] بفعل مقدر تقديره: نضرب القوانسا[4]، ولا يقال: إنَّه منصوب بـ (أضرب).

وإنَّما لم يعمل (أفعلٍ) التفضيل في الظاهر؛ لأن الصفة المشبهة تثنى وتجمع كاسم الفاعل، فعملت لشبهها به، وهو[5] لا يثنى ولا يجمع عند وجود (مِنْ) في قولك: (أفضل من عمروٍ) فلذلك لم يعمل، قال الشيخ: (هذا تعليل النحويين، وأولى منه أن يقال: لم يعمل لأنه ليس له فعل بمعناه[6]، يعني أن (أفعل) يدل على الزيادة والفعل لا يدل عليها، فإذا قلت: (أحسن من عمروٍ)، دل على زيادة الحسن، وفعله إنَّما يدل على الحسن فقط، فَلَمَّا لم يكن له فعل بمعناه لم يعمل في ظاهرٍ، وإنَّما يعمل في ضمير مستتر فيه هو فاعله)[7].

---

(١) للزمخشري (ص٢٣٧).

(٢) البيت للعباس بن مرداس، وقد تقدمت ترجمته، وهو من قصيدة من المنصفات في غزوة لبني سليم، ورئيسهم العباس علي مراد، ومطلع القصيدة:

لأسْمَاءَ رَسْمٌ أصْبَحَ اليَوْمَ دارِسا وأقْفَرَ إلَّا رَحْرَحانَ فَراكِسا

وصدر بيت الشاهد هو:

أكَرَّ وأحمَى للحقيقةِ منهم

والقوانس: جمع قونس، وهو أعلى بيضة الرأس.

والشاهد فيه: حيث نصب (**القوانسا**) بفعل مقدر، وليس بقوله: (أضرب).

انظر: ابن يعيش (٦/ ١٠٥، ١٠٦)، وخزانة البغدادي (٣/ ٥١٧)، والمغني (ص٦١٨)، وشرح التصريح (١/ ٣٣٩)، والأشموني (٣/ ٥٦)، والأصمعيات (ص٢٠٥)، والإيضاح في شرح المفصل (١/ ٦٦٣).

(٣، ٤) في (خ، س): القوانس.

(٥) أي: اسم التفضيل.

(٦) في (خ): لمعناه.

(٧) ابن الحاجب في شرحه للكافية (ص٩٩).

● **قوله: (إلا إذا كان صفة[١] لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل[٢] باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفيًّا مثل: ما رأيت رجلًا أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد):**

يعني أنه لا يعمل (أفعل) في ظاهر إلا بهذه الشروط الثلاثة:

* **الأول: أن يكون (أفعل) صفة لشيء وهو في المعنى لمسبب ذلك الشيء؛** فـ(أحسن) صفة للرجل وهو في المعنى صفة لِمُسبَّبِهِ وهو (الكحل)؛ لأن الحسن في المعنى صفة[٣] لـ (الكحل)، **فإنْ قيل:** وَلِمَ كان مسببًا عن الرجل؟ **قلنا:** إنَّ حسن الكحل سببه حسن عين الرجل، فلما كانت العين حسناء كان الكحل أحسن، والشيء يوصف بصفة محله؛ ألا ترى أنهم يقولون: سال الوادي؟ وإنَّما الذي سال الماء، لكن لما اتصف الماء بالسيلان اتصف به الوادي أيضًا[٤].

* **الشرط الثاني: قوله: (مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره)؛ أي:** المسبب مفضل[٥] وهو (الكحل) باعتبار الأول؛ أي: باعتبار الموصوف الأول وهو عين الرجل على نفسه باعتبار الثاني وهو (عين زيد)؛ لأن (الكحل) فُضِّلَ على نفسه باعتبار محلين؛ وهما: عين الرجل وعين زيد، والكحل واحد، لكن لما كان أحد المحلين أحسن من المحل الثاني اتصف بأنه فيه أحسن منه في الثاني.

* **الشرط الثالث: قوله: (منفيًّا)؛ أي[٦]:** يكون ذلك[٧] التفضيل منفيًّا، فإذا قلت: (رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد)، أفاد الزيادة في الحسن و[٨] أن الكحل في عين الرجل أحسن منه في عين زيد، فإذا دخل النفي فقلت: (ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد)[٩]، أفاد[١٠] نفي

---

(١) ليست في (س، ك).
(٢) في (س): يفضل.
(٣) ليست في (خ، س)، وجاء مكانها في (س): قوله: (هو).
(٤) ليست في (خ).
(٥) في (خ، س): مفضل المسبب.
(٦) في (خ): يعني.
(٧) ليست في (ك).
(٨) ساقط من (س، ك).
(٩) ساقط من (س).
(١٠) في (س): فأفاد.

زيادة[١] حسن الكحل في عين الرجل على حسنه في عين زيد، فتصير (أحسن) بمعنى (حَسُنَ) لانتفاء[٢] الزيادة، فإذا انتفت الزيادة صار بمعنى الفعل، فإذا صار بمعنى الفعل عَمِلَ عَمَلَ الفعل، فلذلك قال الشيخ: (لأنه بمعنى (حَسُنَ). فإذا صار كذلك كان كالصفة المشبهة عَمِلَتْ؛ لأن لها فعلًا بمعناها)[٣].

فإنْ قيل: فإذا انتفت الزيادة بدخول النفي بطل المقصود بأفعل التفضيل، **فالجواب**: أنه قد أرشد ذلك على أنه لم يزد[٤] الكحل في عين رجل من الرجال على حسنه في عين زيد، فكأن حسن الكحل في عين زيد قد بلغ الغاية القصوى التي لم يزد عليها شيء في الحسن، وذلك هو المعنى المراد بأفعل التفضيل، [فتدبره[٥] شافيًا][٦].

● **قوله: (مع أنهم لو رفعوا[٧] لفصلوا بين (أحسن) ومعموله بأجنبي[٨] [وهو الكحل][٩]**:

يعني بالمعمول وهو[١٠] قوله[١١]: (منه)، فإنَّه متعلق بـ (أحسن)، فلو رفع (الكحل) على الابتداء ولم يجعل فاعلًا لـ (أحسن) كان فاصلًا - يعني الكحل - بين (أحسن) وبين (منه)، وذلك لا يجوز؛ لأن الفصل بين الصفة ومعمولها بالأجنبي لا يجوز؛ فكان ذلك علة - عند سيبويه[١٢] - في عمل (أفعل)[١٣] في الظاهر. **فإنْ قيل**: فَقَدِّمُوا (منه) على (الكحل) وقولوا: (ما[١٤] رأيت رجلًا أحسنُ منه في عينه الكحل)، **قال الشيخ**[١٥]: لو قُدِّمَ (منه) كان ضميره راجعًا على غير مذكور متقدم، قلنا: (الكحل) مبتدأ، وهو وإنْ تأخر لفظًا

---

(١) ليست في (ك، خ).
(٢) في (س): بنفي... إلخ. أي: لزوال معنى التفضيل منها.
(٣) ابن الحاجب في متن الكافية.
(٤) في (ك): لم يزد زيادة حسن... إلخ.
(٥) في (س): فتدبر.
(٦) ساقط من (خ).
(٧) على الابتداء، لا على الفاعلية لـ (أفعل).
(٨) في (خ، س): وهو منه بأجنبي.
(٩) ساقط من (خ، س).
(١٠) ليست في (س، ك).
(١١) ليست في (ك).
(١٢) انظر: الكتاب (١/ ٢٣٢).
(١٣) في (س): أفضل.
(١٤) ليست في (س).
(١٥) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٠٠).

فهو متقدم رتبة، فيصح رجوع الضمير إليه فيكون ذلك مثل قولهم: (في داره زيد)، وذلك جائز على ما تقدم، قالوا: يكون (الكحل) مبتدأ، و (أحسن) خبر مقدم[١]، فيكون ذلك وصفًا بالجملة، والمقصود الوصف بـ (أفعل) وحده، قلنا: هذا الحكم[٢] لا دليل عليه، فالتعليل المستقيم ما ذكره المصنف.

● **قوله: (ولك أن تقول: أحسن في عَيْنِه الكُحلُ في عَينِ زَيدٍ):**

يعني أن لك عبارة فيما بعد المرفوع[٣] - وهو الكحل - أخصر من الأولى، وهو أن تحذف الضمير في (منه)، والمعنى كما كان[٤] عليه.

● **قوله: (فإنْ[٥] قَدَّمْتَ[٦] ذكر العين قلت: مَا رَأَيتُ كَعَينِ زَيدٍ أحسن فيها الكُحل):**

يعني أن لك عبارة ثالثة[٧]؛ وهي أن تقدم (عين زيد) المفضل عليها في المعنى، يعني قبل دخول النفي، وأما بعد دخوله فهي المفضلة في الحقيقة، فلذلك قال الشيخ: (في المعنى كذلك لفظه في شرحه[٨]، فتستغني في هذه العبارة عما بعد (الكحل)، وجازت هذه المسألة وإنْ لم يكن فيها فصل - يعني لو رفعت (الكحل) بالابتداء - لأنها فرع الأولى، فالحكم[٩] واحد)[١٠].

● **قوله: (مثل:**

١٢٣. مَرَرْتُ على وادي السباعِ ولا أَرَى	كوادي السِّباعِ حين يُظْلِمُ وادِيا
أَقَلَّ بِه رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً	وأَخْوَفَ إلَّا ما وقى اللَّهُ سارِيا[١١]

(١) في (ك): متقدم. (٢) في (س): تحكم.

(٣) في (س): يعني أن لك أن تقول في عبارة ما بعد المرفوع.

(٤) في (ك): على ما كان. (٥) في (س): وان

(٦) في (ك): وإن شئت قدمت.

(٧) في (س): وهو. وليس كذلك؛ لأن (عبارة) مؤنث.

(٨) أي: شرح الكافية. (٩) في (س): في الحكم.

(١٠) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٠٠).

(١١) البيتان من بحر الطويل، وهما لسحيم بن وثيل بن عمرو الرياحي اليربوعي الحنظلي، شاعر مخضرم، كان شريفًا في قومه، توفي سنة (٦٠هـ). انظر: الخزانة (١/ ١٢٦ - ١٢٩)، وطبقات فحول الشعراء (ص١٧٤).

وأقل: أفعل تفضيل صفة لـ (واديا). والتئية: التوقف والتلبث.

يعني أن هذه العبارة الثالثة[1] مثل ما أنشده سيبويه[2] رَحِمَهُ اللَّهُ من هذين البيتين، فقوله: (كوادي السباع) مثل قوله[3]: كـ (عين زيد)، و (أقلّ)[4] (أفعل تفضيل) مثل (أحسن)، و (رَكْبٌ) مرتفع بـ (أقلّ) ارتفاع (الكحل) بـ (أحسن)، ولو عبرت [في البيتين][5] بالعبارة الأولى لقلت: (ما رأيت واديًا أقل به ركب أتوه تئية منه بوادي السباع)، فـ (أقل) صفة لقوله: (واديًا)، وهو في المعنى لِمُسَبَّبِهِ[6] وهو قوله: (رَكْبٌ) مفضل في القلة - باعتبار الوادي الأول - على نفسه باعتبار غيره وهو (وادي السباع)، كأنه قال: ما رأيت واديًا زادت قلة الركب فيه على قلته بوادي السباع.

ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت: (ولا أرى واديًا أقل به ركب أتوه تئية[7] من وادي السباع).

قال الشيخ[8] في شرح المفصل[9]: (و (تئية) إمَّا مصدر؛ لأن الإتيان[10] قد يكون بتئية، أي بِتَـوَقُّـفٍ وَتَحَبُّسٍ، وقد يكون بغير ذلك، فهو[11] مصدر من باب النوع مثل: رجع القهقرى، وإما مصدر[12] وقع حالًا؛ (أي ما رأيت واديًا أتوه ركب تئية)، أي متوقفين).

وقال ركن الدين: « (تئية) تمييز عن (أقل)؛ [أي: قَلَّتْ تئيتهم، نحو (طاب زيد نفسًا)؛ أي: طابت نفسه][13]، و (أخوف) عطف على (أقل) وهو أفعل تفضيل

= انظر: سيبويه (١/ ٢٣٣)، والخزانة (٣/ ٥٢١)، والعيني (٤/ ٤٨)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس (ص١٧٢)، وما اتفق لفظه واختلف معناه (ص٣٦، ٣٧) وقد نسبه ياقوت في معجم البلدان (٥/ ٣٤٤) (وادي السباع) إلى السفاح بن بكير.

(١) ليست في (س).
(٢) الكتاب (١/ ٢٣٣).
(٣) في (خ): قولك.
(٤) أي: في البيت.
(٥) ليست في (ك).
(٦) في (س): بمسببه.
(٧) ليست في (ك).
(٨) ابن الحاجب.
(٩) يريد: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٦٦٣).
(١٠) في (س): الاثنان. وهو ظاهر التصحيف.
(١١) من كلام الرَّصَّاص.
(١٢) هذا من كلام ابن الحاجب في الإيضاح، انظر: (١/ ٦٦٣).
(١٣) ساقط من (خ)، وقد يكون زيادة في (س، ك)؛ لأنه من كلام الرَّصَّاص لا من كلام ركن الدين، وعلى عبارة (خ) يكون كلام ركن الدين موصولًا؛ لأن ما بعده من كلام ركن الدين.

أيضًا، و (ساريًا) منصوب بأنه حال، وصاحبها ضمير مستتر في (أخوف) يرجع إلى الركب؛ أي: خاف الركب سارين، أو تمييز عن ذلك الضمير؛ أي: خاف سرى الركب؛ لأن تمييز الجملة وما ضاهاها يقدر بالفاعل على ما تقدم »[1].

هذا آخِرُ القول في الاسم، ؛والحمد للّه على كل حالٍ؛[2] ؛من الأحوال؛[3]، ؛والصلاة على سيدنا محمد وآله خير آل يا رب يا كريم؛[4][5].

* * *
* *
*

(١) في (ك): السيد ركن الدين، وانظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٥٤).
(٢) ساقط من (س). (٣) ساقط من (س، ك).
(٤) عبارة (ك): وصلواته وسلامه على سيدنا محمد وآله وسلم.
(٥) ساقط من (س).

[باب الفعل]

● **قوله: (الفعل: ما دل على معنًى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة):**

* **فقوله: (ما دل على معنًى):** يشمل الكلم الثلاث: الاسم والفعلٍ والحرف.

* **وقوله: (في نفسه):** خرج عنه الحرف.

* **وقوله: (مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة):** خرج عنه الاسم.

وكل ما ورد على الاسم[١] باعتبار طرده[٢] فهو وارد هاهنا باعتبار عكسه، والجواب هاهنا كالجواب في الاسم، فكل ما ورد هاهنا باعتبار العكس فهو وارد في الاسم باعتبار الطرد، والطرد أن تأتي بلفظة (كل) وتضيفها[٣] إلى الحد، وتخبر بالمحدود[٤] فتقول: (كل ما دل على معنًى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة)[٥] هذا الذي ذكره نجم الدين[٦]، ومنهم من يعكس ويسمي الطردِ عكسًا، والأول قول النحاة، والثاني لأهل المنطق، وذكر ابن الحاجبِ[٧] في المنتهى[٨]: أن الطرد والعكس هو النفي والإثبات، [فإذا قلت: (كلِ فعل يدل على معنًى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) فهذا طرد، والعكس أن تقول: (ما لم يدل على معنًى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فليس بفعل)][٩]، ويَرِدُ على الطرد هاهنا: الصبوح والغبوق واسم الفاعل، نحو: (ضارب الآن أو

---

(١) في (ك): حد الاسم.

(٢) الطرد والعكس: النفي والإثبات، وسيبينهما المؤلف ويمثل لهما بعد قليل.

(٣) في (س): وتضيفه.

(٤) عبارة (خ): وتخبر بالمحدود، هذا الذي ذكره نجم الدين، ومنهم من يعكس ويسمي الطرد عكسًا، والأول قول النحاة، والثاني لأهل المنطق، وتقول: كل ما دل على معنًى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فهو فعل، والعكس كل فعل فهو يدل على معنًى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وذكر ابن الحاجب في المنتهى أن الطرد والعكس هو الإثبات للحد ونفيه.

(٥) أي: كل ما دل على معنًى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فعل.

(٦) انظر: شرح الكافية (٢/ ٢٢٣).

(٧) في (ك): وابن الحاجب ذكره... إلخ.

(٨) انظر: منتهى الوصول والأمل (ص١٢).

(٩) ساقط من (خ).

غدًا)، ويَرِدُ على العكس: الأفعال[١] التي لا تتصرف، نحو (نعم وبئس[٢] وحبذا وفعل التعجب)، فإنَّها أفعال، وهي غير مقترنة بزمان، والجواب في الجميع: أن ذلك عارض، ولا اعتداد بما كان[٣] عارضًا، وهو دلالة (الصبوح والغبوق واسم الفاعل) على الزمان[٤]، وعدم دلالة الأفعال التي لا تتصرف عليه.

● قوله: (ومن خواصِّه: دخولُ قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء التأنيث الساكنة ونحو تاء فعلت):

* **أما (قد)**؛ فلأنها لتقريب الماضي من الحال أو لتقليل الفعل، وذلك معنًى يختص بالفعل، إذ الماضي والحال إنَّما يكونان[٥] في الفعل.

* **وأما (السين وسوف)**؛ فلأنهما إذا دخلا على الفعل[٦] المضارع المشترك بين الحال والاستقبال - نحو (يضرب) - خَلَّصَاهُ للاستقبال نحو (سيضرب) [و (سوف يضرب)][٧].

* **وأما (الجوازم)**؛ فإنما اختصت[٨] بالأفعال لاختصاص الجزم بها، إذْ هو[٩] في الفعل عِوَضٌ[١٠] عن الجر في الاسم.

* **وإنَّما اختصت تاء[١١] التأنيث[١٢] الساكنة بالفعل**؛ لأنها وُضِعَتْ لتدل على أن الفاعل مؤنث، ولا فاعل في الأصل إلا للفعل، وإنَّما قال (**الساكنة**)؛ لأن المتحركة[١٣] تختص[١٤] بالاسم، نحو: فاطمة وطلحة.

---

(١) ليست في (ك).
(٢) في (ك): كنعم وبئس.
(٣) في (س): به إذ كان.
(٤) في (خ): وهو دلالة الزمان في الصبوح والغبوق واسم الفاعل. وفي (س): وهو دلالة في الصبوح والغبوق واسم الفاعل على الزمان.
(٥) في (خ، ك): يكون.
(٦) ليست في (ك).
(٧) ساقط من (خ).
(٨) في (خ): وإنما اختصت الجوازم بالأفعال... إلخ.
(٩) في (س): هي.
(١٠) في (س): عوضًا. وهو خطأ؛ لأنه خبر مرفوع.
(١١) ليست في (س).
(١٢) في (س): بالتأنيث.
(١٣) في (خ): المحتركة.
(١٤) في (خ، ك): مختصة.

* وأما (**نحو تاء فعلت**) - ونعني بها[١] الضمائر المرفوعة المتصلة البارزة نحو (فَعَلَتْ وفَعَلَتَا وَفَعَلْتَ وَفَعَلْتِ[٢] وفَعَلْتُمَا وفَعَلْتُمْ وفَعَلْتُنَّ وفَعَلَا[٣] وفَعَلُوا وفَعَلْنَ)-؛ فلأن الأسماء لا يكون فيها ضمير مرفوع بارز متصل على ما تقدم من أنه يؤدي إلى الجمع بين تثنيتين أو جمعين، [والله أعلم][٤].

* * *

---

(١) في (خ، ك): به.

(٢) ليست في (خ، ك)، والمقام يستدعيها؛ لأنها للمخاطبة المؤنثة والتي قبلها للمخاطب المذكر، ومثناهما واحد.

(٣) في (س): وفعل وفعلا، والفعل الأول زيادة في هذه النسخة؛ لأنه لا ضمير متصل فيه، وإنما فاعله ضمير مستتر تقديره: (هو).

(٤) ساقط من (خ، س).

[الفعل الماضي]

● قوله: (الماضي: ما دل على زمان قبل زمانك):

* فقوله: (ما دل على زمان): دخل فيه الحال والاستقبال.

* وقوله: (قبل زمانك): خرجا، ويَرِدُ عليه (أمسِ)، فإنه يدل على زمان قبل زمانك وليس بفعل.

والجواب[١]: أنه لما كان في تقسيم الأفعال فكأنه قال: الماضي فعل دل[٢] على زمان قبل زمانك[٣]، فخرج (أمس)؛ [لأنه اسم][٤].

● قوله: (وهو مبني على الفتح):

ولا يقال: لم بني؟ لأنَّ الأصل[٥] في[٦] الأفعال البناء؛ لأنها تدل[٧] على المعاني المختلفة بصيغٍ مختلفة، فلم تفتقر إلى الإعراب، ويقال: لم بني على حركة؟ ولم خص بالفتح؟ أمَّا وجه بنائه على حركة فلأنه وقع موقع الاسم، ذكره ركن الدين[٨]؛ لأنك تقول: (زيد ضرب)، كما تقول: (زيد ضارب)، [و (مررت برجل ضرب)، كما تقول (ضارب)][٩]، فاقتضى وقوعه موقع[١٠] الاسم[١١] أن يبنى[١٢] على حركة، **فإنْ قيل: فهلَّا أعرب لذلك؟ قلنا:** ذلك شبه غير قوي فلم يوجب الإعراب.

وإنَّما بني على الفتح؛ لأنه لما كثر استعماله أعطي أخف الحركات.

---

(١) في (ك): وأجيب.
(٢) ليست في (ك).
(٣) ليست في (س).
(٤) ساقط من (خ)، وجاء مكانها فيها قوله: بقوله فعل.
(٥) في (ك): أصل.
(٦) ليست في (ك).
(٧) في (س): لا يدل. حيث سقطت أن واسمها (أنها).
(٨) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٥٥).
(٩) ساقط من (س).
(١٠) في (خ): موقعه.
(١١) ليست في (خ).
(١٢) في (س): بني.

● **قوله: (مع غير الضمير المرفوع المتحرك[1] والواو):**

يعني أنه يبنى على الفتح إلَّا مع الضمير المرفوع المتحرك[2] المتصل البارز[3] فإنَّه يبنى[4] الفعل[5] على السكون، نحو (ضَرَبْتُ وضَرَبْنَا وضَرَبْنَ[6] وضَرَبْتِ وضَرَبْتُما وضَرَبْتُمْ وضَرَبْتُنَّ)، وذلك لكراهتهم اجتماع أربع حركات متوالية[7] لوازم فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن الضمير المرفوع بمنزلة الجزء من الفعل لشدة اتصاله به، ولو سكنوا أول الفعل وهو الفاء[8] لأدى إلى الابتداء بساكن، ولو سكنوا العين لالتبس هل هو مكسور العين أو مفتوحها أو مضمومها؟ فسكنوا اللام وهو الباء من (ضَرَبْتُ)، ولم يسكنوا الضمير لأنه اسم على حرف واحد فقوي بالحركة.

* **وإنَّما قيد الضمير بـ(المرفوع)**؛ لأنه لو كان منصوبًا[9] نحو (ضربك) لم يسكن له[10] الفعل؛ لأن ضمير المفعول غير لازم، بل يجوز حذفه، فلم يجتمع أربع حركات لوازم.

* **وإنَّما قال: (المتحرك)**، احترازًا من نحو (ضربَا)؛ فإنَّ الألف ساكنة، فلا يسكن آخر الفعل.

* **وإنَّما قال: (والواو)**؛ لأن الضمير إذا كان واوًا[11] ضُمَّ ما قبلها ولم يفتح، نحو (ضربُوا)؛ لأنهم قصدوا أن يكون ما قبل الواو مجانسًا لها.

* * *
* *
*

---

(١) ليست في (س).
(٢) ليست في (س، ك).
(٣) في (س): البارز المتصل.
(٤) في (س): مبني.
(٥) ليست في (ك)، وفي (س): الفعل الماضي.
(٦) في (س): وضربتا. وليس كذلك؛ لأنه لا حركة فيه على هذه الصورة.
(٧) ليست في (خ).
(٨) في (س): الفعل. وهو خطأ.
(٩) في (ك): مرفوعًا. وهو خطأ.
(١٠) ليست في (خ، س).
(١١) في (خ): واو. ويجب نصبها لأنها خبر كان.

[الفعل المضارع]

● قوله: (**المضارع: ما أشبه الاسم بأحد حروف: نأيت**):

* **فقوله: (ما أشبه الاسم)**: دخل فيه الماضي؛ لأنه أشبه الاسم على ما تقدم.

* **وقوله: (بأحد حروف: نأيت)**: خرج عنه الماضي، فإنَّه لم يشبه الاسم بذلك، والباء[1] في قوله: (**بأحد حروف: نأيت**[2]) [متعلقة بمحذوف تقديره: كائنًا بأحد [حروف[3] (**نأيت**)] أو مصاحبًا، ولا يتعلق بقوله: (**أشبه**)؛ لأن (أشبه)[4] متعلق[5] لقوله: (**لوقوعه**)][6].

● قوله: (**لوقوعه مشتركًا وتخصيصه بالسين أو سوف**):

تبيين للجهة التي بها أشبه الاسم[7]، وهي كون كل واحد منهما مشتركًا ومخصصًا.

* **فالاشتراك [في الاسم]**[8]: نحو (رجل)، [وكذلك (ضارب)][9]، فإنه صالح لزيد وعمرو، فإذا قلت: (الرجل) و (الضارب) تخصص بالمعهود.

* **والاشتراك في الفعل**[10] **المضارع**: نحو (يضرب)، فإنه يحتمل الحال والاستقبال، [فإذا قلت: (سيضرب) أو (سوف يضرب) تخصص بالاستقبال][11].

---

(١) في (خ): قال ركن الدين: « والباء... » إلخ. انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٥٦)، وفيه اختلاف كبير عما أورده الرَّصَّاص.
(٢) ليست في (س).
(٣) قوله: (حروف نأيت) ساقطة من (خ، ك).
(٤) في (ك): الشبه.
(٥) ساقطة من (ك).
(٦) ساقط من (خ)، وجاء مكانه فيها: للسببية أو للمصاحبة، كأنه قال: بسبب حروف (نأيت)، أو مصاحبًا حروف (نأيت).
(٧) في (خ): التي أشبه الاسم بها.
(٨) ليست في (س، ك).
(٩) ساقط من (س، ك).
(١٠) ليست في (ك).
(١١) ساقط من (خ).

● **قوله: (فالهمزة للمتكلم مفردًا):**

شرع يبين لك[١] معاني حروف (نأيت)، فقال: فالهمزة للمتكلم مفردًا مذكرًا كان أو مؤنثًا، يقول الرجل: أنا أقوم، وكذلك المرأة.

● **قوله: (والنون له مع غيره):**

أي: والنون للمفرد إذا انضم إليه غيره، وذلك المثنى[٢] من المذكر والمؤنث والمجموع منهما، وذلك نحو (نحن نقوم)، ويدخل في ذلك الواحد المعظم، فيقول: (نحن نفعل)، قال الشيخ: (لأنه إنَّما تكلم عنه وعن غيره (غالبًا)، وإنما قال: (غالبًا)؛ لأن البارئ تبارك[٣] وتعالى لا يتكلم عنه وعن غيره نحو قوله تعالى: ﴿ نَقُصُّ عَلَيْكَ ﴾ [يوسف: ٣][٤]، و قوله[٥]: ﴿ إِنَّا نَحْنُ[٦] نُحْيِۦ وَنُمِيتُ ﴾ [ق: ٤٣][٧])[٨].

● **قوله: (والتاء للمخاطب):**

أي: على اختلاف أحواله لمفرد ومثنًّى ومجموع من المذكر والمؤنث؛ نحو (أنت تَفْعَلُ يا زيد)، و (أنت تفعلين يا هند)، و (أنتما تفعلان)، و (أنتم تفعلون)، و (أنتن تَفْعَلْنَ).

● **قوله: (والمؤنث والمؤنثتين غيبة):**

أي: التاء لهما؛ نحو (هند تَفْعَلُ)، و (الهندان تفعلان).

● **قوله: (والياء للغائب[٩] غيرهما):**

أي: غير المؤنث والمؤنثتين، تقول: (زيد يفعل)، و (الزيدان يفعلان)، و (الزيدون يفعلون)، و (النساء يَفْعَلْنَ).

---

(١) ليست في (س).
(٢) في (س): المبني. وليس كذلك، والدليل قوله بعده: والمجموع منهما.
(٣) ليست في (خ).
(٤) وتمامها: ﴿ ... أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾
(٥) ليست في (خ، س).
(٦) في (ك): وإنا لنحن. وهي من آية أخرى هي: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾ [الحجر: ٢٣].
(٧) وتمامها: ﴿ ... وَإِلَيْنَا ٱلْمَصِيرُ ﴾.
(٨) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٠١).
(٩) في (س): لغائب.

● **قوله: (وحرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه):**

هذا تبيين حركة حروف[1] المضارعة.

* **قوله (مضموم في الرباعي)**: تقول في مضارع (أكرم): (يُكْرِم) [بضم الياء]، وكذلك في (دحرج): (يُدَحرج) بضم الياء، وكذلك في حروف المضارعة فإنَّها تُضَمُّ في كل فعل رباعي.

* **قوله (مفتوح فيما سواه)**: يعني في الثلاثي والخماسي والسداسي، فالثلاثي نحو (يضرب) من (ضرب)، والخماسي نحو (ينطلق)[2]، والسداسي نحو (يستخرج)[3]، أما الثلاثي فلكثرة دوره[4] في الكلام واستعماله، وأما الخماسي والسداسي فلكثرة حروفهما، فلأجل الكثرة[5] في ذلك بني على الفتح لأنه أخف الحركات.

وأما ضم الرباعي فلخوف التباسه بالثلاثي، ألا ترى أنك[6] إذا قلت[7] في مضارع (أضرب) الرباعي: (يَضْرِبَ) بالفتح، وفي مضارع (ضرب) الثلاثي: (يَضْرِبَ) بالفتح، لم يعلم هل قولك: (يَضْرِبَ) مضارع الرباعي أم[8] الثلاثي؟ فلذلك ضُمَّ الرباعي وفتح ما سواه للفرق، وخُصَّ الرباعيُّ بالضم لأنه أقل من الثلاثي في الاستعمال[9]، فترك الضم للأقل[10] لأنه أثقل، وجُعِلَ الفتح للأكثر لأنه أخف.

● **قوله: (ولا يعرب من الفعل غيره):**

أي: غير المضارع، وذلك لعدم علة الإعراب، وهي تخصيصه بعد شياعه[11]

---

(١) في (ك): حرف.
(٢) في (ﮎ): ينطلق من انطلق.
(٣) في (ك): استخرج. وليس كذلك؛ لأنه ليس بمضارع.
(٤) في (س): فللكثرة.
(٥) في (س): كثرة دوره.
(٦) في (س): ألا تراك.
(٧) عبارة (ك): إذا قلت في مضارع (أضرب) الرباعي، وفي مضارع (ضرب) الثلاثي: (يضرب) بالفتح... إلخ.
(٨) في (س): أو.
(٩) في (خ): استعمالًا.
(١٠) في (س): للأول. وليس كذلك.
(١١) هكذا في نسخ التحقيق، ولعل المناسب: شيوعه.

على ما تقدم، ولم توجد العلة إلا في المضارع فلم يعرب غيره.

● **قوله: (إذا لم يتصل به نون تأكيد):**

يعني: فأما مع نون التأكيد فلا يعرب؛ لأنه لو أُعْرِبَ على ما قبل النون[١] لم يعلم لمن هو؛ ‹لأنه مرفوع›[٢] ونون التأكيد يفتح ما قبلها[٣] مع المذكر ونحوه[٤]، ويكسر[٥] مع المؤنث، ويضم[٦] مع جماعة[٧] المذكر[٨]، وذلك بناء، وإنْ أُعْرِبَ على النون ‹التي للتأكيد›[٩]، كان ذلك[١٠] إعرابًا على ما أشبه[١١] التنوين، وذلك لا يجوز؛ لأن نون التأكيد من خواص الفعل، فتعذر المضارع عن شبه الاسم فلذلك بني.

● **قوله: (ولا نون جمع مؤنث):**

قال ركن الدين: « وإنَّما لم يعربْ مع نون جمع المؤنث، نحو (النساء يضربن)؛ لأن هذه النون ضمير مرفوع أوجبت تسكين ما قبلها قياسًا على سائر المضمرات المرفوعة نحو (فَعَلْتُ) و (فَعَلْنَا)، وعند حصول السكون على سبيل الوجوب يتعذر الإعراب »[١٢]، وقال الشيخ: (يؤدي ‹إلى الجمع بين ضميرين أو نونين، وذلك لأنه جمع، وقياس الجمع أن يعرب بالحروف، فقياسه أن يرفع بالنون، فيؤدي›[١٣] إلى الجمع بين نونين: نون الإعراب ونون الضمير)[١٤].

وقوله[١٥]: (بين ضميرين): لأن قياس الرفع بالنون[١٦] أن يكون قبلها ضمير؛ واو نحو (يضربون)، أو ياء نحو (تضربين يا امرأة)، أو ألف نحو (يضربان)،

---

(١) في (خ): نون التأكيد لكان مرفوعًا على كل حال فلم يعلم... إلخ.
(٢) ساقط من (خ).
(٣) في (خ): فيفتح ما قبل نون التأكيد... إلخ.
(٤) ليست في (خ).
(٥) في (خ): وكسر.
(٦) في (خ): وضم.
(٧) ليست في (س)، وفي (خ): الجماعة.
(٨) ليست في (خ).
(٩) ساقط من (خ).
(١٠) ليست في (خ).
(١١) في (س): يشبه.
(١٢) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٥٧).
(١٣) ساقط من (س).
(١٤) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٠٢).
(١٥) أي قول ابن الحاجب.
(١٦) ليست في (ك).

فلو أتينا بأحد هذه الثلاثة[١] قبل نون جمع المؤنث جمعنا بين النون التي هي ضمير وبين أحد هذه الضمائر، وذلك غير جائز؛ إذ لا حاجة إلى ضميرين. [هذا تعليل المصنف في شرحه[٢]، وفيه بُعْدٌ، وكلام ركن الدين[٣] أقرب][٤].

● **قوله: (وإعرابه - أي المضارع - رفع ونصب وجزم):**

ولا يدخله الجر لاختصاصه بالاسم، وصار الجزم عوضًا عن الجر.

● **قوله: (فالصحيح المجرد عن ضمير بارز):**

شرع يبين لك إعراب المضارع، وأنَّ منه ما يعرب بالحركة، ومنه ما يعرب بالحرف، ومنه ما يعرب لفظًا، ومنه ما يعرب تقديرًا، فقال: الصحيح المجرد عن الضمير البارز مثل: (يضرب) يرفع بالضمة لفظًا، وينصب بالفتحة لفظًا، ويجزم بالسكون؛ نحو (هو يضربُ)، و (لن يضربَ)، و (لم يضربْ).

● **قوله: (والمتصل به ذلك...):**

أي: والمضارع المتصل به الضمير البارز، وذلك الضمير البارز[٥] مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث **بالنون وحذفها**، أي: يرفع بالنون، وينصب ويجزم بحذفها، تقول في المثنى: (هما يضربان) في الرفع، و (لن يضربا) في النصب، و (لم يضربا) في الجزم، وفي الجمع: (هم يضربون)، و (لن يضربوا)، و (لم يضربوا)، وفي المؤنثة: (أنت تضربين)، و (لن تضربي)، [و (لم تضربي)][٦]، وإنَّما أُعْرِبَ هذا بالنون لأن (يضربان)[٧] وافق (ضاربان)[٨] في الاسم، و (يضربون) وافق (ضاربون) في عدد حروفه وحركاته، فأعرب بالحروف كإعراب ذلك بالحروف، وأما (تضربين) فحمل على أخويه[٩] لمَّا كان الضمير

---

(١) ليست في (ك).

(٢) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٠٢).

(٣) وهو قوله: « وإنما لم يعرب مع نون جمع المؤنث؛ لأن هذه النون ضمير أوجبت تسكين ما قبلها قياسًا على سائر المضمرات »، انظر: الوافية شرح الكافية (ص٢٥٧).

(٤) ساقط من (س).

(٥) ليست في (ك).

(٦) ساقط من (س).

(٧) في (س): تضربان.

(٨) في (س): يضربان. وليس كذلك؛ لأنه فعل.

(٩) في (س): إخوانه. وفي (ك): أخوته. والصواب ما أثبت.

فيه حرفَ علةٍ بارز مثلهما[١].

● **قوله: (والمعتل بالواو والياء...):**

أي: والمضارع المعتل بالواو والياء (**بالضمة تقديرًا**)[٢]، أي: يرفع بالضمة تقديرًا نحو: هو (يغزو) و (يرمي)، وذلك لاستثقال الضمة عليهما فحذفت من اللفظ وقدرت.

* **قوله: (والفتحة لفظًا)**، أي: ينصب بالفتحة لفظًا، نحو (لن يغزوَ) و (لن يرميَ)؛ لأن الفتحة خفيفة على الواو والياء[٣].

* **قوله: (والحذف)**، أي: ويجزم المضارع المعتل بالواو والياء بحذف حرف العلة لاستثقاله، نحو (لم يغزُ) و (لم يرمِ)، فحذفت الواو في (يغزو) وأبقيت[٤] الضمة قبلها لتدل عليها، وكذلك الياء في (يرمي) أبقيت الكسرة لتدل عليها.

● **قوله: (والمعتل بالألف: بالضمة والفتحة تقديرًا والحذف):**

[وذلك نحو (يخشى)؛ فإنَّه يرفع بالضمة والفتحة تقديرًا][٥]، وذلك لأن آخره ألف ساكنة، ولا يمكن تحريكها بحال، فلما تعذر تحريكها قدر الإعراب عليها كما ذكر في (عصا) في الاسم، ويجزم بحذف الألف، [تقول: (هو يخشى)، و (لن يخشى)، و (لم يخشَ)][٦].

● **قوله: (ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم):**

إشارة إلى عامل الرفع في المضارع، قال الشيخ: هو تجرده عن الناصب والجازم نحو (يقوم زيد)، وضعف[٧] ذلك[٨] بأنه جعل عدم العامل عاملًا، وقال الكسائي: « الرافع حرف المضارعة، وَضُعِّفَ بأنه يُنْصَبُ ويُجْزَمُ مع وجوده،

---

(١) في (ك): مثل يضربان ويضربون.

(٢) في (س): المعتل بالضمة بالواو والياء تقديرًا. وفيه تقديم وتأخير.

(٣) ليست في (ك).

(٤) في (ك): وبقيت.

(٥) ساقط من (س، ك).

(٦) ساقط من (خ)، وجاء مكانه فيها: كما ذكر في يغزو ويرمي.

(٧) في (خ): وقد ضعف.

(٨) ليست في (ك).

وقيل: الرافع له وقوعه موقع الاسم »[1]، وهو الذي أورده الزمخشري[2]؛وأورد عليه نحو (كاد زيد يقوم)؛ فإنَّ (كاد) لا يكون خبره إلا فعلًا مضارعًا فلم يقع موقع الاسم، وأجيب[3] بأن الأصل أن يكون اسمًا، وقد ورد في قول[4] الشاعر[5]:

١٢٤. فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيِبًا[6] ....

ولكن عدل عن ذلك الاسم لغرض[7].

[نواصب الفعل المضارع]

● **قوله: (وينتصب بـ (أن) و (لن) و (إذن) و (كي)، وبـ (أن) مقدرة بعد (حتى) و (لام كي) و (لام الجحود) و (الفاء) و (الواو) و (أو) [8]:**

يعني أن الفعل المضارع ينتصب بأحد هذه الحروف، فالأربعة الأُوَلُ تنصبه

---

(١) الإنصاف (ص٥٥١).

(٢) انظر: شرح المفصل (ص٢٤٥)، واللمع (٢٠٦ الهامش).

(٣) في (س): أوجبت. (٤) في (ك): في نحو.

(٥) (الشاعر) ليست في (ك).

(٦) القائل هو تأبط شرًّا، واسمه: ثابت بن جابر بن سفيان، أبو زهير الفهمي، من فتاك العرب في الجاهلية، توفي (نحو سنة ٨٠ ق هـ). انظر: الخزانة (١/ ٦٦ و ٣/ ٣٥٨ - ٣٦٧)، والشعر والشعراء (ص١٤٣).
والبيت في ديوان تأبط شرًا (ص٩١)، وأبت: رجعت.
وتتمة البيت:

وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

ويروى البيت بـ: (وما كنت آيبًا، ولم أك آيبًا) مكان (وما كدت)، وقد أورده ابن جني في الخصائص (١/ ٣٩١) كما أورده الرَّصَّاص (وما كدت آيبا)، قال ابن جني: هكذا صحة رواية هذا البيت، وكذلك هو في شعره، فأما رواية من لا يضبطه: (وما كنت آيبًا، ولم أك آيبا) فلبعده عن ضبطه. ويؤكد ما رويناه نحن مع وجوده في الديوان أن المعنى عليه؛ ألا ترى أن معناه: فأبت وما كدت أؤوب؟ فأما (كنت) فلا وجه له في هذا الموضع.
وانظر: الإنصاف (ص٥٤٤)، وابن يعيش (٧/ ١٣، ١١٩، ١٢٥)، والخزانة (٣/ ٥٤ و ٤/ ٩٠)، والعيني (٢/ ١٦٥)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٣)، والهمع (١/ ١٣٠)، والأشموني (١/ ٢٥٩)، والحماسة لأبي تمام (١/ ٧٢)، والمقتصد (٢/ ١٠٤٨)، وشرح الجمل (١/ ١٣٠)، وشرح اللمع للثمانيني (١٧٨/ ب).
وفهم: أبو قبيلة، وهو: فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من (خ). (٨) ليست في (س).

بنفسها، والخمسة الباقية بتقدير (أنْ)؛ هذا مذهب البصريين[١]، وعند الكوفيين[٢] أن النصب في هذه الخمسة الأخيرة بها نفسها كالأربعة المتقدمة.

قال الشيخ: (وهو غير مستقيم؛ لأن هذه الخمسة لا تختص بالفعل، بل تدخل عليه وعلى الاسم[٣]، وإنما يعمل مِنَ[٤] الحروف[٥] ما كان[٦] مختصًّا، كحروف[٧] الجر لمَّا اختصت بالاسم عملت فيه، وحروف الجزم لمَّا اختصت بالفعل عملت فيه فقط، وحروف العطف لمَّا دخلت على كل واحد منهما لم تعمل لعدم اختصاصها، [والله أعلم][٨])[٩].

● **قوله: ([فـ (أن)][١٠] مثل: أريد أنْ تحسن إليَّ، ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ [لَّكُمْ][١١]﴾** [البقرة: ١٨٤]):

وهي تَنْصِبُ متحتمًا إذا لم يكن قبلها فعلُ (علْمٍ) ولا (ظنٍّ)، وسواء كان قبلها فعل نحو (أريد أن تحسن إليَّ)، أو لم يكن قبلها فعل نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[١٢]، فلذلك مَثَّلَ الشيخ بمثالين.

● **قوله: (والتي تقع[١٣] بعد (العِلْم) هي المخففة من الثقيلة، وليست هذه، مثل: علمت أن سيقوم، وأن لا يقوم):**

فترفع[١٤] الفعل[١٥] ولا تنصبه؛ لأنها ليست الناصبة إذا كانت بعد (العِلْم)،

(١، ٢) انظر: الإنصاف، (ص٥٥٥، ٥٥٧، ٥٧٥، ٥٩٧).

(٣) في (س): الفعل والاسم.

(٤) ليست في (خ، ك).

(٥) ليست في (خ)، وجاء مكانها: (بنفسه).

(٦) في (خ): إذا كان.

(٧) في (خ): ألا ترى أن حروف... إلخ.

(٨) ساقط من (س).

(٩) انظر: الإيضاح (٢/ ١٤)، وليس ما ذكره الرَّصَّاص هو نص كلامه، وإنما هو معناه.

(١٠) ليست في (س).

(١١) ساقط من (خ، س).

(١٢) من قوله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ ... إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

(١٣) ليست في (س).

(١٤) الأصوب: فيرفع الفعل بعدها لأن المخففة لا ترفع.

(١٥) في (ك): الفعل بعدها.

بل المخففة[١]]من الثقيلة، وسيأتي بيانها في الحرف[[٢].

● قوله: (والتي تقع بعد (الظن) فيها الوجهان):

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ ﴾ [المائدة: ٧١][٣]، قرئ[٤] بالنصب على أنَّ (أَنْ) هي المصدرية الناصبة للفعل، وبالرفع على أنها المخففة من الثقيلة؛ لأن الظن يحتمل أن يكون عن (عِلْم) فلا يعمل، ويحتمل ألا يكون عن (عِلْم)[٥] فيعمل.

● قوله: (و (لن)، مثل: لن أبرح):]وهي تنصب مطلقًا.

● قوله: (ومعناها نفي المستقبل):

وهي آكد من (لا)، تقول: (لا أبرح)[[٦]، فإذا أردت التأكيد قلت: (لن أبرحَ)، قال اللَّـه تعالى حكاية عن ابن[٧] يعقوب: ﴿ فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ ﴾ [يوسف: ٨٠].

● قوله: ( ]و (إِذَنْ)[[٨] إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها، وكان الفعل مستقبلًا):

هذان شرطان، فلا تنصب إلا إذا حصل:

* أحدهما: أن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها، والاعتماد يكون بأحد أمور:

الأول: أن يكون ما بعدها خبرًا لمَا قبلها، نحو (أنا إِذن أُحْسِنُ إليك)،

---

(١) ليست في (س)، وعبارة (س): وذلك لأنها المخففة وليست الناصبة إذا كانت بعد العلم.

(٢) ساقط من (ك).

(٣) وتمامها: ﴿... فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ﴾.

(٤) الرفع قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي، والنصب قراءة باقي السبعة. الكشف (١/ ٤١٦)، وحجة القراءات (ص٢٣٣)، والحجة لابن خالويه (ص١٣٣).

(٥) في (خ، س): أن يكون لا عن (عِلْم). (٦) ساقط من (س).

(٧) ليست في (ك)، وابن يعقوب هو كبيرهم إمَّا رأيًا وتدبيرًا وعلمًا وهو (شمعون)، أو كبيرهم في السن وهو (روبيل)، وقيل: كبيرهم في العقل والرأي وهو (يهوذا)، والأول قول مجاهد، والثاني قول قتادة. انظر: البحر المحيط (٥/ ٣٣٥).

(٨) في (س، ك): وإذا.

فقوله[١]: (أحسن) خبر لقوله: (أنا)، و (إذَنْ) بينهما لغوٌ لا عمل لها.

الثاني: أن يكون ما بعدها جزاء لما قبلها، تقول: (إنْ تأتيني إذَنْ أحسنُ إليك)، فـ (إذَنْ) لغوٌ لتوسطها بين الشرط والجزاء.

الثالث: أن يكون ما بعدها جوابًا لما قبلها، نحو (واللَّه إذن لا أفعل)، فقوله: (لا أفعل) جواب القسم، و (إذَنْ) لغوٌ بينهما.

* **الشرط الثاني: أن يكون الفعل مستقبلًا**؛ فإن كان الفعل حالًا لم تعمل، نحو (إذَنْ أَظُنُّكَ كاذبًا)، «فترفع (أظن)»[٢] لأن الظن إنَّما يكون في الحال لا في المستقبل. قال[٣] في الشرح: ومعناها الجواب والجزاء؛ يعني معني (إذن)، تقول لمن قال: (أنا آتيك): (إذن أحسن إليك)، فقولك: (إذن أحسن إليك) جواب لقول القائل: (أنا آتيك) وجزاء له علي إتيانه.

● **قوله: (وإذا وقعت بعد (الواو) و (الفاء) فالوجهان)**:

يعني أن (إذَنْ) إذا وقعت بعد الواو والفاء جاز أن تنصب بها وجاز أن تُلْغِيَها عن العمل، إلا أنَّ الإلغاء أكثر لحصول الاعتماد؛ لأن الواو والفاء عاطفتين[٤]، والمعطوف بعدهما معتمد على المعطوف عليه، قال اللَّه[٥] تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦][٦]، وقد جاء بالإعمال: (وإذًا لا يلبثوا)[٧] في غير[٨] السبعة، ووجهه: أن الفعل مستقل مع فاعله من غير نظر إلى حرف العطف المعتمد.

● **قوله: (و (كي)، مثل: أسلمت كي أدخل الجنة، ومعناها السببية)**:

«أي أن»[٩] يكون[١٠] ما قبلها سببًا لما بعدها، نحو (**أسلمت كي أدخل الجنة**)،

---

(١) في (س): فتقول له أحسن إذًا خبرا لقوله... إلخ.
(٢) ساقط من (س، ك).
(٣) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٠٣).
(٤) في (س): عاطفين. وفي (ك): عاطفة.
(٥) ليست في (ك).
(٦) من قوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ...﴾.
(٧) في (س): لا يلبثون.
(٨) هذه قراءة أبي بن كعب. مختصر في شواذ القرآن (٧٧)، البحر المحيط (٦/ ٦٦).
(٩) ساقط من (خ).
(١٠) في (خ): لكون.

فإنَّ الإسلام سبب دخول[١] الجنة.

قال نجم الدين: « عند الأخفش[٢]: أنها حرف جر، والنصب بعدها بإضمار (أن)، فإنْ وقعت اللام قبلها فـ (كي) بدل عنها، وإنْ وقعت اللام بعدها فاللام بدل عنها[٣]؛ لأن[٤] الحرف بدل عن الحرف »[٥].

وعند الكوفيين[٦]: أن (كي) في جميع استعمالاتها ناصبة بنفسها، وهو اختيار المصنف[٧]، وعند البصريين[٨]: أنها دخلت عليها اللامُ فقلت[٩]: (جئت لكي[١٠] تفعل)، فهي ناصبة[١١] بنفسها مصدرية، وإنْ لم تدخلْ عليها فهي حرف جر[١٢] ناصبة بتقدير (أن).

● **قوله: (و (حتى)، إذا كان مستقبلًا):**

يعني أنها تنصب الفعل بإضمار (أن) إذا كان مستقبلًا، فإنْ كان حالًا لم تنصبه على ما سيأتي.

● **قوله: (بالنظر إلى ما قبلها):**

إشارة إلى أنه لا يلزم أن يكون مستقبلًا عند الإخبار به، ألا ترى أنك تقول: (سرت أمسِ حتى أدخلَ البلد)، فتنصب ما بعد (حتى) إذا قَصَدْتَ الإخبار بالدخول عند السير[١٣]، ولو قدَّرت أن الدخول قد مضى ﴿والسير قد مضى﴾[١٤] ﴿جاز أن تنصب﴾[١٥] إذا قصدت[١٦] الإخبار به عن حالك عند السير قبل أن تدخلَ.

---

(١) في (ك): لدخول.

(٢) الجنى الداني (ص٢٧٨)، والمغني (١/ ١٨٢).

(٣) في (خ): عن كي.

(٤) في (خ): قال لأن... إلخ.

(٥) انظر: شرح الكافية (٢/ ٢٣٩).

(٦) انظر: الإنصاف (ص٥٧٠)، والجنى الداني (ص٢٧٦)، والمغني (ص١٨٣).

(٧) حيث قال في شرحه للكافية (ص١٠٣): والصحيح أنها ناصبة؛ لحصول الاتفاق على أنها ناصبة في مثل قولهم: أسلمت كي أدخل الجنة.

(٨) انظر: الإنصاف (ص٥٧٠، ٥٧١).

(٩) في (س): فعلت تقول... إلخ.

(١٠) في (س): كي.

(١١) في (ك): الناصبة.

(١٢) ليست في (س).

(١٣) ساقط من (خ).

(١٤) ساقط من (ك).

(١٥) ساقط من (خ).

(١٦) في (س): قدرت.

● **قوله: (بمعنى: كي، أو: إلى أن):**

يعني أن (حتى) تكون بمعنى (كي)، وهو الغالب.

* **قوله: (أو: إلى أن):** يعني أن (حتى) تكون بمعنى: إلى أن[1].

● **قوله: (مثل: أسلمت حتى أدخل الجنة، و: كنت سرت حتى أدخل البلد، و: أسير حتى تغيب الشمس):**

إنَّما مَثَّـلَ الشيخ بثلاثة أمثلة[2] لأن الأول مثالها بمعنى (كي) والفعل مستقبل تحقيقًا؛ لأن دخول الجنة مستقبل تحقيقًا، والثاني: (**كنت سرت حتى أدخل البلد**)[3] مثالها محتملة لأن تكون بمعنى (كي) أو (إلى أن)، والفعل مستقبل بالنظر إلى ما قبله، والثالث: [وهو قوله: (**أسير حتى تغيب الشمس**) هذا][4] مثالها بمعنى (إلى أن)، والفعل مستقبل تحقيقًا.

● **قوله: (فإن أردت الحال تحقيقًا أو حكايةً[5] كانت حرفَ ابتداءٍ فيرتفع[6]):**

وذلك لفقدان شرط النصب وهو الاستقبال، فمثال الحال تحقيقًا: (سرت حتى أدخلُ البلد) وأنت في حال الدخول، فترفع (أدخلُ) لأنه فعل حال، ومثال الحال حكاية قولك وقد سِرْتَ ودَخَلْتَ: (سرت حتى أدخل البلد)، وإنَّما[7] قصدت حكاية حالك عند الدخول، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ [البقرة: ٢١٤][8] فقد مضت الزلزلة والقول، ولكنْ حكى حالهم، فكأنه قال: وزلزلوا حتى هو الآن يقول.

● **قوله: (وتجب السببية):**

يعني: إذا كان الفعل حالًا رفعته ووجبت السببيةُ؛ لأن (حتى) حرف ابتداءٍ،

---

(١) ليست في (ك).
(٢) في (ك): بالثلاثة الأمثلة.
(٣) ساقط من (ك)، ولعله زيادة في النسختين؛ لأن المثال سبق في المتن.
(٤) ساقط من (ك).
(٥) في (خ): حكاية أو تحقيقًا.
(٦) في نسخ التحقيق: (فترفع ما بعدها). وقد أثبت نص الكافية.
(٧) في (خ): إذا.
(٨) من قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ ... وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾.

وقد انقطع ما بعدها عما قبلها؛ لأنها إذا كانت ناصبة فهي حرف جر متعلقة بما قبلها ومتعلقة بما بعدها أيضًا[١]؛ لأنها ناصبة له بتقدير (أن)، وإنْ سبكت[٢] الفعل مصدرًا وهو[٣] مجرور في التقدير، فإذا رفعت صارت حرف ابتداء وانقطعت عما قبلها، فشرطت السببية لتربط بين ما قبلها وما بعدها، لفقد الاتصال اللفظي وهو العمل.

● **قوله: (مثل: مرض فلان[٤] حتى لا يرجونه):**

فالفعل هاهنا فعلُ حالٍ تحقيقًا؛ أي: هو الآن لا يرجى[٥]، وما قبلها سببٌ لما بعدها؛ لأن المرضٍ سبب عدم الرجاء.

● **قوله: (ومن ثم امتنع الرفع في (كان سيري حتى أدخلها) في الناقصة):**

أي: ومن أجل أن (حتى) إذا رفعت ما بعدها كانت الجملة التي بعدها منقطعة عما قبلها امتنع (كان سيري حتى أَدْخُلُها) بالرفع؛ لأن (كان) ناقصة، و (سيري) اسمها، فلو جعلت (حتى) حرف ابتداء ورفعت ما بعدها بقيت (كان) الناقصة بغير خبر، وذلك لا يجوز؛ لأن (حتى) وما بعدها مع الرفع جملة منقطعة عن الجملة الأولى، فإذا نصب ما بعدها صارت حرف جر وكانت[٦] هي الخبر وما بعدها.

● **قوله: (و: أَسِرْتَ حتى تدخُلَها؟):**

أي: امتنع الرفع أيضًا فيه؛ لأنك لو رفعت كانت (حتى) حرف ابتداءٍ، ويجب أن يكون ما قبلها سببًا لما بعدها على ما تقدم، فتكون شاكًّا في السبب وهو السير؛ لأنك استفهمت عنه حاكمًا[٧] بوقوع المسبب وهو الدخول، ولم يحصل السبب وهو السير.

---

(١) ليست في (خ).
(٢) في (ك): سبك.
(٣) في (ك): فهو.
(٤) ليست في نسخ التحقيق، ولكنها وردت في نص الكافية.
(٥) في (س): لا يرجونه.
(٦) في (ك): فصارت.
(٧) في (ك): كما. بسقوط الجزء الأول من الكلمة.

● **قوله[1]: (وجاز في التامة: كان سيري حتى أدخلُها):**

لأنها لا[2] تحتاج إلى خبر، فقوله: (سيري) فاعلها، و (حتى) ابتدائية، والفعل فعل حال مرفوع.

● **قوله: (و: أيُّهم سار حتى يدخلُها؟):**

أي: ذلك يجوز رفعه؛ لأنه لم يشك في السبب وهو السير، بل شك في فاعله، فهو يستفهم عن[3] الفاعل، وقد حصل السبب وهو السير والمسبب وهو الدخول تحقيقًا، فلم يمتنع الرفع.

● **قوله: (ولام (كي) مثل: أسلمت لأدخل الجنة):**

أي: لكي أدخل الجنة، ومعناها معنى[4] (كي)؛ ولذلك سميت (لام كي)، وينصب الفعل بعدها بتقدير (أن) على ما تقدم.

● **قوله: (ولام الجحود لام تأكيد بعد النفي[5] لـ (كَانَ)، مثل: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾** [الأنفال: ٣٣][6] **):**

والفرق بينها وبين (لام كي): أن (لام كي) للتعليل، وهذه ليست للتعليل، وأن[7] هذه لو سقطت لم يختلَّ المعنى، و (لام كي) لو سقطت اختل، وأن[8] هذه بعد نفي داخل على (كان) كما مثلنا، وتلك ليست كذلك.

● **قوله: (والفاء بشرطين...):**

أي: تنصب[9] بشرطين:

* (**أحدهما: السببية**)، وهي أن يكون ما قبلها سببًا لما بعدها.

---

(١) ليست في (خ).
(٢) ليست في (ك).
(٣) في (ك): من.
(٤) في (ك): كمعنى.
(٥) في (س): المنفي.
(٦) وتمامها: ﴿... وَأَنتَ فِيهِمْۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾.
(٧، ٨) في (خ، س): وبأن.
(٩) في (س): ينصب. وهو ظاهر التصحيف.

* (**والثاني: أن يكون قبلها**[١] **أمر أو نهي**[٢] **أو استفهام أو نفي أو تمنٍّ أو عَرْضٌ**)، وزاد الشيخ طاهر[٣]: **التحضيض والدعاء.**

فالأمر[٤] نحو (زرني فأكرمك)، قال الكسائي: « وما في معنى الأمر حكمه حكم الأمر؛ نحو (اتَّقَى[٥] اللَّه امرؤ وفعل خيرًا فيثاب عليه)، و (حسبك الكلام فينام الناس)، و (نزال[٦] فأقاتلك[٧]) »[٨]، ذكره نجم الدين[٩].

والنهي قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ[١٠] فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ [طه: ٨١][١١].

والاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ [الأعراف: ٥٣][١٢].

والنفي نحو (ما تأتينا فتحدثنا)، وقد قيل: إنَّ ما كان فيه معنى النفي في حكمه.

والتمني[١٣] نحو[١٤] ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٧٣][١٥].

والعرض: (ألا تنزل فتصيبَ خيرًا).

والتحضيض: (هلَّا تقوم فأقومَ).

والدعاء نحو (رزقك اللَّه بعيرًا[١٦] فتحجَّ عليه).

---

(١) في (خ): ما قبلها.

(٢) في (س): أمرًا أو نهيًا. وليس كذلك؛ لأنه اسم كان ومعطوف عليه، فحقها الرفع.

(٣) شرح المقدمة المحسبة (ص٢٣٥). (٤) في (س): والأمر.

(٥) في نسخ التحقيق: اتق. وليس كذلك؛ لأنه أمر صريح.

(٦) وافقه ابن جني وابن عصفور في اسم الفعل المشتق كنزال. الهمع (٢/ ١١).

(٧) ليست في (ك). (٨) الهمع (٢/ ١١)، والأشموني (٣/ ٣١٢).

(٩) انظر: شرح الكافية (٢/ ٢٤٤). (١٠) ليست في نسخ التحقيق.

(١١) من قوله تعالى: ﴿ كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ... وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ ﴾.

(١٢) من قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ... أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾.

(١٣) في (ك): والنهي. وهو خطأ. (١٤) ليست في (س، ك).

(١٥) من قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُن بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ ... ﴾.

(١٦) ليست في (س).

وإنما اشْتُرِطَتْ هذه الأمور ولم تعمل الفاء إلَّا بعد أَحَدِها[١]؛ لأنها تعمل بشرط السببية.

وهذه الأمور تستدعي[٢] السببية لما فيها من معنى الطلب، والطلب يستدعي غيره، فصح[٣] كون ذلك سببًا.

وإذا[٤] لم يكن ما قبلها[٥] سببًا لما بعدها لم تنصب، نحو قوله تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي ﴾ [مريم:٥، ٦]، فلو دخلت[٦] الفاء فقلت: (فيرثني) لم تنصب؛ لأن طلب هبة الولد ليس المقصود بها الميراث للمال، فإنَّ ذلك ليس بمقصد[٧] الأنبياء ﷺ، ولو كانت الهبة سببًا لجزم قوله[٨]: ﴿ يَرِثُنِي ﴾؛ لأن جواب الأمر مجزوم إذا قُصِدَتِ السببية على ما سيأتي.

● **قوله: (والواو بشرطين: الجمعية):**

[وهو أن يكون الفعلان متقاربين مجتمعين][٩].

● **قوله[١٠]: (وأن يكون قبلها مثل ذلك):**

أي: أحد الأمور[١١] الثمانية المتقدمة، وذلك على نحو ما سبق في الفاء إلا أنك تجعل الواو مكان الفاء.

فالأمر نحو (أكرمني وأكرمك)؛ أي: لنجمع الإكرامينِ[١٢]، قال الشاعر[١٣]:

---

(١) في (س): بعدها أحدها.

(٢) ليست في (خ)، وفي (س): تفسد.

(٣) في (خ، ك): فيصح.

(٤) في (خ): فإن.

(٥) في (ك): ما بعدها. وهو خطأ.

(٦) في (ك): أدخلت.

(٧) في (خ): مقصده.

(٨) ليست في (س).

(٩) ساقط من (ك).

(١٠) ليست في (س، ك).

(١١) ليست في (ك).

(١٢) في نسخ التحقيق: الإكرامان. والصواب ما أثبت؛ لأنه مفعول به ينصب بالياء لأنه مثنى.

(١٣) نسب البيت لأكثر من قائل؛ فقد نسب إلى الأعشى الكبير وليس في ديوانه، وهو له في سيبويه (١/ ٤٢٦)، والعيني (٤/ ٣٩٢)، والدرر (٢/ ٩)، وهو لدثار بن شيبان في اللسان (ندى)، وهو لربيعة ابن جشم في المفصل (ص٢٤٨)، وشرح المفصل (٧/ ٣٣)، كما نسب للفرزدق في أمالي القالي (٢/ ٩٠)، وهو للأعشى أو الحطيئة في شرح التصريح (٢/ ٢٣٩). وانظر: العيني (٤/ ٣٩٢)، والأشموني (٣/ ٣٠٧)، وهو فيهما بلا نسبة.

١٢٥ . فقُلْتُ ادْعي وأدْعُوَ إن أنْدَى لصوتٍ أن ينادي داعيانِ

أي: لنجمع دعائي ودعاءك فإنه أرفع للصوت.

والنهي: (لا تأكل السمك وتشربَ اللبن).

والاستفهام: (هل تقوم وأقومَ؟).

والنفي[١]: (ما تأتينا وتُحَدِّثَنا).

والتمني: (ليت لي مالًا وأنفقَ[٢] منه).

والعَرْض: (ألا تنزل بنا[٣] وتصيبَ[٤] خيرًا).

والتحضيض: (هلا تقوم وأقومَ).

والدعاء: (رَزَقَكَ اللّه مالًا وتنفقَ منه).

● **قوله: (و (أو) بمعنى: إلى أنْ):**

وذلك نحو (لألزمنك[٥] أو تعطيني حقي)، وقال سيبويه[٦]: بمعنى (إلَّا أن)، فإذا جُعِلَتْ بمعنى (إلى) فالنصب بعدها بتقدير (أَنْ) كما في (حتى)؛ لأنهما من حروف الجر، وإنْ فُسِّرتْ بمعنى (إلَّا) مشددة فهي حرف استثناء، وهي تقتضي الاسم، فتقدر (أَنْ) أيضًا لتسبك الفعل مصدرًا ليصحَّ دخول (إلَّا) عليه[٧]، وعلى المعنى الأول[٨] قد لزمه، وعلى الثاني[٩] لم يلزمه، بل تَوَعَّدَهُ، واللّه أعلم.

● **قوله: (والعاطفة إذا كان المعطوف عليه اسمًا[١٠]):**

وسواء كان الاسم مصدرًا أو غيره[١١]، قال ركن الدين: « أي: ينصب الفعل

= والشاهد فيه: انتصاب (أدعو) بـ (أن) مضمرة لوقوعه بعد الأمر (ادعي).

(١) في (س): والنهي. وهو خطأ.

(٢) في (س): فأنفق. وهو خطأ؛ لأن المراد الواو. (٣) ليست في (س، ك).

(٤) في (س): فتصيب. وليس كذلك؛ لأن المراد الواو.

(٥) في (س): لا أكرمنك. وفي (ك): لأكرمنك. وليس فيها المعنى المراد.

(٦) الكتاب (١/ ٤٢١).

(٧) في (س): عليها. وليس كذلك؛ لأن المصدر مذكر.

(٨) تقديرها بـ (إلى أن). (٩) تقديرها بـ (إلَّا أن).

(١٠) ساقط من (ك). (١١) ساقط من (س، ك).

المضارع بعد[١] الحروف العاطفة [إذا كان المعطوف عليه اسمًا][٢]؛ لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم، كقوله:

١٢٦. لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عيني أَحَبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ[٣]

و نحو[٤] (يعجبني ضربُ زيد فيشتمَ، وضربُ زيد ثم يشتمُ)، فينصب بتقدير (أَنْ) لسبك الفعل مصدرًا، فيكون عاطفًا لاسم على اسم »[٥].

● **قوله: (ويجوز إظهار (أَنْ) مع لام (كي)):**

نحو (جئت لتكرمني، ولأن تكرمني)، وذلك لغرض الفصل بينها وبين لام الجحود.

● **قوله: (والعاطفة):**

أي: ويجوز إظهار (أن) مع الحروف العاطفة، وذلك لكراهتهم عطف الفعل على الاسم، فتقول: (للبس عباءة وأن تقر عيني)، و (يعجبني خروجك وأن تذهب).

● **قوله: (ويجب مع (لا) في اللام):**

أي: ويجب إظهار (أنْ) مع (لام كي) إذا كان بعدها (لا) نحو ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ

---

(١) ساقط من (س، ك). (٢) ساقط من (س).

(٣) البيت لميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية بن أبي سفيان، وكانت بدوية فضاقت نفسها لما تسرى عليها، فقال لها: أنت في ملك عظيم وما تدرين قدره، وكنت قبل ذلك في العباءة! فأنشدت شعرًا منه هذا البيت.

والعباء: جبة من الصوف، تقر: تَبْرُدُ، وذلك كناية عن السرور والرضى، والشفوف: جمع شف بالكسر، وهو الثوب الرقيق يصف البدن.

والشاهد فيه: نصب (تقر) بإضمار (أن) ليعطف على (لُبس)؛ لأنه اسم و (تقر) فعل، فلم يمكن عطفه عليه، فحمل على إضمار أن.

انظر: سيبويه (١/ ٤٢٦)، وجمل الزجاجي (١/ ١٨٧)، والمحتسب (١/ ٣٢٦)، وابن الشجري (١/ ٢٨٠)، وابن يعيش (٧/ ٢٥)، والخزانة (٣/ ٥٩٢) والرواية فيه: (ولبس) بالواو، والعيني (٤/ ٣٩٧)، وشرح التصريح (٢/ ٢٤٤)، والهمع (٢/ ١٧)، والأشموني (٣/ ٣١٣).

(٤) ليست في (ك). (٥) الوافية في شرح الكافية (ص٢٦٦).

أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [الحديد: ٢٩][1]؛ لأنها لو قدرت (أن) لوليت لام الجر (لا) التي هي حرف[2] النفي، وذلك لا يجوز؛ لأن حرف[3] الجر مختص بالاسم[4]، فحصل أنَّ هذه التي تعمل في الفعل المستقبل[5] بتقدير (أن) على ثلاثة أضرب: ضرب يجوز إظهار (أن) وهو مع (لام كي) إنْ لم تكن بعدها (لا)، و مع[6] الحروف العاطفة[7]، وضرب يجب إظهارها وهو مع (لام كي) إذا كان بعدها (لا)، وضَرْبٌ يمتنع إظهار (أنْ) معه، وذلك مع (حتى) و (الفاء والواو) اللتين[8] بعد الأمور الثمانية المتقدمة، وكذلك[9] مع (أو) و (لام الجحود).

[جوازم الفعل المضارع]

● قوله: (ويجزم بـ: لم، ولما، ولام الأمر، و (لا) في النهي، وكَلِم المجازاة وهي: إنْ، ومهما، وإذْمَا، وحيثما، وأين، ومتى، ومَنْ، وما، وأيّ، وأنَّى. وأمَّا مع (كيفما، وإذَاما)، فشاذ[10]، وبـ (أن) مقدرة):

هذا كما ذكره، وهذه الجوازم على ضربين: حروف، وأسماء.

* **فالحروف**: (لم) و (لما) و (لام الأمر) و (لا) في النهي، و (إن) المكسورة المخففة في المجازاة، و (إذْما) عند سيبويه[11]، وعند المبرد[12]: (إذما) اسم؛ لأنها زيدت عليها (ما).

* **والأسماء الباقية، وهي على ضربين:**

- **أسماء ظروف**؛ وهي: (إذْما) عند المبرد، و (حيثما) و (أين) و (متى) و (أنَّى) و (إذا) و (كيفما) عند الكوفيين[13]، فـ (حيثما) و (إذا ما)[14]

(١) وتمامها: ﴿ ... أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾.

(٢) في (س): من حروف.

(٣) في (ك): حروف.

(٤) في (ك): بالجر. وهو خطأ.

(٥) ساقط من (س).

(٦) ليست في (ك).

(٧) في (س): العاطفة في الفعل المستقبل.

(٨) في (س): للين.

(٩) في (ك): وذلك.

(١٠) في (س): فشلا. وهو ظاهر التصحيف.

(١١) انظر: الكتاب (١/ ٤٣٢).

(١٢) في المقتضب (٢/ ٤٦، ٤٧) جعل المبرد (إذما) من الحروف التي جاءت لمعنى.

(١٣) انظر: الإنصاف (ص٦٤٣).

(١٤) في (ك): وإذما.

لا يجازى بهما إلَّا مع (ما)، و (أين) و (متى) معها ومن دونها، و (أَنَّى) لا تستعمل مع (ما)، ذكره ركن الدين[1].

- **وأسماء غير ظروف؛** وهي: (مَنْ) و (ما) و (أيّ) و (مهما)، قال نجم الدين: « وقد اختلفوا في (مهما)؛ فقال بعضهم: هي كلمة غير مركبة على وزن (فَعْلَى) فحقها على هذا أن تكتب بالياء، وإذا سُمِّي بها لم تنصرف لكون ألفها زائدة »[2]، قال الخليل: « هي مركبة أصلها: (ما)، وألحقت[3] بها (ما)[4] كما ألحقت في (حيثما) و (أينما)، فأبدلت[5] ألف (ما) الأولى هاء كراهة تتابع الْمِثْلَيْنِ »[6].

وقال الزجاج: « هي مركبة من: (مه) بمعنى: اكفف[7]، و (ما) الشرطية »[8]، قال نجم الدين: « وفيه نظر؛ إذْ لا معنى للكف في الشرط »[9]، قال نجم الدين: « و (مهما) اسم؛ بدليل رجوع الضمير إليها في قوله تعالى[10]: ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [الأعراف: ١٣٢][11] »[12].

ثم هذه[13] الجوازم على ضربين:

* **منها ما يجزم فعلًا واحدًا**، وهي أربعة: (لَمْ)، و (لَمَّا)، و (لام) الأمر، و (لا) في النهي.

* **ومنها ما يجزم فعلين:** وهي: (إنْ) وما حمل عليها من الأسماء والظروف

---

(١) الوافية شرح الكافية (ص٢٦٧، ٢٦٨)، وقد مثل لـ (أَنَّى) بقول الشاعر:

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَلْتَبِسْ بِهَا ... كِلَا مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِر

(٢) انظر: شرح الكافية (٢/ ٢٥٣).

(٣) في (س): وألحق.

(٤) في (س): ها.

(٥) في (س): فأبدل.

(٦) الكتاب (١/ ٤٣٣)، وشرح المفصل (٤/ ٨)، والجنى الداني (ص٤٥٢).

(٧) في (خ، س): كف.

(٨) شرح الرضي (٢/ ٢٥٣)، والجنى الداني (ص٤٥٢).

(٩) شرح الكافية (٢/ ٢٥٣).

(١٠) ليست في (ك).

(١١) من قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟... لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾.

(١٢) شرح الكافية (٢/ ٢٥٣).

(١٣) ليست في (ك).

المتقدمة، فـ (إنْ) الشرطية تجزم فعلين[(١)(٢)] بنفسها، والباقي إنَّما[(٣)] تَجْزِم لتضمنها معنى (إن) الشرطية.

● **قوله: (فـ (لَمْ) تقلب المضارعَ ماضيًا وتنفيه):**

تقول: (لم يقم زيد)، ومعناه: ما قام في الماضي، و (لَمْ) جزمت (يقم)؛ لأن أصله: يقوم، برفع الميم، فحذفت الضمة للجزم، فسكنت الميم، فالتقى ساكنان الميم والواو، فحذفت الواو[(٤)] لالتقاء الساكنين لأنها حرف علة يقلب[(٥)]، فقلت: (لم[(٦)] يقم[(٧)])، وعلى ذلك فقس سائر المعتلات.

● **قوله: (و (لمَّا) مثلها):**

أي: مثل (لم) في أنها تقلب المضارع ماضيًا وتنفيه.

● **قوله: (وتختص بالاستغراق):**

إلى حين التكلم بها، فإذا قلت: (ندم[(٨)] ولم[(٩)] ينفعه[(١٠)] الندم[(١١)])، فلا[(١٢)] [يلزم] استمرار انتفاء[(١٣)] نفع[(١٤)] الندم إلى حين التكلم بها، فإذا قلت: (ندم وَلَمَّا ينفعه الندم) لزم استمراره.

● **قوله: (وجواز حذف الفعل):**

مع (لمَّا) دون (لَمْ)، تقول: (خرجت ولمَّا)؛ أي: و (لمَّا تخرج)، ولا تقول: (خرجت ولَمْ)، قال الشيخ: (كأنهم جعلوا زيادة (لمَّا) في الحروف على

---

(١) عبارة (خ): وهي البواقي وما حمل عليها من الأسماء والظروف المتقدمة، فإن الشرطية... إلخ.

(٢) ساقط من (ك).

(٣) ليست في (ك).

(٤) ليست في (س).

(٥) ليست في (خ)، وفي (س): تقلب.

(٦) في (س): لما.

(٧) ليست في (س).

(٨) في (خ): ندم زيد.

(٩) في (ك): ولما. وليس كذلك.

(١٠) ليست في (ك).

(١١) في (ك): ندم.

(١٢) في (ك): لم.

(١٣) ليست في (س)، وجاء مكانها فيها: انتفاء.

(١٤) في (س): يقع. وهو ظاهر التصحيف.

(لَمْ)[١] تنوب مناب المحذوف)[٢]، وتكون (لمَّا) اسمًا[٣] بمعنى (حين) إذا وَلِيَها الفعل الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣][٤] ونحوه بخلاف (لَمْ).

● قوله: (ولام الأمر المطلوب بها الفعل):

نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧][٥]، وهي لطلب الفعل من الفاعل المتكلم والغائب نحو (لأضرب أنا) و (ليضرب زيد)، ولا تدخل في المخاطب، فلا تقول: (لتضرب أنت)، وأما قراءة من قرأ ﴿فَبِذَٰلِكَ فلتفرحوا﴾ [يونس: ٥٨][٦] بالتاء[٧] فشاذ، والقراءة الفصيحة بالياء[٨]، وعلة ذلك أن المخاطب استغنوا فيه بصيغة الأمر نحو (افعل يا زيد)، فإن كان الفعل مبنيًّا لِمَا لم يُسَمَّ فاعله دخلت (لام) الأمر على الجميع من المتكلم والمخاطب والغائب، نحو (لأضربْ أنا) و (لتضربْ أنت) و (ليضربْ زيد).

● قوله: (و (لا) النهي المطلوب بها الترك):

أي: ترك الفعل؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [هود: ١١٣][٩]، وقوله[١٠] تعالى[١١]: ﴿وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾ [الأنعام: ١٤١][١٢].

---

(١) في (خ): زيادة (ما) على (لم) في الحروف. (٢) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٠٥).

(٣) في نسخ التحقيق: اسم. وهو خطأ؛ لأنه خبر (تكون) منصوب.

(٤) وتمامها: ﴿... وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾.

(٥) وتمامها: ﴿... وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾.

(٦) من قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ... هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

(٧) هي قراءة النبي ﷺ وعثمان بن عفان وأُبيّ بن كعب والحسن وأبي رجاء ومحمد بن سيرين والأعرج وأبي جعفر بخلاف، والسلمي وقتادة والجحدري وهلال بن يساف والأعمش بخلاف، وعباس بن الفضل وعمرو بن قائد. مختصر في شواذ القرآن (ص٥٧)، والمحتسب (١/ ٣١٣)، والبحر المحيط (٥/ ١٧٢)، وحجة القراءات (ص٣٣٣).

(٨) هذه قراءة الجمهور، البحر المحيط (٥/ ١٧٢)، وفي الكشف (١/ ٥٢٠)، والنشر (٢/ ٢٨٥)، وحجة القراءات (ص٣٣٤) أنها قراءة الباقين.

(٩) وتمامها ﴿... فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾.

(١٠) في (ك): ونحو قوله. (١١) ليست في (س، ك).

(١٢) من قوله تعالى: ﴿۞ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ =

● **قوله: (وكَلِم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الأول ومُسَبَّبِيَّة الثاني):**

و ⌈**كَلِم المجازاة**⌉[١]: (إنِ) ⌈المكسورة المخففة⌉[٢] وما حمل عليها من الأسماء والظروف على ما تقدم، والمراد بـ (سببية الأول) كونه سببًا للثاني[٣]، و (مسببية الثاني) كونه مسببًا عن الأول.

● **قوله: (وَيُسَمَّيَانِ شرطًا وجزاءً):**

أي: السبب والْمُسَبَّبُ؛ فالشرط هو السبب، والجزاء هو المسبب.

● **قوله: (فإنْ كانا مضارعين):**

يعني: السبب والمسبب.

● **قوله: (أو الأول):**

يعني: السبب إذا كان مضارعًا.

● **قوله: (فالجزم):**

يعني: إذا كانا مضارعين[٤] جميعًا جزمتهما، نحو (إن تُكْرِمْني أكرمك)، و (إن[٥] تقم أَقمْ)؛ ⌈لأن المضارعين معربان[٦] والجازم موجود فجزما⌉[٧]، وكذا إذا كان الأول مضارعًا جزمته، ولو كان الثاني ماضيًا نحو (إن تكرمْني أكرمتك)، و (إنْ تضربْ ضربتُ)، قال نجم الدين: « وهو قليل لم يجئ في الكتاب العزيز[٨] »[٩]، وقال بعضهم

﴿ وَالرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ كُلُوا مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ... إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾.

(١) ساقط من (س، ك)، وجاء مكانها في (س): وهو. وفي (ك): وهي.

(٢) ساقط من (خ).

(٣) في (س): وبسببه.

(٤) في (ك): مضارعًا.

(٥) في (خ): وكذا إنْ.

(٦) في (س): يعربان.

(٧) ساقط من (ك).

(٨) قال ابن مالك في شواهد التوضيح (ص١٤، ١٥): والصحيح الحكم بجوازه مطلقًا؛ لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره من فحول الشعراء. وقد مثل بحديثين؛ الأول: قول النبي ﷺ: (من يقم ليلة القدر غُفِر له)، والثاني: قول عائشة ﵂: « إن أبا بكر رجل أسيف، متى يقم مقامك رق »، وقد مثل من الشعر بثمانية شواهد نذكر منها قول نهشل بن ضمرة:

يَا فَارِسَ الحَيِّ يَومَ الرَّوعِ قَد عَلِمُوا ... ومَدره الخَصمِ لا نكسا ولا ورعا

ومُدرِكَ التبـل فـي الأعـدَاءِ يطلبه ... وَمَا يَشأ عِندَهُم من تبلهم مَنَعَا

(٩) انظر: شرح الكافية (٢/ ٢٦٠).

- ‹قيل: إنه الشيخ طاهر[١]›[٢] -: لا يجيء إلا في ضرورة الشعر، قال الشاعر[٣]:

١٢٧. مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كنتُ منه كالشَّجَا بين حَلْقِهِ والوريدِ

قال نجم الدين: « والأجود كونهما مضارعين ثم كونهما ماضيين لفظًا، فيكونان مبنيين في محل الجزم ‹ذكره نجم الدين›[٤]، أو ماضيين معنًى نحو[٥] (إنْ لم تضربني لم أضربك)، وإن تخالفا فالأولى كون الشرط ماضيًا والجزاء مضارعًا، نحو قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ ﴾ [هود: ١٥][٦]، وعكس[٧] هذا أضعفها[٨] »[٩].

● **قوله: (وإنْ كان الثاني فالوجهان):**

أي: وإنْ كان الثاني ماضيًا والأول مضارعًا نحو (إن أكرمتني أكرمك)، ففي الثاني الوجهان: الجزم؛ لأنه مضارع معرب، ويجوز الرفع ولكنه قليل، ومنه قول زهير[١٠]:

---

(١) لم أجده في كتبه، وقد ذكره العيني (٤/ ٤٢٨) ولم ينسبه، قال: قال ابن مالك: « والصحيح الحكم بجوازه لثبوته في كلام أفصح الفصحاء ». قال ﷺ: (من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه).

(٢) ساقط من (خ، س).

(٣) البيت لأبي زبيد الطائي، واسمه: المنذر بن حرملة الطائي القحطاني، شاعر معمر من نصارى طيئ، توفي (نحو سنة ٦٢هـ). خزانة الأدب (٢/ ١٥٥)، والشعر والشعراء (ص١٣٧).

ومعنى كاده: خدعه ومكر به. والشجا: ما يعترض في الحلق كالعظم. والوريد: عرق، قيل: هو الودج، وقيل: بجنبه.

والشاهد فيه: مجيء الشرط مضارعًا مجزومًا والجزاء ماضيًا، وهو قليل لم يجئ إلا في ضرورة الشعر.

انظر: المقتضب (٢/ ٥٩)، والخزانة (٣/ ٦٥٤)، والعيني (٤/ ٤٢٧)، وجمهرة القرشي (ص٢٦٣)، وديوانه (ص٥٢).

(٤) لا فائدة من ذكر نجم الدين قبل أن ينتهي كلامه؛ لأن ما بعده أيضًا من كلام نجم الدين.

(٥) في (س): لم نحو. وليس كذلك.

(٦) وتمامها: ﴿... إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴾.

(٧) أي: كون الشرط مضارعًا والجزاء ماضيًا. (٨) في (ك): ضعفها.

(٩) شرح الكافية (٢/ ٢٦٠).

(١٠) هو زهير بن أبي سلمى، ربيعة بن رياح المزني، من مضر، حكيم الشعراء في الجاهلية، وفي أئمة الأدب من يفضله على الشعراء كافة، توفي (سنة ١٣ ق. هـ). انظر: الشعر والشعراء (ص٥١)، وخزانة البغدادي (١/ ٣٧٥). =

١٢٨. وإنْ أَتَـاهُ خليـلٌ يومَ مسـألةٍ يـقول لا غـائـبٌ مالِـي ولا حَـرِمُ

فرفع قوله: (يقول)، ولو جزمه[١] لقال: يقل، وهذا إذا كان الجزاء مجردًا عن الفاءِ، وأما إذا دخلت الفاء لم يكن للشرط فيه عمل، وقال نجم الدين: « وقد اخْتُلِفَ في العامل في الشرط والجزاء؛ فذهب السيرافي[٢] إلى أن العامل فيهما كلمة الشرط، وذهب الخليل[٣] والمبرد[٤] أن العامل: كلمة الشرط في الشرط، وهما جميعًا في الجزاء، وعن الأخفش[٥]: الشرط مجزوم بالأداة والجزاء مجزوم بالشرط »[٦]، وقال الكوفيون[٧]: الشرط مجزوم بالأداة والجواب مجزوم بالجوار[٨]؛ كقول[٩] [امرئ القيس][١٠]:

١٢٩. .... كَبِيـرُ أُناسٍ في بِـجـادٍ مُـزَمَّـلِ[١١]

= والخليل: المحتاج. والمسألة: السؤال. والحرم: الحرام؛ بمعنى إذا سأله سائل لم يعتل لسائله بأن ماله غائب، أو محرم على طلابه.

والشاهد فيه: رفع (**يقول**) على نية التقديم، والتقدير: يقول إن أتاه خليل.

انظر: سيبويه (٢/ ٤٣٦)، والمقتضب (٢/ ٧٠)، والمحتسب (٢/ ٦٥)، والإنصاف (ص٦٢٥)، وابن يعيش (٨/ ١٥٧)، والعيني (٤/ ٤٢٩)، وشرح التصريح (٢/ ٢٤٩)، والهمع (٢/ ٦٠)، والأشموني (٤/ ١٧)، وديوان زهير (ص١٥٣).

(١) في (ك): فلو نصبه جزمه.

(٢) الكتاب (٣/ ٦٣ هارون في الهامش)، و (١/ ٤٣٥) بولاق.

(٣) الكتاب (١/ ٤٣٥)، ونصه: وزعم الخليل أنك إذا قلت: (إنْ تأتني آتك)، فـ (آتك) انجزمت بـ (إن تأتني).

(٤) انظر: المقتضب (٢/ ٤٩).

(٥) الهمع (٢/ ٦١).

(٦) شرح الكافية (٢/ ٢٥٤).

(٧) انظر: الإنصاف (ص٦٠٢)، والهمع (٢/ ٦١).

(٨) في (س): بالجزاء. وهو خطأ، وهنا مشابهة بين الجر بالجوار والجزم به، وإلَّا فهنا ليس فيه جزم، ولو قال: (كما أنه جر بالجوار) كان أولى.

(٩) في (خ): كقوله.

(١٠) ساقط من (خ): وقد مضى التعريف به.

(١١) صدر البيت:

« كـأن ثـبـيـرًا فـي عرانـيـن وَبْـلِـه »

ورواية الديوان: « كأن أَبَانًا في أفانين ودقه ». وثبير وأبان: جبلان، والأول جبل في مكة المكرمة. والعرانين: جمع عرنين وهو الأنف، واستعاره لأوائل المطر؛ لأن الأنوف تتقدم الوجوه. والبجاد: الكساء المخطط.

الخصائص (١/ ١٩٢ و٣/ ٢٢١)، والأمالي الشجرية (١/ ٩٠)، والخزانة (٢/ ٣٢٧ و٣/ ٦٣٩)، والمغني (ص٥١٥)، والمحتسب (٢/ ١٣٥)، وشرح المعلقات السبع للزوزني (ص٥٨)، وديوانه (ص ٢٥). =

وقال المازني: « هما مبنيان؛ لأنهما لم يقعا موقع الاسم[١] »[٢].

● **قوله: (وإذا كان الجزاء ماضيًا بغير (قد) لفظًا أو معنًى لم تجز الفاء):**

اعلم أن الجزاء على ثلاثة أضرب: فضرب لا يجوز دخول الفاء فيه، ‹وضرب يجب دخول الفاء فيه›[٣]، وضرب يجوز الأمران: الدخول وعدمه، وعلى الجملة: فإن كان الجزاء يؤثر فيه حرف الشرط بالجزم وقلب معنى الفعل إلى الاستقبال، أو بالقلب وحده، وإنْ لم يجزم ‹لم يجز دخول الفاء، وإنْ كان حرف الشرط[٤] لا يؤثر في الجزاء لا بجزم ولا بقلب›[٥] وجب دخول الفاء، وإن[٦] احتمل التأثير وعدمه جاز[٧] دخول الفاء وحذفها، فالذي لا يجوز فيه دخول الفاء قوله: (**وإذا كان الجزاء ماضيًا بغير (قد) لفظًا أو معنًى**)؛ فالماضي لفظًا نحو (إن قُمْتَ قُمْتُ)، والماضي معنًى نحو (إنْ لم تقم لم أقم)؛ ‹فقد قلبت (إنْ) قولَه: (إن قمتَ قمتُ) إلى الاستقبال، وكذلك (إنْ لم تقم لم أقم)›[٨] قلبته (لم) إلى المضي معنًى، وجاءت (إِنْ) قلبته إلى الاستقبال معنًى، فلما أثَّر حرف الشرط لم تجز الفاء، وإنَّما قال: (بغير[٩] قد)؛ لأنه إذا كان مع الماضي (قد) وجبت الفاء على ما سيأتي.

● والذي يجوز فيه الأمران هو قوله: (**وإنْ كان مضارعًا مثبتًا[١٠] ‹أو منفيًّا بـ (لا) فالوجهان**): دخول الفاء وعدمه..

لأنه إذا كان الجزاء مضارعًا مثبتًا›[١١] نحو (إن قمتَ أقم)، فإنْ قدرته خبر

= والشاهد في البيت: أن قوله: (مزمل) جُرَّ لمجاورته المجرور وهو (أناس) أو (بجاد)، ولولاه لرفع؛ لأنه صفة لقوله: (كبير).

(١) زاد بعده في (خ): (ثم استحسن ذلك من نجم الدين)، مع أن كلمة (استحسن) ليست موجودة في النسخة، ولكنني استنبطتها من قول نجم الدين في شرح الكافية (٢/ ٢٥٤) وهو قريب.

(٢) انظر: الهمع (٢/ ٦١)، والإنصاف (ص٦٠٢).

(٣) ساقط من (س).

(٤) في (ك): شرط.

(٥) ساقط من (س).

(٦) في (خ): فإن.

(٧) في (خ): جاز الوجهان... إلخ.

(٨) ساقط من (س).

(٩) في (س): تغير. وهو ظاهر التصحيف.

(١٠) في (س): مبنيًا. وهو ظاهر التصحيف.

(١١) ساقط من (س).

مبتدأٍ محذوف ؛دخلت الفاء فقلت: (إن قمتَ فأقوم)؛[١]؛ أي[٢]: فأنا أقوم، ؛كان الخبر جملة اسمية؛[٣]، فلم يؤثر فيه حرف الشرط[٤] ؛لا بجزم ولا بقلب إلى الاستقبال؛[٥]، وإنْ قدرته هو الجزاء نفسه جزمت ؛وقلت: (أقم)، ولا تدخل الفاء؛[٦]، قال ركن الدين: « وهو الأولى »[٧]، قال الشيخ: (وليس بالكثير؛ يعني تقدير المبتدأ لما يلزم من الإضمار من غير حاجة، ومنه قراءة حمزة[٨]: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرُ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] بالرفع؛ أي: هي تذكر، وكذلك إذا كان الجزاء مضارعًا منفيًّا بـ (لا) نحو (إنْ قمتَ لا أقم)، و (فلا[٩] أقوم)، فإن جعلت (لا) لمجرد النفي لم تدخل الفاء؛ لأن حرف الشرط قد أثر فيه ؛بقلب معناه إلى الاستقبال؛[١٠]، وإنْ جعلت (لا) لنفي المستقبل لم يؤثر فيه حرف الشرط ؛بقلبه إلى الاستقبال؛[١١] فتدخل الفاء، وإنَّما قال: المنفي بـ (لا)؛ لأن المنفي ؛بـ (ما) أو؛[١٢] بـ (لن) يجب دخول الفاء عليه؛ لامتناع تأثير حرف الشرط فيه)[١٣].

● قوله: (وإلا فالفاء):

يعني: وإنْ لم يكن من القسم الأول - وهو إذا كان الجزاء ؛ماضيًا لفظًا أو معنًى بغير (قد)؛[١٤]، ؛و (لا)؛[١٥] ؛من القِسمِ الثاني؛[١٦] ؛وهو إذا كان الجزاء؛[١٧] ؛مضارعًا مثبتًا أو منفيًّا بـ (لا)؛[١٨] - وجب دخول الفاء، وهو القسم الثالث، وذلك إذا كان الجزاء ماضيًا معه (قد) لفظًا، نحو قوله تعالى: ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ

---

(١) ساقط من (خ).
(٢) في (خ): تقديره.
(٣) ساقط من (س، ك).
(٤) في (س، ك): لأنه لا تأثير لحرف الشرط فيه.
(٥) ساقط من (س، ك).
(٦) ساقط من (خ).
(٧) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٧١).
(٨) ومعه الأعمش. انظر: البحر المحيط (٢/ ٣٤٨)، والنشر (٢/ ٢٣٦).
(٩) في (س): ولا.
(١٠، ١١) ساقط من (ك).
(١٢) ساقط من (س).
(١٣) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص ١٠٦).
(١٤) ساقط من (س).
(١٥) ليست في (ك).
(١٦) ساقط من (س).
(١٧) ساقط من (س، ك).
(١٨) ساقط من (ك)، وجاء مكانه فيها: (المذكور الذي يجوز فيه الوجهان).

سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ [يوسف: ٧٧][1]، أو تقديرًا نحو قوله تعالى: ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ [يوسف: ٢٦][2]؛ أي: فقد صدقت، وكذلك إذا كان الجزاء جملة اسمية، نحو قوله تعالى: ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣٤][3]، وكذلك إذا كان الجزاء أمرًا أو نهيًا أو استفهامًا أو دعاءً، أو منفيًّا بـ (لن) أو بـ (ما).

فالأمر نحو قوله تعالى: ﴿ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى ﴾ [آل عمران: ٣١][4].

والنهي نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَـٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ﴾ [الممتحنة: ١٠][5].

والاستفهام كقوله[6]: (إنْ تركتنا فمن يرحمنا؟).

والدعاء كقوله[7]: (إنْ أكرمتنا فرحمك اللّـه)، ذكرها ركن الدين[8].

والمنفي بـ (لن) نحو (إنْ قمت فلن أقومَ)، و (إنْ قمت فما أقوم).

والعلة في جميع ذلك عدم تأثير حرف الشرط، فلمَّا لم يؤثِّرْ دخلت الفاء لتدلَّ على كونه جوابًا.

● **قوله: (وتجيء (إذا) مع الجملة الاسمية موضع الفاء):**

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم: ٣٦][9]، بمعنى: فهم يقنطون؛ لِأَنَّ (إذا) للمفاجأة، وهي تفيد التعقيب، و (الفاء) كذلك[10]، فجاز أن تُوضَعَ (إذا) موضع الفاء وتسد مسدها.

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓا۟ ... فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِى نَفْسِهِۦ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ ۚ قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا ۖ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ ﴾.

(٢) من قوله تعالى: ﴿ قَالَ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى ۚ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ ... وَهُوَ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴾.

(٣) من قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ... ﴾.

(٤) من قوله تعالى: ﴿ قُلْ ... يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾.

(٥) من قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ مُهَـٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ۖ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَـٰنِهِنَّ ... ﴾.

(٦) في (ك): نحو قولك. (٧) في (خ): كقولك. وفي (ك): نحو قولك.

(٨) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٧٢).

(٩) من قوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا۟ بِهَا ... ﴾.

(١٠) في (ك): للتعقيب.

● **قوله: (وبـ (إنْ)[١] مقدرة بعد الأمر والنهي والاستفهام والتمني[٢] والْعَرْضِ، إذا قُصِدَتِ السببية):**

قال نجم الدين: « اعلم أن كل ما صح أن يجاب بالفاء وينصب بها - إذا كان مضارعًا - يصح أن يجاب بمضارع مجزوم إلَّا النفي؛ لأنه خبر محض وليس بطلب »[٣].

فالأمر نحو (أسلم تدخل الجنة).

والنهي: (لا تكفر تدخل الجنة).

والاستفهام: (أين بيتك أزرك؟).

والتمني: (ليتك عندنا نكرمْك).

والعرض: (ألا تنزل تُصِبْ خيرًا).

وزاد الشيخ طاهر[٤]: **التحضيض**؛ نحو (هلَّا تقوم أقم).

وكذلك **الدعاء**؛ نحو (رزقك اللّـه مالًا تنفقْ منه).

وإنَّما جزم جواب هذه الأشياء لأن هذه كلها أمور طلبية، والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه، فوجوده[٥] - يعني الطلب[٦] - مُسَبَّبٌ عن الحامل، وهذا لفظ الشيخ[٧] في شرحه، يريد أن الطلب - نحو قولك: (قم) في الأمر، و (لا تقم) في النهي، [وكذلك باقيها - إنَّما أمرت مخاطبك أو نهيته لسبب وداعٍ حملك ودعاك إلى ذلك، والأمر والنهي ونحوهما][٨] مسبب عن ذلك الحامل، فإذا قلت: (قم أقم)، فالأمر - [وهو (قم) - مسبب عن ذلك الحامل، وجوابه][٩] - وهو قولك: (أقم) - مسبب ليس له سبب مذكور، فاحتجنا إلى

---

(١) هكذا في نسخ التحقيق، وفي الكافية: (وإنْ). (٢) في (س): والنهي. وهو خطأ.

(٣) انظر: شرح الكافية (٢/ ٢٦٥).

(٤) سبق تخريج هذا الرأي، انظر: شرح المقدمة المحسبة (ص٢٣٥).

(٥) في (س): فوجده. وفي (ك): فوجوه. (٦) في (ك): الطالب. وليس كذلك.

(٧) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٠٧). (٨) ساقط من (ك).

(٩) ساقط من (س).

تقدير سبب، فَقَدَّرْنَا (إنِ) الشرطية؛ لأنها تقتضي سببًا ومسببًا، فقولنا: ،(قم أقم)،[1] تقديره: (قم[2] إنْ تقم أقم)، وكذلك (لا تقم أقم) تقديره: (،لا تقم،[3] إنْ لا تقم أقم)، ولما قدرنا (إنِ) الشرطية وجب جزم جوابها إذا قَصَدْتَ السببية، فإنْ لم تقصدْها وقصدت الاستئناف أو الوصف أو الحال رفعت ولم تجزم، نحو قوله[4]: (قم يدعوك)، أي: فهو يدعوك، وكذلك إذا قصدت الوصفَ، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي﴾ [مريم:٥، ٦][5] على قراءة الرفع[6] في قوله[7]: يرثني، ،تقديره: وارثًا،[8]، والحال نحو قوله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ[9] فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١][10]؛ أي: لاعبين، وكذلك قوله: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، فيجب الرفع في ذلك لعدم قصد السببية.

● **قوله: (وامتنع: لا تكفر تدخل النار):**

لأن المقدر يجب أن يكون مثل الْمُظْهَرِ، فيكون تقديره: ،لا تكفر،[11] إنْ لا تكفر[12] تدخل النار، وذلك ظاهر الفساد؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون عدم الكفر سبب دخول النار.

● **قوله: (خلافًا للكسائي):**

فأجاز ذلك فقال[13]: تقديره: لا تكفر إنْ تكفر تدخل النار، اعتمادًا[14] منه على

---

(١) ساقط من (س).
(٢) ليست في (س).
(٣) ليست في (خ، س).
(٤) في (ك): قولهم.
(٥) من قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَاءِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا ... وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾.
(٦) هي قراءة علي وابن عباس والحسن وابن يعمر والجحدري وقتادة وأبي حرب بن أبي الأسود وجعفر ابن محمد وأبي نهيك. البحر المحيط (٦/ ١٧٤)، والنشر (٢/ ٣١٧). انظر: حجة القراءات (ص٤٣٨).
(٧) ليست في (ك).
(٨) ساقط من (خ).
(٩) في (خ، ك): فذرهم.
(١٠) من قوله تعالى: ﴿... وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوا أَنتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ...﴾.
(١١) ليست في (ك).
(١٢) ليست في (س).
(١٣) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص١٠٧)، وشرح الألفية للمرادي (٤/ ٢١٣، ٢١٤).
(١٤) في (ك): اعتبارًا.

اتضاح[١] المعنى في مثله، [وكذلك: (لا تدن من الأسد يأكلْك)، فالأكثر منعه، والكسائي أجازه وقال: التقدير: إنْ تدن منه يأكلْك][٢]، [قال الشيخ: (والأول أصوب)][٣][٤].

* * *
* *
*

(١) في (ك): إيضاح.

(٢) ساقط من (خ).

(٣) ساقط من (ك).

(٤) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٠٧).

[فعل الأمر]

● **قوله: (مثال: الأمر[١] صيغة يُطلب بها الفعل من الفاعل المخاطَب بحذف حرف المضارعة):**

* **قوله: (صيغة يطلب بها الفعل)**: دخل فيه[٢] الأمر باللام.

* **قوله: (من الفاعل)**: خرج عنه[٣] الأمر باللام لما لم يسم فاعله، نحو (لِيُضْرَبْ زيد).

* **قوله: (المخاطب)**: خرج عنه الأمر باللام للمتكلم والغائب.

* **قوله[٤]: (بحذف حرف المضارعة)**: احتراز من القراءة الشاذة قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾؛ فإنَّ (ذلك) صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب، ولكنه ليس بحذف حرف المضارعة.

● **قوله: (وحكم آخره حكم المجزوم):**

أي: في الصورة، فلذلك تقول: (اضربْ) بإسكان الباء، و (اغْزُ) و (ارمِ) و (اخشَ) بحذف الواو والياء والألف، كما تقول: (لم تضربْ[٥]) و (لم تغزُ) و (لم ترمِ) و (لم تخشَ)، وفي التثنية (اغْزُوَا) و (ارْمِيَا) و (اخْشَيَا) بحذف النون، كما تقول: (لم تغزوا)[٦] و (لم ترميا) و (لم تخشيا)، وإنَّما قال: (وحكم آخره حكم[٧] المجزوم) ولم يجعله مجزومًا؛ لأنه لما حذف عن الأمر حرف المضارعة كان مبنيًّا لعدم علة الإعراب لفظًا، وهي مشابهة الاسم بأحد حروف المضارعة، ولكنه لما كان (افعل) لطلب الفعل أشبه الأمر باللام

---

(١) هذا شروع في باب فعل الأمر. (٢) في (س): فيها.

(٣) في (س): عنها. وهي ساقطة من (ك). (٤) في (س): نحو قوله.

(٥) في (س): جاء الفعل وما بعده من الأفعال بالياء، والمناسب التاء حتى يكون الفاعل مخاطبًا فيوافق فاعل (اضرب).

(٦) في (س): جاء الفعل وما بعده بالياء، والمناسب التاء ليوافق فاعلها فاعل (اغزوا وارميا واخشيا).

(٧) في (خ): وحكم آخره حكم آخر المجزوم. وفي (ك): وحكمه حكم المجزوم.

نحو (ليضربْ زيد)، فكان حكمُه حكمَه[١] - وإن كان (افعل) مبنيًّا[٢] والأمر باللام معرب لوجود حرف المضارعة فيه -، وعند الكوفيين[٣]: أن هذا[٤] معرب، وقدروا[٥] اللام وحرف المضارعة، وقالوا: إذا قلت: (اضرب)، فتقديره: لتضرب، واحتجوا بقول حسان:

١٣٠. محمدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبَالَا[٦]

أي: لتفد، بتقدير لام الأمر.

● **قوله: (فإنْ كان بعده ساكن وليس برباعي، زدت همزةَ وصلٍ مضمومة:)** وذلك[٧] لِيُتَوَصَّل إلى النطق بالساكن.

اعلم أن الأمر مأخوذ من المضارع، لكن تَعْمِدُ إلى المضارع إذا أردت الأمر فتحذف منه حرف المضارعة، ثم تنظر إلى الحرف[٨] الذي بعد حرف المضارعة، فإنْ كان متحركًا استغنيت عن همزة الوصل، وقلت في الأمر مِنْ (يُضَارِبُ): (ضَارِبْ)، وفي (يدحرج): (دَحْرِجْ)، وفي (يعد ويرد): (عِدْ وَرِدْ)، ولم يذكر الشيخ هذا القسم لظهوره.

وإنْ كان بعد حرف المضارعة ساكن، فلا يخلو الفعل: إمَّا أن يكون رباعيًّا[٩]

---

(١) هذا هو رأي البصريين، انظر: الإنصاف (ص٥٢٤)، وشرح الرضي (٢/ ٢٦٨).
(٢) في نسخ التحقيق: (مبني)، وليس كذلك؛ لأنه خبر كان فحقه النصب
(٣) انظر: الإنصاف (ص٥٢٤). (٤) في (ك): افعل.
(٥) في (س): وقدر.
(٦) تقدمت ترجمته في (ص١٧٠)، وليس في ديوان حسان، وقد نسب إلى الأعشى وليس في ديوانه، وقال ابن هشام في شرح شذور الذهب: قائله أبو طالب عم النبي ﷺ. وانظر: سيبويه (١/ ٤٠٨)، وأمالي الشجري (١/ ٣٧٥)، والإنصاف (ص٥٣٠)، وابن يعيش (٧/ ٣٥)، والخزانة (٣/ ٦٢٩، ٦٦٦)، والعيني (٤/ ٤١٨)، وشرح التصريح (٢/ ١٩٤)، والهمع (٢/ ٥٥)، والأشموني (٤/ ٥)، وانظر: غاية المطالب (ص١٧٧).
والشاهد فيه: في قوله: (تفد)؛ فإنه مجزوم بلام الأمر المحذوفة، والتقدير: لتفد. وهو من شواهد الكوفيين.
(٧) ساقط من (خ، س). (٨) في (ك): إلى الحرف إلى الحرف.
(٩) في (ك): أم.

أو لا يكون[١]، فإنْ[٢] لم يكن رباعيًّا زدت همزة وصل مضمومة (**إنْ كان بعده**) - أي: بعد الساكن الذي[٣] بعد حرف المضارعة - (**ضمة**)، نحو (اُقْتُل)؛ لأن مضارعه: (يَقْتُل)، فلما قصدت[٤] الأمر منه[٥] حذفت حرف المضارعة فلم يمكن الابتداء بالساكن وهو القاف، فجيء بهمزة الوصل[٦] لِيُتَوَصَّلَ بها إلى النطق بالساكن، وضمت الهمزة إتباعًا لحركة[٧] التاء التي بعد القاف؛ لأنها لو فتحت وقيل: (أَقتُل) بفتح أوله لالتبس بالمتكلم المضارع، ولو كسرت وقلت[٨]: (إِقتل) بكسر الهمزة لكان مستثقلًا.

● **قوله: (مكسورة فيما سواه):**

يعني: وإنْ لم يكن بعد الساكن الذي بعد حرف المضارعة ضمة، كسرت الهمزة فيما سوى ذلك، وسواء كان بعد الساكن مكسورًا[٩] نحو (**اضرب**) أو مفتوحًا نحو (**اعلم**) بكسر الهمزة فيهما معًا؛ لأنهم لو فتحوا فيهما معًا[١٠] لالتبس ذلك بالمضارع المتكلم، ولو ضموا لالتبس ⌈(اضرب) بضم أوله⌉[١١] بالمبني[١٢] لِمَا[١٣] لَمْ يُسَمَّ فاعله، ⌈والتبس[١٤] (اعلم) بضم أوله بالمضارع المتكلم المبني لما لم يسم فاعله⌉[١٥]، فلذلك كسرت الهمزة فيهما في الأمر لالتقاء الساكنين؛ لأن هذه الهمزة تجتلب[١٦] ساكنة وما بعدها ساكن، وإذا التقى ساكنان من كلمتين كسر الأول منهما.

● **قوله: (وإنْ كان رباعيًّا فمفتوحة مقطوعة):**

أي: وإنْ كان بعد حرف المضارعة ساكن والفعل رباعي نحو (أُكْرِمُ)

---

(١) ليست في (ك).
(٢) في (ك): إن.
(٣) في (س): أي. وهو خطأ.
(٤) في (ك): فلما قصدت فلما قصدت.
(٥) ليست في (ك).
(٦) في (ك): وصل.
(٧) في (خ، س): لها حركة.
(٨) في (خ): وقيل.
(٩) في (ك): مكسور. وليس كذلك؛ لأنه خبر كان منصوب.
(١٠) ليست في (ك).
(١١) ساقط من (ك).
(١٢) في (ك): بالماضي المبني.
(١٣) في (س): بما.
(١٤) في (س): أو لالتبس.
(١٥) ساقط من (ك).
(١٦) ليست في (س).

و (أُخرِجُ) و (أُعْطِي)، فإذا أردت الأمر من (يعطي)[١] و (يكرم) حذفت حرف المضارعة وبعده ساكن، فلا تأتي بهمزة وصل تتوصل بها إلى الساكن، ولكن تأتي بهمزة قطع مفتوحة وهي التي كانت في الماضي - وهو أعطى - لكنها حذفت من المضارع؛ لأن من حروف المضارعة الهمزة، فكرهوا الجمع بين همزتين لو قالوا: (أأُكْرم)، فحذفوا همزة الماضي وبقيت همزة المضارعة، واطَّرد حذفها مع باقي حروف المضارعة، فلما حذفت همزة المضارعة لأجل الأمر، واحتيج إلى همزة ليتوصل بها إلى النطق[٢] بالساكن[٣]، ردوا همزة الماضي المحذوفة من المضارع؛ لأن أصل (يكرم): (يؤكرم)، وهي في الماضي مقطوعة مفتوحة، فكانت في الأمر كذلك لأنها هي تلك[٤].

وإذا عرفت ذلك، فاعلم أن همزة الوصل تكون في الفعل وفي الاسم وفي الحرف؛ فتكون في الفعل ؍في الأمر؍[٥] من الثلاثي والخماسي والسداسي نحو (اضرب) من (ضرب)، و (انطلق واستخرج يا زيد)، وأما الأمر من الرباعي فهمزته قطع نحو (أَعْلِمْ) و (أَكْرِمْ) و (أَخْرِجْ)، وكذلك الماضي منه نحو (أَكْرَمَ زيد)، ومصدره[٦] همزته قطع[٧] نحو (الإكرام) و (الإعلام) و (الإخراج)، فاعرف ذلك.

وهمزة الفعل الماضي الخماسي والسداسي نحو (انطلق زيد واستخرج)، ونحو ذلك وصل، والهمزة[٨] في الماضي الثلاثي[٩] قطع[١٠]، ؍ولم يوجد إلا ثلاثة أفعال؍[١١]: (أَكَل)[١٢] و (أَخَذ) و (أَمَرَ)[١٣]، فحصل من هذا أن الأفعال[١٤]

---

(١) في (ك): من يعطي من يعطي. وقد جرى ناسخ هذه النسخة على هذا في كثير من المواطن.
(٢) ليست في (خ، ك).
(٣) في (خ، ك): الساكن.
(٤) ليست في (ك).
(٥) ليست في (س).
(٦) في (س): ومصدر.
(٧) ليست في (س).
(٨) في (س): وأما همزة.
(٩) في (خ): في الثلاثي الماضي.
(١٠) في (س): فقطع.
(١١) ساقط من (س، ك).
(١٢) في (س): نحو أكل.
(١٣) في (ك): أمر وأكل وأخذ.
(١٤) عبارة في (خ): فحصل من هذا أن الرباعي مطلقًا قطع، وفي الماضي من الثلاثي وما سواهما من الأفعال وصل.

كلها الهمزة فيها وصل إلا في الرباعي مطلقًا والماضي الثلاثي.

والهمزة في الأسماء تكون وصلًا في موضعين:

أحدهما: مصادر الأفعال الخماسية والسداسية نحو (انطلاقًا) و (استخراجًا) و (اقتدارًا)[١]، وعلى ذلك فقس باقيَها[٢].

الموضع الثاني: أحد عشر اسمًا غير مصادر، وهي: (ابن)، و (ابنة)، و (ابنم)[٣] بالميم[٤] لغة في (ابن)، و (امرؤ)، و (امرأة)، و (اسم)، و (است)، و (اثنان)، و (اثنتان)، و (ايمن) - جمع يمين -، و (ايم اللّـه) بحذف النون. والهمزة في هذه الأسماء همزة[٥] وصل، وما عدا[٦] ذلك من الأسماء فهمزته قطع.

وهمزة الوصل في الحروف مع لام التعريف نحو (الرجل)، ومع الميم نحو (ام رجل)[٧] إذا وُصِلَتْ بكلام، فإنْ لم تحذفها فلحن فاحش، ذكره[٨] الزمخشري[٩]، وتثبت إذا ابتدأت بها، وهمزة القطع لا يجوز حذفها بحال.

* * *
* *
*

---

(١) في (ك): انطلقا واقتدرا واستخرجا. وهو خطأ؛ لأنها ليست مصادر.

(٢) ليست في (خ، س).

(٣) في (س): أنتم. وهو ظاهر التصحيف.

(٤) ليست في (خ).

(٥) ليست في (ك).

(٦) في (ك): وما عداها.

(٧) هذه هي لغة طيئ، وقد سبق التعريف بالقبيلة واللغة في (ص١٣٨).

(٨) انظر: المفصل (ص٣٥٦)، قال: فلا تقل: الاسم والانطلاق والاقتسام والاستغفار ومن ابنك وعن اسمك، وقوله:

إذا جَاوَزَ الإثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّه ... بِنَشْرٍ وإفْشَاءِ الحَديثِ قَمِينُ

من ضرورات الشعر.

(٩) ساقط من (س).

[المبني للمجهول]

● **قوله: (فعل[١] ما لم يسم فاعله: هو ما حذف فاعله[٢]):**

هذا كما ذكره المصنف (**مفعول ما لم يسم فاعله**) في المرفوعات، باعتبار ما يصح أن يقام مقام الفاعلِ، وذكرها هنا باعتبار صيغته المبنية لما لم[٣] يسم فاعله باعتبار كون الفعل صحيحًا أو معتلًّا.

وإنما يحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه لما تقدم في المرفوعات.

● **قوله[٤]: (فإنْ كان ماضيًا ضُمَّ أوله وكُسِرَ ما قبل آخره):**

نحو (ضُرِبَ) و (دُحْرِجَ)؛ أما الضم فليدل على أن الفعل مبني لما لم يسم فاعله، ولا يكفي الكسر؛ لأن (عَلِمَ) ونحوه مكسور ما قبل آخره[٥]، وأما الكسر فلو لم يكسروا[٦] في (أُعْلِمَ) الماضي واكتفوا بضم أوله لالتبس (أُعْلِمَ)[٧] الماضي المبني لما لم يسم فاعله بـ (أُعْلَمُ)[٨] المضارع المتكلم[٩] المبني لما لم يسم فاعله؛ لأن كل واحد منهما يكون أوله مضمومًا[١٠] وما قبل آخره[١١] مفتوحًا، فكسر، وأما ما قبل الآخر في (أُعْلِمَ) الماضي فتركوه مفتوحًا في المضارع للفرق.

● **قوله: (ويضم الثالث** - [أي: الحرف الثالث][١٢] - **مع همزة الوصل):**

في الماضي إذا بني لما لم يسم فاعله مع ضم أوله نحو (انْطُلِقَ) و (اقْتُدِرَ)

---

(١) هذا شروع في باب الفعل المبني للمجهول.
(٢) جاء بعده في (خ): وأقيم هو مقامه. وفي (س): فإن كان ماضيًا ضم أوله وكسر ما قبل آخره.
(٣) في (س): مالم.
(٤) ليست في (خ، س).
(٥) جاء بعدها في (س): فلا يفيد الكسر من دون ضم.
(٦) في (س): يكسر.
(٧) الفعل المبني للمعلوم منه: أعلمني.
(٨) الفعل المبني للمعلوم منه: أَعْلَمُ.
(٩) في (س): المتكلم المضارع.
(١٠) في (س): مضمومًا أوله.
(١١) ليست في (ك).
(١٢) ساقط من (ك).

و (استُخْرِجَ)، فإنَّما ضم الحرف الثالث لأن همزة الوصل [في الماضي][(١)] تحذف في الوصل، فلا يدرى أنه مبني لما لم يسم فاعله [أم لا][(٢)]، [فكان ضم الثالث مشعرًا بكونه مبنيًّا لما لم يسم فاعله][(٣)].

● قوله: (والثاني مع التاء):

أي: ويضم الحرف الثاني مع التاء نحو[(٤)] (تُعُلِّمَ) و (تُجُوهِلَ)، وإنَّما ضُمَّ الثاني [وهو العين[(٥)] في (تَعَلَّمَ) الماضي مع ضم التاء والجيم في (تَجَاهَلَ) الماضي][(٦)] مع التاء [إذا بني ذلك لما لم يسم فاعله فتقول: (تُجُوهِل)][(٧)]؛ لأنه لو اقتصر على ضم التاء فيهما[(٨)] لالتبس (تَعَلَّمَ) الماضي بمضارع (عَلَّمْتَ)؛ لأنك تقول: (تُـعَـلِّمُ) بضم التاء وفتح العين، ولالتبس (تجاهل) الماضي بمضارع (جاهلت)؛ لأنك [تقول فيه: (تُجَاهل)، فضموا الثاني منهما للفرق.

● قوله: (ومعتل العين الأفصح (قيل) و (بيع)، وجاء الإشمام والواو):

يعني][(٩)] أن معتل العين فيه ثلاث لغات إذا بني لما لم يسم فاعله، وسواء كان معتلًّا بالواو نحو (قيل) لأنه من القول، أو معتلًّا بالياء نحو (بيع) لأنه من البيع، فإنه يجوز فيه ثلاث لغات:

* الأولى[(١٠)]: (قيل) و (بيع): وهي أفصحها، وأصله: (قُوِلَ) و (بُيِـعَ)، بضم أوله وَكَسْرِ ثانيه، ثَقُلَتِ الكسرة على الواو والياء مع ضم ما قبلها[(١١)] فنقلت الكسرة إلى ما قبلهما بعد حذف حركته، فبقيت الواو ساكنة في (قِوْل) بعد كسرة، فقلبت ياء لانكسارها فصار (قِيلَ)، وبقي (بيع) على حاله، هذا كما[(١٢)] ذكره ركن الدين[(١٣)] والجزولي[(١٤)]، ....

(١، ٢) ليست في (خ، ك).
(٣) ساقط من (خ، س).
(٤) ليست في (س).
(٥) في (س): في العين.
(٦) ساقط من (ك).
(٧) ساقط من (ك)، وجاء مكانه فيها: فيما ذكر.
(٨) في (س): منهما.
(٩) ساقط من (ك).
(١٠) ليست في (س).
(١١) في (س): قبلهما.
(١٢) في (ك): الذي.
(١٣) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٧٦).
(١٤) انظر: المقدمة الجزولية (٣٢/ أ).

واختاره نجم الدين[١]، وقال المصنف: (تحذف الحركة لاستثقالها؛ لأن النقل إنَّما يكون إلى الساكن)[٢].

* **الثانية:** (قيل) و (بيع) بالإشمام، قال ركن الدين: « الإشمام تَهْيِئَةُ الشفتين للضم من غير التلفظ به، ولا يدركه إلَّا البصير دون الأعمى، وهو فصيح ليؤذن بأن الأصل الضم »[٣]، وقال نجم الدين: « الإشمام أن تَنْحُوَ بكسرة فاء الفعل - وهي القاف في (قيل) والباء في (بيع) - نحو الضمة، فَتُمِيلَ الياء الساكنة بعدها نحو الواو »[٤]، قال نجم الدين: « هذا هو[٥] مراد النحاة والقراء في هذا الموضع[٦]، قال[٧]: وذكر بعضهم أنه ضم الشفتين مع كسر الفاء[٨] كسرًا خالصًا »[٩]، قال نجم الدين: « وهذا خلاف المشهور عند النحاة والقراء »[١٠].

* **اللغة الثالثة:** (قُول) و (بُوعَ) بالواو الساكنة وضم ما قبلها، وهي قليلة، ووجه ذلك أن أصله: قُوِلَ وبُيِعَ[١١] [بضم أوله وكسر ثانيه][١٢]، ثَقُلَتِ الكسرة على الواو والياء فحذفت وانقلبت واوًا في (بيع) لأجل انضمام ما قبلها، ولكنه ضعيف؛ لأن في اللغة الأولى قلبت الواو في (قُوِلَ) إلى الأخف وهو الياء، وفي هذه اللغة[١٣] قلبت الياء إلى الأثقل وهو الواو[١٤].

● **قوله: (ومثله باب[١٥]: اختير وانقيد):**

أي: مثل (بيع)[١٦] ....

---

(١) حيث قال: « وقول الجزولي أقرب؛ لأن إعلال الكلمة بالنظر إلى نفسها أولى من حملها في العلة على غيرها ». انظر: شرح الكافية لنجم الدين (٢/ ٢٧٠).

(٢) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٠٩)، وهو معنى كلامه لا نصه.

(٣) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٧٦).

(٤) انظر: شرح الكافية (٢/ ٢٧٠).

(٥) ليست في (س).

(٦) أي: مرادهم بالإشمام.

(٧) أي: نجم الدين في شرح الكافية (٢/ ٢٧١).

(٨) في (س): القاف. وفي (ك): كسر أوله.

(٩) انظر: شرح الكافية (٢/ ٢٧١).

(١٠) في شرح الكافية (٢/ ٢٧١).

(١١) في (س): بوع. وليس كذلك.

(١٢) ساقط من (ك)، وفي (خ، س): أن أصله (قُوِل) بضم أوله وكسر ثانيه و (بُيِع).

(١٣) ليست في (ك).

(١٤) في (س): إلى الواو وهو الأثقل.

(١٥) في (س): ياء.

(١٦) في (ك): قيل وبيع.

(اختير) و (انقيد)؛ لأن أصل[١] (اخْتِيرَ)[٢]: (اخْتُيِرَ)، و (انْقِيدَ)[٣]: (انْقُوِدَ)؛ فالياء مكسورة في (اختير) قبلها ضمة، والواو في (انقود) مكسورة قبلها ضمة، فصار: (تير) و (قيد)[٤] مثل (قيل) و (بيع)، فصار فيهما ثلاث لغات مثل (قيل) و (بيع) على ما تقدم.

● **قوله: (دون: اسْتُخِيرَ وأُقِيمَ):**

لأن أصل (اسْتُخِيرَ): (اسْتُخْيِر)، و (أُقِيمَ) أصله: (أُقْوِمَ)؛ فالياء والواو[٥] قبلهما[٦] ساكن لا مضموم فلم يكونا مثل (قيل) و (بيع)، فلذلك لم يجز فيهما مثل ما جاز في (قيل) و (بيع) من اللغات الثلاث، وإن كان الماضي معتلَّ اللام نحو[٧] (غزا) فإنها تقلب ياء على كل حال لانكسار ما قبلها إذا بني لما لم يُسَمَّ فاعله؛ ؞لأن الماضي يضم أولـه ويكسَرُ ما قبل آخره؞[٨]، و ؞إنْ كان؞[٩] معتلَّ الفاء مثل[١٠]: (وعد) ؞يبقى على حاله؞[١١].

● **قوله: (وإنْ كان مضارعًا ضُمَّ أوله وفتح ما قبل آخره):**

أي: وإنْ كان الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله مضارعًا ضُمَّ أولُه وفُتِحَ ما قبل آخره، وذلك لما تقدم من أنه قَصَدَ التمييز بين ما سُمِّي فاعلُه وما لم يُسَمَّ فاعله، ولم يجز الاقتصار على أحدهما؛ لأنه لو اقتصر على الضم لم يُفِدْ في نحو (يكرم)، فإنه مضموم أَوَّلُه وهو مبني لما يُسَمَّى[١٢] فاعله، ولو اقتصر على فتح[١٣] ما قبل آخره لم يفد في نحو (يُعْلَمُ)؛ فإنه مفتوح ما قبل الآخر، فلم يكن بُدٌّ من الضمِّ والفتحِ لأجل الفرق.

---

(١) في (ك): الأصل.
(٢) ليست في (س).
(٣) في (س): ينقود.
(٤) وهما الجزء الثاني من اختير وانقيد.
(٥) في (س، ك): فالواو والياء. وقد أثبت عبارة (خ)؛ لأن الياء في التمثيل بها سبقت الواو.
(٦) في (س): أصلهما. وليس كذلك.
(٧) في (س): مثل.
(٨) ساقط من (ك).
(٩) ساقط من (خ).
(١٠) في (ك): نحو.
(١١) ساقط من (ك)، وجاء مكانه فيها: (فحكمه حكم الصحيح)، ومعناهما واحد.
(١٢) في (س): لما لم يسم. وليس كذلك.
(١٣) ليست في (خ).

● **قوله: (ومعتل العين تنقلب فيه ألفًا):**

أي: ومعتل العين من الفعل[١] المضارع[٢] إذا بني لما لم يُسَمَّ فاعلُه تنقلب فيه ألفًا نحو (يقال) و (يباع)، قال الشيخ: (وذلك لأنها تتحرك وما قبلها مفتوح أو في حكم المفتوح، فيجب قلبها ألفًا، فالمفتوح نحو (ينقاد) و (يختار) أصله: (يَنْقَوِدُ) و (يَخْتَيِرُ)، فتحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا إلى الألف، والذي في حكم المفتوح نحو (يقال) و (يباع) أصلهما عند بنائهما لما لم يسم فاعله[٣]: (يُقْوَلُ) و (يُبْيَعُ)، فتحركت الواو والياء وما قبلهما ساكن في حكم المفتوح؛ لأنه مفتوح في الماضي نحو (قال) و (باع)، والمضارع يُعَلُّ[٤] لإعلال الماضي[٥] لأنه الأصل، فقلبتا إلى الألف[٦]، وكذلك معتل[٧] اللام في المضارع المبني لما لم يُسَمَّ فاعلُه يقلب ألفًا نحو (يُغْزَا) و (يُرْمَى)، وسواء كان عن واو أو ياء؛ لأنه يتحرك وما قبله مفتوح؛ لأن من حق المضارع أن[٨] يضم أولُه ويفتح ما قبل آخره على ما تقدم[٩]، وأما معتل الفاء فيكون (واوًا) على كل حال لانضمام ما قبلها، فتقول في (يَيْأَسُ) و (يَعِدُ) وَ (يَقِي) إذا بني لما لم يُسَمَّ فاعله: (يُوْيَسُ)[١٠] و (يُوْعَدُ) و (يُوْقَى).. واللّـه أعلم)[١١].

* * *
* *
*

---

(١) ساقط من (س).
(٢) ليست في (خ، س).
(٣) ساقط من (س).
(٤) في (س): يقل.
(٥) ساقط من (س).
(٦) في (س): إلى الأصل وهو الألف.
(٧) ليست في (س).
(٨) ليست في (ك).
(٩) ساقط من (خ، س).
(١٠) هذا على اعتبار القلب المكاني وأن الأصل: (أَيِسَ يَأْيَسُ)، وأما بدون قلب فالأصل: (يَئِسَ يَيْأَس)، والمبني للمجهول: (يُيْأَسُ منه) بضم الياء الأولى فرقًا بينه وبين المضارع المبني للمعلوم.
(١١) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٠٩).

[المتعدي وغير المتعدي]

● **قوله[١]: (المتعدي وغير المتعدي: فالمتعدي ما يَتَوَقَّفُ فهمه[٢] على متعلق كـ: ضرب. وغير المتعدي بخلافه كـ: قعد):**

هذا كما ذكره [أن المتعدي يتوقف على متعلق][٣]؛ فـ (ضرب) يتوقف فهمه على [شيء وهو المضروب، يتعلق به][٤] [ويقع عليه][٥] حِسًّا نحو (ضربت زيدًا)[٦]، أو حكمًا نحو (كلمت زيدًا)، أو (بلغت البلد)، ولا يُعْقَلُ الفعل المتعدي حتى[٧] يُعْقَلَ المفعول، ألا ترى أنه لو لم يكن مضروب لم يكن ضَرْبٌ؟

وأما غير المتعدي فلا يتوقف فهمه على متعلق، ألا ترى أن (قعد) لا يتوقف[٨] فهمه على شيء يتعلق به؟ **فإنْ قيل:** فالزمان والمكان يتوقف الفعل عليهما؛ لأنه لا يعقل إلا بهما، **قلنا:** وكذلك المتعدي لا يعقل إلا بهما، فالمتعدي وغير المتعدي سواء في اقتضاء الفاعل و اقتضاء[٩] الزمان والمكان، وإنما المراد[١٠] المفعول به الذي يختلف اقتضاؤهما[١١] فيه[١٢]، فما اقتضاه من الأفعال فهو متعدٍّ[١٣]، وما لم يقتضه فهو لازم.

وغير المتعدي يصير متعديًا بأحد ثلاثة أشياء، وهي: الهمزة نحو (أذهبت زيدًا)، وتضعيف العين نحو[١٤] (فَرَّحْتُ زيدًا)، وحرف[١٥] الجر نحو (ذهبت بزيد)، فالجار والمجرور في محل النصب [ولذلك يعطف عليه بالنصب، قال

---

(١) هذا شروع في باب المتعدي واللازم.
(٢) في (ك): تمام فهمه.
(٣) ساقط من (ك).
(٤) ساقط من (ك)، وجاء مكانه فيها: متعلق واحد.
(٥) ساقط من (س).
(٦) عبارة (ك): حسًّا كـ (ضرب)؛ فإنه يتوقف فهمه على مضروب يقع عليه، نحو (ضربت زيدًا).
(٧) في (ك): يعني.
(٨) في (س): فعل لا يتوقف.
(٩) ليست في (ك).
(١٠) في (ك): لزم.
(١١) في (خ): اقتضاؤها.
(١٢) في (ك): له.
(١٣) في (ك): المتعدي.
(١٤) في (ك): أي تشديدها نحو... إلخ.
(١٥) في (ك): وحروف.

اللّـه تعالى: ﴿ وَٱمۡسَحُواْ[١] بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ[٢] إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ[٣] ﴾ [المائدة: ٦]. [بقراءة[٤] النصب][٥]، ذكره نجم الدين[٦]، ولو قيل: إن[٧] النصب بالعطف على قوله: واغسلوا[٨] أيديكم[٩] لكان أظهر، [واللّـه أعلم][١٠].

● **قوله: (والمتعدي[١١] يكون إلى واحد كـ: ضرب – وذلك لما تقدم –، وإلى اثنين كـ: أعطى وعلِم):**

وذلك لأنَّ الإعطاء باعتبار عقليته يكون مقتضيًا لأمرين؛ أحدهما: الْمُعْطَى وهو زيد، والآخر: الشيء الذي يعطاه وهو الدرهم[١٢] ونحوه، وكذلك (علم) بمعنى علم النسبة؛ فإنَّه يقتضي مُعْلَمًا[١٣] وهو زيد، وَمُعْلَمًا[١٤] به وهو القيام والقعود ونحوهما، فاقتضى منسوبًا ومنسوبًا إليه، بخلاف العلم بمعنى[١٥] المعرفة فإنَّه لا يقتضي إلا[١٦] مفعولًا واحدًا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعۡتَدَوۡاْ مِنكُمۡ [فِي ٱلسَّبۡتِ][١٧] ﴾ [البقرة: ٦٥]؛ أي: عرفتم الذين اعتدوا منكم.

● **قوله: (وإلى ثلاثة كـ: أَعْلَمَ، وأرى، وأَنْبَأَ، ونبَّأ، وأخبر، وخبَّر، وحدَّث):**

أما (أعلم) و (أرى) فهما: (عَلِم) و (رَأى)، فلما دخلت الهمزة أوجبت لهما مفعولًا ثالثًا، وكانا قبل دخولها يقتضي كل واحد منهما مفعولين، قال

---

(١) في (خ، س): فامسحوا. وقد أثبت ما في المصحف الشريف.

(٢) ساقط من (ك).

(٣) ليست في (خ، ك): وهي من قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ ... إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْ ﴾.

(٤) وهي قراءة نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب. الكشف (١/ ٤٠٦)، والإتحاف (ص١٩٨)، والنشر (٢/ ٢٤٥)، وحجة القراءات (ص٢٢١).

(٥) ساقط من (ك).

(٦) انظر: شرح الكافية (٢/ ٢٧٣).

(٧) ليست في (س).

(٨) ليست في (خ، س).

(٩) الصواب: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم.

(١٠) ساقط من (س).

(١١) في (س): التعدي.

(١٢) في (ك): الدراهم.

(١٣) في (خ، س): معلم. وهو خطأ، لأنه مفعول به منصوب.

(١٤) في (خ، س): معلم. وهو خطأ، لأنه معطوف على منصوب.

(١٥) ليست في (خ).

(١٦) ليست في (ك).

(١٧) ليست في (خ)، وتمامها: ﴿... فَقُلۡنَا لَهُمۡ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴾.

نجم الدين: « ولا ينقل[١] من الثلاثي المتعدي (من اثنين)[٢] إلى ثلاثة إلا (أعلم) و (أرى) »[٣]، وقد أجاز الأخفش[٤] (أَظْنَنْتُ[٥] وأَحْسَبْتُ[٦] وأَخَلْتُ وَأَزْعَمْتُ[٧]) قياسًا لا سماعًا، قال نجم الدين: « لو جاز القياس في هذا لجاز في غير أفعال القلوب نحو (أَكْسَوْتُكَ عمرًا جُبَّةً) ونحوه، ولجاز بالتضعيف في أفعال القلوب، ولم يجز اتفاقًا، وأما (أَنْبَأَ) و (نَبَّأَ) وأخواتهما فهي في التحقيق متعدية إلى واحد؛ لأن (أَنْبَأَ) إنما يقتضي مُنْبَأً، وكذلك (أخبر) يقتضي مُخْبَرًا، و (حَدَّث) يقتضي مُحَدَّثًا، والأخيران[٨] وهما قولك: (عمرًا قائمًا)، في الحقيقة تفسير للنَّبأ والخبر والحديث »[٩]، قال الشيخ في شرح[١٠] المقدمة: (ولكن هذه لمَّا استلزمت[١١] معنى الإعلام أجريت مجراه؛ لأن الأخبار المستقيمة - يعني الصادقة - إنما تكون عن عِلْم أو ظَنٍّ، وقد ثبت أن العلم يتعدى إلى ثلاثة، فلذلك قالوا: إنَّ هذه[١٢] متعدية إلى ثلاثة لمَّا كانت أخبارًا، والخبر الصحيح إنَّما يكون عن علم أو ظن)[١٣].

● **قوله: (فهذه مفعولها الأول كمفعول (أعطيت)):**

يعني: إنْ شئت ذكرته وتركت ما بعده، وإنْ شئت تركته وذكرت المفعولين بعده[١٤]؛ لأنه مغاير لهما كالأول من باب (أعطيت) فإنَّه مغاير[١٥] للثاني، فلذلك جاز ذكره دون الثاني والعكس[١٦] على ما سيأتي.

---

(١) في (ك): ولم ينقل.
(٢) ساقط من (خ، ك).
(٣) شرح الكافية (٢/ ٢٧٤).
(٤) المسائل العسكريات (ص١٠٧، ١٠٨)، وقد حكاه أبو عثمان المازني عن أبي الحسن الأخفش، وانظر: ابن يعيش (٤/ ٦٥، ٦٦).
(٥) في (س): أطيب. وهو ظاهر التصحيف.
(٦) في (س): وأخبث. وهو ظاهر التصحيف.
(٧) ليست في (س).
(٨) أي المفعول الثاني والثالث.
(٩) انظر: شرح الكافية (٢/ ٢٧٥).
(١٠) في (ك): في شرحه لهذه المقدمة.
(١١) في (س): استقر به.
(١٢) في (ك): الهمزة. وليس كذلك.
(١٣) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١١٠).
(١٤) ليست في (س).
(١٥) في (س): مغايرًا. وهو خطأ؛ لأنه خبر إن مرفوع.
(١٦) ليست في (خ).

● **قوله: (والثالث والثاني كمفعولَيْ (عَلِمتُ)):**

يعني[١]: إذا ذكرت أحدهما وجب ذكر الآخر، وإنْ تركتهما معًا ساغ؛ لأنهما[٢] في المعنى كمفعولي[٣] (عَلِمتُ)[٤] على ما سيأتي.

* * *

(١) في (س): بمعنى.

(٢) في (ك): وذلك لأنها.

(٣) في (ك): كمفعول.

(٤) ليست في (ك)، وجاء مكانها فيها: واحد.

[أفعال القلوب]

● **قوله: (أفعال القلوب: ظَـنَنْتُ وحَسِبْتُ وخِلْتُ وَزَعَمْتُ ورَأَيْتُ ووَجَدْتُ):**

الثلاثة الأول للظن، والثلاثة الأخيرة للعلم، قال ركن الدين: « و (زعمت) للدعوى، وتكون للعلم والظن، ؛وهي مترددة بينهما؛[1]، فسميت[2] هذه أفعال القلوب لأنها للعلم والظن[3] ومحلهما[4] القلب »[5].

● **قوله: (تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه):**

وذلك لأن[6] قولك: (زيد قائم) إنْ كانت نسبة القيام إلى (زيد) عن علم قلت: (علمت)[7] ونحوه، وإنْ كانت عن ظن قلت: (ظننت) ونحوه.

● **قوله: (فتنصب الجزأين):**

أي[8]: المبتدأ والخبر، فتقول: (علمت زيدًا قائمًا)، وذلك لأنهما مُتَعَلَّقَانِ لها، كما تنصب بـ (أعطيت) ونحوه المفعولين لمَّا كان الإعطاء يقتضيهما ويتعلق بهما، وإنْ كان المفعول الأول في (علمت) هو الثاني - لأن زيدًا[9] هو القائم -، بخلاف باب (أعطيت) فليس[10] (زيد)[11] هو[12] (الدرهم)[13]، فلذلك[14] لم تكنٍ وأخواتها من نواسخ الابتداء.

● **قوله: (ومن خصائصها** - أي: من خصائص أفعال القلوب - **أنه إذا ذكر أحدهما[15] ذكر الآخر)..**

لأنهما في المعنى على ما كانا عليه من منسوب ومنسوب إليه، ؛أي هما في

---

(١) ساقط من (خ، س).
(٢) في (ك): وسميت.
(٣) في (ك): أو الظن.
(٤) في (س، ك): ومحلها.
(٥) الوافية في شرح الكافية (ص٢٧٩)، وفيه: لأنها للزعم والاعتقاد.
(٦) في (س): ولذلك أن.
(٧) في (ك): علمته.
(٨) ليست في (خ، س).
(٩) في (خ): زيد.
(١٠) ليست في (س).
(١١) في (س): زيدًا.
(١٢) ليست في (س).
(١٣) في (س): الدراهم.
(١٤) ليست في (س).
(١٥) أي أحد المفعولين.

الأصل مبتدأ وخبر، فالخبر منسوب، والمبتدأ منسوب إليه، أي مسند إليه[١]، فلو اقتصر على أحدهما لاختلَّ المعنى. هذا تعليل المصنف[٢]، وفيه نظر؛ لأنه قد تقدم أنه يجوز حذف المبتدأ، و يجوز[٣] حذف[٤] الخبر عند قيام القرينة، فكان القياس أن يجوز ذلك هاهنا لكونه فرعًا عليه، ولكن الأولى ما ذكره نجم الدين[٥]، وهو أن يقال: إنَّما لم يجز الاقتصار على أحدهما لأنهما في المعنى في حكم مفعول[٦] واحد، فإذا قلت: (علمت زيدًا قائمًا)؛ فالمعنى: علمت قيام زيد، فإذا كانا في المعنى في حكم مفعول واحد، لم يجز الاقتصار على بعضه. وهو تعليل حسن، ويجوز تركهما[٧] جميعًا للقرينة[٨]، فلك أن تقول[٩]: (علمت) وتسكت؛ لأن المفعول فضلة يجوز تركه، قال نجم الدين: « قد ورد ذلك قليلًا، يعني حذف أحدهما دون الآخر، فحذف الأول كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران: ١٨٠] على قراءة من قرأ بالياء[١٠] بنقطتين[١١] من أسفل، فحذف المفعول الأول تقديره: فلا يحسبن الذين يبخلون بخلَهم هو خيرًا، فـ (الذي)[١٢] فاعل، و (بخلَهم) المفعول الأول، وهو محذوف مقدر[١٣]، و (خيرًا) الثاني[١٤]، و (هو) فصل، ومن قرأ[١٥] با لتاء[١٦] الفوقانية فهو خطاب، والمخاطب[١٧] النبي ﷺ و هو[١٨] الفاعل[١٩]، و ﴿الَّذِينَ﴾ مفعول أول[٢٠]

---

(١) ساقط من (س).

(٢) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١١٠).

(٣) ليست في (ك).

(٤) ليست في (س).

(٥) انظر: شرح الكافية (٢/ ٢٧٩).

(٦) ليست في (خ).

(٧) في (خ): ذكرهما. وهو خطأ.

(٨) ليست في (س).

(٩) في (س): فلذلك تقول.

(١٠) هي قراءة السبعة باستثناء حمزة. الكشف (١/ ٣٦٦)، والنشر (٢/ ٢٤٤)، والبحر المحيط (٣/ ١٢٨)، وحجة القراءات (ص١٨٣).

(١١) أي: يحسبن.

(١٢) الأدق: فالذين.

(١٣) ليست في (ك).

(١٤) أي المفعول الثاني.

(١٥) هي قراءة حمزة من السبعة. الكشف (١/ ٣٦٦)، والنشر (٢/ ٢٤٤)، والبحر المحيط (٣/ ١٢٧)، وحجة القراءات (ص١٨٣).

(١٦) ليست في (س).

(١٧) ليست في (ك).

(١٨) ليست في (ك).

(١٩) في (ك): والفاعل ضمير له.

(٢٠) في (ك): أو.

على حذف مضاف تقديره: ولا تحسبن يا محمد بخل الذين يبخلون خيرًا لهم، و ﴿خَيْرًا﴾ المفعول الثاني »[1].

وحذف المفعول الثاني ‹نحو قول الشاعر›[2]:

١٣١. لا تَخَلْنَا على غَرَائِكَ إنَّا　　طالَ ما قدْ وَشَى بِنَا الْأَعْدَاءُ[3]

أي: لا تخلنا أذلاء على إغرائك بنا الملك[4]، فحذف (أذلاء) وهو المفعول الثاني، والمفعول الأول (الضمير المتصل)، رواه نجم الدين[5].

● **قوله: (بخلاف باب: أعطيت):**

فإنه يجوز فيه[6] الاقتصار على أحدهما ‹دون الآخر›[7]، وذلك لتغايرهما.

● **قوله: (ومنها أنه يجوز[8] فيها[9] الإلغاء):**

‹أي: ومن خصائص هذه الأفعال جواز الإلغاء›[10].

● **إذا توسطت أو تأخرت لاستقلال الجزأين كلامًا[11]):**

وذلك لأن أصلهما المبتدأ والخبر فيرجعان إليه، وإنَّما قال: **إذا توسطت أو تأخرت** بينهما على أنها إذا تقدمت أعملت؛ لقوتها بالتقدم[12]

---

(١) انظر: شرح الكافية (٢/ ٢٧٩).　　(٢) ساقط من (ك).

(٣) البيت للحارث بن حلزة بن مكروه بن يزيد اليشكري الوائلي، شاعر جاهلي من أهل بادية العراق، يضرب به المثل في الفخر؛ يقال: « أفخر من الحارث بن حلزة ». توفي (سنة ٥٠ ق هـ).
انظر: الشعر والشعراء (ص٨٢)، والخزانة (١/ ١٥٨).
ولا تخلنا: أي لا تحسبنا، وغرائك: إغرائك.
والشاهد فيه: حذف المفعول الثاني من (لا تخلنا)، وتقديره: لا تخلنا أذلاء على إغرائك الملك بنا.
انظر: النوادر (ص٥١٧)، والاقتضاب (ص٣٨٧)، وديوان الحارث بن حلزة (ص١١)، وشرح المعلقات السبع للزوزني (ص١٩٦) وروايتها:
لا تخلنا على غراتك إنا　　قبل ما قد وشى بنا الأعداء
وانظر: الخزانة (٤/ ٥).

(٤) في (ك): الملوك.　　(٥) انظر: شرح الكافية (٢/ ٢٧٩).

(٦) ليست في (ك).　　(٧) ساقط من (ك).

(٨) نص الكافية: ومنها جواز الإلغاء.　　(٩) ليست في (خ).

(١٠) ساقط من (س).　　(١١) ليست في (س).

(١٢) في (ك): مع التقدم.

قال الشيخ[١]: (وقد نقل جواز الإلغاء مع التقدم، ومنه ما رواه نجم الدين[٢]]في قوله[[٣]:

١٣٢. كَذاكَ أُدِّبْتُ حتى صار من خُلُقِي أَنِّي وجدتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدبُ[٤]

فرفع ما بعد (وجدت) وهو (ملاك الشيمة) على أنه مبتدأ و (الأدب) خبره، قال الشيخ: (وهو ضعيف؛ لأن الفعل مع تقدمه قوي، ومع تأخره ضعيف؛ بدليل جواز (لَزيدٌ ضَرَبتُ)، وامتناع (ضَرَبتُ لَزيدٌ)، ذكره المصنف[٥] في شرح المفصل[٦])[٧].

● **قوله: (بخلاف باب: أعطيت):**

أي: لا يجوز الإلغاء في باب (أعطيت) تأخرت أو توسطت أو تقدمت؛ لأن مفعوليها لا يستقلَّان كلامًا؛ لأنها ليست من نواسخ الابتداء والخبر، لكون مفعوليهما متغايرين على ما تقدم.

● **قوله: (مثل: زيد علمت قائم[٨]):**

هذا مثال الإلغاء مع التوسط، ومثال الإلغاء مع التأخر: (زيد قائم علمت)، فتكون إذا ألغيت في حكم الظرف المتوسط لا حكم لها، فقولك: (زيد علمت قائم)، بمنزلة: (زيد في علمي قائم)،]و: (زيد اليوم قائم)[[٩].

---

(١) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١١١)، قال: وهو ضعيف.
(٢) شرح الكافية (٢/ ٢٨٠). (٣) ساقط من (خ، ك).
(٤) القائل هو بعض الفزاريين، ولم أقف على اسمه.
والشاهد فيه: في قوله: (وجدت)؛ حيث ألغي عن العمل مع تقدمه، وهو ضعيف. ويروى البيت بنصب قافيته (الأدبا) وهي رواية الحماسة لأبي تمام (١/ ٥٧٤)، كما يروى بـ (رأيت) مكان (وجدت) وهي رواية الأشموني (٢/ ٢٩).
وانظر الشاهد في: الخزانة (٤/ ٥)، والعيني (٢/ ٤١١)، وشرح التصريح (١/ ١٥٨)، والهمع (١/ ١٥٣)، والدرر اللوامع (١/ ١٣٥)، وفي الحماسة البصرية (٢/ ٧) لرجل من بني فزارة.
(٥) ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل. (٦) انظر: شرح المفصل (٢/ ٦٨).
(٧) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١١١). (٨) في (س): قائمًا.
(٩) ساقط من (خ).

● **قوله: (ومنها: أنها تعلق[١]):**

أي: ومن خصائص هذه الأفعال أنها تعلق، ومعنى التعليق: إبطال العمل لعارض لزومًا، بخلاف الإلغاء، فإنَّ معناه: ترك إعمالِها[٢] لعارضٍ جوازًا وهو التوسط والتأخر على ما تقدم.

● **قوله: (مع حرف الاستفهام والنفي واللام):**

أي: تُعَلَّقُ مع هذه، وذلك أن هذه الأمور لا يعمل ما قبلها فيما بعدها؛ لاقتضاء كل واحد من[٣] ؛هذه الثلاثة؛[٤] صَدْرَ الكلام، فلو عَمِلَ ما قبلها فيما بعدها لأَبْطَلَ[٥] أن يكون[٦] لها[٧] صدر[٨] الكلام.

● **قوله: (مثل: علمت أزيد عندك أم عمرو؟):**

؛هذا مثال الاستفهام، ومعنى (علمت أزيد عندك أم عمرو؟): أي علمت؛[٩] جوابه بالتعيين فيهما[١٠]، وجوابه[١١]: ؛زيد أو عمرو؛[١٢].

ومثال النفي: (علمت ما زيد بقائم)، ومثال اللام: (علمت لزيد قائم). ومن الْمُعَلِّقَاتِ (إنَّ) المكسورة إذا دخلت اللام في خبرها، نحو (علمت إنَّ زيدًا لَقَائمٌ)؛ لأن مع دخول اللام يجب كسر (إنَّ) ولا يجوز[١٣] فتحها على ما سيأتي.

قال نجم الدين: « والجملة مع الإلغاء لا محل لها؛ لأن الإلغاء غير مانع من العمل وجوبًا، ومع التعليق: الجملة منصوبة على[١٤] المحل، فيجوز العطف على محلها بالنصب فتقول: (علمت لزيد منطلق، وبَكْرًا فاضلًا)، على ما قاله

---

(١) جاء بعدها في (س): مع حرف الاستفهام.
(٢) في (س): العمل.
(٣) في (ك): منها.
(٤) ساقط من (ك).
(٥) في (خ، ك): بطل.
(٦) في (خ): بطل كون.
(٧) في (خ): هذه الأشياء.
(٨) في (خ): في صدر.
(٩) ساقط من (خ)
(١٠) ليست في (ك)، وفي (خ): منهما.
(١١) ليست في (خ، س).
(١٢) ساقط من (خ)، وفي (س): زيد وعمرو.
(١٣) في (س): يجب.
(١٤) في شرح الكافية (٢/ ٢٧٩).

ابن[١] الخشاب[٢].

● **قوله: (ومنها - أي: ومن خصائص هذه الأفعال -: أن يكون[٣] فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد؛ مثل: عَلِمْتُنِي منطلقًا):**

أي: علمت نفسي، وكذلك: (ظننتُني منطلقًا)؛ أي: ظننت[٤] نفسي. ولا يجوز ذلك في غير أفعال القلوب، فلا يقال: (ضربتُني)؛ أي: ضربت نفسي، قال الشيخ: (لِمَا تقرر في المعتاد[٥] من أن فعل الفاعل لا يتعلق بنفسه؛ يعني أنه لا يضرب نفسه ولا يقتلها في الغالب، وإنَّما يتعلق في الغالب بغيره، فلو قالوا[٦]: (ضربتني) ﴿و (ضربتك)﴾[٧] لسبق إلى الفهم ما هو الغالب بأنه ضرب غيره ولم يضرب نفسه، **فإنْ قيل**: إذا كان ضاربًا لنفسه قال: (ضربتُني) بضم التاء، وإذا كان الضارب له غيره فتح التاء)[٨]، **قال الشيخ**: (الحركة لا تقوى لرفع الالتباس بخلاف (علمت) و (ظننت)، فإنَّ علم الإنسان بحال[٩] نفسه[١٠] وظنه إيَّاها أكثر من علمه وظنه بحال الغير، فلذلك جاز: (علمتُني)؛ أي: علمت نفسي، فجمع بين ضميري الفاعل والمفعول؛ لأنه العالم والمعلوم)[١١]، قال الشيخ: (وقد جاء (عَدِمْتُ) و (فَقَدْتُ) مجراه ﴿مجرى (علمتُ)﴾[١٢]، فقالوا: (عدمتُني) و (فقدتُني)، فجمعوا بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء كقوله[١٣]:

---

(١) ليست في (ك).

(٢) في (س): الحاجب. وهو خطأ. انظر: المرتجل (ص١٥٢) وما بعدها. وابن الخشاب هو عبد اللّه بن أحمد بن أحمد بن البغدادي المعروف بابن الخشاب، قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي، وسمع منه: السمعاني، كان ثقة في الحديث صدوقًا، له من الكتب: المرتجل في شرح الجمل، وله أيضًا: شرح اللمع لابن جني، وأغلاط الحريري في مقاماته. توفي سنة (٥٦٧هـ) وهو عزب. بغية الوعاة (٢/ ٢٩)، والعلماء العزاب (ص٨٣).

(٣) في (ك): أن يجوز أن يكون.

(٤) في (س): علمت نفسي ظننت... إلخ.

(٥) في (س): في المعنى.

(٦) في (خ، س): قال. وقد أثبت ما وافق كلام ابن الحاجب.

(٧) ليست في (ك).

(٨) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١١١).

(٩) ليست في (س)، وفي (ك): يخالف. وهو تصحيف.

(١٠) في (س): بنفسه.

(١١) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١١١).

(١٢) ساقط من (خ).

(١٣) القائل: جران العود، واسمه: عامر بن الحارث النميري، شاعر وصَّاف، أدرك الإسلام، له ديوان =

١٣٣. لقد كانَ لي عن ضَرَّتينِ عدمتُني وعمَّا أُلَاقِي منهما مُتَزَحْزَحُ[1]

وهذا وإن كان جاريًا[2] على القياس الأصلي في أن أصل الضمائر الاتصال؛ فهو مخالف للقياس من جهة الجمع بين ضميرين لشيء واحد، وإنما جاز هذا لأن (عَدِمْتُ) و (فَقَدْتُ) - وإنْ لم يكونا من أفعال القلوب - حُمِلَا على (وَجَدْتُ)؛ لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره)[3].

● قوله: (ولبعضها معنًى آخر...):

يعني: لبعض هذه الأفعال معنًى آخر تتعدى به إلى مفعول[4] واحد، وذلك: (ظننت) إذا كان بمعنى (اتَّهمْتُ)، تقول: (ظننت زيدًا)، أي: اتَّهمتُهُ، قال اللّٰه تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ [التكوير: ٢٤]؛ أي: بمتهم، و (علمت) بمعنى[5] (عرفت)، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ ﴾ [البقرة: ٦٥]؛ أي: عرفتم، و (وجدت) بمعنى (أصبت)، تقول: (وجدت الضالَّة)؛ أي: أصبتها، و (رأيت) من رؤية البصر نحو (رأيت الهلالَ)؛ أي: أبصرتُهُ، فإنْ كانت[6] بمعنى العلم فهي متعدية إلى مفعولين، ومنه قول الشاعر[7]:

= شعر مطبوع، انظر ترجمته في: العيني (١/ ٤٩٢)، والشعر والشعراء (ص٣٦٩).

(١) معنى البيت: لقد كان لي متزحزح عن الجمع بين ضرتين بأن لا أتزوج ثنتين لو كنت أعلم ما سيكون لي من الشقاء وما ينالني من التعب.

والبيت في ديوان جران العود (٤)، وابن الشجري (١/ ٣٩)، والمفصل (ص٢٦٢)، وابن يعيش (٧/ ٨٨)، وشرح الكافية لابن الحاجب (ص١١١).

والشاهد في البيت: أنه استعمل (عدمتني) كأفعال القلوب فجمع معه بين ضمير الفاعل وضمير المفعول وهما لواحد وهو المتكلم.

(٢) في (خ، س): جار. وهو خطأ؛ لأنه منقوص تبقى ياؤه في حال النصب وتحذف في حال الرفع والجر، وهو منصوب لأنه خبر كان.

(٣) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١١١). (٤) في (س): مفعول آخر واحد.

(٥) في (خ): إذا كان بمعنى. (٦) في (ك): كان.

(٧) هو الكميت بن زيد الأسدي، وقد تقدمت ترجمته (ص٣٥٨). والبيت في هاشمياته (ص٩١) من قصيدته المذهبية في هجاء اليمن، ومطلعها:

ألا حـيِّـيـتِ عـنَّـا يـا مـديـنـا وهـلْ بـأسٌ بـقـولِ مـسـلِّـمـيـنـا

ورواية الهاشميات: (وجدت)، مكان (رأيت).

والشاهد فيه: (رأيت) بمعنى: علمت؛ فهي متعدية إلى مفعولين، والأَوْلى الاستشهاد ببيت خداش =

١٣٤. رأيتُ اللَّـهَ إذْ سَمَّى[1] نزارًا[2] وأَسْكَنَهُمْ[3] بمكةَ قاطِنينا

أي: علمت اللَّـه بذلك، ولا يجوز أن يكون المعنى: (أبصرت) في هذا؛ لأن الرؤية لا تجوز على اللَّـه تعالى في هذه الدار، فتَعَدِّي هذه الأفعال إلى مفعولين إنَّما يكون على حسب المعنى المقتضي منسوبًا ومنسوبًا إليه. قال نجم الدين[4]: ومن الأفعال الناصبة لجزأي[5] الجملة من غير أفعال القلوب: (صَيَّرَ) وما رادفها؛ يعني: وما هو بمعناها، وذلك[6] (جعل) و (وهَب) غير منصرف، و (ردَّ) و (ترك) و (تخذ) و (اتخذ)؛ نحو: صيرت الفضة خاتمًا، ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ[7] ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩][8]، و: (هَبْ ذلك الأمر صحيحًا)، وَ (رَدَّ) في نحو[9] قوله:

١٣٥. فردَّ شُعُورَهنَّ السُّودَ بِيضًا[10] ﴿وردَّ وُجوهَهُنَّ البِيضَ سُودا﴾[11][12]

= ابن زهير وهو:

رَأَيتُ اللَّـه أكبرَ كُلِّ شيءٍ مُحافَظةً وأكثَرَهُمْ جُنُودا

لأن رواية الهاشميات (وجدت) وليس فيه (رأى). انظر: المقتضب (٤/ ٩٧)، والأشموني (٢/ ١٩)، وشرح ابن عقيل (١/ ٣٥٤).

(١) ليست في (س).

(٢) لعلها القبيلة، فهناك: نزار بن أنمار بطن من القحطانية، وهناك نزار بن معد بطن من العدنانية، وهم بنو نزار بن معد بن عدنان، ومنهم البطنان العظيمان: ربيعة ومضر ومن أيامهم (يوم خزازى). انظر: معجم القبائل (كحالة) (٣/ ١١٧٨، ١١٨٨).

(٣) في (س): واسكنتم. وفي (ك): وأسنككم. (٤) شرح الكافية (٢/ ٢٨٦).

(٥) في (س): تجري. وهو ظاهر التصحيف. (٦) ليست في (س).

(٧) في (س): عند. وهي قراءة: نافع وابن كثير وابن عامر.

(٨) وتمامها: ﴿... أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَـٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾.

(٩) ليست في (س). (١٠) في (خ، س): البيض سودا.

(١١) ساقط من (خ، س).

(١٢) هذا البيت والبيت الذي قبله وهو قوله:

رمى الحدثان نسوة آل حرب بمقدار سمدن له سمودا

نسبا إلى أكثر من قائل؛ فقد نسبا إلى عبد اللَّـه بن الزبير في ملحق ديوانه (ص١٤٣، ١٤٤)، ولأيمن ابن خريم في ديوانه (ص١٢٦)، وقد نسبا في الحماسة لأبي تمام (١/ ٤٦٤، ٤٦٥) إلى عبد اللَّـه بن الزبير، وكذلك في العيني (٢/ ٤١٧) – وقد نسبا إلى فضاله بن شريك في معجم الشعراء (ص٣٠٨، ٣٠٩)، وعيون الأخبار (٣/ ٦٧)، وفي المنازل والديار (ص٤٦٩) لأيمن بن خريم، كما نسبا إلى =

{وقوله تعالى}[1]: ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ [البقرة: ١٧][2]، ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٥][3].

{قال نجم الدين}[4]: « وهذه[5] التي بمعنى (صيَّر) قَدْ تخرج من هذا الباب إذا لم تكن بمعناه، فتكون (جعل) بمعنى: (خلق)، كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ [الأنعام: ١][6]، و (وهب) بمعنى: (أعطى)، و (رَدَّه)[7] أي: جعله راجعًا، و (اتخذ) بمعنى: (أخذ). قال نجم الدين: « ومما ينصب المبتدأ والخبر (ضرب) و (سمعت) »[8]، قال الأندلسي[9]: نحو[10] {قوله تعالى}[11]: ﴿ ۞ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا ﴾ [النحل: ٧٥][12]، و (سمعت) نحو (سمعتك تقول كذا)، وقال الشاعر[13]:

= الكميت بن معروف في ذيل الأمالي (٣/ ١١٥). إلا أن الراجح من هذه النسب هي نسبتهما إلى عبد اللّه بن الزبير، وهو أكثر من نسبا إليه. وانظر: الأشموني (٢/ ٢٦)، والأضداد (ص٣٦).
والشاهد في البيت: في قوله: (رَدَّ) في الموضعين، حيث نصب مفعولين؛ لأنه بمعنى (صيَّر)، والمفعول الأول لـ (ردَّ) الأول: (شعورهن) والثاني: (بيضا)، والمفعول الأول لـ (ردَّ) الثاني: (وجوههن)، والثاني: (سودا).

(١) ساقط من (خ، ك).

(٢) تمامها: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ... ﴾.

(٣) الآية بتمامها: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ... ﴾.

(٤) ساقط من (ك).

(٥) في (ك): فهذه.

(٦) الآية بتمامها: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ... ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾.

(٧) في (س): ورد.

(٨) انظر: شرح الكافية (٢/ ٢٨٧)، ونص كلامه: « ومما ينصب المبتدأ والخبر من غير أفعال القلوب ومن غير مرادفات صيَّر »، أما فيما يتعلق بـ (ضرب) فقال في نفس الصفحة: « وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صيَّر... إلخ ».

(٩) انظر: شرح الكافية للرضي (٢/ ٢٨٧).

(١٠) ليست في (س).

(١١) ساقط من (خ، س).

(١٢) تمامها: ﴿... لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُۥنَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾.

(١٣) هو ذو الرمة، وقد تقدمت ترجمته، والبيت في ديوانه (٣/ ١٥٣٥) من قصيدة يمدح فيها بلال ابن أبي بردة، ومطلعها:

أراح فريق جيرتك الجمالا ... كأنهم يريدون احتمالا

والغيث: ما يحصل بسببه من الكلأ والخصب. وصيدح: ناقة ذي الرمة. =

١٣٦. سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فقلتُ لِصَيْدَحَ انتجِعِي بِلَالَا

أنشده نجم الدين[١]: ومن ذلك: (أتقول[٢] زيدًا منطلقًا)، بمعنى: أتظن، فتنصب (أتقول) مفعولين بشروط ثلاثة: أن يكون مضارعًا، وأن يكون مخاطبًا[٣]، وأن يكون بعد الاستفهام، فهذه عشرة[٤] أفعال تنصب المفعولين من غير أفعال القلوب، ذكرها نجم الدين[٥] وأَوْرَدْتُهَا تُحْفَةً لِلطَّالِبِ وهَدِيَّةً إليه لوجه اللَّـه تعالى، والأعمال بالنيات.

* * *
* *
*

= والشاهد فيه: (سمعت الناس)؛ حيث إن (سمع) نصبت مفعولين، وروي البيت برفع (الناس) على الحكاية.

قال الحريري في درة الغواص (ص١٧٥، ١٧٦): ومن أوهامهم أنهم ينشدون بيت ذي الرمة: (سمعت..)، فينصبون (الناس) على المفعول.

وانظر: المقتضب (٤/ ١٠)، وجمل الزجاجي (٣٢٩)، والخزانة (٤/ ١٧)، وشرح التصريح (٢/ ٢٨٢)، والأشموني (٤/ ٩٣)، واللسان: صدح، نجع.

(١) في شرح الكافية (٢/ ٢٨٧).

(٢) في (ك): أن تقول.

(٣) ساقط من (س).

(٤) هي: (صير، جعل، هب، رد، ترك، تخذ، اتخذ، ضرب، سمع، أتقول، وهب).

(٥) في شرح الكافية (٢/ ٢٨٧ - ٢٨٨).

[الأفعال الناقصة]

● **قوله[١]: (الأفعال الناقصة):**

إنَّما سميت ناقصة لأنها لا تتم بفاعلها[٢] كلامًا حتى يذكر الخبر، ولأنها لا مصدر لها، والمصدر الذي هو الكون للتامة، ولأنها لا تبنى لما لم يُسَمَّ فاعله.

قال الشيخ طاهر[٣] في شرح الجمل: (و لا تعمل في الظرفين، ظرف الزمان وظرف المكان، فنقصت عن الأفعال من هذه الوجوه)[٤].

● **قوله: (ما وضع لتقرير[٥] الفاعل[٦] على صفة):**

فإذا قلت: (كان زيد عالمًا)، فكأنك قررت زيدًا[٧] على صفة العلم في الزمان الماضي.

● **قوله: (وهي: كَانَ، وصَارَ، وأصبَحَ، وأمسَى، وأَضْحَى، وظَلَّ، وبَاتَ، وآضَ، وعَادَ، وغَدَا، ورَاحَ، ومَا زَالَ، ومَا انفكَّ، ومَا فَتِئَ، ‌ومَا بَرِحَ‌[٨]، ومَا دَامَ، وَليسَ):**

ولم يذكر سيبويه[٩] منها إلا (كان، وصار، وما دام، وليس)، ثم قال[١٠]: وما كان نحوهن مما لا يستغني عن الخبر، يعني أن ذلك قياس، فكل[١١] فعل لا يتم فاعله حتى يذكر الخبر فهو من النواقص، نحو (أريد زيدًا كافرًا)، ووقع الأمر صحيحًا وما أشبهه[١٢].

---

(١) هذا شروع في باب الأفعال الناقصة.
(٢) في (س): لفاعلها.
(٣) هو ابن بابشاذ.
(٤) انظر: (ص٤٢أ)، حيث قال: « وهي تنقص عن الأفعال التي هي مشبهة... وأنها لا تعمل في الفضلات من الحال ولا الظرفين عند المحققين ».
(٥) في (س): لتقدير.
(٦) في (س): الأفعال.
(٧) في (ك): زيد. وحقه النصب؛ لأنه مفعول.
(٨) ليست في (س).
(٩، ١٠) انظر: الكتاب (١/ ٢١).
(١١) في (س): لكل.
(١٢) ساقط من (خ).

● **قوله: (وقد جاء: ما جاءت حاجتك[(١)]):**

يعني: (جاء)[(٢)] لتقرير[(٣)] الفاعل على صفة فهو من النواقص، و (ما) في قوله: (**ما جاءت حاجتك**)، يحتمل [أن تكون للنفي، ويحتمل][(٤)] أن تكون استفهامية، فإن جعلتها نافية ففي (جاء) ضمير مستتر راجع إلى متقدم، قال المصنف[(٥)] في شرح[(٦)] المقدمة: (أن تأمره[(٧)] أن يضع له غرارة[(٨)] تسع صُبْرَةً[(٩)] من الحَبِّ معلومة فتقول[(١٠)]: (ما جاءت حاجتك)[(١١)]، أي: ما جاءت الغرارة حاجتك، فالضمير في (جاءت) راجع إلى الغرارة المتقدم ذكرها، و (حاجتك) الخبر، أي: جاءت على وَفْقِ حاجتك، ويحتمل أن تكون استفهامية، كأنه قال: أيَّ شيء جاءت حاجتك؟ أي: هل هي[(١٢)] موافقة للغرض أم لا، فيكون الضمير في (جاءت) راجعًا إلى (ما) الاستفهامية، والضمير هو الاسم، والخبر (حاجتك)[(١٣)].

● **قوله: (و: قعدت كأنها حربة):**

لأن العرب تقول: (أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة)[(١٤)]؛ أي: صارت

---

(١) « ما جاءت حاجتك. قيل: أول من قاله الخوارج لابن عباس حينما أرسله الإمام عليٌّ إليهم ». انظر: الهمع (١/ ١١٢)، والكتاب (١/ ٢٤)، والأشموني (١/ ٢٢٩)، وشرح الكافية لابن الحاجب (ص١١٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٧٣)، وفي كتاب سيبويه (١/ ٢٥).
وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول: ما جاءت حاجتك. انظر: التسهيل (ص٥٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٧٣).

(٢) في (خ): ما جاء. وهي ساقطة من (ك)، وقد أثبتُّ نص شرح الكافية لابن الحاجب؛ لأن كلام الرَّصَّاص مستفاد منه.

(٣) في (س): لتقدير.

(٤) ساقطة من (س).

(٥) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١١٢).

(٦) في (ك): في شرحه.

(٧) ليست في (ك)، وجاء مكانها فيها كلمة مطموسة.

(٨) في الصحاح (غرر): الغرارة واحدة الغرائر التي للتبن، وأظنه مُعَرَّبا.

(٩) في الصحاح (صبر): « الصُّبْرَة واحدة صُبَرِ الطعام، تقول: اشتريت الشيء صُبْرَةً؛ أي: بلا وزن ولا كيل ». لكن يخالف قوله: (بلا وزن ولا كيل) قول الرَّصَّاص: معلومة.

(١٠) في (ك): فتقول له.

(١١) سبق تخريج هذا القول (هامش١).

(١٢) ليست في (س، ك).

(١٣) في (ك): و (حاجتك) الخبر.

(١٤) قول لبعض العرب، ومعنى (قعدت) أي صارت، فكأنها حربة: خبر قعدت، ومعنى (أرهف شفرته) أي سن سكينته، وذكر ابن الحاجب أنه لا يطرد عمل (قعد) هذا العمل إذا كان الخبر مُصدَّرًا بـ =

كأنها حربة، ففي (قعدت) ضمير راجع إلى الشفرة [وهو الاسم][1]، و (كأنها حربة) تلك[2] الجملة خبر[3] (قعدت)[4].

● **قوله[5]: (وتدخل على الجملة الاسمية...):**

أي: تدخل هذه الأفعال على الجملة الاسمية وهي المبتدأ والخبر؛ (**لإعطاء الخبر حكم معناها**)؛ أي: تدخل لتعطي[6] خبر الجملة حكم[7] معنى الفعل الداخل على الجملة من إثبات في الزمان الماضي نحو (كان زيد قائمًا)، أو نفي نحو (ما كان زيد عالمًا)، أو صيرورته[8] نحو (صار زيد عالمًا)، أو باعتبار زمان نحو (أضحى زيد أميرًا)، على ما سيأتي.

وقال ركن الدين: « لم نعرف فائدة الحكم في قوله: (**حكم معناها**)، وهو منه تجاهل »[9].

● **قوله: (فترفع الأول، وتنصب الثاني):**

أي: ترفع الأول - وهو المبتدأ - على أنه فاعل لها، وتنصب الثاني - وهو الخبر - على التشبيه بالمفعول.

● **قوله: (مثل كان زيد قائمًا):**

فالمرفوع يسمى اسمها، والمنصوب خبرها.

● **قوله: (فـ (كان) تكون ناقصة):**

[اعلم أن][10] لها[11] خمسة أقسام: ناقصة، وبمعنى صار، وفيها ضمير الشأن،

= (كأن)، واستحسنه الرضي، انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص١١٢)، والأشموني (١/ ٢٢٩)، والهمع (١/ ١١٢)، والصبان على الأشموني (١/ ٢٢٩)، والإيضاح لابن الحاجب (٢/ ٧٣).

(١) ساقط من (س، ك).

(٢) ليست في (س، ك).

(٣) في (س): جملة خبرية. وفي (ك): جملة هي الخبر.

(٤) ليست في (س، ك).

(٥) ليست في (خ).

(٦) في (س): ليعطا.

(٧) ليست في (س).

(٨) في (خ): صيرورة. وفي (س): صيرت.

(٩) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٨٤)، ومعناه أن ركن الدين يريد رفع كلمة (حكم) حيث لا معنى لها، والرصَّاص يقول: إن لها فائدة، وقول ركن الدين تجاهل منه.

(١٠) ساقط من (خ، س).

(١١) في (خ، س): لكان.

وتامة، وزائدة، وقد ذكرها في المقدمة[١]، ﴿والتي فيها ضمير الشأن هي الناقصة في التحقيق﴾[٢]، فالناقصة تكون لثبوت خبرها[٣] **ماضيًا دائمًا أو منقطعًا**، مثال الدائم قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ [النساء: ١٣٤][٤]، قال نجم الدين: « ولم يفهم الدوام من لفظ (كان)، وإنَّما فهم من القرينة الحالية الدالة على الدوام وعدمه، ومثال المنقطع قول الفقير: (كان لي مال) »[٥].

● **قوله: (وبمعنى صار):**

وذلك في نحو قوله:

١٣٧. بِـتَـيْـهَاءَ قَـفْرٍ والمطيُّ كأنَّها   قَطَا الْحَزْنِ قد كانت فِرَاخًا بيُوضُهَا[٦]

﴿أي: صارت[٧] بيوضها فراخًا﴾[٨]، و لو[٩] لم تُجْعَل بمعنى (صار) لأدى إلى أن تكون الفراخ قبل البيض، والمعلوم خلافه، والحزن أسفل الجبل.

● **قوله: (ويكون فيها ضمير الشأن):**

نحو قوله:

١٣٨. إذا مِتُّ كان الناسُ نصفانِ شامتٌ   وآخرُ مُثْنٍ بالَّـذِي كنتُ أصنـعُ[١٠]

---

(١) أي ذكرها ابن الحاجب قبل أخواتها، وذلك لأن الباب لها.

(٢) ساقط من (خ).   (٣) في (ك): الخبر.

(٤) وتمامها: ﴿ مَّن كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا فَعِندَ ٱللَّهِ ثَوَابُ ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِۚ ... ﴾.

(٥) شرح الكافية (٢/ ٢٩٣).

(٦) البيت لابن أحمر الباهلي، واسمه: عمرو بن أحمر بن العمرد بن عامر بن عبد شمس بن قراص، ويكنى (أبا الخطاب)، أدرك الإسلام فأسلم، وغزا مغازي الروم، وتوفي على عهد عثمان بن عفان ﷺ. معجم الشعراء (ص٢٧)، والخزانة (٣/ ٣٨).

وقد نسب ابن يعيش البيت في شرح المفصل (٧/ ١٠٢) إلى ابن كنزه.

والتيهاء: الفلاة الواسعة، والحزن: ما غلظ من الأرض.

والشاهد فيه: استعمال (كان) بمعنى (صار)؛ لأن العرب تستعير هذه الأفعال فتوقع بعضها مكان بعض.

انظر: المفصل (ص٢٦٥)، وابن يعيش (٧/ ١٠٢)، والخزانة (٤/ ٣١)، والأشموني (١/ ٢٣٠)، والمحتسب (٢/ ١٤٤)، وديوانه (ص١١٩).

(٧) في (خ): قد صارت.   (٨) ساقط من (ك).

(٩) ليست في (س).

(١٠) البيت للعجير بن عبد اللَّه بن عبيدة بن كعب بن عائشة بن الربيع السلولي، من بني سلول، من =

،أي[١]: كان الأمر والشأن: الناس نصفان،[٢]، فضمير[٣] الشأن المستتر فيها اسمها[٤]، والجملة وهي: (الناس نصفان) الخبر، قال الشيخ: (وإنما جعل هذا قسمًا برأسه تقريبًا على المبتدئ)[٥].

● **قوله: (وتكون تامة بمعنى: وقع وثبت ووجد[٦]):**

نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠][٧]؛ أي: إن ثبت وَوُجِدَ ذو عسرة، وسميت هذه تامة لأنها تمت بفاعلها كلامًا واستغنت عن الخبر، وهذه فعل حقيقي والمرفوع بها فاعلها.

● **قوله: (وزائدة):**

نحو قولهم: (لم يوجد كان مثلهم)[٨]؛ أي: لم يوجد مثلهم، و (كان) زائدة

= شعراء الدولة الأموية، له كنيتان: أبو الفرزدق، وأبو الفيل. وقيل: هو مولى لبني هلال، واسمه عمير، وعجير لقبه. توفي (نحو سنة ٩٠هـ). خزانة البغدادي (٢/ ٢٩٨، ٢٩٩)، والمؤتلف والمختلف (ص١٦٦).

وللبيت عدة روايات؛ الأولى: في النوادر (٤٤٢):

إذا مِتُّ كان الناسُ نِصْفَيْنِ شامتٌ ومُثْنٍ بصَرْعَيْ بعضَ ما كنتُ أَصنعُ

والثانية: رواية سيبويه والخزانة: (صنفان) مكان (نصفان). والثالثة: رواية الأغاني: (ومثن بما قد كنت أسدي وأصنع). والرابعة: رواية ابن الأعرابي، وأوردها البغدادي في الخزانة (٣/ ٦٥٣).

وانظر: سيبويه (١/ ٣٦)، والنوادر (ص٤٤٢)، وجمل الزجاجي (ص٥٠)، وابن يعيش (١/ ٧٧ و٣/ ١١٦ و٧/ ١٠٠)، والعيني (٢/ ٨٥)، والهمع (١/ ٦٧، ١١١)، والأشموني (١/ ١٢٩).

(١) قوله: (كان)، ليست في (س).

(٢) ساقط من (خ)، وجاء مكانه فيها: فهذه هي الناقصة في التحقيق.

(٣) في (خ): لأن (كان) فيها ضمير، وهو اسمها، وقوله: (الناس نصفان) جملة اسمية مبتدأ، وخبر تلك الجملة خبر لـ (كان).

(٤) ليست في (س).

(٥) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١١٢).

(٦) هكذا في نسخ التحقيق، و (وقع) و (وجد) ليسا في المتن.

(٧) تمامها: ﴿ ...وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾.

(٨) هذا قول لبعض العرب: ولدت فاطمة بنت الخرشب الكَمَلَةَ من بني عبس، لم يوجد كان مثلهم، وفاطمة هي: فاطمة بنت الخرشب الأنمارية، ولدت لزياد العبسي ربيعًا الكامل، وقيسًا الحافظ، وعمارة الوهاب، وأنس الفوارس، فقيل لها: أي بنيك أفضل؟ فقالت: ربيع، بل عمارة، بل قيس، بل أنس.. ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل. انظر: ابن يعيش (٧/ ١٠٠)، والأشموني (١/ ٢٤١)، والصبان على الأشموني (١/ ٢٤١)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٧٩).

لا عمل لها، ومنه قول الشاعر[١]:

١٣٩. جِيَادُ بني أَبِي بكرٍ تَسَامَى   على كانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرابِ

فـ (كان) زائدة، و (الْمُسَوَّمَةِ) مجرورة بـ (على)[٢] وهي الخيل، و (العراب) صفة لها.

قال الشيخ في شرحه: (وقد قيل: إن قوله تعالى: ﴿ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ ﴾ [ق: ٣٧][٣] تتعذر[٤] فيه الوجوه الخمسة، فعلى أنها ناقصة: ﴿ قَلْبٌ ﴾ اسمها، و ﴿ لَهُۥ ﴾ الخبر، وهو مقدم، وعلى أنها بمعنى (صار) كذلك إلا أن تقديره: لمن صار[٥] له قلب، وعلى أنها تامة: ﴿ قَلْبٌ ﴾ فاعلها، و ﴿ لَهُۥ ﴾ متعلق بـ ﴿ كَانَ ﴾، وعلى أن فيها ضمير الشأن[٦]: [في ﴿ كَانَ ﴾ ضمير][٧] شأن[٨]، و ﴿ لَهُۥ ﴾[٩] ﴿ قَلْبٌ ﴾ جملة مبتدأ وخبر، وتلك الجملة خبر لـ ﴿ كَانَ ﴾، وعلى أنها زائدة: ﴿ قَلْبٌ ﴾ مبتدأ، و ﴿ لَهُۥ ﴾ خبر مقدم، [والله أعلم][١٠])[١١].

---

(١) لم يعرف له قائل على شهرته وكثرة تداوله في كتب النحو، وقال العيني: أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد. وأكثر الرواة يروونه بـ (سراة) بدل (جياد)، بل لم أجد رواية (جياد) إلا في شرح العيني لشواهد شروح الألفية، وكذلك المقتصد في شرح الإيضاح مع إشارتهما إلى (سراة).

والجياد: الأشراف والخيار، وتسامى: ترتفع، والمسومة: المعلمة، ويروى بدلها (المطهمة)، والعراب: العربية.

انظر: ابن يعيش (٧/ ٩٨ - ١٠٠)، والخزانة (٤/ ٣٣)، والعيني (٢/ ٤١)، وشرح التصريح (١/ ١٩٢)، والهمع (١/ ١٢٠)، والأشموني (١/ ٢٤١)، وشرح الألفية لابن الناظم (١٤٠)، وإصلاح الخليل (ص١٥٧)، وعبث الوليد (ص٧٣، ١٥٧)، وفيه: (المطهَّمة الصلاب) بدل (المسومة العراب)، وضرائر الشعر (ص٧٨)، ومنثور الفوائد (ص٢٩)، والمقتصد (١/ ٤٠٢).

والشاهد فيه: زيادة (كان) بين الجار والمجرور.

(٢) في (خ): تأخر قوله: (والمسومة مجرورة بعلى) إلى ما بعد قوله: (صفة لها).

(٣) تمامها: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ ... أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾.

(٤) هكذا في نسخ التحقيق، ولكنه في شرح الكافية لابن الحاجب: (يتوجه على الخمسة)، وهو الصواب، إلا إن كانت في النسخ (تتقدر) فانحرف النساخ بها إلى العين؛ بدليل أنه بعد ذلك أتى بتقديره على الوجوه الخمسة.

(٥) في (س): كان.

(٦) في (ك): شأن.

(٧) ساقط من (س).

(٨) ليست في (س، ك).

(٩) ليست في (ك).

(١٠) ساقط من (ك).

(١١) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١١٢)، ولم يقل ابن الحاجب (تتعذر) كما قال الرصّاص، .

● **قوله: (و (صار) للانتقال[١]):**

أي: (صار) لانتقال الشيء[٢] إلى حال[٣] آخرَ، إمَّا باعتبار الحقائق نحو (صار الطين خزفًا، والفضة خاتمًا)، وإمَّا باعتبار العوارض نحو (صار زيد غنيًّا).

● **قوله: (و (أصبح) و (أمسى) و (أضحى) لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها):**

يعني أن هذه الثلاثة لها ثلاثة معان[٤]: ناقصة، وبمعنى (صار)، وتامة؛ فالناقصة تفيد اقتران مضمون الجملة الواقعة بعدها بأوقاتها الخاصة[٥] التي هي: الصباح والمساء والضحى، فإذا قلت: (أصبح زيد أميرًا)، فمعناه أن الخبر وهو الإمارة حصلت للفاعل وهو زيد في وقت الصباح، وكذلك (أضحى) و (أمسى).

● **قوله: (وبمعنى صار):**

وذلك على نحو (أصبح الطين خزفًا)؛ أي: صار، قال[٦] الشاعر:

١٤٠. ثم أَضْحَوْا كأنَّهم ورقٌ جفَّ ... فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبا والدَّبُورُ[٧]

● **قوله: (وتكون تامة):**

أي: تتم بفاعلها كلامًا من دون خبر، وذلك نحو (أصبحنا) [و (أضحينا)][٨]

ـ وإنما قال: « يتوجه على الخمسة، ومعه ينعكس المعنى ».

(١) في (س): الانتقال. (٢، ٣) في (خ): شيء.

(٤) في (خ): لها معان ثلاثة. (٥) ليست في (خ).

(٦) في (ك): ومنه قوله... إلخ.

(٧) البيت لعدي بن زيد العبادي، وقد تقدمت ترجمته (ص٤٥٨). والبيت في ديوانه (ص٩٠) من قصيدة قالها في السجن، وفيها وعظ وإرشاد، وهي موجهة إلى النعمان بن المنذر، ومطلعها:

أرواح مودع أم بكور ... لك فاعلم لأي حال تصير

ويروى بيت الشاهد بـ (ثم صاروا) مكان (ثم كانوا).

ومعنى ألوت به: ذهبت به. الصبا: ريح، وكذلك الدبور.

والشاهد فيه: حيث استعمل (أضحى) بمعنى (صار).

انظر: المفصل (ص٢٦٦)، والهمع (١/ ١١٤)، والدرر اللوامع (١/ ٨٤)، والأشموني (١/ ٢٣٠)، وابن يعيش (٧/ ١٠٤)، وديوانه كما تقدم.

(٨) ليست في (خ).

و (أمسينا)؛ أي: دخلنا في هذه الأوقات.

● **قوله: (و (ظل) و (بات) لاقتران مضمون الجملة بِوَقْتَيْهِمَا[١]):**

و (ظل) للنهار و (بات) لليل، فإذا قلت: (ظل زيد سائرًا)؛ أي: ثبت له ذلك [في جميع نهاره، و (بات زيد ساهرًا)؛ أي: ثبت له][٢] ذلك[٣] [في جميع ليله][٤].

● **قوله: (وبمعنى صار):**

يعني أن لهما معنًى آخر، وهو كونهما بمعنى (صار)؛ كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾ [النحل: ٥٨][٥]؛ أي: صار وجهه مسودًّا، قال نجم الدين: « أما[٦] مجيء (بات) بمعنى (صار) ففيه[٧] نظر، قال الأندلسي[٨]: جاء في الحديث (بات) بمعنى (صار) نحو قوله ﷺ: (فإنَّه لا يدري أين باتت - أي: أين صارت - يده)[٩] »[١٠].

● **قوله: (وآض، وعاد، وغدا، وراح):**

أي: هذه ناقصة أيضًا لا تتم بفاعلها كلامًا، وهي كلها بمعنى (صار) واللّه أعلم، نحو قوله[١١]:

---

(١) في (س): توفيقها. وهو ظاهر التصحيف.
(٢) ساقط من (خ)، واستدرك في الهامش إلا أنه غير مقروء.
(٣) ليست في (خ، س).
(٤) ساقط من (خ)، واستدرك في الهامش إلا أنه غير مقروء.
(٥) وتمامها: ﴿ ...وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾.
(٦) ليست في (ك).
(٧) في (ك): فيه.
(٨) انظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٢٩٥).
(٩) جزء من حديث رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه والنسائي، وتمامه: « عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: (إذا استيقظ أحدكم من الليل فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاث مرات، فإنه لا يدري أين باتت يده)، وفي سنن الترمذي: (فلا يدخل يده في الإناء حتى يفرغ عليها مرتين أو ثلاثًا). انظر: سنن الترمذي (١/ ٣٦) طهارة، وسنن أبي داود (١/ ٧٦) طهارة، وانظر: صحيح البخاري (١/ ٢٦٣) باب الوضوء.
(١٠) في شرح الكافية (٢/ ٢٩٥).
(١١) لم أهتد إلى قائله، ولم أعثر عليه إلا في هامش شرح الرضي المطبوع (٢/ ٢٩٠).

١٤١. وآضَ[١] رَوْضُ اللَّهْوِ يبسًا ذاويًا ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ [من بعد ما قد كان......][٢]

أي: صار روض اللّهو يبسًا ذاويًا، وتقول: (عاد الحديث صحيحًا)؛ أي: صار، و (غدا الأمر ظاهرًا)؛ أي: صار، و (راح الظنٍ كاذبًا)؛ أي: صار.

● **قوله: (وما زال، وما انفك، وما فتئ، وما برح، لاستمرار خبرها لفاعلها[٣] مذ قَبِلَهُ):**

يعني أن هذه الأفعال تفيد استمرار الخبر للفاعل مذ قَبِلَهُ؛ أي: مذ صار صالحًا لقبوله في المعتاد، فإذا قلت (ما زال زيد أميرًا)، أفاد استمرار الإمارة لزيد مذ صلح لها لا في حال كونه طفلًا.

● **قوله: (ويلزمها النفي):**

أي: ويلزم هذه النفي لفظًا أو تقديرًا، فاللفظ كما مثّلها، والتقدير كقوله تعالى: ﴿ تَاللَّهِ[٤] تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٨٥][٥]؛ [أي: ما تفتأ تذكر يوسف][٦]، وقال الشاعر [وهو قول امرأة سالم بن قحفان][٧]:

١٤٢. تَزالُ حِبَالٌ مُبْرَمَاتٌ أُعِدُّهَا ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ لها ما مشى يومًا على خُفِّهِ جَمَل[٨]

أي: لا تزال حبال.

---

(١) في (س): وعاد، ومعنى آض: سار وعاد، وآض إلى أهله: رجع إليهم - اللسان (أيض).

(٢) زيادة من (س).

(٣) في (خ، س): لفاعله. وإنما أثبتُّ نص الكافية.

(٤) ليست في (خ).

(٥) تمامها: ﴿قَالُوا ...حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ ﴾.

(٦) ساقط من (س).

(٧) ساقط من (خ، ك)، إلا إذا كان زيادة من (س).

(٨) كما ذكر الرَّصّاص هو لـ(ليلى) امرأة سالم بن قحفان، وقصتها: أن أخا امرأة سالم بن قحفان نزل عليه فأعطاه بعيرًا وقال لامرأته ليلى: هاتي حبلًا نقرن به ما أعطيناه إلى بعيره. فأعطته، ثم أعطاه ثانيًا وأتت بحبل، ثم أعطاه ثالثًا، وقال: هاتي حبلًا. فقالت: ما عندي حبل! فقال لها: مني الجمال ومنك الحبال، وأنشد:

لا تعذليني في العطاء ويسّري ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ لكل بعير جاء طالبه حبلًا

فأجابته بأبيات منها بيت الشاهد، وبعده قولها:

فأعط ولا تبخل لمن جاء طالبًا ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ فعندي لها عقل وقد زاحت العلل

والشاهد فيه: أنَّ (تزال) جواب قسم، وحذف منه حرف النفي، والأصل: (لا تزال). انظر: ابن يعيش (٧/ ١٠٩)، والخزانة (٤/ ٤٨، ٤٩)، والحماسة (٢/ ٢٥٨).

وقال:

١٤٣. تَنْفَكُّ تَسْمَعُ ما حييتَ ‏ ‏ بِهَالِكٍ حتى تَكُونَهْ[١]

﴿وقول امرئ القيس:

١٤٤.فَقُلْتُ لَهَا[٢] واللَّهِ أبرحُ قاعدًا ‏ ‏ ....﴾[٣]

● **قوله: (و (ما دام) لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها[٤]):**

فإذا قلت: (أُكْرِمُكَ ما دمت قائمًا)، فمعناه[٥]: أن مدة الإكرام مدة ثبوت الخبر، وهو القيام لفاعل[٦] الفعل[٧].

● **قوله: (ومن ثم احتاج[٨] إلى كلام لأنه ظرف):**

أي: ومن أجل أن (ما) في قوله (ما دام) مصدرية، وهي[٩] ظرف بمعنى

---

(١) البيت لخليفة بن براز، وهو شاعر جاهلي، وبعد هذا البيت قوله:

والمرء قد يرجو الرجا ‏ ‏ ء مؤملًا والموت دونه

وكان أبو بكر الصديق ﷺ كثيرًا ما يتمثل بهذين البيتين.

والشاهد في البيت: حذف حرف النفي، والتقدير: (لا تنفك).

انظر: الإنصاف (٨٢٤)، وابن يعيش (٧/ ١٠٩)، والخزانة (٤/ ٤٧)، والعيني (٢/ ٧٥)، والهمع (١/ ١١١)، والدرر اللوامع (١/ ٨١).

(٢) قوله: (لها) ليست في (س).

(٣) ساقط من (خ، ك)، وفي (س): ورد مختلطًا بالبيت الذي قبله بحيث تصبح عبارة (س): (تنفك تسمع)، وقول امرئ القيس: (قلت واللّه أبرح قاعدًا لهالك حتى تكونه).

والبيت من قصيدة قالها يتغزل ويصف مغامراته وسعيه إلى المجد، وتتمة البيت:

ولو قطَّعوا رأسي لديك وأوصالي

ورواية الديوان: فقلت يمين اللّه...

والشاهد في البيت: أنه يجوز حذف حرف النفي من الفعل المضارع الواقع جواب القسم، وأن يكون في التقدير وأصله: لا أبرح.

انظر: سيبويه (٢/ ١٤٧)، وأمالي الشجري (١/ ٣٦٩)، والصناعتين (ص١٨٤)، والتبصرة والتذكرة (١/ ٤٤٨)، وابن يعيش (٧/ ١١٠ و ٨/ ٣٧)، وخزانة الأدب (٤/ ٢٠٩، ٢٣١)، والهمع (٢/ ٣٨)، والأشموني (١/ ٢٢٨)، وديوانه (ص٣٢).

(٤) في (خ): لفاعله.

(٥) في (ك): معناه.

(٦) في (ك): للفاعل.

(٧) ليست في (ك).

(٨) في (خ، س): احتيج.

(٩) في (س): وهو.

المدة، احتاجت[١] إلى كلام قبلها؛ ؛لأن الظرف وعاء لغيره، فلا بد من كلام قبلها؛[٢] تكون ظرفًا له، وذلك جملة فعلية أو اسمية ظاهرة أو مقدرة، فالفعلية: (أَنْتَظِركَ مَا دُمتَ قَائمًا)، أي: أنتظرك مدة قيامك. ؛والاسمية: (زَيدٌ قَائِم ما دمت قائمًا)، أي: قيام زيد مدة قيامك؛[٣]. والمقدرة بالفعلية[٤] نحو قولك: ؛متى تنتظرني؟ فتقول: (ما دمت قائمًا)، تقديره: أنتظرك ما دمت قائمًا. والاسمية المقدرة نحو قولك؛[٥]: (متى زيد قائم؟)، فتقول: (ما دمت قائمًا)، تقديره: هو قائم[٦] ما دمت قائمًا.

● **قوله: (و (ليس) لنفي مضمون الجملة حالًا):**

أي: (ليس) عند أكثرهم لنفي مضمون الجملة الاسمية[٧] في الحال، فإذا قلت: (ليس زيد قائمًا)، أفاد نفي قيامه الآن، قال نجم الدين: « وذلك قول جمهور النحاة »[٨].

● **قوله: (وقيل: مطلقًا):**

أي: تفيد (ليس) نفي مضمون الجملة عند بعضهم[٩] مطلقًا حالًا كان أو غيره، وحجتهم قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود: ٨][١٠]، ففي الآية الكريمة نفي كون العذاب مصروفًا عنهم يوم القيامة، وذلك مستقبل، ويمكن الجواب بأن المراد نفيه في تلك الحال، والله أعلم، واحتجوا أيضًا بقولهم: (ليس خلق الله مثله) في الماضي، وهذا القول لسيبويه[١١] ومعه ابن السراج، على ما رواه نجم الدين[١٢].

---

(١) في (ك): احتاج. (٢، ٣) ساقط من (س).
(٤) في (خ، س): في الفعلية. (٥) ساقط من (س).
(٦) ليست في (س). (٧) ليست في (خ).
(٨) انظر: شرح الكافية (٢/ ٢٩٦).
(٩) هو سيبويه ومعه ابن السراج على ما سيأتي قريبًا.
(١٠) من قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ... وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾.
(١١) الكتاب (١/ ٣٥).
(١٢) انظر: شرح الكافية (٢/ ٢٩٦)، ولم أجده في الأصول، وانظر: إصلاح الخلل (ص١٤١) وفي -

● **قوله: (ويجوز تقديم أخبارها كلها على أسمائها):**

فتقول: كان قائمًا زيد. وكذلك باقيها، وذلك إذا لم يمنع مانع، فإن منع مانع لم يجز، وذلك حيث لا يظهر الإعراب فيهما ولا قرينة يتميز بها الاسم عن الخبر[(١)] نحو: كان الْمُعْطِي الْمَوْلَى، فيجب في ذلك تقديم الاسم، ولا يجوز تقديم الخبر عليه لئلا يلتبس أحدهما بالآخر، وكذلك لا يجوز تقديم الخبر في نحو: ما كان زيد إلا قائمًا؛ لفوات الحصر [لو تقدم][(٢)].

● **قوله: (وهي في تقديمها عليها...):**

أي: والأخبار في تقديمها على هذه الأفعال أنفسها **(على ثلاثة أقسام)**..

● **(قسم يجوز أن تتقدم أخبارها عليها):**

وهي أحد عشر فعلًا؛ **أولها (كان)، وآخرها (راح)**[(٣)]؛ وذلك لأنها أفعال صريحة ولا مانع من التقدم، فتقول: (قائمًا كان زيد)، وكان يجب[(٤)] أن يقول الشيخ: إذا لم يدخل عليها ما له صدر الكلام كالنفي والاستفهام لم يجز تقديم الخبر عليها، فلا تقل: قائمًا ما كان زيد، ولا: قائمًا متى كان زيد؟ وكذلك باقيها.

● **قوله: (وقسم لا يجوز، وهو ما في أوله[(٥)]: ما):**

وذلك خمسة أفعال؛ وهي: ما زال وما انفك، وما فتئ، وما برح، وما دام. أما الأربعة الأُوَلُ فلأن (ما) نافية ولها صدر الكلام، فامتنع تقديم الخبر عليها لذلك.

وأما (ما دام) فلأن (ما) مصدرية وما بعدها صلة لها، ولا يتقدم ما في حيز[(٦)] الصلة على الموصول.

ـ كتاب (أبو حيان النحوي) للدكتورة خديجة الحديثي: وعند المبرد وابن السراج والصيمري أنها تنفي في الاستقبال.

(١) في (خ): والخبر. (٢) ليست في (ك).

(٣) هكذا في نسخ التحقيق، ونص الكافية: (وهو من كان إلى راح).

(٤) في (خ): والأولى. وفي (ك): وكان ينبغي. (٥) في (س): ما كان في أوله... إلخ.

(٦) في (س): خبر. وليس كذلك.

● قوله: (خلافًا لابن كيسان[1] في غير ما دام):

قال نجم الدين: « وهو مذهب الكوفيين[2] ما عدا الفراء[3]، فإنهم قالوا: يجوز تقديم الخبر في ((ما زال) و (ما انفك) و (ما فتئ) و (ما برح))؛ لأن معناها الإثبات؛ [لأن (زال) للنفي و (ما) للنفي، وإذا دخل النفي على النفي أفاد الإثبات][4]، فصار[5] (ما زال) بمعنى: ثبت، فلا نفي محقق فجاز »[6].

والجواب عما قالوه: أنَّ حرف النفي موجود وله صدر الكلام، فَمُنِعَ من التقديم.

وأما (ما دام) فوافقوا فيه؛ لأن (ما) مصدرية ولا يتقدم ما بعدها عليها، قال نجم الدين: « وأما تَوَسُّطُ الخبر بين حرف النفي و (زال)، فلم يُجِزْهُ أحد منهم؛ لأن حرف[7] النفي ملازم لهذه الأفعال حتى صار كالجزء منها، فلا يجوز: (ما قائمًا زال زيد) »[8].

● قوله: (وقسم مختلف فيه، وهو: ليس):

فَمَنْ نَظَرَ إلى أنها فعل جوَّزه وهو مذهب الأكثر، وعند الكوفيين[9] والمبرد[10] من البصريين: أنه لا يجوز لكونه للنفي، وامتنع أن يتقدم معمول النفي عليه، قال ركن الدين: « وكان من حق الشيخ أن يذكر (ليس) وما[11] في أوله (ما) في قسم واحد؛ لأن الكل مختلف فيه، قال[12]: ولكن يمكن أن يقال: إنَّ الشيخ كأنه لم يعتدَّ بخلاف ابن كيسان فلم يجعلْه في قسم المختلف

---

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٨٧)، والأشباه والنظائر (٢/ ٥٦).
(٢) الإنصاف، المسألة (١٧).
(٣) التسهيل (ص٥٤)، وشرح الكافية للرضي (٢/ ٢٩٧).
(٤) ساقط من (ك).
(٥) في (س): وصار.
(٦) انظر: شرح الكافية (٢/ ٢٩٧).
(٧) في (ك): حروف.
(٨) شرح الكافية (٢/ ٢٩٧).
(٩) الإنصاف، المسألة (١٨).
(١٠) انظر: المقتضب (٤/ ١٠٢).
(١١) في (س): ما وليس. وهو خطأ؛ لأن (ما) هذه موصولة، فيكون المعنى المراد: أن يذكر (ليس) والذي في أوله (ما) النافية في قسم واحد.
(١٢) ركن الدين في الوافية (ص٢٨٩).

فيه، واعتدَّ بالخلاف في (ليس)؛ لأنه قال: يجوز تقديم[١] الخبر فيها، وبه قال طائفة من المعتبرين »[٢]، قال الشيخ: (والصحيح الأول؛ وهو: جواز التقديم في (ليس)، لقوله[٣] تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾، وإذا تقدم ﴿يَوْمَ ﴾ على ﴿ لَيْسَ﴾، والناصب له ﴿مَصْرُوفًا ﴾[٤]، جاز تقديم ﴿مَصْرُوفًا﴾ الذي هو خبر ﴿ لَيْسَ﴾؛ لأن المعمول إنما يقع حيث[٥] يقع عامله، [والله أعلم][٦])[٧].

* * *
* *
*

(١) في (س): أن يتقدم.
(٢) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٨٩).
(٣) في (ك): في قوله.
(٤) في (خ، ك): مصروف.
(٥) أجيب عن ذلك بأن المعمول ظرف فَيُتَّسَعُ فيه ما لا يُتَّسَعُ في غيره، أو بأن (يوم) معمول لمحذوف تقديره: يعرفون يوم يأتيهم، و (ليس مصروفًا) جملة حالية مؤكدة أو مستأنفه، أو بأن (يوم) في محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لإضافته إلى جملة (يأتيهم)، و (ليس مصروفًا) خبره. انظر: شرح التصريح (١/ ١٨٨، ١٨٩).
(٦) ساقط من (خ)، وفي (ك): قوله والله أعلم.
(٧) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١١٤).

[أفعال المقاربة]

● **قوله[1]: (أفعال[2] المقاربة: ما وضع لِدُنُوِّ الخبر رجاءً أو حصولًا أو أخذًا فيه):**

هذه الأفعال في التحقيق من أخوات (كان)؛ لكونها لتقرير الفاعل على صفة، إلا أنه أفردها بالذكر لاختصاص خبرها بكونه فعلًا مضارعًا لغرض، وذلك الغرض أنها لما كانت تدل على المقاربة الْتُزِمَ في خبرها أن يكون مضارعًا، ليتحقق معنى المقاربة ويتمحض، وقد جاء على الأصل قول[3] الشاعر[4]:

١٤٥. فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيِبًا[5]

وقولهم[6] في المثل:

« عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤسًا »[7]

فجاء خبر (كاد) و (عسى) في ذلك[8] اسمًا على قياس أنها من نواسخ الابتداء، لكن قد طرح هذا القياس للغرض المتقدم.

● **قوله: (فالأول: عسى):**

يعني: الذي وضع لدنوِّ الخبر على سبيل الرجاء، وهو غير منصرف؛ يعني

---

(١) هذا شروع في باب أفعال المقاربة. (٢) في (س): الأفعال.
(٣) في (خ): وقد جاء قوله على الأصل. (٤) ليست في (خ).
(٥) البيت لتأبط شرًّا، وقد سبق تخريجه في (ص٦٥٠).
(٦) ينسب إلى العجاج، وليس في ديوانه.
(٧) هذا مثل يضرب للرجل يقال له: لعل الشر يأتي من قبلك، قالته الزباء حين رجع قصير من العراق في قصة لهما. وقال الأصمعي: أصله: « أنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم أو أتاهم فيه عدو فقتلهم، فصار مثلًا لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر... ».
وقد نسبه عبد السلام هارون في معجم الشواهد (٢/ ٤٨٥) إلى العجاج، والذي أوقعه في هذا هو وجود قصيدة للعجاج على هذه القافية، وليس هذا المثل في ديوان العجاج.
انظر المثل في: مجالس ثعلب (ص٢٥١)، والخصائص (١/ ٩٨)، وابن يعيش (٣/ ١٢٢)، وسيبويه (١/ ٤٧٨)، والتصريح (١/ ٢٠٣)، واللسان (عسى) وهو بلفظ المنثور فيه، والمقتضب (٣/ ٧٠).
(٨) أي: في البيت والمثل السابقين.

أنه لا يتصرف بمضارع ولا أمر ولا نهي، ولا يشتق منه اسم فاعل و لا[١] اسم مفعول، وذلك لأنه لما تضمن معنى الإنشاء وهو الترجي أشبه حرف الترجي، وهو (لعل)، فلم يتصرف أبدًا لتضمنه معنى الحرف وشبهه له[٢].

● **قوله: (عَسَى زَيدٌ أَنْ يَخْرُجَ، وَ: عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ):**

وإنَّما كرر التمثيل ليريك أنَّ لـ(عسى) استعمالين:

* **أحدهما**: أن يذكر لها[٣] مرفوعًا ومنصوبًا، فتقول: (عَسَى زَيدٌ أَنْ يَخرُجَ)؛ فـ(زيد) اسمها، و (أَنْ يخرج) خبرها[٤]، ولكن يشترط في خبرها أن يكون (أَنْ) مع الفعل تقريرًا لمعناها في الترجي؛ لأنه إنَّما يكون في المستقبل[٥]، فهي على هذا ناقصة، ومعنى ذلك: قارب زيد الخروج.

* **والثاني**: أن تستعمل تامة، ذكره ركن الدين[٦]؛ نحو (عسى أن يخرج زيد)، فقوله: (أن يخرج) فاعلها، فهي على هذا المعنى تامة لا تحتاج إلى خبر[٧] بمعنى: قَرُبَ خروجه.

● **قوله: (وقد يحذف أَنْ):**

يعني[٨] من خبر (عسى)، وهذا إنَّما يكون على الاستعمال الأول[٩]، وأما على الاستعمال الثاني في (عسى) فلا يجوز حذف (أن)، فتقول: (عسى زيد يخرج)، وذلك تشبيهًا لـ (عسى) بـ (كاد)، والجامع بينهما كونهما جميعًا من أفعال المقاربة كما شبهت (كاد) بـ (عسى) في جواز إدخال (أَنْ) في خبرها؛ لأن الأصل في (عسى) أن تقول[١٠]: (عسى زيد أن يخرج)، والأصل

---

(١) ليست في (س).
(٢) في (س): به.
(٣) ساقط من (ك).
(٤) في (خ): الخبر.
(٥) ساقط من (س، ك)، وهذا الذي انفردت به النسخة (خ) هو من كلام ابن الحاجب في شرحه للكافية (ص١١٤) لا من كلام الرَّصَّاص.
(٦) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٩٠)، إلا أنه لم يصرح بقوله: تامة، وإنما قال: « اللغة الثانية: أن يذكر لها مرفوع فقط »، إلا أن المعنى واحد.
(٧) في (خ): الخبر.
(٨) في (خ): أي.
(٩) وهو كونها ناقصة، فيذكر لها مرفوع ومنصوب.
(١٠) ساقط من (س).

في (كاد) أن تقول: (كاد زيد يجيء)، وقد يُخَالَفُ بأن تحذف (أن) من خبر (عسى)، وتدخل في خبر (كاد) حملًا لأحدهما[١] على الآخر.

● **قوله: (والثاني: كاد):**

يعني: ما وضع لدنوِّ الخبر حصولًا (كاد)، فتقول: (**كَادَ زَيدٌ يَجيءُ**) إذا أردت أنَّ دُنُوَّ المجيء[٢] من زيد قد حصل.

● **قوله: (وقد تدخل أن):**

وذلك نحو قول الشاعر[٣]:

١٤٦. قَدْ كَادَ من طُولِ الْبِلى أن يَمْصَحَا

وذلك تشبيهًا[٤] لها بـ (عسى) على ما تقدم.

● **قوله: (وإذا دخل النفي على (كاد) فهي كالأفعال على الأصح):**

اعلم أن في (كاد) إذا دخل عليها النفي إطلاقين[٥] وتفصيلًا؛ فمنهم[٦] من قال: إنَّ (كاد) إذا دخل عليها النفي كانت كغيرها من الأفعال؛ يعني تفيد النفي،

---

(١) لعل المناسب أن يقول: لإحداهما على الأخرى، إلا إن اعتبر أنهما فعلان، والفعل مذكر.

(٢) في (خ، س): الخبر

(٣) هو رؤبة بن عبد اللّه (العجاج) بن رؤبة التميمي السعدي، أبو الجحّاف، راجز، من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، توفي سنة (١٤٥هـ). خزانة الأدب (١/ ٤٣)، والشعر والشعراء (ص٢٩٧).

كما نسب هذا الرجز إلى العجاج، وهو في ملحقات ديوانه (ص٧٥).

ويمصح: أي يذهب.

وهو في ديوان رؤبة (ص١٧٢) مع ما نسب إلى رؤبة، وقد ورد البيت منفردًا، وقبله: (رسم عفا من بعد ما قد امَّحى).

والشاهد فيه: دخول (أن) بعد (كاد) تشبيهًا لها بـ (عسى).

وانظر: سيبويه (١/ ٤٧٨)، والإنصاف (ص٥٦٦)، وابن يعيش (٧/ ١٢١)، والخزانة (٤/ ٩٠)، والهمع (١/ ١٣٠)، واللسان: (مصح)، وديوان رؤبة (ما نسب إليه) (ص١٧٢).

(٤) في (س): تشبيه.

(٥) في (خ): إطلاقان. وهو خطأ؛ لأنه اسم أنَّ فحقه النصب.

(٦) انظر: مجالس ثعلب (١/ ١٤٢)، والمقتضب (٣/ ٧٥)، ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٧١).

وهذا هو الذي اختاره الشيخ[١]، وهو الصحيح المعوّل[٢] عليه، وذلك لعلمنا باستقراء لغة العرب أن كلَّ فعل لم يدخل عليه حرف النفي فمعناه على حسب ما وضع له[٣]؛ يعني: يفيد إثبات معناه[٤] كسائر الأفعال، فإذا قلت: (ضرب زيد)، أفاد ثبوت الضرب من زيد، فإذا قلت: (ما ضرب زيد) أفاد نفي حصول الضرب من زيد، فيجب اندراج (كاد) في هذا الأمر العام المعلوم من وضع اللغة.

ومنهم[٥] من قال: إنَّ النفيَ إذا دخل على (كاد) كان معناه الإثبات ماضيًا كان[٦] أو مستقبلًا، وحجة هذا القول: أمَّا في الماضي نحو قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧١][٧] ‹وقد ذبحوا›[٨]، وأمَّا في المستقبل فلتخطئة الشعراء ذا الرُّمة[٩] في قوله:

١٤٧. إذا غيَّر النَّأيُ المحبِّينَ لم يَكَدْ رسيسُ الْهَوى من حبِّ مَيَّةَ يبْرحُ

ووجه الاستدلال بالبيت: أن الشعراء فهموا من قوله: (‹لم يكد›[١٠] رسيس

---

(١) حيث قال في شرحه للكافية (ص١١٤): وهو الصحيح.

(٢) في (س): المعمول. (٣) ليست في (س).

(٤) في (خ): معناها. وليس كذلك؛ لأن الهاء فيه تعود إلى مفرد مذكر وهو قوله: (فعل).

(٥) لم أقف على من قال بهذا، وفي الهمع (١/ ١٣٢): « وشاع ذلك على الألسنة، حتى قال بعضهم لغزًا فيها:

أَنَحْوِيَّ هَذَا الْعَصْرِ مَا هِي لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لِسَانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُودِ
إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي مَعْرِضِ الْجَحْدِ أُثْبِتَتْ وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

(٦) في (خ): كان ماضيًا أو مستقبلًا.

(٧) وتمام الآية: ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾.

(٨) ساقط من (ك).

(٩) القائل هو ذو الرمة، والبيت في ديوانه (٢/ ١١٩٢) برواية (لم أجد) مكان (لم يكد)، و (من ذِكْرِ مية) مكان (من حُبِّ مية).
والنأي: البعد. ورسيس الهوى: مَسُّهُ.
وقد بين (الرَّصَّاص) الشاهد في البيت بما يكفي.
وانظر: ابن يعيش (٧/ ١٢٤، ١٢٥)، وخزانة البغدادي (٤/ ٧٤)، والعيني (٣/ ٣٧٨)، والأشموني (١/ ٢٦٨).

(١٠) ليست في (خ).

الهوى) الإثباتَ، وهو زوال رسيس الهوى، فلذلك قالوا: أتراه قد برح؟ أي: زال، فَرُوِيَ أنه قد أصلحه وقال:

رسيس الْهَوى من حبِّ مَيَّةَ يبْرحُ .... لــم أَجِــد

[و (مية) اسم امرأة، و (رسيس الحب) أوله][1]، ومنهم[2] من فصل وقال: إنْ دخل[3] النفي على (كاد) الماضي فهو للإثبات، وإن دخل عليها وهي للمستقبل فهي كالأفعال أي منفية، وحجة أهل هذا القول: أمَّا في الماضي فقوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧١] وقد ذبحوها، فلو لم تكن للإثبات وكانت للنفي للزم أنهم لم يذبحوا، وأما في المستقبل فقوله تعالى: ﴿ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا[4] فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ ﴾ [النور:٤٤]، فلو كانت تفيد الإثبات بعد دخول النفي عليها في المستقبل للزم من قوله تعالى: ﴿ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ ﴾ أنه قد رآها، والمعلوم خلافه، أجاب[5] أهل القول الأول عما احتجَّ به أهل القول الثاني وأهل القول الثالث: أما قولهم إنَّها في الماضي للإثبات لقوله[6] تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ فلا حجة لهم، وذلك لأن تعنُّتَهُم في تبيين[7] البقرة ومبالغتهم في أوصافها يُؤْذِنُ بأنهم لا يفعلون الذبح ولا يقاربونه، ففعلهم بعد ذلك لا ينافي، فهي تفيد النفي (في ذلك)[8]؛ لأن معنى الآية: فذبحوها وما قاربوا أن يذبحوا قبل ذلك لِتَعَنُّتِهِم، فنفي المقاربة محقق لا شك فيه ولا مرية.

وأما حجتهم على أنها للإثبات في المستقبل لتخطئة الشعراء ذا الرمة فقد خُطِّئ من خطأه؛ لأن المعنى: إذا غيَّر النأي - وهو البعد - المحبين لم يقارب حبيَ التغييرُ، فنفَى[9] [مقاربة التغيير][10] وهو أبلغ من نفي التغيير[11] نفسه، ودليل

---

(١) ساقط من (خ، س).
(٢) انظر: الأشموني وحاشية الصبان (١/ ٢٦٨) بدون نسبة، شأنها شأن باقي المراجع.
(٣) في (س): أدخل.
(٤) في (س): في ظلمات ثلاث بعضها... إلخ.
(٥) في (ك): وجواب.
(٦) في (س): فقوله. وفي (ك): كقوله.
(٧) في (س): تعيين.
(٨) ليست في (ك).
(٩) في (س): فبقي. وهو ظاهر التصحيف.
(١٠) ساقط من (ك).
(١١) في (س): التغير.

ذلك قوله تعالى: ﴿ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ ﴾؛ (أي: لم يقارب[1] رؤيتها)[2]، فنفى مقاربة الرؤية لليد[3]، وهو[4] أبلغ من نفي رؤية اليد.

وروي أنه لما أصلحه وقال (لم أجد) مكان (لم يكد) قيل: أصابت بديهته؛ لأنه أقام البيت[5] من غير تَفَكُّرٍ ولا بَرَاحٍ، وأخطأت رؤيته؛ لأنه لو نظر لكان معناه في غاية الاستقامة والحسن، وهو أبلَغ مما أصلحه به.

● **قوله: (والثالث – وهو الذي وضع لِدُنُوِّ الخبر على سبيل الأخذ – جَعَلَ وطَفِقَ وكَـرَبَ وأَخَذَ[6]):**

فإن قيل: لِمَ جعل هذه من أفعال المقاربة؟ والمقارب للشيء لا يوصف بأنه أخذ فيه؟ **والجواب**[7]: إنها إنَّما جعلت من أفعال المقاربة لأن من أخذ في[8] الشيء لم يأخذ فيه إلا لأجل مقاربته له، فتقول: (جعل زيد يتكلم) و (طفق يأكل)، قال تعالى: ﴿ وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ ٱلۡجَنَّةِ ﴾ [الأعراف:٢٢]، فأما من قال: هي من أفعال المقاربة لمقاربته الفراغ، فغير مقبول ولا محقق.

● **قوله: (وهي مثل كاد):**

يعني أن خبرها[9] فعل مضارع من غير (أنْ)، فهي موافقة لـ (كاد) في الاستعمال لا في المعنى، ويجوز في (طفِق) فتح الفاء وكسرها، وكذلك الراء في (كرِب)[10] يجوز فتحها وكسرها.

● **قوله: (و (أوشك)، وهي مثل (عسى) و (كاد) في الاستعمال):**

يعني أنه يجوز في خبرها أن تدخل فيه (أنْ) ويجوز أن تحذف؛ فتقول: (أَوشَكَ زَيدٌ أن يَجِيءَ) على الاستعمال الأول في (عسى)، و (أوشك أن يجيءَ زيد) على الاستعمال الثاني في (عسى)، و (أوشك زيد يجيء) مثل: (كاد زيد

---

(١) في (ك): لم يكد يقارب.
(٢) ساقط من (خ).
(٣) في (خ): رؤية اليد.
(٤) في (س): وهي.
(٥) ليست في (س).
(٦) ليست في (ك).
(٧) في (س): فالجواب.
(٨) ليست في (ك).
(٩) ما بين المعقوفين بياض في (خ).
(١٠) في (س): كون. وهو تصحيف.

يجيء)، وأمَّا[1] في المعنى: قال سيدنا جمال[2] الدين رحمه الله[3]: « الظاهر أنها في المعنى من هذا القسم الثالث، بمعنى الأخذ في الشيء، قال: وذكر[4] صاحب الإقليد[5] أن معنى (أوشك) معنى (كاد) في قرب الحصول ».

* * *
* *
*

---

(١) ليست في (س).

(٢) انظر: التاج المكلل (ص٢٩١/ ب)، ونصه: « وإنَّما معناها معنى كاد إثبات قرب الحصول ».

(٣) ساقط من (خ، س).

(٤) حيث قال: « هي أفعال وضعت لدنوِّ الجزء رجاءً أو حصولًا أو افتراقًا؛ فالأول عسى، والثاني كاد وأوشك... إلخ ». انظر: الإقليد، أول باب أفعال المقاربة (ص١٦٧/ أ).

(٥) هو أحمد بن محمود بن عمر بن قاسم الجَنْدِي الأندلسي، من أهل القرن الثامن، عالم بالأدب، من مؤلفاته: الإقليد في شرح المفصل، ولعل منها: المقاليد في شرح المصباح للمطرزي. انظر: كشف الظنون (١٧٧٥)، وفي هدية العارفين (١/ ١٠٢): الجندي ثم المكي ثم الحنفي، توفي نحو سنة (٧٠٠ هـ).

[فعلا التعجب]

● **قوله: (فعلا التعجب: ما وضع لإنشاء التعجب):**

فقوله: (لإنشاء التعجب): يخرج عنه قولك: (تعجبت من زيد، وعجبت)، فإنَّ ذلك إخبارٌ عن التعجب وليس بإنشاء تعجبٍ[١].

● **قوله: (وله صيغتان** - [أي: لإنشاء التعجب صيغتان][٢] -: **ما أَفْعَلَه، وأَفْعِلْ بِهِ):**

هذا كما ذكره، قال سيدنا[٣] رَحِمَهُ اللَّهُ: (وقد يزاد: (لِيَفْعُل)[٤]؛ نحو (لِيَشْرف[٥] زيد وَلِيَكْرُم[٦]) فإنَّ ذلك يفهم منه التعجب، قال نجم الدين: « وقولهم: (ناهيك بِهِ)، و (للَّـهِ درُّه)، و (واهًا له)، و (يا لك رجلًا)، و (لم أر كاليوم رجلًا)، وإنْ فُهِمَ منه التعجب فليست بأفعال[٧] تعجب، ولكن يرد عليه نحو[٨] قوله[٩]: (قاتله اللَّـه شاعرًا)، فإنَّ ذلك فعل يفهم منه التعجب »[١٠]، قال: « والتعجب أمر يَعْرِض للنفس عند الشعور [بأمر يخفى سببه، فلا يجوز على اللَّـه تعالى؛ لأنه سبحانه عالم ولا يخفى عليه شيء »[١١].

● **قوله: (وهي غير متصرفة):**

يعني أن صيغة التعجب لا يكون منها مضارع ولا أمر ولا نهي، ولا تُثَنَّى ولا تُجْمَعُ، وذلك لأنها لما دلت على معنًى وهو إنشاء التعجب، أشبهت الحرف، فَسُلِبَتْ عن التصرف كـ (عسى).

---

(١) في (س): التعجب. (٢) ساقط من (ك).

(٣) المعروف: كرم زيد؛ أي: ما أكرمه! ولم أعثر عَلَى: ليشرف ولا ليكرم.

(٤) في (خ): نحو ليفعل. وفي (ك): العقل. وهو ظاهر التصحيف.

(٥) في (ك): كشرب. وهو تصحيف. (٦) في (ك): يكرم.

(٧) هو تعجب معنوي وليس بالصيغة، ومثله (قاتله اللَّـه) مع وجود الفعل لأنه ليس فعل تعجب، بل إنَّ فَهْمَ التعجبِ منه باعتبار المعنى وليس للدعاء عليه.

(٨) ليست في (س). (٩) في (س): قولهم.

(١٠) شرح الكافية (٢/ ٣٠٧)، ونص كلامه: ولا ينتقض الحد بنحو قوله: ناهيك به... إلخ.

(١١) نجم الدين في شرح الكافية (٢/ ٣٠٧).

● **قوله: (مثل: ما أحسن زيدًا):**

هذا مثال (ما أَفْعَلَهُ)؛ لأنك لا تقول: (زيدًا ما أحسنه)[١].

● **قوله: (وأحسن بزيد):**

هذا مثال (أَفْعِلْ بِهِ)[٢].

● **قوله: (ولا يبنيان - يعني: فعلا التعجب - إِلَّا مما يصح[٣] منه[٤] بناء[٥] أفعل التفضيل[٦])..**

لكون كل واحد منهما[٧] - يعني: التفضيل والتعجب[٨] - يدل على المبالغة والتأكيد، فلا يبنيان إلَّا من فعل ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب لما تقدم في أفعل التفضيل.

● (**وَيُتَـوَصَّلُ في الممتنع**) هاهنا كما يتوصل هناك.

فتقول: (ما أشد استخراجه)، و (ما أقبح عَوَرَهُ)، و (ما أشد بياضَهُ)[٩]، كما تقول في اسم التفضيل: (هو أشد[١٠] استخراجًا وبياضًا[١١] وأقبح عَوَرًا).

فإنْ قيل: إنهم يحملون[١٢] اسم التفضيل على فعل التعجب في بابه في كونه لا يبنى[١٣] إلا[١٤] من ثلاثي مجرد ولا لون ولا عيب، ويحملون هنا[١٥] فعل[١٦]

---

(١) هذا على القول بجواز تقديم مفعول (ما أفعله)، وفيه نظر؛ لأنه جامد لا يتصرف، فلا يجوز التصرف في مفعوله بالتقديم.

(٢) ما بين المعقوفين بياض في (خ).

(٣) هكذا في نسخ التحقيق، ونص الكافية: (يبنى).

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (س): ما. وهو ظاهر التصحيف.

(٦) في (س): أفعل اسم التفضيل.

(٧) ليست في (خ).

(٨) ساقط من (ك)، وفي (س): التعجب والتفضيل.

(٩) الأول لِمَا زاد على الثلاثة، والثاني لِمَا دل على عيب، والثالث لِمَا دلَّ على لون، وكلها يتعجب منها بالواسطة لفقد شرط من شروط صياغة فعلي التعجب.

(١٠) في (خ): هو أشد بياضًا واستخراجًا.

(١١) ساقط من (س).

(١٢) في (ك): لِـمَ يحملون.

(١٣) في (س): لا ينبغي. وهو تصحيف.

(١٤، ١٥) ليست في (خ).

(١٦) في (خ): فعلا.

التعجب عليه في ذلك، فيجعلون[١] كل واحد منهما ‌‌[أصلًا لصاحبه وفرعًا.

فالجواب: أنهم لم يقصدوا أَنَّ أحدهما][٢] محمول على الآخر، بل قصدوا أَنَّ العلة الموجبة فيهما واحدة، وذلك أن كلٍ واحد منهما يكون بوزن (أفعل) فلا يمكن أن يُبْنَى من الزائد على الثلاثة، وفي اللون والعيب يحصل[٣] اللبس، فلذلك لم يجز [من الزائد ولا من اللون والعيب][٤] فتوصلوا[٥].

وإنَّما حُمِلَ اسم التفضيل الذي [بـ (من)][٦] نحو (أفضل من عمرٍو)، في كونه لا يثنَّى ولا يجمعٍ - وإنْ كان اسمًا - على فعل التعجب؛ لاتفاقهما في الدلالة على الزيادة والمبالغة.

● **قوله: (ولا يُتَصَرَّفُ فيهما - يعني: في (فعلا التعجب) - بتقديم ولا تأخير ولا فصل):**

أي: لا يتصرف في معمولهما بتقديمه عليهما[٧] وتأخيرهما[٨] عنه، فلا تقل[٩] في (مَا أَحْسَنَ زَيدًا) أو (أَحْسِنْ بزَيدٍ): (زيدًا مَا أَحْسَنَ)، ولا (بزيد أَحْسِنْ)؛ لأنهما لمَّا[١٠] لم يَتَصَرَّفَا في أنفسهما بمضارع ولا أمر ولا نهي - [على ما تقدم][١١] - لم[١٢] يَتَصَرَّفَا في معمولهما بتقديمه وتأخرهما عنه.

* **قوله: (ولا فصل)**: أي: لا يفصل بينهما وبين معمولهما بأجنبي ولا ظرف عند الأخفش[١٣] والمبرد[١٤]. قال نجم الدين: « وأجاز المازني[١٥] والفراء[١٦]

---

(١) في (خ): فتجعل.
(٢) ساقط من (س).
(٣) في (خ): فحصل.
(٤) ساقط من (ك)، وفي (س): ولا العيب.
(٥) في (س): ما يتوصلوا. وفي (ك): وتوصلوا.
(٦، ٧) ليست في (س).
(٨) في (خ): ولا تأخيرهما.
(٩) في (ك): فلا يقال.
(١٠) ليست في (س).
(١١) ساقط من (خ).
(١٢) في (س): فلم.
(١٣) انظر: ابن يعيش (٧/ ١٥٠)، ومع الأخفش ابن السراج (الأصول ١/ ١٠٨).
(١٤) انظر: المقتضب (٤/ ١٧٨)، ولكنه في (٤/ ١٨٧) جاء بما يدل على الجواز، فقد مثل بقوله: (ما أقبح بالرجل أن يشتم الناس).
(١٥) ابن يعيش (٧/ ١٥٠).
(١٦) انظر: شرح عمدة الحافظ (ص٧٥١).

والجرمي[١] وأبو علي[٢] الفصلَ بالظرف نحو (ما أحسن بالرجل أن يصدق)، وتقديره: ما أحسن الصدق بالرجل، وكذلك: (ما أحسن اليوم زيدًا) »[٣]، قال نجم الدين: « ويفصل بين (ما) و (أحسن) بـ (كان)[٤]، فيقال: (ما كان أحسن زيدًا)، و (كان) زائدة، وشذ الفصل بـ (أصبح)[٥] و (أمسى) نحو (ما أصبح أبردها)، و (ما أمسى أَدْفَأَهَا) »[٦].

● **قوله: (و (ما) ابتداءٌ نكرةٌ عند سيبويه[٧] موصولة عند الأخفش[٨]):**

فعند سيبويه أن (ما) في قولهم: (ما أحسن زيدًا)، نكرة مبتدأ بمعنى: شيء[٩]، وما بعدها الخبر، و (أَحْسَنَ) فعل ماض، وفيه ضميرٌ فاعِلُهُ، و (زيد) مفعول به، كأنه قال: (مَا أَحْسَنَ زيدًا إلا شيءٌ)، فالمبتدأ في المعنى فاعل كقولهم: (شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ)، و (أمرٌ أقعده عن الخروج)[١٠]، وعند الأخفش[١١] في أحد قوليه – وقوله الآخر مع سيبويه –: (ما) موصولة بمعنى (الذي)، وما بعدها صلتها، والخبر محذوف تقديره: الذي حسَّن زيدًا شيءٌ، وقال الفراء وابن درستويه[١٢]: (ما) استفهامية، وما بعدها الخبر، تقديره: أي شيء حسَّن زيدًا، وفي كل واحد من هذه الأقوال قوةٌ وضعفٌ، فقوة كلام سيبويه أنه لم يحذف الخبر، وضعفه أَنَّ استعمال (ما) بمعني (شيء) مبتدأ لم يثبت[١٣]، ذكره ابن[١٤] الحاجب.

---

(١) ابن يعيش (٧/ ١٥٠).
(٢) المسائل البصريات (ص٨٣١).
(٣) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣٠٩).
(٤) في (س): ما كان.
(٥) في (س): ما أصبح.
(٦) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣٠٩).
(٧) انظر: الكتاب (١/ ٣٧)، قال: « وزعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن... إلخ ». ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم يتكلم به.
(٨) انظر: ابن يعيش (٧/ ١٤٩)، حيث قال: « وحكى ابن درستويه أن الأخفش كان يقول مرة (ما) في التعجب بمعنى الذي إلَّا أنه لم يؤت لها بصلة، ومرة يقول: هي الموصوفة إلَّا أنَّه لم يؤت لها بصفة ».
(٩) أي إنها عنده نكرة تامة لا تحتاج إلى صفة.
(١٠) لأن المعنى: (ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ)، و (ما أقعد فلانًا إلا أمرٌ)، فهو فاعل معنًى.
(١١) ابن يعيش (٧/ ١٤٩)، والجنى الداني (ص٣٣٥).
(١٢) ابن يعيش (٧/ ١٤٩)، والرضي (٢/ ٣٠٩)، والجنى الداني (ص٣٣٥)، وابن درستويه هو: أبو محمد عبد اللّـه بن جعفر بن درستويه، أخذ عن المبرد وابن قتيبة، له كتاب: الإرشاد، الهجاء، شرح الفصيح. توفي سنة (٣٤٧ هـ). انظر: بغية الوعاة (٢/ ٣٦)، وفيات الأعيان (٣/ ٤٤).
(١٣) في (س): لم يثبته.
(١٤) انظر: شرحه للكافية (ص١١٦).

وضعف كلام الأخفش أنه حذف الخبر وجوبًا مع عدم ما[١] يسدُّ[٢] مسدَّه، وقوته: أن استعمال (ما) موصولة كثير وقوي، وضعف كلام الفراء وابن درستويه أن فيه نقل الكلام ؛من استفهام إلى تعجب؛[٣]، ؛قال نجم الدين: « من إنشاءٍ - أي من استفهام - إلى تعجب، قال[٤]: وهو مما[٥] لم يثبت؛[٦] »[٧].

● **قوله: (و (به) فاعل عند سيبويه):**

يعني أن صيغة التعجب نحو (أَحْسِنْ بزَيدٍ)، و (أَحْسِنْ به)[٨] الضمير في (به) فاعل والباء[٩] مزيدة في الفاعل، وكذلك في (أحسن بزيد)، الباء مزيدة في الفاعل، مثلها في قوله تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٧٩][١٠]؛ أي: وكفى اللّـه شهيدًا، وأصله: أحسن زيد، أي: صار ذا حُسْنٍ، كقولهم: (أَغَدَّ البعير)؛ أي: صار ذا غدة، قال الشيخ: (وفيه شذوذان[١١] - يعني في كلام سيبويه -:

أحدهما: استعمال الأمر - ؛وهو أَحْسِنْ؛[١٢] - بمعنى الماضي، قال نجم[١٣] الدين: ؛ولم يعهد بمثله؛[١٤]، وإنما المعهود عكسه[١٥]، نحو (اتقى اللّـه امرؤٌ وفَعَلَ خيرًا يثبْ[١٦] عليه)؛ ؛أي: ليتق؛[١٧].

والثاني: زيادة الباء في الفاعل، وهي[١٨] قليلة، والمطرد[١٩] زيادتها في المفعول)[٢٠].

---

(١) في (س): من.
(٢) في (خ، ك): سد.
(٣) ساقط من (س، ك).
(٤) ليست في (خ، س).
(٥) لم يرجح شيئًا، والأولى كلام سيبويه؛ لأن الكلام مكتفٍ لا حذف فيه.
(٦) ساقط من (س).
(٧) انظر: شرح الكافية لنجم الدين (٢/ ٣١٠).
(٨) بدأ في إعراب الصيغة الثانية.
(٩) في (ك): والتاء. وهو تصحيف.
(١٠) من قوله تعالى: ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ... ﴾.
(١١) في (س): شذوذ. وهو خطأ.
(١٢) ساقط من (خ).
(١٣) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣١٠).
(١٤) ساقط من (س).
(١٥) أي: استعمال الماضي بمعنى الأمر.
(١٦) في (س): ثبت.
(١٧) ساقط من (خ)، وفي (س): اتقى اللّـه امرؤ، أي: ليتق، وفعل خيرًا يثب عليه.
(١٨) ليست في (خ).
(١٩) في (س): فالمطرد.
(٢٠) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١١٦).

● **قوله: (فلا ضمير في أَفْعِلْ):**

(بكسر العين)[1] عند سيبويه[2]؛ لأنه لو كان فيه[3] ضمير لكان فاعلًا، وقد جعل الفاعل (بزيد)، والباء زائدة، فثبت أنه لا ضمير.

● **قوله: (مفعول عند الأخفش[4]):**

لأن عنده أَنَّ (أَحْسِنْ بزيد) أمر لكل أحد أن يجعل زيدًا حسنًا، ففي (أحسن) ضمير وهو الفاعل، و (بزيد) مفعول، وهو اختيار الزمخشري[5].

● **قوله: (والباء للتعدية أو زائدة):**

يعني: عند الأخفش[6] أن الباء للتعدية، وذلك إذا جعلنا الهمزة في (أحسنِ) غير معدية[7]، بل للصيرورة، مثل همزة (أَغَدَّ البعير).

قوله: (أو زائدة): يعني: أو تكون الباء زائدة في المفعول وهو (زيد)، مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ (إِلَى التَّهْلُكَةِ)[8] ﴾ [البقرة: ١٩٥]؛ تقديره: ولا تلقوا أيديكم، فتكون الهمزة في (أحسن) معدية إذا جعلنا الباء زائدة، وذلك أنه لا يجتمع في فعل واحد حرفان معديان.

● **قوله: (ففيه ضمير):**

أي: في[9] (أحسن) ضمير[10] هو الفاعل إلا أنه جرى مستترًا، سواء كان

---

(١) ساقط من (خ، س).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٢٥٠، ٢٥١)، وليس فيه ما يدل على هذا.

(٣) ليست في (س).

(٤) هكذا في متن الكافية، وكذلك في شرح الكافية لابن الحاجب (ص١١٦)، وفي شرح الكافية للرضي (٢/ ٣١٠) ذكر هذا الرأي للفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف، وقد ذكر في التسهيل (ص١٣٠).

(٥) انظر: المفصل (ص٢٧٦).

(٦) انظر: معاني القرآن (١/ ١٦١)، حيث ذكر أن الباء في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾ زائدة، ولم يتطرق في معانيه إلى التعدية، وإنما ينسب هذا الرأي للزجاج، انظر: ابن يعيش (٧/ ١٤٨)، وانظر: شرح التصريح (٢/ ٨٨).

(٧) في (ك): متعدية. وهو خطأ.

(٨) ليست في (س، ك)، وهي من قوله تعالى: ﴿ وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ... وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾.

(٩) في (خ): ففي.

(١٠) في (س): ضميرًا. وهو خطأ؛ لأنه مبتدأ مؤخر فيرفع.

لواحد أو اثنين أو جماعة؛ لأن هذه الصيغة - وهي (أحسن بزيد) - جرت مجرى المَثَل، فلم تغير بحال.

* * *
* *
*

[أفعال المدح والذم]

● **قوله: (أفعال[١] المدح والذم: ما وضع لإنشاء مدحٍ أو ذمٍّ):**

فعلى[٢] هذا ليس مثل قولك: (مدحته) ولا (ذممته) ولا (كَرُمَ) ولا (لَؤُمَ) من هذا الباب؛ لأنها لا تفيد إنشاء المدح والذم، بل تفيد الإخبار بذلك.

● **قوله: (فمنها: نعم، وبئس):**

وفي كل واحد منهما أربع لغات: (نَعِمَ) بفتح النون وكسر العين، الثانية[٣]: (نَعْمَ) بفتح النون وسكون العين، الثالثة[٤]: (نِعِم) بكسر النون والعين معًا، الرابعة[٥]: (نِعْمَ) بكسر النون وسكون العين[٦]، وهي أكثرها[٧] استعمالًا، وكذلك (بئس) فيها تلك اللغات الأربع[٨].

● **قوله: (وشرطها[٩] - أي: شرط هذه الأفعال -: أن يكون الفاعل معرفًا باللام):**

نحو (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيدٌ).

● **قوله: (أو مضافًا إلى المعرف[١٠] به):**

نحو (نِعمَ غُلامُ الرَّجل زَيدٌ)، قال الشيخ: (وليس هذا التعريف في فاعل (نعم وبئس) إذا قلت: (نِعْمَ[١١] الرجلُ) ونحوه تعريفًا لمعهود متقدم، وإنَّما هو تعريف لمعهود في الذهن، يعني أنك إذا قلت: (نعم) فُهِمَ منها ممدوح، فإذا قلت: (الرجل)، فالألف واللام في (الرجل) يرجعان إلى ذلك الممدوح

---

(١) هذا شروع منه في باب جديد وهو باب: أفعال المدح والذم.

(٢) في (س): فعلا.

(٣ - ٥) ليست في (ك).

(٦) في (س): بسكون العين وكسر النون.

(٧) في (ك): أكثر.

(٨) ليست في (خ، س).

(٩) هكذا في نسخ التحقيق، ونص الكافية: وشرطهما. وما أثبته صواب؛ لأنه قال قبلها: أفعال المدح والذم، ولم يقل: فعلا المدح والذم.

(١٠) في (س): المعروف.

(١١) ساقط من (س، ك).

الذي صار مفهومًا في الذهن وهو مبهم، ولذلك[١] تَوَهَّمَ كثير[٢] من النحويين أن التعريف فيه للعموم، وليس بمستقيم؛ لأنه لو كان للعموم لم يفسر بالواحد، وأيضًا فإنَّه لا يجوز تثنيته ولا جمعه فتقول: (نِعمَ الرَّجُلانِ الزَّيدانِ)، و (نِعمَ الرِّجالُ الزَّيدون)، ولو كان للعموم لم يجز ذلك)[٣].

● قوله: (أو مضمرًا مميزًا بنكرة منصوبة، أو بـ (ما) مثل: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة: ٢٧١][٤]):

يعني أن أفعال المدح والذم يكون[٥] فاعلها أحد أمور ثلاثة: إمَّا معرفًا باللام[٦] أو مضافًا[٧] إلى المعرف به - على ما تقدم -، وإمَّا مضمرًا مميزًا بنكرة منصوبة[٨] نحو (نِعمَ رَجُلًا زَيدٌ)، و (بئس غلامًا عمرٌو)، وإمَّا مضمرًا مميزًا بـ (ما) نحو ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾، ففي (نعم) و (بئس) ضمير هو الفاعل[٩]، وذلك الضمير يرجع إلى الممدوح والمذموم المتصور في الذهن الذي رجع[١٠] إليه الألف واللام في (الرجل) في (نعم الرجل)، والتزم تمييزه إذا كان مضمرًا؛ لأن ذلك الممدوح[١١] يحتمل أن يكون رجلًا أو غيره فالتزم تمييزه ليدل على ذات الممدوح، ويشعر أيضًا بأن في (نِعْمَ) و (بِئْسَ) ضميرًا[١٢]، فحصل بالتميز أمران: الدلالة على ذات المضمر، والدلالة على أن هناك ضميرًا، وكذلك ﴿ مَّا ﴾

---

(١) في (ك): وكذلكِ. وهو خطأ.

(٢) كأبي علي الفارسي، انظر: الإيضاح العضدي (١/ ٨٥)، والمقتصد في شرح الإيضاح (١/ ٣٦٣، ٣٦٤). وكذلك منهم المبرد، انظر: التسهيل (ص١٢٧).

(٣) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١١٦).

(٤) من قوله تعالى: ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ ...وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾.

(٥) في (ك): الذي.

(٦) ليست في (خ، ك)، ولكن المقام يستدعيها؛ لقوله بعد ذلك: إلى المعرف به أي باللام.

(٧) في (خ): وإما مضافًا.

(٨) ليست في (ك).

(٩) في (س): فاعل.

(١٠) في (س): يرجع.

(١١) ليست في (ك)، وجاء مكانها: المذموم. وفي (س): الممدوح والمذموم. ولعل قوله: (المذموم) زيادة في النسختين؛ لأن المثال للمدح، وكذلك لقوله بعده: ليدل على ذات الممدوح.

(١٢) في (خ، س): ضمير. وهو خطأ؛ لأنه اسم أن فحقه الرفع.

في قوله تعالى: ﴿ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾ تمييز[١]، وهي بمعنى (شيء)، كأنه قال: فنعم شيئًا[٢] هي، فإنْ قيل: إنَّ ذاتَ الممدوح غير معلومة[٣] في التمييز[٤] [بـ (ما)][٥] لأنها بمعنى (شيء)، وهو محتمل، قلنا: قد حصل أحد الأمرين المذكورين، وهو الدلالة على أنَّ في (نعم) ضميرًا وإنْ لم يحصل تبيين الذات.

● **قوله: (وبعد ذلك المخصوص):**

يعني: بالمدح والذم؛ أي: بعد الفاعل المخصوص بالمدح أو الذم[٦]، فتقول: (نِعمَ الرَّجلُ زَيدٌ)، و (بئسَ الرَّجلُ عَمرٌو).

● **قوله: (وهو مبتدأ ما قبله خبر):**

أي[٧]: المخصوص مبتدأ، والجملة التي قبله خبره، **ففيه وجهان:**

أحدهما: [ما ذكر][٨] من كونه[٩] مبتدأً ما قبله خبره.

والثاني: أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ، فعلى الوجه الأول كان الأصل: (زَيدٌ نِعمَ الرجل)، فـ (زيد) مبتدأ، و (نِعْمَ) وفاعله - و هو[١٠] (الرجل) - الخبر، واستغنى عن العائد من الجملة الواقعة خبرًا إلى المبتدأ، قال ركن الدين: « لقيام (لام التعريف) في (الرجل) مقام العائد »[١١]، وقال الشيخ: (لمَّا ذكر ظاهرًا - لأن زيدًا هو الرجل - استغنى عن العائد، قال[١٢]: كقول الشاعر:

١٤٨. لا أَرَى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ   نَـغَّـصَ المـوتُ ذا الغِـنَى والْفَـقِيرَا[١٣]

---

(١) ليست في (خ، س).

(٢) في (س): شيء.

(٣) في (س): معلوم. وليس كذلك؛ لأن الذات مؤنثة إلَّا أن يراد الممدوح لا ذاته، ولأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.

(٤) في (س): بالتمييز.

(٥) في (ك): بها.

(٦) في (ك): أو بالذم.

(٧) في (س): إلى.

(٨) ليست في (خ).

(٩) في (خ): أن يكون.

(١٠) ليست في (س).

(١١) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٩٦).

(١٢) أي ابن الحاجب في شرح الكافية (ص ١١٧).

(١٣) ينسب البيت لأكثر من قائل، فهو ينسب إلى عدي بن زيد، وهو في ديوانه (ص٦٥) من قصيدة قالها في السجن يُذَكِّر فيها النعمان بن المنذر بأنه سجين، ومطلعها:

طَـالَ لَـيـلِـي أُرَاقِـبُ التَّـنـوِيـرَا   أَرْقُـبُ الصُّـبحَ بِالصَّبَـاحِ مُنـيرَا =

فقال: لا أرى الموت يسبق الموت شيء[(١)]، وكان القياس: لا أرى الموت يسبقه شيء، فوضع الظاهر[(٢)] - وهو الموت - موضع الضمير[(٣)])[(٤)].

● **قوله: (أو خبر مبتدأ محذوف):**

هذا هو الوجه الثاني؛ وهو: أن يكون المخصوص خبر مبتدأ محذوفٍ، كأنه[(٥)] لما[(٦)] قال: (نعم الرجل)، سئل عن تفسيره، فقيل: (هُوَ زيد)، فحذف المبتدأ على سبيل الوجوب للعلم[(٧)] به، فعلى الوجه الأول الكلام جملة واحدة، وعلى الثاني الكلام جملتان؛ (نعم الرجل) جملة فعلية، و (زيد) خبر مبتدأ محذوف، وذلك جملة اسمية.

● **قوله: (وشرطه: مطابقة الفاعل):**

أي: شرط المخصوص أن يكون مطابقًا للفاعل[(٨)] في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه؛ لأنه تفسير له في المعنى، فتقول: (نعم الرجل زيد)، و (نعم الرجلان الزيدان)، و (نعم الرجال الزيدون)، و (نعمت المرأة هند)، و (نعمت المرأتان الهندان)، و (نعمت النساء[(٩)] الهندات)، وكذلك الكلام في[(١٠)] (بئس).

● **قوله: (و ﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾ [الجمعة: ٥][(١١)]، وشبهه متأول):**

وذلك لأن قوله: ﴿ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ﴾ هو الفاعل، وهو مفرد، و ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ هو

= ورواية الديوان (شيئًا) مكان (شيء).
كما ينسب البيت إلى سوادة بن عدي بن زيد، وإلى أمية بن أبي الصلت كما في سيبويه (١/ ٣٠).
والشاهد فيه: حيث أقيم الظاهر وهو (الموت) موقع الضمير الرابط، والأصل: لا أرى الموت يسبقه شيء. انظر: سيبويه (١/ ٣٠)، والخصائص (٣/ ٥٣)، وأمالي الشجري (١/ ٢٤٣، ٢٨٨)، والخزانة (١/ ١٨٣ و ٢/ ٥٣٤ و ٤/ ٥٥٢)، والمغني (ص٥٠٠)، وديوان عدي كما تقدم.

(١) ساقط من (س). (٢) ليست في (س).

(٣) المألوف في هذا الموضع أن يقال: إنَّ الرابط هو العموم الذي في الخبر، وهو (زيد نعم الرجل).

(٤) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١١٧).

(٥) في (س): كأنما. (٦) ليست في (س).

(٧) جعلوا التزام حذفه أمارة على قصد الإنشاء. (٨) ساقط من (س).

(٩، ١٠) ساقط من (ك).

(١١) من قوله تعالى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ... بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾.

المخصوص[١] وهو جمع، فقال[٢]: (هو متأول، وفي تأويله وجهان:

أحدهما: أن يكون على حذف المضاف وإقامةِ المضاف[٣] إليه مقامه، كأنَّ[٤] أصله: بئس مَثَلُ القوم مثل الذين، وذلك مطابق.

والثاني: أن يكون ﴿ٱلَّذِينَ﴾[٥] صفة لـ ﴿ٱلْقَوْمِ﴾، والمخصوص[٦] محذوف، كأنه قال: بئس مثل القوم المكذبين مثلهم، فَحَذفَ المخصوص للعلم به[٧] على ما سيأتي).

● **قوله: (وقد يحذف المخصوص إذا علم، مثل: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤][٨]، و ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨][٩]):**

لأنه قد علم من سياق الكلام أن المراد: نعم العبد أيوب[١٠] عليه السلام، و: فنعم الماهدون نحن؛ لأن الكلام للّـه تعالى.

● **قوله: (وساء مثل بئس):**

يعني أنها[١١] تفيد الذم مثل (بئس)، وتستعمل استعمالها؛ فتقتضي الفاعل وبعده المخصوص، قال تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾ [الأعراف: ١٧٧][١٢]، ففاعل

---

(١) في (س): المخصص.

(٢) أي: ابن الحاجب في متن الكافية. وانظر: شرحه للكافية (ص١١٧).

(٣) في (ك): مضاف.

(٤) في نسخ التحقيق (كان)، وقد أثبت ما أراه الصواب، وكذلك لفظ ابن الحاجب (كأنَّ)، انظر: شرحه للكافية (ص١١٧).

(٥) في (خ): قوله الذين.

(٦) ليست في (س).

(٧) في (س): أنه. وهو ظاهر التصحيف.

(٨) من قوله تعالى: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ إِنَّا وَجَدْنَـٰهُ صَابِرًا ... إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾.

(٩) من قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَـٰهَا ...﴾.

(١٠) أيوب، النبي الصابر، من أنبياء العرب قبل موسى، كان يسكن أرض (عوص) في شرقي فلسطين، أو في حوران، وهو عند مؤرخي العرب من بني إبراهيم الخليل. انظر: الأعلام للزركلي (١/ ٣٧٩، ٣٨٠).

(١١) في (س): أنه.

(١٢) وتمامها: ﴿... ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾.

﴿سَآءَ﴾ ضمير مستتر راجع إلى المذموم المتصور[١] في الذهن، و ﴿مَثَلًا﴾ تمييز، و ﴿ٱلْقَوْمُ﴾[٢] هو المخصوص بالذم، وهو على حذف مضاف[٣] ليطابق المخصوص الفاعل، كأنه قال: ساء مثلًا مثلُ القوم، فحذف وأقيم المضاف إليه مقامه.

● قوله: (ومنها: حبذا):

أي: من أفعال المدح (حبذا)، وإذا دخل[٤] النفي عليها فقيل[٥]: (لا حبذا) فهي للذم مثل (بئس)، ومنه ما أنشده في الحلل[٦]:

١٤٩. لاحبَّذا أنتِ يا صنعاءُ[٧] من بَلَدٍ ولا شعوبُ هوًى مِنِّي ولا نُقُمُ[٨]

وأنشد[٩] [في الحلل][١٠] أيضًا [في المدح][١١]:

١٥٠. يا حبَّذا أنت يا صنعاء من بَلَدٍ وحبَّذَا وادياكِ الظَّهرُ والضلعُ[١٢]

وأصل (حبذا): حَبُبَ ذا، فأدغمت الباء في الباء، و (ذا) اسم إشارة، وهو الفاعل، ويراد به المشار إليه الممدوح في الذهن كما قلناه في الألف واللام في

---

(١) في (س): المنصوب. وهو تصحيف. (٢) في (س): ومثلًا. وهو خطأ.
(٣) في (خ): المضاف. (٤) في (خ): وإذا أدخلت حرف النفي... إلخ.
(٥) في (خ): قلت.
(٦) أراد: الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي. انظر: الحلل (ص١٥٢).
(٧) يحمل هذا الاسمَ موضعان؛ أحدهما: باليمن وهي المشهورة، والآخر: قرية بالغوطة من دمشق، وقد كان اسم اليمانية في القديم: (أزال)، فلما وافتها الحبشة سميت صنعاء، ومعناها: حصينة، بينها وبين عدن ثمانية وستون ميلًا، وهي أحسن بلاد اليمن. معجم البلدان (٣/ ٤٢٥).
(٨) ينسب البيت إلى عدة شعراء؛ فقد نسب إلى زياد بن جمل بن سعد بن عميرة بن حريث، كما نسب إلى زياد بن منقذ، وإلى المرار بن منقذ. انظر: ابن يعيش (٧/ ١٣٩)، والمصون (ص٧١)، والهمع (٢/ ٨٩)، والحماسة لأبي تمام (٢/ ١٣٤)، والحماسة البصرية (١/ ١٦٣).
والشاهد فيه: في قوله: (لا حبذا)؛ حيث دخل النفي عليها، فهي للذم.
(٩) ابن السيد البطليوسي، صاحب كتاب: الحلل في شرح أبيات الجمل، والحق أنه لم ينشد هذا البيت، وإنما أنشد قول المرار بن منقذ وهو البيت الذي قبله. انظر: الحلل (ص١٥٢)، ولعل الذي أوقعه في هذا الوهم تشابه صدري البيتين.
(١٠) ليست في (س). (١١) ليست في (خ، س).
(١٢) لم أهتد إلى قائله ولا مكانه.

(الرجل)، وفي الضمير المقدر في (نعم رجلًا) ونحوه.

● **قوله: (ولا يتغير)**: عن هذا اللفظ..

سواء كان المخصوص مفردًا أو مثنًّى[١] أو مجموعًا مذكرًا أو مؤنثًا، فتقول: (حبذا زيد)، و (حبذا الزيدان)، و (حبذا الزيدون)، و (حبذا هند، والهندان، والهندات)، وإنما لم يتغير عن[٢] الإفراد لأنه مبهم، كالضمير في (نعم وبئس)، فألزم[٣] الإفراد مثله، ذكره نجم الدين[٤].

● **قوله: (وبعده المخصوص)**:

أي: وبعد (حبذا) المخصوص بالمدح، وإعراب المخصوص هاهنا كإعرابه[٥] في (نعم وبئس) على ما تقدم من الوجهين المذكورين.

● **قوله: (ويجوز أن يقع[٦] قبل المخصوص [أو بعده][٧] تمييز أو حال[٨] على وفق مخصوصه)**:

فتقول[٩]: (حَبَّذَا رَجُلًا زَيدٌ)، و (حَبَّذَا زَيدٌ رَجُلًا)، و (حَبَّذَا رَاكِبًا زَيدٌ)، و (حَبَّذَا زَيدٌ رَاكِبًا)، فـ (رجلًا) تمييز لأنه غير مشتق[١٠]، و (راكبًا) حال [لأنه مشتق][١١]، وإنَّما قال: ويجوز أن يقع بعد (حبذا) تمييز، وفي (نعم وبئس) إذا كان فاعلهما مضمرًا يجب[١٢] التمييز، قال الشيخ[١٣]: (**لأمرين**:

أحدهما: أن الفاعل في (حبذا) ملفوظ به، وهو(ذا)، بخلافه في (نِعْمَ) لأن الضمير مستتر، فجعل لغير[١٤] الملفوظ به مزية في البناء، فالتزم التمييز في (نِعْمَ) لذلك.

---

(١) في (س): مبنيًا. وهو ظاهر التصحيف.
(٢) في (خ، س): من.
(٣) في (خ): وألزم.
(٤) في شرح الكافية (٢/ ٣١٨).
(٥) في (خ): إعرابه.
(٦) في (ك): يأتي.
(٧) ليست في (ك).
(٨) في (س، ك): قدم ذكر الحال على التمييز، وجاء بهما منصوبين في (س).
(٩) في (خ): تقول.
(١٠) في (ك): في مشتق.
(١١) ساقط من (س).
(١٢) في (خ): وجب.
(١٣) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١١٨).
(١٤) ليست في (س).

الثاني: أنهم لو لم يميزوا في (نِعْمَ وبِئْسَ) مع إضمار الفاعل لالتبس الفاعل المخصوص في كثير من المواضع، ألا ترى أنك إذا قلت: (نِعْمَ رجلًا السلطان)، فـ (السلطان) هو المخصوص بالمدح، والفاعل ضمير، فلو ذهبت تحذف التمييز - وهو (رجلًا) - لم يعلم هل (السلطان) فاعل والمخصوص محذوف؟ أو (السلطان) هو المخصوص والفاعل ضمير؟ ؛فعلم بمجيء[1] التمييز أن الفاعل مضمر؛[2]، فلذلك وجب التمييز، بخلاف ما إذا قلت: (حبذا السلطان)، فإنَّ الفاعل (ذا) و (السلطان) هو المخصوص على كل حال، فلذلك لم يجب التمييز في (حبذا) لانتفاء اللبس.

* * *
* *
*

---

(١) في (ك): مجيء.

(٢) ساقط من (س).

[باب الحرف]

● **قوله[١]: (الحرف ما دل على معنًى في غيره):**

* **قوله: (ما دل على معنًى)**: شامل للكلم الثلاث؛ الاسم والفعل والحرف.

* **وقوله: (في غيره)**: يخرج عنه الاسم والفعل.

● **قوله: (ومن ثم احتاج في جزئيته[٢] إلى اسم أو فعل):**

أي: ومن أجل أنه يدل على معنًى في غيره لم يكن بُدٌّ من ذكر ذلك الغير؛ وهو: إمَّا اسم أو فعل؛ لأن الحروف منها ما يقتضي الاسم كحروف الجر والحروف المشبهة[٣] وهي (إنَّ) وأخواتها، ومنها ما يقتضي الفعل كحروف الجزم وحروف التحضيض والشرط[٤]، ومنها ما يقتضيهما[٥] معًا كحروف العطف ونحوها، فلا يكون[٦] الحرف جزء كلام حتى يذكر متعلقه وهو الاسم نحو (إنَّ زيدًا قائم)، والفعل نحو (قَد قَامَ زَيدٌ)، قال ركن الدين: « لأن دلالته على[٧] معناه مشروطة بذكر متعلقه »[٨].

* * *
* *
*

---

(١) هذا شروع في باب جديد هو (باب الحرف).

(٢) في (س): في منه. وهو خطأ.

(٣) في (س): الستة.

(٤) في (ك): وحروف الشرط والتحضيض.

(٥) في (خ): ما هو يقتضيهما.

(٦) في (س): يكن. وهو خطأ؛ لأن (لا) نافية وليست ناهية، تجزم الفعل المضارع.

(٧) ساقط من (س).

(٨) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٢٩٩).

[حروف الجر]

● **قوله: (حروف الجر: ما وضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه):**

[أي: حروف الجر موضوعة للإفضاء - وهو الإيصال - بفعل أو شبهه أو معناه[1] إلى ما يليه، فالفعل ظاهر][2] نحو (مَررتُ بزيد)، فالباء أوصلت معنى المرور إلى زيد، وشبهه: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر، فاسم الفاعل[3] نحو (أنا مارٌّ بزيدٍ)، واسم المفعول نحو (زيد ممرور به)، والمصدر نحو (مروري بزيدٍ حَسَنٌ[4])، والصفة المشبهه نحو (مررت برجل كريم بالمال وبعيد عن القبيح).

والذي فيه معنى الفعل: كل شيء استنبط منه معنى الفعل نحو (هذا في الدار أبوك)، و (زيد في الدار لإكرامك)، [و (زيد عندك لإكرامك)][5]؛ فقولهم: (هذا) بمعنى الفعل؛ لأنه بمعنى (أُشِيرُ)، وكذلك: (زيد في الدار) بمعنى: استقر، وكذلك (زيد عندك) بمعنى: استقر، فإذا وقع بعدها حرف الجر [كما ذكرناه][6] أوصل معناها إلى ما بعدها، والشيخ[7] ذكر الفعل ومعنى الفعل، ولم يذكر شبه الفعل وهو المشتق من الفعل، فالأولى ما ذكرناه.

● **قوله[8]: (وهي: من، وإلى، وحتى، وفي، والباء، واللام، ورُبَّ وَوَاوُهَا، وواو القسم وباؤه وتاؤه، وعن، وعلى، والكاف، ومذ ومنذ، وحاشا وعدا**

---

(١) ليست في (خ، س).
(٢) ساقط من (س).
(٣) في (ك): واسم.
(٤) ليست في (خ، س).
(٥، ٦) ساقط من (س).
(٧) ابن الحاجب في الكافية.
(٨) ذكر ابن مالك في ألفيته عشرين حرفًا بزيادة (لعل ومتى وكي) على ما ذكره ابن الحاجب، يقول ابن مالك:

هَاكَ حُرُوفَ الجرِ وهي مِنْ إلَى ... حَتَّى خَلا حَاشَا عَدَا في عَنْ على
مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللامُ كي وَاوٌ وتَا ... والكافُ والبا ولعلَّ ومَتَى

انظر: شرح الألفية لابن الناظم (ص٣٥٤). ويلاحظ أن ابن مالك ذكر واوًا واحدة وباءً واحدة، في حين أن الواو واوان واو رب وواو القسم، وكذلك الباء، إلا إنْ كان قصده الاختصار أو ضرورة النظم، وعلى ذلك تكون الواو مشتركة: (واو رب، وواو القسم).

وخلا[(١)]):

وإنَّما سميت هذه (حروف الجر)؛ لعملها الجر، كما سميت (حروف النصب) لعملها النصب، وكذلك (حروف الجزم)، و (الحرف) مأخوذ من حرف الجبل وهو أسفله، فالعشرة الأُوَل لا تكون إلا حرفًا، والخمسة التي بعدها - وهي[(٢)]: (عَنْ، وعَلَى، وكَاف التشبيه، ومذ، ومنذ - تكون حرفًا[(٣)] واسمًا على ما سيأتي.

● قوله: (فـ (من) للابتداء):

شرع يبين[(٤)] معاني هذه الحروف، فَـ (مِنْ) لها أربعة معان: الابتداء، والتبيين، والتبعيض، وزائدة. فالابتداء المراد به ابتداء الغاية نحو (سرت من البصرة[(٥)])، ويعرف ذلك بما[(٦)] يصح له انتهاء وغاية، قال الشيخ: (وقد يجيء معنى (مِنْ) التي للابتداء مستبعدًا فيها معنى الانتهاء لعدم القصد إليه، كما في قولك: (أعوذ باللّـه من الشيطان الرجيم)؛ إذِ الغاية في ذلك غير مقصودة، وإنما يكون الابتداء في المكان، ولا تستعمل للابتداء في الزمان عند البصريين[(٧)]).

وعند الكوفيين[(٨)] أنه يصح، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨][(٩)]، وبقوله: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩][(١٠)]، وأجاب البصريون[(١١)] بأن ﴿مِن﴾ في الآيتين بمعنى (في)، نحو ﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾

---

(١) في (س): وخلا وعدا.
(٢) في (س): لا تكون وهي.
(٣) في (ك): حروفًا.
(٤) في (س): في تبيين.
(٥) هناك بصرتان: إحداهما في العراق وهي المرادة، والأخرى في المغرب. وسميت بذلك لغلظها وشدتها، وهي معروفة مشهورة. انظر: معجم البلدان (١/ ٤٣١).
(٦) في (خ): مما.
(٧) انظر: الإنصاف، المسألة (٥٤).
(٨) وهو رأي المبرد وابن درستويه والأخفش، انظر: الإنصاف، مسألة (٥٤)، وابن يعيش (٨/ ١١)، والهمع (٢/ ٣٤)، وشواهد التوضيح (ص١٢٩ - ١٣١).
(٩) من قوله تعالى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ ... أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ﴾.
(١٠) من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا ... فَٱسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُوا ٱلْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.
(١١) انظر: شرح الكافية للرضي (٢/ ٣٢١)، والهمع (٢/ ٣٤)، وليس هذا الجواب للبصريين وإنما هو للرضي، ونقله صاحب الهمع من الرضي وعزاه له.

[الروم: ٤][1]؛ أي: في قبل وفي بعد، ذكره نجم الدين[2].

● **قوله: (والتبيين):**

نحو قوله تعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ [الحج: ٣٠][3]، وَتَعْرِفُها[4] بأن تجعل مكانها (الذي) فيستقيم المعنى، كأنه قال: اجتنبوا الرجس الذي هو الوثن[5].

● **قوله: (والتبعيض):**

نحو (أخذت من الدراهم)، و (أكلت من الرغيف)، وتعرفها بأن تجعل مكانها لفظة[6] (بعضٍ) فيستقيم المعنى، فكأنك قلت: أكلت بعض الرغيف، وأخذت بعض الدراهم.

● **قوله: (وزائدة في غير الموجب[7]):**

وهو[8] الاستفهام والنفي، نحو (ما جاءك من أحد)، و (هل جاءك من أحد)، وتعرفها بأنك لو حذفتها لبقي أصل المعنى على حاله، ولا تزاد (من) في الموجب؛ أي: المثبت.

● **قوله: (خلافًا للكوفيين والأخفش[9]):**

فإنَّهم أجازوا زيادتها في الموجب.

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ ... وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾.

(٢) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣٢١)، ولم ينسبه للبصريين.

(٣) من قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ عِندَ رَبِّهِ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ... وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾.

(٤) في (س): وتعريفها. وفي (ك): وتعرف. (٥) في (س): الأوثان.

(٦) في (س): لفظ.

(٧) في (س): الواجب. ومعناه أنها تزاد في النفي لا في الإيجاب.

(٨) في (س): وهي.

(٩) معه من الكوفيين الكسائي وهشام. انظر: الهمع (٢/ ٣٥)، وشرح الجمل للزجاجي (١/ ٤٨٥)، ورصف المباني (ص٣٩١)، والجنى الداني (ص٣٢١)، ومعاني القرآن للأخفش (٩٨، ٩٩، ٢٠٩، ٢٢٣).

● **قوله: (و (قد كان من مطر) وشبهه متأول):**

يعني أنهم احتجوا بقولهم: (قَد كَانَ مِن مَطَر)؛ أي: قد كان مطر، و (من) زائدةٌ، ومما احتجوا[1] به قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١][2]؛ أي: يغفر لكم ذنوبكم، و (من) زائدة، فأجاب الشيخ[3] بأن ذلك متأول، وهو أن تكون (منْ) للتبعيض؛ أي: قد كان بعض مطر، ويغفر لكم بعض ذنوبكم، فإن زعموا أنه يبطله قوله تعالى[4]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣][5]، قلنا[6]: المراد بقوله: ﴿يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ أي: مع التوبة، وبقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ المراد أنه بعض الذنوب، وهي الصغائر من غير توبة؛ بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤][7]، والمراد بالحسنات: الطاعات، وهي تُكَفِّرُ الصغائر من غير[8] توبة.

* * *

● **قوله: (و (إلى) للانتهاء):**

لها معنيان؛ أحدهما[9]: الانتهاء[10]، نحو قوله تعالى[11]: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧][12].

---

(١) ذكر ابن هشام في المغني (١/ ٣٢٥) أن من حججهم قول عمر بن أبي ربيعة:

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا ... فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرْ

(٢) من قوله تعالى: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ... وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، وهناك آية سورة نوح: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ ۖ لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [نوح: ٤].

(٣) ابن الحاجب في الكافية، وفي شرحه للكافية (ص١١٩).

(٤) ليست في (س).

(٥) من قوله تعالى: ﴿۞ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ...إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

(٦) هذا جواب الرَّصَّاص، وأما ابن الحاجب فقد قال: لا بعد في أن يغفر بعض الذنوب لقوم وجميعها لقوم، ولو سلمنا أن قوله: ﴿يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ عام لجميع هذه الأمة، فليس قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ خطابًا لهذه الأمة، وإنما هو خطاب لقوم نوح، ولا يلزم من غفرانه لهذه الأمة جميع الذنوب غفرانه لقوم نوح جميع الذنوب. انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص١١٩).

(٧) من قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَىِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ... ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾.

(٨) في (خ): من دون.

(٩) ليست في (خ، س).

(١٠) في (خ، س): للانتهاء.

(١١) في (س): نحو قوله تعالى نحو قوله تعالى.

(١٢) من قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ۚ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ۗ عَلِمَ ٱللَّهُ =

● **قوله: (وبمعنى (مع) قليلًا):**

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ [النساء: ٢][١].

* * *

● **قوله: (و (حتى) كذلك):**

يعني أنها تكون للانتهاء مثل [(إلى)، نحو][٢] قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [القدر: ٥][٣]؛ أي[٤]: إلى مطلع الفجر.

● **قوله: (وبمعنى (مع) كثيرًا):**

وذلك نحو (أَكَلتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِها)؛ أي: مع رأسها، و (نمت البارحة حتى الصباحِ)؛ أي: مع الصباح.

● **قوله: (وتختص بالظاهر):**

فلا يقال[٥]: (حتاكِ)؛ قال الشيخ: (لأنه لم ينقل عنهم، ولو كان جائزًا لنقل)[٦]، قال الشيخ: (والحكمة في عدم دخولها على المضمر كراهة بقاء ألفها أو تغييرها إلى الياء لو قالوا: (حتيك)، كما قالوا: (إليك) مع الاستغناء عنها بـ (إلى) في الدخول على المضمر)[٧].

● **قوله: (خلافًا للمبرد):**

يعني أن المبرد[٨] أجاز (حتاك) ونحوه[٩]؛ محتجًّا بقول الشاعر:

= أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُواْ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ... وَلَا تُبَـٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَـٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَـٰجِدِ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَـٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾.

(١) من قوله تعالى: ﴿ وَءَاتُواْ ٱلْيَتَـٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُواْ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ... إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴾.

(٢) ليست في (س).

(٣) من قوله تعالى: ﴿ سَلَـٰمٌ هِىَ ... ﴾.

(٤) في (س): يعني.

(٥) في (خ): فلا تقل. وفي (س): فتقول. وهذه خطأ.

(٦، ٧) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١١٩).

(٨) انظر: المغني (١/ ١٢٣)، ورصف المباني (ص٢٦١).

(٩) ليست في (ك).

١٥١. فـلا واللّـهِ لا يُـلْـفَى أُنَـاسٌ فتًـى حتّـاكَ يا ابـن أبـي يـزيـد[١]

وبأنهـا حرف كـ (إلى) فـدخـلت على المـضمر مـثلهـا، والجـواب مـا تقدم[٢].

* * *

● قوله: (و (في) للظرفية):

لها معنيان؛ أحدهما: الظرفية، نحو (اجلس[٣] في المسجد).

● قوله: (وبمعنى (على) قليلًا):

نحو قوله تعالى[٤] سبحانه[٥]: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١][٦]، وقال الزمخشري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: « إنَّها على بابها[٧]؛ يعني: للظرفية؛ لأن المصلوب متمكن من الجذع الذي يصلب عليه تمكن الكائن في الظرف »[٨].

* * *

● قوله: (و (الباء) للإلصاق):

لها سبعة معان؛ **الأول**: الإلصاق، نحو (مررت بزيد[٩])؛ أي: التصق مروري بالمكان الذي يلابسه.

---

(١) البيت لم يعرف قائله، ولعله مصنوع.
ولا يُلْفَى: أي لا يوجد.
انظر: العيني (٣/ ٢٦٥)، والهمع (٢/ ٢٣)، والدرر اللوامع (٢/ ١٦)، والأشموني (٢/ ٢١٠)، والخزانة (٤/ ١٤١).
ويروى البيت بـ: (أبي زياد) وهي أشهر من (ابن أبي يزيد).
والشاهد فيه: قوله: (حتاك)؛ فإن الأصل في (حتى) أن تجرَّ الظاهر، وهنا قد جرت المضمر، وقد جعله العيني والرضي شاذًّا.
(٢) وهو قوله: كراهة بقاء ألفها أو تغييرها إلى الياء لو قالوا: حتيك.
(٣) في (س): كجلست في المسجد.
(٤) ليست في (س).
(٥) ليست في (ك).
(٦) وتمامها: ﴿...وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾.
(٧) ليست في (س).
(٨) انظر: المفصل (ص٢٨٤).
(٩) في (س): به.

● **قوله: (والاستعانة[(١)]):**

نحو (كتبت بالقلم)؛ أي: كتبت[(٢)] مستعينًا بالقلم على الكتابة، وكذلك (نجرت بالْقَدُومِ[(٣)])، و (خطت بالإبْرَةِ).

● **قوله: (والمصاحبة[(٤)]):**

نحو (اشترى الفرس بِسَرْجه ولجامه)؛ أي: مصاحبًا لهما، وكذلك (قدم علينا[(٥)] بثياب السفر)، [وقوله تعالى: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠][(٦)]][(٧)]؛ أي: مصاحبة له.

● **قوله: (والمقابلة[(٨)]):**

نحو (بعت هذا بهذا).

● **قوله: (والتعدية):**

نحو (خرجت بزيد)، أصله: خرج زيد، فلما دخلت الباء تعدى الفعل إلى مفعول.

● **قوله: (والظرفية):**

نحو (صليت بالمسجد)؛ أي: في المسجد.

● **قوله: (وزائدة في الخبر في الاستفهام والنفي[(٩)] قياسًا):**

نحو (هل زيد بقائم)، و (ما زيد بقائم)، ففي هذين الموضعين قياس، وفيما عداهما سماع، وذلك معنًى.

● **قوله: (وفي غيره سماعًا[(١٠)]):**

وذلك في المبتدأ نحو (بحسبك زيد)، وأصله: حسبك زيد، وفي المفعول:

---

(١) في (س): وللاستعانة.
(٢) ليست في (ك).
(٣) القدوم: التي ينحت بها، مخففة، قال ابن السكيت: ولا تقل (قَدُّوم) بالتشديد. انظر: الصحاح (قدم).
(٤) في (س): وللمصاحبة.
(٥) ليست في (ك).
(٦) من قوله تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخۡرُجُ مِن طُورِ سَيۡنَآءَ ... وَصِبۡغٍ لِّلۡأٓكِلِينَ﴾.
(٧) ساقط من (س).
(٨) في (س): وللمقابلة.
(٩) في (س): والنفي والاستفهام.
(١٠) في (س، ك): سماع.

(ألقى بيده)، وأصله: ألقى يده، وقد وردت[1] زيادتها في الفاعل نحو ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٧٩]؛ [أي: كفى اللَّـه شهيدًا][2]، لكنه أقل منهما، قال نجم الدين: « وتضمر كثيرًا مع القسم، نحو (اللَّـهِ لأفعلن)؛ أي: باللَّـه لأفعلن، وقليلًا »[3] في نحو قول رؤبة:

١٥٢. فَقَالُوا كَيفَ أَنتَ فَقُلت خيرٍ[4][5]

* * *

● **قوله: (واللام: ولها معانٍ خمسة[6]):**

● **للاختصاص[7]:**

نحو (جاءني[8] أخ له وغلام له).

● **قوله: (والتعليل):**

وذلك نحو[9] (جئتك للسمن أو للبنِ).

● **قوله: (وزائدة):**

نحو قوله تعالى: ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ [النمل: ٧٢][10]؛ [أي: ردفكم][11].

---

(١) في (ك): ورد.

(٢) ساقط من (س).

(٣) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣٢٨).

(٤) في (س): نحو. ولعله تحريف عن (بخير).

(٥) تقدمت ترجمته، وعلى رواية المصنف يبدو أنه شطر بيت من الوافر لم نعثر على تمامه، وليس من الرجز، وقد روته الكتب التي بين أيدينا على أنه نثر لا شعر، والقائل هو رؤبة، حين قيل له: كيف أصبحت، فيقول: خيرٍ؛ أي: بخير.
انظر: المفصل (ص٢٩٢)، وانظر: رصف المباني (ص٢٧٦)، وقد نسب هذا القول فيه إلى العجاج، والرواية فيه (كخير) بالكاف، والإنصاف (ص٣٩٤)، والرواية فيه: (خير عافاك اللَّـه). وانظر: سر صناعة الإعراب (١/ ١٣٢).
والشاهد فيه: إعمال الباء مضمرة، وهذا قليل.

(٦) ليست في (ك).

(٧) في (س): الاختصاص.

(٨) ليست في (خ، س).

(٩) ليست في (خ).

(١٠) من قوله تعالى: ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ ... بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾.

(١١) ساقط من (خ).

● **قوله: (وبمعنى (عن) مع القول):**

وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ﴾ [الأحقاف: ١١][١]، وليس معنى الآية: أن الكافرين خاطبوا المؤمنين بذلك؛ لأنه لو كان كذلك[٢] لوجب أن يقول: لو كان خيرًا ما سبقتمونا[٣] إليه، ولكن معنى الآية الكريمة: أن اللَّـه سبحانه أخبر أن الكافرين قال بعضهم لبعض: لو كان ⌈خيرًا – أي⌉[٤]: لو كان الإسلام خيرًا ⌈مما هم عليه⌉[٥] – ما سبقونا[٦] إليه المؤمنون[٧]، بل كنا نحن السابقين لهم، فقوله: ﴿ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾؛ أي: قالوا[٨] حاكين عن الذين آمنوا، فـ (اللام) بمعنى (عن).

● **قوله: (وبمعنى (الواو) في القسم للتعجب):**

أي: تكون اللام[٩] بمعنى (الواو) في القسم المفيد للتعجب، نحو قوله:

١٥٣. لِلَّـهِ يبقى على الأيامِ ذُو حِيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ به الظَّيَّانُ والآسُ[١٠]

---

(١) وتمامها: ﴿... وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴾.

(٢) في (س): ذلك.

(٣) في (س): ما سبقونا. وليس كذلك.

(٤، ٥) ساقط من (ك).

(٦) هكذا في نسخ التحقيق، والصواب: ما سبقنا. لئلا يلزم منه أن يكون للفعل فاعلان.

(٧) في (ك): المؤمنين. وهو خطأ؛ لأنه فاعل فيرفع بالواو، والظاهر أن أصلها (أي المؤمنون)؛ لئلا يجتمع فاعلان لفعل واحد.

(٨) ليست في (خ).

(٩) ليست في (س).

(١٠) نسب البيت إلى أكثر من قائل؛ فقد نسبه سيبويه (٢/ ١٤٤) إلى أمية بن أبي عائذ، ونسب في ديوان الهذليين (٣/ ٢) إلى مالك بن خالد الخناعي برواية: (والخنس لن يعجز الأيام ذو حيد)، وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

ونسب في ابن يعيش (٩/ ٩٨) إلى عبد مناة الهذلي، كما نسب إلى أبي ذؤيب الهذلي، قال عبد السلام هارون في كلامه عن الشاهد في كتاب سيبويه: « وهذه أصح النسب ».

كما نسب إلى ساعدة بن جؤية الهذلي ».

وهناك رواية (تاللَّـه) بدل (للَّـه)، ورواية: (تاللَّـه لا تعجز الأيام ذو حيد).

والحيد: جمع حيد بفتح الحاء، وهو كل نتوء في قرن أو جبل. والمشمخر: الجبل العالي، والظيان: ياسمين البر، والآس: الريحان.

والشاهد فيه: دخول اللام على لفظ الجلالة في القسم بمعنى التعجب.

انظر الشاهد في: سيبويه (٢/ ١٤٤)، وأمالي الشجري (١/ ٣٦٩)، وابن يعيش (٩/ ٩٨، ٩٩)، =

أي: واللَّـه ما يبقى على الأيام ذو حيد، يريد: أن الأيام لا تُبْقِي أحدًا «وإن كان ذا حيد، وهو»[١] الوعل، «وقيل: إنَّ الحيد العقد الذي[٢] في قرنه، وقيل: إنَّ كل عقدة لِسنَةٍ، واللَّـه أعلم»[٣]، وإنْ كان في مشمخر الجبال[٤] حيث ينبت الظيان والآس، وهما شجرتان[٥] طيبتا الرائحة، ومن ذلك: (للَّـه[٦] لا يؤخر الأجل)؛ أي: واللَّـه. قال نجم الدين: « وقد قيل: إنَّ اللام في قوله تعالى: ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾ [قريش: ١]، وقوله تعالى: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٣][٧]؛ إنها للتعجب، والأولى أنها للاختصاص »[٨].

* * *

● **قوله: (و (رب) للتقليل):**

هذا كما ذكره، و قد[٩] قيل: إنها للتكثير، واللَّـه أعلم.

● **قوله: (ولها صدر الكلام):**

لأنها لإنشاء التقليل، «فاستحقت صدر الكلام»[١٠] مثل (كم) في التكثير.

● **قوله: (مختصة بنكرة موصوفة على الأصح):**

وذلك لأن معنى (رب) تقليل نوع من جنس، فلا بد من الصفة؛ لأن النكرة تدل على الجنس والصفة على النوع، فيوفِّر[١١] عليها ما تقتضيه، فإذا قلت: (رب رجل كريم لقيت)، فقد قللت نوع الكرام من جنس[١٢] الرجال، وعلى ذلك فقس،

= والخزانة (٤/ ٢٣١)، والهمع (٢/ ٣٢، ٣٩)، والأشموني (٢/ ٢١٦)، وديوان الهذليين (٣/ ٢)، واللامات (ص٧٣)، والصاحبي (ص١٤٩).

(١) ساقط من (س).

(٢) في (ك): التي. وهو خطأ؛ لأن العقد مذكر.

(٣) ساقط من (خ).

(٤) في (س): الجبل.

(٥) في (ك): شجران.

(٦) في (س): نفه. وهو تصحيف.

(٧) وتمامها: ﴿ ...لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴾.

(٨) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣٢٩).

(٩) ليست في (ك).

(١٠) ساقط من (ك).

(١١) في (س): موفر.

(١٢) في (س): نوع.

وعند الأخفش[١] والكوفيين أن (رب) اسم، وعند سائر البصريين[٢] حرف كما ذكره الشيخ، قال نجم الدين: « والقويُّ عندي ما قاله الأخفش والكوفيون[٣] إنها اسم مضاف إلى ما بعده، وإعرابه رفع على أنه مبتدأ؛ بمعنى: رُبَّ رجل قليل من هذا الجنس، كما تقول: كم رجل؛ بمعنى كثير من هذا الجنس »[٤].

وإنَّما قال: (**على الأصح**)؛ لأن في وجوب الصفة خلافًا، قال الشيخ: (والأظهر وجوبها)[٥].

● **قوله: (وفعلها ماضٍ محذوف غالبًا):**

فتقول: (رب[٦] رجلٍ كريم لقيت)، ولا تقول[٧]: سألْقَى؛ لأنها للتقليل، والتقليل إنَّما يكون فيما قد تحقق، فلذلك كان فعلها الذي تعلق به ماضيًا، ومن حقه أن يكون متأخرًا بعدها لكونها تستحق صدر الكلام، فإذا قلت: (رب رجل لقيت)، فالفعل المذكور صفة، ؛والفعل الذي تعلق به محذوف تقديره: رب رَجُل لقيت، وإذا قلت: (رب رجل كريم لقيت)، فـ (كريم) صفة؛[٨]، و (لقيت) الفعل الذي تعلق به، وهو مذكور.

* **وقوله: (محذوف)**: وذلك للعلم به، كما حذف متعلق الباء في ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠][٩] ونحو ذلك.

* **وقوله (غالبًا)**: لأنه[١٠] قد يذكر نحو (رب رجل كريم حصل[١١])، و

(١) انظر: الجنى الداني (ص٤١٧)، والإنصاف المسألة (١٢١)، والمغني (١/ ١٣٤)، والأصول لابن السراج (١/ ٤٢٢)، وابن يعيش (٨/ ٢٧)، والهمع (٢/ ٢٥).

(٢) انظر: المصادر السابقة في نفس الموضوع.

(٣) في (ﮎ): والكوفيين. وليس كذلك؛ لأنه معطوف على مرفوع.

(٤) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣٣١).

(٥) جرى المؤلف على أن المراد بالشيخ ابن الحاجب في شرحه للكافية، وإلا لقال: قال الشيخ في شرح المفصل، ولم أجده فيهما.

(٦) ليست في (ك).

(٧) في (ك): ولا لقيت. وهو تحريف جاء من النسخ.

(٨) ساقط من (س).

(٩) آية كريمة عند البعض، أو تكون من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ ...﴾.

(١٠) في (خ، س): لأن.

(١١) ليست في (س).

(رب رجل كريم اجتمعت به).

● **قوله: (وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة):**

وذلك نحو (ربه رجلًا)، فـ(رب) للتقليل، والضمير في (ربه)[١] راجع إلى ذلك الْمُقَلَّلِ المتصور في الذهن، وجاز دخول (رب) عليه - وهي لا تدخل إلا على النكرات - لأن ذلك الضمير في حكم النكرة، قال الزمخشري: « لأنه يرمى به من غير قصد إلى متقدم »[٢].

● **قوله: (والضمير مفرد مذكر لا غير):**

وذلك لأنه ضمير مقدر في الذهن، فيجب إفراده كضمير (نعم وبئس) على ما تقدم.

● **قوله: (خلافًا للكوفيين في مطابقة التمييز):**

لأنه[٣] عندهم[٤] إضمار لمتقدم، فتقول عند البصريين: (رُبَّه رجلًا، رُبَّه رجلين، رُبَّه رجالًا)، وكذلك في المؤنث للمفرد والمثنى والجمع، وعند الكوفيين يطابق؛ فتقول: (رُبَّه، رُبَّهما، رُبَّهم)، وفي المؤنث: (رُبَّهَا، رُبَّهُمَا، رُبَّهنَّ)[٥].

● **قوله: (وتلحقها (ما) فتدخل على الجمل):**

أي: وتلحق (رُبَّ): (ما) الكافة، فتدخل حينئذٍ على الجملة إذا قصدت[٦]

---

(١) في (س): رب.

(٢) لم أعثر عليه في كتبه، وقد عزاه ابن الحاجب في الإيضاح (٢/ ١٥٠) للبصريين، وفي شرح المفصل (٨/ ٢٨)، ويسمي الكوفيون هذا الضمير: المجهول؛ لكونه لا يعود إلى مذكور قبله، ولعل هذا من الآراء المتفق عليها بين البصريين والكوفيين.

(٣) في (س): لأن.

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٥٠)، وشرح الكافية لابن الحاجب (ص١٢٠)، وهذا مذهب الجزولي، انظر: شرح المقدمة الجزولية (ص١١٥).

(٥) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٥٠)، والأشموني (٢/ ٢٠٨)، والوافية في شرح الكافية (ص٣٠٤)، وقد زعم محقق الإيضاح (٢/ ١٥٠) أن الرأيين قد وردا في الإنصاف، إلا أنني لم أجدهما. وفي رصف المباني (ص٢٦٨): « ولا يثنى هذا الضمير ولا يؤنث، بل يبنى على صورة المذكر المفرد، وما كان من تذكير أو تأنيث أو تثنية أو جمع ففي التفسير بعده، وحكى الفراء التأنيث والجمع والتثنية فيه ».

(٦) في (ك): قصد.

تقليل النسبة المفهومة من الجملة، فتقول: (ربما[١] قام زيد)، و (ربما زيد قام)، قال ركن الدين: « ولا تقول: (ربما يقوم زيد)؛ لأن (رب) للتقليل في الماضي، وأما قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر: ٢] فهي بمنزلة الماضي، لصدق الوعد به وتحققه[٢]، ولهذا يرد في القرآن الكريم ما هو مستقبل بلفظ الماضي نحو[٣] ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ﴾ [الأعراف: ٥٠][٤] لمَّا كان مقطوعًا بوقوعه »[٥]، قال نجم الدين: « وعند سيبويه[٦] أن (رب) المكفوفة لا تدخل إلَّا على الفعل، وعند الجزولي[٧] أنها تدخل على الاسم أيضًا قياسًا، فتقول: (ربما زيد قائم) »[٨].

● **قوله: (وواوها):**

أي: واو (رب)، تدخل على نكرة موصوفة؛ وذلك في نحو قوله:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ ... إلَّا اليعافيرُ وإلَّا العِيسُ[٩]

وقد قيل[١٠]: إنَّ الواو عاطفة، والجر بعدها[١١] بتقدير (رب)، قال نجم الدين: « (رب) تعمل مقدرة بشرطين:

أحدهما: أن تكون في الشعر.

الثاني: أن تكون بعد الواو والفاء وبل، كقوله[١٢]:

---

(١) من ذلك في الشعر قوله:

رُبَّما الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فيهِمْ ... وعَناجيجُ بَيْنَهُنَّ المِهارُ

فقد دخلت على الجملة الاسمية. الأشموني (٢/ ٢٣٠).

(٢) في (س): وتحقيقه.

(٣) في (ك): نحو قوله تعالى.

(٤) وتمامها: ﴿... وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُواْ عَلَيْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾.

(٥) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٣٠٤).

(٦) انظر: الكتاب (١/ ٤٥٩).

(٧) انظر: شرح المقدمة الجزولية (ص٢١٤).

(٨) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣٣٢).

(٩) البيت لجران العود، وهو من الرجز، وهو في ديوانه (ص٥٢)، وقد سبق تخريجه مع اختلاف وجه الاستشهاد في البيت.

والشاهد في البيت هنا: حيث دخلت (واو رب) على نكرة موصوفة.

(١٠) القائل بهذا هم البصريون. انظر: الإنصاف، المسألة (٥٥).

(١١) في (س): بعد.

(١٢) في (ك): وقالوا كقوله.

١٥٤. وقاتِمِ الأعماقِ خاوي الْمُخْتَـرَقْنْ[1]

و (الفاء) كقوله[2]:

١٥٥. فَحُورٍ قد لَـهَوْتُ بِـهِـنَّ عِينٍ نَـوَاعِمَ فـي المـروطِ وفـي الرِّياطِ

و (بل) كقوله[3]:

١٥٦. بـل بَـلَدٍ ذي صُعُدٍ وَأَصْبَـابْ

وقوله[4]:

---

(١) قائله رؤبة بن العجاج، وقد تقدمت ترجمته، وهو رجز من قصيدة قالها يصف المفازة، وهي في ديوانه (ص١٠٤) برواية: (المخترق)، وبعده: « مشتبه الأعلام لَـمَّـاع الخفق ».

والشاهد فيه: إعمال (رُبَّ) مقدرة بَعْد الواو في الشعر.

انظر: ابن يعيش (١/ ٢٩، ٣٤)، والمغني (ص٣٤٢)، والعيني (٣/ ٣٤٦)، والهمع (٢/ ٨٠)، والأشموني (١/ ٣٢).

(٢) قائله: المتنخل الهذلي، واسمه: مالك بن عويمر بن عثمان بن حبيش الهذلي، من مضر، قال الأصمعي: هو صاحب أجود قصيدة طائية قالتها العرب. انظر: الشعر والشعراء (ص٣٣٣)، والخزانة (٢/ ١٣٥ - ١٣٧).

وحور: الحوراء: شديدة بياض العينين شديدة سوادهما. وعِين: جمع عيناء، وهي الواسعة العين. والمروط: جمع مرط، وهو إزار له علم. والرِّياط: جمع رِيطة بكسر الراء وسكون الياء: الملاءة التي لم تلفق.

انظر: الإنصاف (ص٣٨٠)، وابن يعيش (٢/ ١١٨)، والعيني (٣/ ٣٤٩)، والأشموني (٢/ ٢٣٢)، وديوان الهذليين (٢/ ١٩)، وأمالي الشجري (١/ ١٤٣)، وقد نسبه لتأبط شرًّا (١/ ٣٦٦)، وقد نسبه للهذلي.

والشاهد فيه: تقدير (رب) عاملة بعد الفاء؛ حيث جرت (حور).

(٣) الرجز لرؤبة بن العجاج من قصيدة يمدح بها مسلمة بن عبد الملك بن مروان، وقبله:

والأمـر يـقـضـى فـي الـشـقـا للخياب

والصعد: جمع صَعود بفتح أوله؛ وهو المرتفع من الأرض.

والأصباب: جمع صَبَب؛ وهو ما انحدر من الأرض.

والشاهد فيه: تقدير (رب) عاملة بعد (بل)؛ فقد جرت (بلد).

وانظر: ديوان رؤبة (ص٦)، والخزانة (٤/ ٢٠٤)، والأشموني (٢/ ٣٣٢)، واللسان: (صبب).

(٤) قائله هو سؤر الذئب، ولم أقف على ترجمته، وهذا البيت من أرجوزة له مذكورة في اللسان (حجف)، وبعده قوله:

قـطـعـتـهـا إذا الـمـهـا تـجـوفـت

والجوز: الوسط، والتيهاء: المفازة التي يتيه فيها سالكها، والحجفت: الترس من الجلد.

والشاهد فيه: حيث جر (جوز تيهاء) بـ (رب) المحذوفة بعد (بل). =

١٥٧. بل جوزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفْتْ

قال[١]: فأما (الفاء وبل)، فلا خلاف بينهم في أن الجر بعدهما بتقدير (رب)، ؛وأما (الواو) فعند سيبويه[٢] أنها عاطفة، والجر بعدها بتقدير (رب)؛[٣]، وعند الكوفيين[٤] أنها جارة بنفسها »[٥].

* * *

● **قوله: (و (واو القسم) إنَّما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر):**

(واو[٦] القسم) كما ذكر[٧] مختصة بثلاثة أحكام:

الأول: أنها إنَّما تستعمل عند حذف الفعل، فلا تقول: (أقسم واللَّـهِ) كما تقول ؛ذلك في الباء؛[٨]: ؛(أقسم باللَّـهِ)؛[٩].

الثاني: أنها لا تستعمل في السؤال، فلا تقول[١٠]: (واللَّـهِ أخبرني) كما تقول: (باللَّـهِ أخبرني).

الثالث: أنها مختصة بالظاهر، فلا تدخل على المضمر، فلا تقول: (وك لأفعلنَّ) كما تقول: (بك لأفعلن).

● **قوله: (و (التاء)[١١] مثلها):**

أي: مثل (الواو) ؛في أنها إنَّما تكون عند حذف الفعل؛[١٢]، وأنها[١٣] لا تكون

= انظر: الخصائص (١ / ٣٠٤)، والمحتسب (٢/ ٩٢)، والإنصاف (ص٣٧٩)، وابن يعيش (٢/ ١١٨ و ٤/ ٦٧ و ٨/ ١٠٥ و ٩/ ٨٠، ٨١)، واللسان (جحف)، وجمهرة اللغة (٣/ ٣٢١)، والرواية فيه: (بل رب تيهاء)، والمخصص (٩/ ٧ و ١٦/ ٨٤، ٩٦، ١٢٠)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٥٩).

(١) يريد نجم الدين في شرح الكافية (٢/ ٣٣٣).

(٢) الكتاب (١/ ١٣٣).

(٣) ساقط من (س).

(٤) انظر: الإنصاف، المسألة (٥٥).

(٥) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣٣٣).

(٦) في (ك): وواو.

(٧) في (س): تكون.

(٨) ساقط من (ك).

(٩) ساقط من (خ).

(١٠) في (خ): تقل.

(١١) ليست في (س).

(١٢) ما بين المعقوفين مكرر في (ك).

(١٣) في (ك): وفي أنها.

في السؤال، وأنها لا تدخل على المضمر، وتخالف الواو في أن الواو تدخل على الظاهر جميعه؛ اسم اللَّـه تعالى[١] وغيره، فتقول: (واللَّـه، وزيد، والبيت)، وأما التاء فمختصة بالجلالة، فتقول: (تاللَّـه) فقط، وقد روى الأخفش: « (تَـرَبِّ) الكعبة، فأدخلها على (رب) »[٢].

● **قوله: (و (الباء) أعم منهما ‹في الجميع›[٣]):**

أي: أعم من (الواو) و (التاء) لاستعمالها مع فعل القسم نحو (أقسم باللَّـه)، ومع حذفه، ومع السؤال نحو (باللَّـه أخبرني)، ومع غيره نحو (باللَّـه ما قام زيد)، ‹ومع المظهر›[٤]، ومع المضمر نحو (بك وبزيد لأفعلنَّ)، والعلة في ذلك أن (الباء) هي أصل حروف القسم فلذلك كانت أكثرها[٥] استعمالًا، و (الواو) بدل عنها، و (التاء) بدل عن (الواو)، فلذلك كانت الواو أكثر ‹من (التاء)›[٦] استعمالًا؛ لأن البدل أقصر حالًا وأضيق مجالًا من المبدل عنه.

واعلم أن لام الجر تجيء عوضًا عن واو القسم، نحو (للَّـه لَا يُؤَخَّر الأجل)؛ بمعنى: واللَّـه، وذلك عند قصد التعجب، وكذلك (مِنْ) المكسورة الميم في نحو (مِنْ ربي)؛ بمعنى: وربي، وهي مختصة بلفظ[٧]: ربي، وقد يضم ميمها لتدل على تغير معناها، وأنها قد صارت للقسم، وعند الكوفيين[٨] المكسورة مأخوذة من: يمين اللَّـه، والمضمومة من: ايمن اللَّـه.

وقد يعوض عن (واو القسم) (همزة الاستفهام) أو (ها) التي للتنبيه، فيقال: (آللَّـهِ)، و (ها اللَّـهِ) بالجر؛ فتقول: (آللَّـه لأفعلن)، وتقول: (هَا اللَّـه لأفعلن)، وتقول: (ها اللَّـه ذا)، كأنه قال: واللَّـه للأمر ذا.

---

(١) ليست في (س).
(٢) المفصل (ص٢٨٧)، والتصريح (٢/ ٤)، والجنى الداني (ص١١٧).
(٣) ليست في (خ).
(٤) ساقط من (س).
(٥) في (خ، ك): أكثرهن.
(٦) ليست في (خ).
(٧) في (خ): بلفظه.
(٨) انظر: شرح الكافية لنجم الدين (٢/ ٣٣٥)، ولكن لم ينسبه لأحد.

● **قوله: (ويتلقى[١] القسم بـ (اللام) و (إنَّ) وحرف النفي):**

أي: يجاب القسم بـ (اللام) و (إنَّ) وحرف النفي، وضابطه[٢] أن تقول: لا يخلو جواب القسم إمَّا أَنْ يكون جملة فعلية أو اسمية، فالاسمية المثبتة تكون بـ (إنَّ) أو ؛بـ (اللام)؛[٣]، وقد يجمع بينهما فتقول: (واللّـه إنَّ زيدًا لقائم) و (واللّـه إنَّ زيدًا قائم). والاسمية المنفية يلزمها (ما) أو (لا)، تقول: (واللّـه ما زيد قائم)، و (واللّـه لا زيد في الدار ولا عمرو).

وإنْ كان الجواب جملة فعلية فعلها[٤] ماض مثبت لزمها اللام مع (قد)، نحو (واللّـه لقد قام زيد)، وقد تجيء (قد) وحدها ؛نحو قوله تعالى؛[٥]: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩] جواب لقوله[٦]: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١]، والماضي المنفي يكون بـ (ما) أو (لا) نحو (واللّـه ما قام زيد) و (واللّـه لا قام زيد)، والمضارع المثبت باللام ونون التأكيد نحو[٧] (واللّـه لَيَقُومَنَّ زيد)، وبدون نون التأكيد نادر، والمضارع المنفي بحرف النفي ونون التأكيد نحو (واللّـه لا أفعلن[٨])، وقد تحذف النون نادرًا[٩] نحو (واللّـه لا أفعل)، وقد يقدر حرف النفي نحو ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ ؛تَذْكُرُ يُوسُفَ؛[١٠]﴾ [يوسف: ٨٥]؛ أي: لا تفتأ، وهذا في غير قسم السؤال، فأما هو فجوابه[١١] الطلب[١٢] نحو (باللّـه أخبرني).

● **قوله: (ويحذف جوابه...):**

أي: جواب القسم إذا اعترض بين المبتدأِ والخبر، نحو (زَيدٌ واللّـهِ قَائِمٌ)؛ لأن الجملة المعترض[١٣] بينها هي[١٤] المقسم[١٥] عليها في المعنى.

---

(١) في (س، ك): ويبقى. وليس كذلك.
(٢) في (س): فضابطه.
(٣) في (ك): واللام. وليس كذلك، إذ لو كان كذلك فلا داعي لقوله: (وقد يجمع بينهما)؛ لأنه في عبارة (ك) قد جمع بينهما، والصواب التخيير كما أثبته.
(٤) في (س): قبلها. وهو تحريف ظاهر.
(٥) ساقط من (ك).
(٦) في (ك): لقوله تع.
(٧) ليست في (س).
(٨) في (س): لأفعلن.
(٩) في (س): بأو. ولعله تحريف من الناسخ.
(١٠) ساقط من (ك).
(١١) في (ك): فيجاب.
(١٢) في (ك): بالطلب.
(١٣) في (س): لا الجملة.
(١٤) في (س): هو.
(١٥) في (س): القسم.

● **قوله: (أو تَقَدَّمَهُ ما يدل عليه):**

وذلك نحو (زَيدٌ قَائِمٌ واللَّـهِ)؛ لأن الجملة المتقدمة هي المقسم عليها في المعنى.

* * *

● **قوله: (و (عن) للمجاوزة[1]):**

وقد تكون حقيقة نحو (رمى عن القوس)، ومجازًا نحو (أطعمه عن الجوعِ، وكساه عن الْعُرْيِ).

● **قوله: (و (على) للاستعلاء):**

وقد تكون حقيقة نحو (جلست على الحائط)، ومجازًا نحو قولك: (فلان علينا أمير)، ومنه قوله[2]:

١٥٨. قَدِ اسْتَوَى بِشْرٌ[3] على العراقِ ... [من غيرِ سيفٍ وَدَمٍ مُـهْـرَاقِ][4]

● **قوله: (وقد يكونان اسمين):**

يعني (عن وعلى) وذلك إذا دخلت[5] عليهما من الجارَّة؛ لأن حرف الجر إنما يدخل على الاسم، وذلك نحو قوله[6]:

١٥٩. ولقد أَرَانِـي للـرِّماحِ دريـئـةً ... مِنْ عَـنْ يمـيـني مـرةً وأَمَـامِـي[7]

---

(١) في (س): المجاورة. (٢) في (خ، ك): قولهم.

(٣) في (س): بِشر قد استوى.

(٤) ساقط من (خ، ك): والبيت لم ينسب لقائل معين، ولم تستشهد به كتب النحو. ومعنى (استوى): استولى وظهر.

انظر: البيت في اللسان، مادة (سوا) (٢/ ٢٤٨، ٢٤٩)، والصحاح، مادة (سوا) (٦/ ١٣٨٥).

(٥) في (س): دخل.

(٦) القائل هو قطري بن الفجاءة، واسمه: جعونة بن مازن بن يزيد الكناني المازني التميمي، من رؤساء الخوارج، كان خطيبًا فارسًا شاعرًا، وشعره في الحماسة كثير، توفي سنة (٧٨ هـ). وفيات الأعيان (٤/ ٩٣)، والعيني بهامش الخزانة (٢/ ٤٥٢)، ورغبة الآمل (٤/ ٢٨، ٧٢).

(٧) الدريئة: الحلقة التي يتعلم عليها الطعن والرمي.

انظر: ابن يعيش (٨/ ٤٠)، والخزانة (٤/ ٢٥٨)، والعيني (٣/ ١٥٠، ٣٠٥)، وشرح التصريح (٢/ ١٩)، والهمع (١/ ١٥٦ و٢/ ٣٦)، والأشموني (٢/ ٢٢٦).

والشاهد فيه: أن (عن) اسم بمعنى (جانب)، بدليل دخول حرف الجر عليه. وقد ذكر الزمخشري في المفصل نحو قولهم: جلست من عن يمينه؛ أي من جانبها.

وقوله[١]:

١٦٠. غدت من عليه بعد مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا[٢]   تَـصِلُّ وعن قَـيـضٍ بِـزِيـزَاء مَـجْـهَـلِ

فـالأول (عن) فيـه اسم بمعنى جـانب، و (عـلى) فـي الثاني اسم بمعـنى فوق.

* * *

● قوله: (و (الكاف) للتشبيه):

نحو (زيد كالأسد).

● قوله: (وزائدة):

نحو قوله[٣] تعالى[٤]: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى: ١١][٥]؛ أي: ليس مثله شيء، [أي: ليس مثله شيء][٦]؛ لأن الكاف بمعنى (مثل)، فلو لم تجعل زائدة كان تقديره[٧]: ليس مثل مثله شيء، وذلك فاسد؛ لأنه يؤدي إلى إثبات

---

(١) قائله مزاحم بن الحارث العقيلي، من بني عقيل بن كعب بن عامر بن صعصعة، شاعر غزل، قيل لذي الرمة: أنت أشعر الناس، فقال: لا، ولكن غلام من بني عقيل يقال له: مزاحم، يسكن الروضات، ويقول وحشيًّا من الشعر لا يقدر أحد أن يقول مثله. توفي (نحو سنة ١٢٠ هـ)

ومعنى ظمؤها: الظمء ما بين الوردين، ويروى: (خمسها)؛ بمعنى أنها ترد يومًا ثم تتركه ثلاثًا وتعود إليه في الخامس. تصل: تُصَوِّتُ أحشاؤها من العطش. والقيض: أعلى قشر البيضة، وقيل: هي البيضة التي خرج منها فرخها. زيزاء: الأرض الغليظة الصلبة، أو المفازة التي لا علامة فيها. والمجهل: القفر الذي لا علامة فيه يهتدى بها.

انظر: سيبويه (٢/ ٣١٠) وفيه (خمسها) بدل (ظمؤها) و (بيداء) مكان (زيزاء)، وكذلك في النوادر (ص٤٥٤)، والكامل للمبرد (ص٤٨٨)، وجمل الزجاجي (ص٦١)، وابن يعيش (٨/ ٣٨)، والخزانة (٤/ ٢٥٣)، والعيني (٣/ ٣٠١)، وشرح التصريح (٢/ ١٩)، والهمع (٢/ ٣٦)، والأشموني (٢/ ٢٢٦)، واللسان: (علا).

والشاهد فيه: دخول (مِنْ) على (على) لأنها اسم بمعنى (فوق).

(٢) في (س): سلموها. وهو خطأ.

(٣) ليست في (س).

(٤) ليست في (خ، س).

(٥) من قوله تعالى: ﴿ فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا ۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ... وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾.

(٦) ساقط من (س).

(٧) في (س): التقدير.

مثلٍ للَّـه تعالى وذلك محال، وقد قيل: إنها غير زائدة، وتجعل (مثل)[١] بمعنى الذات، فيكون تقديره: ليس مثل ذاته شيء، وذلك مستقيم، والدليل على أن المثل تستعمل[٢] بمعنى الذات قول الشاعر[٣]:

١٦١. فَلَـمْ أَقُـلْ مثلـك أعنـي به سِـوَاكَ يـا فـردًا بـلا مُـشْـبِـهِ

وهذا قول حسن ومعنًى بديع.

● **قوله**[٤]: **(وقد تكون اسما)**: يعني الكاف، نحو قوله[٥]:

١٦٢. يَضْحَكْنَ عَنْ كالبردِ المُنْهَمِّ[٦]

أي: عن مثل البَـرَدِ، وذلك لدخول (عن) عليها.

* * *

● **قوله: (و (مذ ومنذ) للابتداء في الماضي):**

نحو (ما رأيته مذ يوم الجمعة، ومنذ سنة كذا)؛ أي: ابتداء ذلك من هذه السنة، فـ (مذ) و (منذ) للابتداء في الزمان، مثل (مِنْ) في أنها للابتداء في المكان، ولا يستعملان للابتداء في المكان استغناء بـ (من)، و (من) لا تستعمل في الزمان عند البصريين كما تقدم استغناء بهما.

---

(١) ليست في (ك). (٢) في (خ): تجيء.

(٣) لم أهتد إلى البيت ولا قائله. (٤) ليست في (خ).

(٥) القائل هو العجاج، وقد سبق التعريف به (ص٣٢٦).

(٦) هذا الرجز في ديوان العجاج (٢/ ٣٢٨)، وتمامه فيه:

بِـيـضٌ ثـلاث كَـنِـعَـاجٍ جُـمّ يَـضحَكنَ عَن كـالـبَرَدِ الـمُـنْـهَـمّ

تحت عرانين أنوف شُـمّ

والجم: جمع جَمَّاء، وهي التي لا قرن لها. المنهم: الذائب.

والشاهد فيه: وقوع الكاف في قوله: (كالبرد) اسمًا؛ أي عن مثل البرد.

وانظر: المخصص (٩/ ١١٩)، وابن يعيش (٨/ ٤٢، ٤٤)، والخزانة (٤/ ٢٦٢)، والعيني (٣/ ٢٩٤)، وشرح التصريح (٢/ ١٨)، والهمع (٢/ ٣١).

● **قوله: (والظرفية في الحاضر، نحو: ما رأيته مذ[١] يومنا، [ومنذ شهرنا][٢]):**

أي: في يومنا، وفي شهرنا.

وعلى الجملة: أن (مذ) و (منذ) إنْ رَفَعْتَ ما بعدهما فهما اسمان على ما تقدم في الظروف، وإنْ جَرَرْتَ ما بعدهما فهما حرفا جر.

* * *

● **قوله: (و (حاشا وعدا وخلا) للاستثناء):**

فـ (حاشا) للتنزيه، تقول: (فَجَرَ القوم حاشا زيد)، و (قاموا خلا زيد، وعدا زيد)، وهذه الثلاثة إنْ جررت ما بعدها فهي حروف جر، وإنْ نصبت ما بعدها فهي أفعال مضمر فاعلها على ما تقدم في الاستثناء.

* * *
* *
*

---

(١) هكذا في نسخ التحقيق، ونص الكافية: مذ شهرنا، ومنذ يومنا.

(٢) ساقط من (خ، ك).

[باب الحروف المشبهة بالفعل]

● **قوله**[١]: (**الحروف المشبهة بالفعل: إنَّ، وأَنَّ، وكأَنَّ، ولَيْتَ، ولَعَلَّ**):

ووجه شبهها بالفعل من وجوه أربعة:

الأول: أنها على ثلاثة أحرف فصاعدًا.

الثاني: أنها مفتوحة الأواخر كالفعل الماضي.

الثالث[٢]: وجود معنى الفعل في كل واحد منها، ذكره ركن الدين[٣]؛ يعني أنَّ (ليت) بمعنى: تمنيت، و (لعل) بمعنى: ترجيت، و (كأن) المشددة بمعنى: شبهت، و (لكن) بمعنى: استدركت، و (إنَّ) بمعنى: أكدت.

الرابع: أنها تقتضي أمرين؛ اسمًا وخبرًا، كما أَنَّ الفعل المتعدي يقتضي أمرين؛ فاعلًا ومفعولًا، إلَّا أنه لما كان المشبه أضعف من المشبه به جعلوا عملها كعمل الفعل الفرعي وهو حيث يتقدم مفعوله على فاعله، أو لأنهم شبهوها من أول وهلة بالفعل المتقدم مفعوله على فاعله، فنصبوا بها الاسم ورفعوا بها الخبر عند البصريين، وعند الكوفيين[٤]: أن الخبر باقٍ على ما كان عليه قبل دخولها من كونه خبر المبتدأ.

● **قوله**: (**ولها صدر الكلام**):

أي: لهذه الحروف صدر الكلام لدلالة كل واحد منها على نوع من أنواع الكلام، فاستحقت[٥] صدر الكلام ليعلم من أول الأمر أن الكلام ترجٍ أو تمنٍ أو غير ذلك.

---

(١) هذا شروع منه في باب جديد وهو باب « الحروف المشبهة بالفعل ».

(٢) ليست في (خ، ك).

(٣) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٣٠٨).

(٤) انظر الخلاف في هذا بين البصريين والكوفيين في الإنصاف (المسألة ٢٢).

(٥) في (س): فاستحق.

● **قوله: (سوى (أنَّ) - يعني[١]: المفتوحة - فهي[٢] بعكسها):**

يعني[٣]: لا يكون لها صدر الكلام، فهي بعكس[٤] الخمسة الباقية.

● **قوله: (وتلحقها (ما)):**

أي: وتلحق هذه الحروف الستة (ما) الكافة، فحينئذٍ **تلغى عن العمل على الوجه الأفصح** لخروجها عن مشابهة الفعل، لعدم فتح أواخرها، أو لأنَّها تدخل على الأفعال وعند ذلك بطل اقتضاؤها اسمين بعدها.

● **وقوله: (على الأفصح):**

يعلم منه أنه يجوز إعمالها مع دخول (ما)، ومنه قول النابغة:

١٦٣. قالَتْ أَلَا ليتما هذَا الحمامُ لنا ... إلى حمامَتِنَا أَوْ نصفه فقد[٥]

روي بنصب (الحمام) على إعمال (ليت)، ورفعه على الإلغاء؛ لأن (هذا) اسم (ليت)، و (الحمام) صفة له، وإعرابه كإعرابه. قال سيدنا: (والبواقي محمولة على هذا؛ لأنه باب واحد)[٦]. قال ركن الدين: « والغرض من إلحاق[٧]

---

(١) ليست في (س). (٢) ليست في (ك).

(٣) في (ك): أي. (٤) في (ك): فهي بعكس.

(٥) يذكر النابغة في هذا البيت أمر زرقاء اليمامة، وما كان من أمرها حينما نظرت إلى سرب القطا طائرًا وكان عدده ستًّا وستين، فإذا ضم إليه نصفه في العدد وضم إلى الحمامة تم الحمام مائة؛ وهو ما يفهم من قولها:

لَيت الحَمامَ لِيَهْ ... إلى حمامَتِيَهْ

ونِصْفَهُ قَدِيَهْ ... تَمَّ الحَمامُ مِيَهْ

وقد وقع الحمام في شَرَكِ صيَّاد، فعدُّوه فوجدوه كما قالت.

ومعنى فقد: أي فحسب.

والشاهد فيه: (ليت الحمام)، وقد بين المؤلف وجه الشاهد.

وانظر الشاهد في: سيبويه (١/ ٢٨٢)، والخصائص (٢/ ٤٦٠)، وابن الشجري (٢/ ١٤٢، ٢٤١)، والإنصاف (ص٤٧٩)، وابن يعيش (٨/ ٥٤، ٥٨)، والعيني (٢/ ٢٥٤)، والهمع (١/ ٦٥، ١٤٣)، والأشموني (١/ ٢٨٤)، وديوان النابغة (ص٣٥).

(٦) أراد ابن الحاجب، انظر: شرح الكافية (ص١٢٢).

(٧) في (س): بإلحاق.

(ما) بهذه الحروف: الحصر والتأكيد والمبالغة »[١].

● **قوله: (وتدخل حينئذٍ على الأفعال):**

فتقول: (إنما قام زيد)، و (إنما يقوم زيد)؛ لإفادة الحصر في الجملتين على ما تقدم[٢].

● **قوله: (فـ (إنَّ) لا تغير معنى الجملة):**

شرع في بيان أحوال كل واحد من هذه الحروف مفصلًا فقال: فـ (إنَّ) المكسورة لا تغير معنى الجملة؛ لأنها إنما تدخل لمجرد تأكيد الجملة وتقريرها، [والجملة معها][٣] على ما كانت من الاستقلال.

● **قوله: (و (أَنَّ) - المفتوحة - مع جملتها في حكم المفرد):**

[وذلك لأن المفتوحة تدخل على الجملة فتصيرها في حكم المفرد][٤] على ما سيأتي.

● **قوله: (ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل، والفتح في موضع المفرد[٥]):**

أي: ومن أجل أَنَّ (إنَّ)[٦] المكسورة تبقى معها الجملة على حالها مع زيادة التأكيد والمفتوحة تصير الجملة في حكم المفرد، وجب أن تقع (أنَّ) المفتوحة[٧] في موضع المفرد و (إنَّ) المكسورة في موضع الجملة[٨]، وذلك لتتميز كل واحدة منهما عن[٩] الأخرى.

● **قوله: (فكسرت ابتداء، وبعد القول، وبعد الموصول):**

وكذا تكسر في جواب القسم، وبعد النداء.. فهذه خمسة مواضع، وإنَّما كسرت في هذه المواضع لأنها مواضع الجمل؛ فالابتداء نحو (إنَّ زيدًا قائم)،

---

(١) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٣٠٨). (٢) أي: من كلام ركن الدين.

(٣) ساقط من (س)، وجاء مكانه فيها قوله: بمعناها.

(٤) ساقط من (س). (٥) جاء بعدها في (ك) قوله: على ما سيأتي.

(٦) ليست في (س). (٧) في (س): بجملة المفتوحة.

(٨) في (س): الجمل. (٩) في (س): على.

ومراده بالابتداء: أن يبتدأ بعدها الكلام.

* قوله: (وبعد القول): نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ[(١)] ﴾ [البقرة: ٦٩]، و ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴾ [الشعراء: ١٦٨]؛ لأن القول تحكى[(٢)] بعده[(٣)] الجمل.

* قوله: (وبعد الموصول): وذلك على نحو قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦][(٤)][(٥)]؛ أي: آتيناه من الكنوز الذي إنَّ مفاتحه؛ وذلك لأن الموصول إنَّما يوصل بجملة.

* وبعد القسم: نحو (واللَّه إنَّ زيدًا لقائم)، قال اللَّه تعالى: ﴿ يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [يس: ١ - ٣]، وقال تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١، ٢][(٦)]؛ لأن جواب القسم جملة، وأجاز المبرد[(٧)] والكوفيون الفتح في جواب القسم[(٨)].

* وبعد النداء: نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٥٨][(٩)]؛ لأن هذه المواضع مواضع الجملة[(١٠)].

● **قوله: (وفُتِحَتْ فاعلةً ومفعولةً ومبتدأةً ومضافًا إليها):**

أي: فُتِحَتْ (أنَّ) إذا وقعت في هذه المواضع؛ لأنها مواضع المفرد.

---

(١) ليست في (ك)، والآية من قوله تعالى: ﴿ قَالُوا ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا ... فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴾.

(٢) في (س): تجيء.
(٣) في (س): بعد.

(٤) من قوله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ... بِٱلْعُصْبَةِ أُولِي ٱلْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ ﴾.

(٥) ساقط من (خ)، وأول السقط: قوله فمذ ومنذ (ص٧٥٥).

(٦) ساقط من (خ).

(٧) انظر: المقتضب (٤/ ١٠٧)، وليس فيه ما يفيد أنه يجيز الفتح مع الكوفيين، ولكن الرَّصَّاص أخذه من الرضي في شرح الكافية (٢/ ٣٤٩).

(٨) ساقط من (س، ك).

(٩) من قوله تعالى: ﴿ قُلْ ... جَمِيعًا ٱلَّذِي لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ فَـَٔامِنُوا بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾.

(١٠) في (ك): الجمل.

* **فتكون فاعلة** نحو (أعجبني أنك عالم)، تقديره: أعجبني علمك؛ لأن (أَنَّ)[١] المفتوحة تدخل على الجملة[٢] فتصيرها مفردًا بتأويل مصدر خبرها أو ما في حكمه.

* **وتكون مفعولة** نحو (كرهت أنك سائر)[٣]؛ أي: مسيرك؛ لأن (أَنَّ)[٤] المفتوحة وما دخلت عليه في المعنى مفعول (كرهت).

* **وتكون مبتدأة** نحو (عندي أنك قائم)، فـ (أَنَّ) وما دخلت عليه مبتدأ، و (عندي) خبر متقدم تقديره: عندي قيامك.

* **وتكون مجرورة** إمَّا بحرف الجر نحو (سُررتُ بأَنَّك قَادِمٌ)؛ أي: بقدومك، وإمَّا مجرورة[٥] بالإضافة إليها نحو (أعجبني اشتهار أنك فاضل)، فـ (أَنَّ) مجرورة[٦] بإضافة[٧] (اشتهار)[٨] إليها؛ أي: أَعْجَبَنِي اشتهارُ فَضْلِكَ.

● **قوله: (وقالوا: لولا أنك، لأنه مبتدأ):**

يريد أنَّ (أَنَّ) إذا وقعت بعد (لولا) وجب فتحها؛ لأن الموضع موضع المبتدأ، والمبتدأ مفرد على ما تقدم، فيجب فتحها نحو (لولا أنك قائم لقمت)، تقديره: لولا قيامك موجود لقمت، فـ (أَنَّ واسمها وخبرها) مبتدأ، والخبر محذوف، وهو قوله: (موجود)، واجب حذفه لسد جواب لولا مسده على ما تقدم في المبتدأ والخبر، وهذا في (لولا) التي معناها: امتناع الشيء[٩] لوجود غيره، نحو (لولا عليٌّ لهلك عمر)، وأما (لولا) التي للتحضيض وهي التي بمعنى (هلَّا) فيجب[١٠] فتح (أَنَّ) بعدها، نحو (لولا أن[١١] زيدًا قائم[١٢])؛ لأن (أَنَّ)[١٣]

---

(١) ليست في (س).
(٢) في (س): الجمل.
(٣) في (س): سائرًا. وليس كذلك؛ لأنه خبر أن فحقه الرفع.
(٤) ليست في (ك).
(٥) في (س): أو مجرورًا.
(٦) في (س): مجرور.
(٧) في (ك): بالإضافة.
(٨) ليست في (ك).
(٩) في (س): لولا امتناع التي معناها الشيء... إلخ.
(١٠) في (س): فتحت. وهو تصحيف ظاهر.
(١١) في (س): أنه.
(١٢) في (ك): قام.
(١٣) ليست في (س).

فاعل لفعل[١] محذوف تقديره: هلا حصل قيام زيد؛ لأن حرف[٢] التحضيض يلزم بعده[٣] الفعل لفظًا أو تقديرًا على ما سيأتي [إن شاء اللّـه تعالى].

● **قوله: (و: لو أَنَّكَ؛ لأنَّه فَاعِلٍ):**

أي: تفتح (أَنَّ) بعد (لو)؛ لأَنَّ (لو) شرطية يلزم الفعل بعدها لفظًا أو تـقديرًا، فـ (أَنَّ) بعد (لو) فاعلة[٤] لفعل[٥] محذوف تقديره: لو ثبت أنك قائم، أي: لو ثبت قيامك، فلذلك فتحت (أن) بعد (لولا) وبعد (لو)؛ لأن الموضعين موضع مفرد[٦] على ما بيناه.

● **قوله: (فإنْ جاز التقديران جاز الأمران):**

يعني: إنْ جاز أن تقدر الموضع موضع جملة[٧]، وأن تقدره موضع مفرد، جاز الأمران: فتح (أَنَّ) على أَنَّ الموضع موضع[٨] مفرد، وكسرها على أنه[٩] موضع[١٠] جملة.

● **قوله: (مثل: من يكرمني فإنِّي أكرمه):**

إنْ أردت أن أصله: من يكرمني فـ (أنا) أكرمه، فـ (أنا) مبتدأ و (أكرمه) الخبر، ودخلت (أن) فنصبت المبتدأ و (أكرمه) خبرها، وكسرت لأنها دخلت على جملة ابتدائية، وإنْ أردت ‹أن أصله›[١١]: من يكرمني فجزاؤه إكرامي، فالمبتدأ محذوف وهو قوله: (فجزاؤه)، فلم تدخل (أَنَّ)[١٢] إلا على الجزء الثاني وهو[١٣] الخبر المفرد، فلذلك فتحت، فجاز الأمران: الفتح والكسر[١٤] في (أَنَّ) لجواز[١٥] التقديرين المذكورين وهما: الإفراد والجملة.

---

(١) في (س): الفعل. وهو خطأ؛ لأنه مع سقوط (أن) يختلف المعنى.
(٢) في (خ): حروف.
(٣) في (خ): بعدها.
(٤) في (س): فعلة.
(٥) ليست في (س).
(٦) في (خ): المفرد.
(٧) في (ك): الجملة.
(٨) ليست في (ك).
(٩) في (س): أن.
(١٠) ليست في (ك).
(١١) ساقط من (س، ك).
(١٢) ليست في (خ، س).
(١٣) في (س): وهو قوله الخبر.
(١٤) في (ك): الكسر والفتح.
(١٥) في (س): نحو. وهو تحريف ظاهر.

● **قوله:**

١٦٤. (وكنت أرى زيدًا كما قِيلَ سَيِّدًا إذا أنَّه عبدُ القفا واللَّهازمِ)[١]

يعني أنها في هذا البيت يجوز فيها الفتح والكسر، فإذا[٢] قدرت: إذا هو عبد القفا واللَّهازم، كسرت؛ لأن قوله: (هو) مبتدأ، و (عبد القفا) خبره، فدخلت على جملة اسمية فكسرت، لأنها ابتداء على هذا التقدير[٣]، وإنْ قدرته: إذا عبوديته حاصلة، فالخبر محذوف، وهو قولك[٤]: حاصلة، فلم تقع (أَنَّ) المفتوحة[٥] إلا في[٦] موضع المبتدأ، وهو قولك[٧]: (عبوديته)، والمبتدأ مفرد، فلذلك تفتح.

● **قوله: (وشبهه):**

إشارة إلى أَنَّها[٨] قد تجيء في[٩] غير ما ذكر[١٠]، ومنه: (أول ما أقول أني أحمد اللَّـه)؛ فإن أردت: أول قولي حمد اللَّـه، فتحت؛ لأنها وقعت موقع مفرد وهو (حمد اللَّـه)، وإنْ قدرت: أول قولي: أنا أحمد اللَّـه، كسرت؛ لأنها وقعت

---

(١) هكذا في نسخ التحقيق، ولم يرد منه في نص الكافية سوى الشطر الثاني. والبيت من الطويل، ولم يعلم قائله، وهو من شواهد سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها. وقد ذكره سيبويه في كتابه وقال: سمعت رجلًا من العرب ينشد هذا البيت.

وأرى: بضم الهمزة بمعنى أظن، متعد لثلاثة مفاعيل؛ أولها: نائب فاعل، وثانيها: (زيدًا)، وثالثها: (سيدًا)، وهو ملازم للبناء للمجهول.

وعبد القفا واللَّـهازم: كناية عن الخسة والذلة، واللَّـهازم: جمع لهزمة بكسر اللام وهي طرف الحلقوم، ويقال: هي عظم ناتئ تحت الأذن.

انظر: سيبويه (١/ ٤٧٢)، والمقتضب (٢/ ٣٥١)، والخصائص (٢/ ٣٩٩)، وابن يعيش (٤/ ٩٧ و ٨/ ٦١)، والخزانة (٤/ ٣٠٣)، وشرح التصريح (١/ ١٢٨)، والأشموني (١/ ٢٦٧)، والهمع (١/ ٤٣)، والدرر اللوامع (١/ ١٨)، والعيني (٢/ ٢٢٤)، وشرح جمل الزجاجي (١/ ٤٦١).

والشاهد فيه: جواز كسر همزة (إن) وفتحها بعد إذا الفجائية.

(٢) في (ك): فإن.

(٣) ساقط من (ك).

(٤) في (خ): قوله.

(٥) في (س): المحذوفة، وهو تحريف من الناسخ.

(٦) ليست في (خ).

(٧) في (خ): قوله.

(٨) في (خ): أنه.

(٩) في (خ، س): إلى غير.

(١٠) في (س): ما ذكره.

موقع جملة، وهو قولك[١]: (أنا أحمد اللّـه)،]واللّـه أعلم[[٢].

● **قوله: (ولذلك جاز العطف]على اسم المكسورة لفظًا أو حكمًا بالرفع[[٣]]دون المفتوحة[[٤]):**

استدل الشيخ – على أن المكسورة لا تغير لفظ الجملة بل تؤكده – بأمرين؛ أحدهما: أنهم أجازوا أن تعطف على]محل اسمها[[٥] لفظًا أو حكمًا بالرفع[٦]؛ لأنه في الأصل مبتدأ، والثاني: أن لام الابتداء تدخل مع الكسرة دون المفتوحة لمَّا كانت اللام تؤكد الجملة ولا تُغَيِّر معناها والمكسورة كذلك، فجاز الجمع بينهما بخلاف (أن) المفتوحة، فإنَّها لمَّا غيرت معنى الجملة لم تجامع لام الابتداء، فَبَدَأَ بذكر العطف فقال: (**مثل: إنَّ زيدًا قائم وعمرو**)، فإنْ نصبت (عمرًا) فبالعطف على (زيد) لفظًا، وذلك ظاهر[٧]، وإنْ رفعته فعلى محل (زيد)؛ لأنه مبتدأ قبل دخول (إنَّ) فبقي على حاله؛ لأن (إنَّ) المكسورة لم تغير معنى الجملة بل هو باقٍ، وإنَّما غيرت اللفظ[٨] بالنصب لا غير، وهذا مثال المكسورة لفظًا، ومثال المكسورة حكمًا كقولك: (علمت أَنَّ زيدًا قائم وعمرو)، فـ (أنَّ) هاهنا[٩] مفتوحة لفظًا لتسد مسد مفعولي (علمت)، وهي مكسورة حكمًا لأن الموضع جملة، لكون (علمت) إنَّما تدخل على جملة ابتدائية.

● **قوله: (ويشترط مضي الخبر لفظًا أو تقديرًا[١٠]):**

يعني أنك إذا عطفت على محل اسم (إنَّ) بالرفع، لم يجز أن تعطف على

---

(١) في (خ): قوله. (٢) ساقط من (ك).

(٣) ساقط من (س).

(٤) ساقط من (س، ك)، وجاء مكانه في (ك): دونها؛ أي دون المفتوحة.

(٥) ساقط من (س)، وجاء مكانه فيها: إن المكسورة.

(٦) في (س): بالرفع دونها؛ أي دون المفتوحة. (٧) في (ك): الظاهر.

(٨) في (خ، س): في اللفظ. والمناسب ما أثبت؛ لأنه قال قبلها: لم تغير معنى الجملة، ولم يقل: في معنى، والتناسب أولى من عدمه.

(٩) في (س): هنا.

(١٠) هكذا في نسخ التحقيق، ونص الكافية: أو حكمًا.

المحل حتى[١] يمضي[٢] خبرها لفظًا، نحو (إن زيدًا قائم وعمرو)، «وتقديره: إنَّ زيدًا قائم وعمرو قائم»[٣]، أو تقديرًا نحو (إنَّ زيدًا وعمرو قائم)، ومنه قول الشاعر:

١٦٥. وإلَّا فاعلموا أنَّا وأنتُم بغاةٌ ما بَقِينَا في شِقَاقِ[٤]

تقديره: وإلَّا فاعلموا أنَّا بغاة وأنتم بغاة، فعطف قوله[٥]: (وأنتم)[٦] على محل اسم (أن) في قوله: (أنَّا)، والخبر محذوف مقدر لدلالة الثاني وهو قوله: (بغاة) عليه، ولا يجوز العطف على المحل قبل مضي الخبر، فلا يجوز: (إنَّ زيدًا وعمرو ذاهبان)؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون قولك: (ذاهبان) معمولًا بين عاملين؛ لأنه من حيث إنَّه خبر عن (عمرو)، فالعامل[٧] فيه هو الابتداء، ومن حيث إنَّه خبر عن (زيد)، فالعامل[٨] فيه العامل في (زيد) وهو (إنَّ)، فيكون معمولًا بين عاملين، كمقدور بين قادرين في حال واحدة، وذلك لا يجوز.

● **قوله: (خلافًا للكوفيين)[٩]:**

أي[١٠]: فإنَّهم يجيزون[١١] العطف على محل اسم (إنَّ) قبل مضي الخبر

---

(١) ليست في (س). (٢) في (س): لمضي.

(٣) ساقط من (ك).

(٤) البيت لبشر بن أبي خازم وقد تقدمت ترجمته، والبيت في ديوانه (ص١٦٥) من قصيدة يهجو بها أوس ابن حارثة، مطلعها:

أَهِمت منك سَلمَى بِانْطِلَاق وَلَيسَ وصال غَانِيَة بِبَاقِي

ورواية الديوان: (ما حيينا) مكان (ما بقينا). ومعنى بغاة: متعادون يبغي بعضنا على بعض، وهي جمع باغ.
والشاهد في البيت: وقوع الضمير المنفصل (أنتم) الذي محله الرفع بين اسم إن وخبرها مسبوقًا بواو العطف، والتقدير: أنا بغاة وأنتم بغاة.
انظر: سيبويه (١/ ٢٩٠)، والإنصاف (ص١٩٠)، وابن يعيش (٨/ ٦٩، ٧٠)، والخزانة (٤/ ٣١٥)، والعيني (٤/ ٣١٥)، وشرح التصريح (١/ ٢٢٨)، وديوانه كما تقدم.

(٥) ليست في (س). (٦) في (س): بغاة. وهو خطأ.

(٧، ٨) في (خ): العامل.

(٩) الإنصاف (ص١٨٥)، الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٨١).

(١٠) ليست في (ك). (١١) في (ك): يجوزون.

مطلقًا، وهو فاسد لما تقدم، فإنْ قالوا: إنَّه لا يلزم أن يكون معمولًا بين عاملين؛ لأن خبر (إنَّ) عندهم ليس معمولًا لـ (إنَّ)، بل العامل فيه الابتداء على ما كان عليه في الأصل وهو ضعيف؛ لأن نسبة (إنَّ) إلى المسند والمسند إليه واحدة، فإذا عَمِلَتْ في المسند إليه وهو المبتدأ عملت في المسند وهو الخبر، وإلَّا لزم الترجيح من غير مرجح وهو محال.

● ⌐قوله: **(ولا أثر لكونه مبنيًّا)**:

يعني أنه لا يجوز العطف على المحل إلَّا بعد مضي الخبر، سواء كان المعطوف عليه معربًا[1] - كما قلنا - أو مبنيًّا، فلا يجوز **(إنَّك وزيد ذاهبان)**؛ لأنك عطفت (زيدًا) على محل اسم (إنَّ) قبل مضي الخبر⌐[2].

● قوله: **(خلافًا للمبرد - من البصريين - والكسائي[3] - من الكوفيين -)**:

فإنَّهم أجازوا[4] العطف في مثل ذلك لمَّا كان المعطوف عليه مبنيًّا لا يظهر فيه الإعراب، وحجتهما أنَّه سمع ذلك عن العرب، قال الشيخ: (ذلك مردود لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء)[5]، وذكر سيبويه[6] أن ذلك مما يغلط فيه بعض العرب، فإذا قال: (إنك) يوهم أنه قال: (أنت)، فلذلك[7] عطف عليه بالرفع فقال: (وزيد)[8]، قال: ونظير ذلك مما يغلط فيه بعض العرب قولهم: (إنَّهم أجمعون ذاهبون) ⌐غلط، والقياس: (أجمعين)؛ لأنه تأكيد لاسم (إنَّ)⌐[9] وهو[10] منصوب، ولكن توهم أنه قال: (هم[11] أجمعون[12] ذاهبون)

---

(١) في (س): معها. (٢) ساقط من (ك).

(٣) انظر الخلاف في هذا في كتاب الإنصاف (١/ ١٨٦) (مسألة ٢٣)، والظاهر أن هذا هو مذهب الفراء، أما مذهب الكسائي فهو الجواز على كل حال. انظر: شرح الكافية للرضي (٢/ ٣٥٥)، وشرح الألفية للمرادي (١/ ٣٤٩)، والفوائد الضيائية (٢/ ٣٤٣).

(٤) هكذا في نسخ التحقيق، والصواب أن يقول: (فإنهما أجازا)، لأن الكلام يعود إلى المبرد والكسائي وهما مثنى، وقد يكون قد اعتبر أن الجمع ما فوق الواحد.

(٥) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٢٤). (٦) الكتاب (١/ ٢٩٠).

(٧) في (س): فذلك. (٨) في (ك): وزيدًا. وليس كذلك؛ لأنه منصوب.

(٩) ساقط من (خ). (١٠) في (خ): فقوله. وفي (س): وذلك.

(١١) ليست في (س). (١٢) في (س): أجمعين.

فبنى على الوهم[١].

● **قوله: (و (لكنَّ) كذلك):**

يريد مثل (إنَّ) المكسورة[٢] فيما[٣] تقدم من جواز العطف على محل اسمها بالرفع، بشرط مضي الخبر لفظًا أو تقديرًا، تقول: (مَا خَرَجَ بَكرٌ، لكنَّ زيدًا خارج وعمرو)[٤]؛ لأن (لكنَّ) حرف للاستدراك، وهو لا ينافي معنى الجملة الابتدائية كما لا ينافيه التأكيد بـ (إنَّ) المكسورة، فلذلك جاز العطف على محل اسمها.

● **قوله[٥]: (ولذلك دخلت اللام مع[٦] المكسورة دونها):**

أي[٧]: ولأن المكسورة لا تغير معنى الجملة، دخلت[٨] لام الابتداء معها دون المفتوحة.

● **قوله: (على الخبر):**

وذلك نحو (إنَّ زيدًا لقائم).

● **قوله: (أو على الاسم إذا فُصِلَ بينه وبينها):**

أي: إذا فَصَلَ الخبر[٩] بين الاسم وبين (إنَّ) المكسورة نحو (إنَّ في الدار لزيدًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ [آل عمران: ١٣][١٠]، وإنَّما اشترط في دخول اللام على الاسم أن يَفْصِلَ بينهما الخبر لأنه يمتنع أن تقول: (إنَّ لزيدًا قائم)، لكراهتهم اجتماع حرفين متفقين في المعنى - وهو التأكيد - على شيء واحد، فلذلك أدخلوا (إنَّ) المكسورة على الجزء الأول واللام على الجزء الثاني.

---

(١) في (س): على الجمع الوهم؛ أي على توهم ذكر مبتدأ.

(٢) في (س): يريد أن ذلك من (إن) المكسورة. (٣) في (ك): يعني فيما تقدم.

(٤) في (ك): ما خرج زيد، لكن بكرًا خارج وعمرو.

(٥) ليست في (س). (٦) في (س): على.

(٧) ليست في (س). (٨) في (س): فدخلت.

(٩) ليست في (خ).

(١٠) من قوله تعالى: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ ٱلْعَيْنِ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ ... لِّأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾.

● **قوله: (أو على ما بينهما):**

يعني: أو تدخل لام الابتداء على ما هو بين الاسم والخبر، وهو متعلق الخبر، نحو (إنَّ زيدًا لَطَعامَكَ آكل)، و (إنَّ زيدًا لفي الدار جالس)؛ لأن (زيدًا) اسمها و (آكل) الخبر، وقولك[١]: (لطعامك) متعلق بالخبر[٢] وهو (آكل)؛ يعني أنه معمول له، ولا يجوز أن تقول: (إنَّ زيدًا طعامك لآكل) فتدخل لام الابتداء على الجزء الثالث؛ لأن حقها أن تدخل على الجزء [الأول، فلما][٣] منعها دخول (إنَّ) عليه تعين لها الجزء الثاني الذي هو الخبر، أو معموله [إذا تقدم على الخبر][٤].

● **قوله: (وفي (لكنَّ) ضعيف):**

أي: دخول لام الابتداء مع (لكن) على الخبر أو على الاسم ضعيف؛ يعني أن[٥] العطف على محل الاسم في (لكن)[٦] يجوز مثل (إنَّ) المكسورة، وأما دخول اللام معها كما تدخل على المكسورة فضعيف؛ لأَنَّ (إنَّ) المكسورة و (لام الابتداء) يفيدان[٧] تأكيد[٨] الجملة من غير تغيير في المعنى، بخلاف (لكنَّ) فليست كذلك، فَضَعُفَ دخول اللام معها. وأَمَّا قوله:

١٦٦. وَلَـكِنَّـني مـن حبِّهَا لَعَمِيدُ[٩]

---

(١) في (ك): وقوله.
(٢) على أنه مفعول به للخبر مقدم عليه.
(٣) ساقط من (س).
(٤) ساقط من (خ).
(٥) ليست في (خ، س).
(٦) في (خ): في لكن على محل الاسم.
(٧) ليست في (خ).
(٨) في (خ): التأكيد.
(٩) هذا عجز بيت من الطويل، ولم يذكر صدره إلا ابن عقيل (١/ ٣١٠)، وهو:

يَـلُـومُـونَـنِـي في حُبِّ لَـيْـلَى عَـوَاذِلِي

قال النعساني في المفضل على المفصل (ص٢٩٤): لم أر من ذكر له قائلًا، ولم أعرف له سابقًا ولا لاحقًا. والعميد الذي هدَّه العشق.

انظر: الإنصاف (ص٢٠٩) والرواية فيه (لكميد) مكان (لعميد)، وابن يعيش (٨/ ٦٢، ٦٤، ٦٩)، والخزانة (٤/ ٣٤٣)، والمغني (ص٢٣٣، ٢٩٢)، والعيني (٢/ ٢٤٧)، وشرح التصريح (١/ ١١٢)، والهمع (١/ ٢٤٠)، والدرر (١/ ١١٦)، والأشموني (١/ ٢٨٠)، وإعراب القرآن للنحاس (٢/ ٦٢)، ومعاني القرآن للفراء (١/ ٤٦٥) وفيه (لكميد)، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج (١/ ٢٠٧) وفيه (لكميد). وانظر: الوافية نظم الكافية (ص٣١٣)، والفوائد الضيائية (٢/ ٣٤٤)، والجنى الداني =

فقد أجيب عنه[١] بأنها[٢] إنما دخلت اللام مع (إن) المكسورة، قالوا: أصله (لكنْ إنَّني)، و (لكن) مخففة، فنقلت كسرة الهمزة إلى نونِ (لكن)، وحذفت الهمزة والنون الأولى من (إنَّ) كراهة اجتماع النونات، ثم أدغمت النون في النون فبقي (ولكنني)، ففيه ثلاث نونات: نون (لكن)، ونون (إنَّ) الثانية، والأولى محذوفة، والثالثة[٣] (نون الوقاية)، واللّـه أعلم.

● **قوله: (وتخفف المكسورة فتلزمها اللام):**

وذلك للفرق بينها وبين النافية، يعني أن المكسورة إذا خففت وجبت اللام معها نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس: ٣٢] فرقًا بينها وبين (إنِ)[٤] المكسورة المخففة التي للنفي، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ﴾ [الفرقان: ٤٤][٥]، تقديره: ما هم إلا كالأنعام.

قال الشيخ: (وكان مقتضاها - يعني: المخففة - إذا أعملت أن لا يلزم معها اللام؛ لأن (إنِ) النافية لا تعمل، فالعمل يفرق بينهما)[٦]، قال الشيخ: (ولكنهم جعلوا الباب كله واحدًا، يعني طردوه؛ لأن[٧] من الأسماء ما لا يظهر فيه الإعراب فلا ينتفي اللبس)[٨].

● **قوله: (ويجوز إلغاؤها):**

يعني أن (إنَّ) المكسورة المخففة قد جاء فيها الإعمال والإلغاء، وبهما قرئ[٩]

= (ص٦٩)، ورصف المباني (ص٢٣٥).

والشاهد فيه: أن الكوفيين استدلوا به على جواز دخول اللام في خبر (لكن)، ومنعه البصريون.

(١) ليست في (خ، ك). (٢) ليست في (ك).

(٣) وفيه تعسُّف واضح، وهذا الشطر لم يعرف قائله، وليس له سابق ولا لاحق، فالاستدلال به من الضعف بمكان.

(٤) ليست في (خ).

(٥) من قوله تعالى: ﴿ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ... بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾.

(٦، ٧) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٢٥).

(٨) في (س): لكن. وفي (ك): وإن.

(٩) النصب أجمع عليه القراء السبعة، والرفع قراءة أبي والحسن وأبان بن تغلب الربعي. البحر المحيط (٥/ ٢٦٦).

قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا ﴾ [هود: ١١١][(١)] بالإعمال، ﴿ وَإِن كُلٌّ ﴾ بالرفع على أنها ملغاة، ووجه الإلغاء: أنها إذا خففت نقص شبهها بالفعل، لكون آخرها ساكنًا، ولكونها على حرفين.

● **قوله: (ويجوز دخولها على فعل من أفعال[(٢)] المبتدأ[(٣)]):**

يعني أنَّ (إنِ) المكسورة المخففة يجوز دخولها على فعل من نواسخ الابتداء والخبر وهي (كان وأخواتها) و (علمت وأخواتها)، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾ [يوسف: ٣][(٤)]، ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [الشعراء: ١٨٦][(٥)]، ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٢][(٦)]، وإنَّما جرى ذلك لأن ما تقتضيه من وقوع المبتدأ والخبر بعدها واقع[(٧)] حاصل؛ لأن الفعل الذي بعدها يقتضي ذلك.

● **قوله: (خلافًا للكوفيين[(٨)] في التعميم):**

يعني أنهم عمموا جواز دخولها على الأفعال، سواء كانت من نواسخ الابتداء كما ذكرناه أم لا، وأنشدوا[(٩)]:

١٦٧. تاللّـه ربّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا وَجَبَتْ عليكَ عقوبةُ الْمُتَعَمّدِ[(١٠)]

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾، و ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس: ٣٢].

(٢) في (س): من الأفعال.

(٣) في نسخ التحقيق: (المبتدأ والخبر)، وليس هذا مما نص عليه ابن الحاجب في الكافية.

(٤) من قوله تعالى: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ ... ﴾.

(٥) من قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ... ﴾.

(٦) من قوله تعالى: ﴿ وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ... ﴾.

(٧) ليست في (خ، ك).

(٨) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٨/ ٧١)، والأشموني (١/ ٢٩٠)، وشرح الجمل للزجاجي (١/ ٤٣٨)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٩٠).

(٩) أنشده الكوفيون. انظر: الإنصاف (ص٦٤١).

(١٠) البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل العدوية، من أبيات ترثي بها زوجها الزبير بن العوام الذي قتله ابن جرموز. والرواية المشهورة في البيت (شلت يمينك) مكان (تاللّـه ربك)، وهي رواية الإنصاف (ص٦٤١)، وهناك رواية (باللّـه ربك)، وهي رواية المفصل (ص٢٩٨) وشرحه (٨/ ٧١). وهناك =

فأدخل (إنْ) على (قتلت) وليس من الأفعال النواسخِ[١]، وذلك خارج عن القياس واستعمال الفصحاء عند البصريين[٢].

● **قوله: (وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأنٍ مقدر):**

وذلك لأنه[٣] قد ثبت أن المكسورة إذا خففت جاز إعمالها على ما تقدم، وأن المفتوحة شبهها بالفعل أقوى لكونها يَنْسَبِكُ من جملتها مصدرٌ كالفعل، فهي بالعمل أجدر من المكسورة، ولم يأتِ ظاهرًا في المفتوحة إذا خففت، فقُدِّر ضمير شأن[٤] تعمل فيه لئلا يُعْمِلُوا الضعيف وَيُـلْغُوا القوي.

● **قوله: (فتدخل على الجمل مطلقًا):**

يريد المفتوحة إذا خففت فإنَّها تدخل على الجمل مطلقًا، فتقول: (علمت أنْ قام زيد)، قال تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، و (علمت أَنْ زيد قائم) في الاسمية[٥]، بخلاف المكسورة فتختص[٦] بالنواسخ على ما تقدم، والعلة: أن المفتوحة عاملة في ضمير مقدر وهو اسمها، والجملة بعده[٧] خبرها[٨]، والمكسورة المخففة غير عاملة في ضمير مقدر.

● **قوله: (وشذَّ إعمالها في غيره):**

أي: في غير ضمير الشأن[٩]، وذلك نحو قوله[١٠]:

= رواية أخرى هي: (هبلتك أمك)، وهي رواية الأضداد في اللغة (ص٦٤). وانظر: المحتسب (٢/ ٢٥٥)، والعيني (٢/ ٤٧٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٣١)، والهمع (١/ ١٤٢)، والأشموني (١/ ٢٩٠)، والخزانة (٤/ ٣٤٨)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٩٠).

والشاهد فيه: أن الكوفيين استدلوا به على دخول (إنِ) المخففة على غير الأفعال الناسخة، وهو عند البصريين شاذ.

(١) في (س): وليس النواسخ.

(٢) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٣٢٨)، وفيه: غير الأخفش.

(٣) في (س): أنه.

(٤) في (خ، س): الشأن.

(٥) ساقط من (خ).

(٦) في (ك): فإنها تختص.

(٧) ليست في (خ).

(٨) في (خ): خبره.

(٩) في (خ، ك): شأن.

(١٠) في (ك): قول الشاعر.

١٦٨. فلو أَنَّكِ في يوم الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي فِرَاقَكِ لم أبخلْ وأنتِ صديقُ[1]

● قوله[2]: (ويلزمها مع الفعل: السين، أو سوف، أو قد، أو حرف النفي، أو لو):

وذلك لأنهم قصدوا الفرق بينها وبين (أَنِ) المفتوحة المخففة المصدرية الناصبة للفعل فتقول: (أريد أَنْ سيقوم زيد، وأن سوف يقوم، وأن قد يقوم، وأن لو يقوم، وأن لا يقوم)، قال الشيخ: (وكان القياس في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ [المائدة: ٧١][3] أن يدخل فارق مع حرف النفي؛ لأنه قد قرئ (أنْ لا تكونَ) بنصب (تكون) على أنها مصدرية، ورفعه على أنها مخففة من الثقيلة، لكنه يتعذر دخول فارق[4] مع حرف النفي)[5].

● قوله: (وَ (كَأَنَّ) للتشبيه):

وذلك على نحو قولك: (كأنَّ زيدًا الأسد)، وذكر الزمخشري[6] أنها مركبة من (كاف التشبيه) و (أنَّ)، وأصله[7] عنده: إنَّ زيدًا كالأسد، فقدمت الكاف وأدخلت[8] على (إنَّ) المكسورة[9] ففتحت، وعند الشيخ[10] أنها غير مركبة

---

(١) لم يعرف قائل هذا البيت، وقد روي في الخزانة (٢/ ٤٦٥)، وفي شرح الألفية للمرادي (١/ ٣٥٤): (طلاقك) بدل (فراقك)، وقد أنشده الفراء في معاني القرآن (٢/ ٩٠)، ومعه:

فما رُدَّ تزويجٌ عليه شهادةٌ وما رُدَّ من بعد الحرارِ عتيقُ

ولم ينسب البيتين إلى قائل.

وانظر: المنصف (٣/ ١٢٨)، والإنصاف (ص٢٠٥)، وابن يعيش (٨/ ٧١، ٧٣)، والخزانة (٢/ ٤٦٥ و ٤/ ٤٥٢)، والمغني (ص٣١)، والعيني (٢/ ٣١١)، والهمع (١/ ١٤٣)، والدرر (١/ ١٢٠)، والأشموني (١/ ٣٩٠)، واللسان: مادة (صدق).

والشاهد فيه: (أنكِ)؛ حيث خففت (أن) المفتوحة، وبرز اسمها وهو الكاف، وذلك قليل، والكثير أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار ويخبر عنه بجملة.

(٢) ليست في (س).

(٣) سبقت ومعها توجيه القراءتين.

(٤) في (س): شيء فارق.

(٥) جرى المؤلف في هذا الكتاب على إطلاق لفظ الشيخ على ابن الحاجب، ولم أجد هذا القول عنده.

(٦) انظر: المفصل (ص٣٠١).

(٧) في (س): لأصله. وهو تحريف ظاهر.

(٨) في (ك): ودخلت.

(٩) في (س): المكسورة المخففة.

(١٠) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٢٥)، ونص كلامه: وهي عند بعضهم حرف برأسه، وهو الصحيح.

أَخْذًا بظاهر الحال.

● **قوله: (وتخفف فتلغى):**

وذلك لضعف الشبه بالفعل، ومنه قوله[1]:

١٦٩. ونـحـرٍ مُـشْـرِقُ الـلَّـونِ كَـأَنْ ثَـدْيَـاهُ حُـقَّـانِ[2]

ولو أعملها لقال: كأن ثدييه حُقّانِ.

● **قوله: (على الأفصح):**

إشارة إلى أَنَّه قد[3] جاء الإعمال، ومنه قوله:

١٧٠. كَأَنْ وريديه رِشَاءُ خُلْبِ[4]

● **قوله: (و (لكنَّ): للاستدراك تتوسط بين كلامين متغايرين معنًى):**

يعني أن المعتبر التغاير المعنوي لا اللفظي، تقول: (ما جاء زيد، لكنَّ عمرًا قد جاء)، فالتغاير هاهنا حاصل لفظًا ومعنًى، فاللفظ: كونه منفيًّا، والثاني مثبتًا، والمعنى: أن زيدًا لم يجئ وعمرًا قد[5] جاء، ....

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها.

(٢) ونحر: أي ولها نحر، ويروى البيت بـ: (ووجه مشرق النحر) و (وصدر مشرق النحر)، والمشرق: المضيء المنير. والنحر: الصدر أو أعلاه. والحُقّ: بضم الحاء وِعاء ذو غطاء ينحت من الخشب والعاج.
انظر: سيبويه (١/ ٢٨١)، والمحتسب (١/ ٩)، والمنصف (٣/ ١٢٨)، وأمالي الشجري (١/ ٢٣٧ و ٢/ ٣، ٢٤٣)، والإنصاف (ص١٩٧)، وابن يعيش (٨/ ٧٢)، والخزانة (٤/ ٣٥٨)، والعيني (٢/ ٣٠٥)، وشرح التصريح (١/ ٢٣٤)، والهمع (١/ ١٤٣)، والدرر اللوامع (١/ ٢١٠)، والأشموني (١/ ٢٩٣).
والشاهد فيه: تخفيف (كأن) مع حذف اسمها، والتقدير: كأنه ثدياه حقان.

(٣) في (س): ما جاء. وهو خطأ.

(٤) هذا الرجز لرؤبة بن العجاج، وهو في ملحقات ديوانه (ص١٦٩) مع أبيات منسوبة إليه، وقبله: « ومعتد فظ غليظ القلب »، وبعده: « غادرته مجدلًا كالكلب ».
والوريدان: عرقان يكتنفان جانبي العنق، والرشاء: الحبل، والخلب: الليف، ويروى: (رشاءا) بالتثنية.
والشاهد فيه: في قوله: (كأن وريديه)؛ حيث عملت (كأن) مخففة كعملها مشددة.
وانظر: سيبويه (١/ ٤٨٠)، والمقتضب (١/ ٥٠)، والإنصاف (ص١٩٨)، وابن يعيش (٨/ ٧٢، ٨٣)، والخزانة (٤/ ٣٥٦)، والعيني (٢/ ٢٩٩)، وشرح التصريح (١/ ٢٣٤).

(٥) ليست في (ك).

وتقول: (سافر زيد[1] لكنَّ عمرًا [حاضر)، فالتغاير هاهنا حاصل معنًى لا لفظًا؛ لأن المعنى: لكن عمرًا][2] لم يسافر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾ [الأنفال: ٤٣][3]، تقديره: ولكنَّ اللَّـه ما أراكهم كثيرًا، فالتغاير معنًى.

● **قوله: (وتخفف فتلغى):**

وذلك كما في أخواتها لنقصان شبه الفعل، وتجوز معها الواو في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البقرة: ١٠٢][4]، ولم يُجِزْه بعضهم.

● **قوله: (و (ليت): للتمني):**

وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ [الأنعام: ٢٧][5]، و ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣][6].

● **قوله: (وأجاز الفراء[7]: ليت زيدًا قائمًا):**

فنصب بها الجزأين لأنها بمعنى التمني، ويلزمه مثل[8] ذلك في (لعل) و (كأنَّ)؛ لأنَّ (لعلَّ) بمعنى: تَـرَجَّيْتُ، و (كأنَّ) بمعنى: شَبَّهْتُ، ولا قائل به، وجوَّز ذلك الكسائي[9]، لكنه[10] قال: بتقدير (كان)؛ لأن المعنى: ليت زيدًا كان قائمًا، وحجة الفراء قول[11] الشاعر[12]:

---

(١) في (س): زيدًا. وليس كذلك؛ لأنه فاعل مرفوع.

(٢) ساقط من (س).

(٣) من قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ... إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾.

(٤) من قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ ... يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ ...﴾.

(٥) من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ ... وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٦) من قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ ... فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

(٧) انظر: الهمع (١/ ١٣٤).

(٨) في (ك): في مثل.

(٩) التسهيل لابن مالك (ص٦١)، وابن يعيش (٨/ ٨٤).

(١٠) في (خ، س): لكن.

(١١) في (خ): قوله.

(١٢) ليست في (خ).

١٧١. يا ليتَ أَيَّـامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[(١)]

قال الفراء: « تقديره: تمنَّيت أيام الصبا رواجعا »[(٢)]، وقال الكسائي: « (رواجعا) خبر لـ (كان) مقدرة »، ويضعف ما قاله[(٣)] لعدم جواز: (إنَّ زيدًا[(٤)] قائمًا) على تقدير (كان)، ويضعف قول الفراء بأنه يلزمه مثلُه في (لعلَّ) و (كأنَّ) على ما تقدم، وأجاب البصريون[(٥)] بأنَّ (رواجعًا) منصوب على الحال، و (أيام) اسم (ليت)، والخبر مقدر، وتقديره: (ليت أيام الصبا لنا رواجعا)؛ أي: مستقرة في حال رجوعهن، فهو حال من الضمير[(٦)] المقدر في الخبر »[(٧)].

● قوله: (و (لعل): للترجي):

نحو قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [الشورى: ١٧][(٨)].

والفرق بين الترجِّي والتمنِّي[(٩)]: أن الترجي إنَّما يكون في الممكنات، والتمني في الممكنات والمستحيلات، ذكره ركن الدين؛ « فإنَّ الإنسان قد[(١٠)] يتمنى الطيران [إلى السماء][(١١)] ولا يترجاه، والترجي في حق اللَّـه تعالى[(١٢)] لا يصح؛ لأنه إنَّما يكون[(١٣)] لمن هـو غير[(١٤)] عالم بالـشيء، واللَّـه ﷻ عالم بجـميع

---

(١) قائل هذا البيت هو العجاج، وقد تقدمت ترجمته (ص٣٢٦)، وهذا الرجز في ملحقات ديوانه (٢/ ٣٠٦)، وقد جاء مفردًا لا سابق له ولا لاحق.

والشاهد فيه: نصب (الجزأين) بـ (ليت)؛ لأنها بمعنى: أتمنى، وهو حجة الفراء، أما الكسائي فقال: إن (رواجعًا) خبر لكان مقدرة.

وانظر: سيبويه (١/ ٢٨٤)، وابن يعيش (١/ ١٠٣، ١٠٤ و٨/ ٨٤)، والخزانة (٤/ ٢٩٠)، والإغراب في جدل الإعراب (ص٨٢)، والتمام في تفسير أشعار هذيل (ص١٦٨)، وتفسير البحر المحيط (٤/ ٤٤٤)، والهمع (١/ ١٣٤)، والأشموني (١/ ٢٧٠).

(٢) انظر: ابن يعيش (٨/ ٨٤).

(٣) في (خ): قوله. وفي (ك): ما قال.

(٤) في (خ): تقدير إن زيدا.

(٥) الأشموني (١/ ٢٧٠).

(٦) في (س): الرجوع. وهو خطأ.

(٧) انظر: ابن يعيش (٨/ ٨٤).

(٨) من قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ۗ وَمَا يُدْرِيكَ ... ﴾.

(٩) في (ك): التمني والترجي.

(١٠) ليست في (خ، س).

(١١) ليست في (ك).

(١٢) ليست في (خ، ك)، وجاء مكانها في (ك): سبحانه.

(١٣) في (خ): لأنه لا يكون إلا لمن... إلخ.

(١٤) ليست في (ك).

المعلومات[١]، وما وقع في القرآن الكريم فإنَّه ترجٍّ للعباد، فقوله[٢] تعالى: ﴿ ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا[٣] لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ [طه: ٤٣، ٤٤] الترجي[٤] لموسى وهارون؛ أي: اذهبا على رجائكما »[٥].

● **قوله: (وشذ الجر بها)**: وذلك في نحو قوله[٦]:

١٧٢. لعلَّ أَبِي المغوارِ منكَ قَرِيبُ[٧]

قال ركن الدين: « وهي لغة عُقَيْلِيَّةٌ »[٨]، قال نجم الدين: « والجر بها مشكل؛ لأن الجر بها عمل مختص بالحروف، ونصب الاسم ورفع الخبر لِشَبَهِهَا بالأفعال، وكون الحرف يعمل عمل الحروف والأفعال لم يثبت، وأيضًا فإنَّها إذا جعلت جارَّة لم يكن لها متعلق لا لفظًا ولا تقديرًا، والجارُّ لا بد له من متعلق، وقد تُؤُوِّلَ على أنه جمع (أبٍ)، كأنه قال: (لعل أَبِينَ)، فهو منصوب، فلما أضيف[٩] [إلى (المغوار)][١٠] حذفت النون للإضافة، [واللَّه أعلم][١١] »[١٢].

---

(١) في (خ): أجناس المعلومات. (٢) في (س): لقوله.

(٣) ساقط من (خ، ك). (٤) في (س): فالرجي.

(٥) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٣١٧). (٦) في (س): قول الشاعر.

(٧) قائل هذا البيت: كعب بن سعد بن عمرو الغنوي، من بني غني، شاعر جاهلي، حلو الديباجة، من شعراء (ذي قار)، توفي (نحو سنة ١٠هـ). انظر: الخزانة (٣/ ٦٢١)، ورغبة الآمل (٦/ ١٠١).

وهذا الشاهد عجز بيت، وصدره:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخرى وَارْفَعِ الصَّوتَ جَهْرَةً ....

وهو من قصيدة في رثاء أخيه.

انظر: العيني (٣/ ٣٤٧)، والخزانة (٤/ ٣٧٠)، والمغني (ص٢٨٦، ٤٤١)، والهمع (٢/ ٣٣، ١٠٨)، وشرح التصريح (١/ ١٥٦، ٢١٣)، والأشموني (١/ ١٢٤ و ٢/ ٢٠٥)، والوافية في شرح الكافية (ص٣١٧)، وشرح الكافية للرضي (٢/ ٣٦١).

والشاهد فيه: في قوله: (لعل أبي...)؛ حيث جاءت (لعل) جارة في لغة عقيل. ويروى البيت بـ: (لعل أبا) على الأصل، فيكون (أبا) اسم (لعل)، و (قريب) خبرها.

(٨) انظر: الوافية (المتوسط) (٣١٧)، وليس فيه هذا النص، مع أن الرَّصَّاص لم يأخذ عن ركن الدين إلا من هذا الكتاب.

(٩) في (ك): أضافه. (١٠) ليست في (س).

(١١) ساقط من (س، ك)، وفي هذا التأويل تعسف ظاهر.

(١٢) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣٦١).

[الحروف العاطفة]

● **قوله[١]: (الحروف العاطفة: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وإمَّا، وأم، ولا، وبل، ولكن):**

هذا كما ذكره، إلا أنَّ أبا علي[٢] الفارسي لا يَعُدُّ (إمَّا) من حروف العطف؛ لأن (إمَّا) التي في أول الكلام متقدمة على المعطوف عليه، و (إمَّا) الثانية دخلت الواو عليها فشعر بأنها غير عاطفة؛ لأنهم لا يجمعون بين حرفي[٣] عطفٍ.

والجواب: أن (إمَّا) المكسورة عاطفة لكن بشرط تكررها[٤]، فالأولى لتدل على الشك من أول الأمر، والعاطفة هي الثانية، وإنَّما دخلت الواو عليها لتعطف (إمَّا) الثانية على (إمَّا) الأولى، والعاطف للكلام بعضه على بعض هو (إمَّا) لا (الواو)، فهذا معنًى صحيح يندفع معه اعتراض الفارسي.

● **قوله: (فالأربعة الأُوَل للجمع):**

اعلم أن حروف العطف العشرة المذكورة كلها تشترك في أمر واحد، وهو إدخال الثاني - وهو المعطوف - في إعراب الأول وهو المعطوف عليه، ثم تختلف بعد ذلك، فالأربعة - وهي: (الواو والفاء وثم وحتى) - للجمع؛ أي تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الحاصل للمعطوف عليه، تقول: (جاء زيد وعمرو)، و (جاء زيد فعمرو)، و (جاء زيد ثم عمرو)، و

---

(١) هذا شروع في باب جديد هو باب (الحروف العاطفة).

(٢) الإيضاح العضدي (١/ ٢٨٥)، والأحاجي النحوية (ص٤٣)، ومعه يونس وابن كيسان وابن مالك. انظر: الهمع (٢/ ١٣٥)، وفي شرح جمل الزجاجي (١/ ٢٢٣): « إلا أنهم أوردوه من حروف العطف لمصاحبته لها ».

(٣) في (س): حرف. وليس كذلك.

(٤) نقله النحاس عن البصريين، انظر: الهمع (٢/ ١٣٥)، ونذكر من شواهد تكرارها قوله:

تُنَفِّخُها أما شمالٌ عرية ... وأما صبا جنح الظلام هبوب

وقد استشهدوا به على فتح همزتها، ومن شواهد عدم تكرارها قوله:

تُهاضُ بدار قد تقادم عَهْدُها ... وإمَّا بأمواتٍ ألمَّ خَيَالُها

انظر: شرح جمل الزجاجي (١/ ٢٣٢، ٢٣٣).

(جاء القوم حتى عمرو)؛ فقد جمعت هذه الحروف بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم[١] وهو المجيء، ثم إنَّها تختلف بعد ذلك.

● **قوله: (فالواو: للجمع[٢] مطلقًا، ولا ترتيب فيها[٣]):**

فإذا قلت: (جاء زيد وعمرو)، احتمل مجيئهما معًا، واحتمل تقدم أحدهما على الآخر، قال الشيخ[٤]: (هذا مذهب المحققين، والذي يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾ [البقرة: ٥٨]، وقال في موضع آخر: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾ [الأعراف: ١٦١] والقصة واحدة، فلو كانت تفيد الترتيب لَتَناقَضَ[٥]، وقال[٦] تعالى: ﴿وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣][٧]، والمعلوم أن الركوع سابق على السجود، ووجوب الترتيب في آية[٨] الوضوء إنَّما كان بفعل النبي ﷺ لا بظاهر الآية، ولذلك وقع الخلاف في وجوب الترتيب، ولا تحصل دلالة على الترتيب إلَّا بقرينة نحو (جاء[٩] زيد أمسِ وعمرٌو اليوم)، وعكسه[١٠]، فيفهم مجيء (زيد) بالقرينة وهي (أمس)، فإذا قلت: (تخاصم زيد وعمرو)، فُهِمَ منه الاجتماع؛ لأن المخاصمة لا تكون إلا بين اثنين).

● **قوله: (والفاء للترتيب):**

يعني: من غير مهلة، يعني أنها تفيد الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه من غير مهلة، و **(ثم) مثل (الفاء) إلَّا أنها تفيد المهلة**، ومثاله قوله تعالى: ﴿مِن نُّطۡفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ۝١٩ ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ ۝٢٠[١١] ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ ۝٢١ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾

---

(١) هذا هو الأثر الإعرابي.
(٢) في (خ، س): لجمع مطلق.
(٣) في نسخ التحقيق :(فيه). وقد أثبت نص الكافية.
(٤) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٢٦)، ونص كلامه: عند المحققين من النحويين والأصوليين.
(٥) في (س): إذًا لتناقض.
(٦) ساقط من (خ، س).
(٧) من قوله تعالى: ﴿يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ ...﴾.
(٨) هي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ ...﴾ [المائدة: ٦].
(٩) في (خ): جاءني.
(١٠) ليست في (س، ك).
(١١) ساقط من (خ، ك)، ولعله زيادة من (س).

[عبس: ١٩ - ٢٢]، فلمَّا كان الإقبار عَقِيبَ الموت من غير مهلة عطف بالفاء، ولمَّا كان البعث والنشور عَقِيبَ الموت مع مهلة وتراخٍ عطف بـ (ثُمَّ)، قال الشيخ في شرح المقدمة: (والمعتبر في ذلك - يعني المهلة وعدمها - العادة والعُرْف، فلذلك ورد في ترتيب خلق الإنسان في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ۝١٢ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ۝١٣ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ﴾ [المؤمنون: ١٢ - ١٤] في سورة المؤمنين بـ (الفاء) وفي سورة الحج[١] بـ (ثُمَّ)[٢]؛ لأن[٣] الإنسان - على ما ذكره المفسرون[٤] - [في ابتداء خلقه] يكون نطفة أربعين يومًا، ثم علقة كذلك، ثم مضغة كذلك، وليس يحصل كونه علقة عَقِيبَ كونه نطفة من غير تراخٍ، و لكن[٥] بالنظر إلى عِظَمِ الأمر، وأن اللَّـه إذا أراد شيئًا فكأنه قد كان لا محالة، ‹أدخلت الفاء›[٦] فكأنه[٧] حصل[٨] عَقِيبَ الآخر من غير تراخٍ، ‹وبالنظر إلى طول المدة›[٩] دخلت (ثم)، فلذلك جاز[١٠] الأمران)[١١].

● **قوله: (و (حتى) مثلُها):**

أي: مثل (ثم) في كونها تفيد الترتيب والمهلة، قال السيد[١٢] ركن الدين: « لكن زمان مهلة (حتى) أقل[١٣]..

---

(١) هي قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ... ﴾ [الحج: ٥].

(٢) في (خ): بـ (ثم). مكان الفاء.

(٣) عبارة (خ) هي: فبالنظر إلى طول المدة، القياس العطف بـ (ثم)؛ لأن الإنسان... إلخ.

(٤) في (خ): (على ما ذكره أهل التفسير)، وقد تأخرت هذه العبارة في هذه النسخة إلى ما بعد قوله: (ثم مضغة كذلك).

(٥) ليست في (خ).

(٦) ساقط في (خ).

(٧) في (خ): فكأن كل خلق.

(٨) في (خ): يحصل. وفي (ك): قد يحصل.

(٩) ساقط من (خ) في هذا الموضع، وقد ورد فيها قبل ذلك ونبهنا عليه.

(١٠) في (خ): فلهذين الأمرين جاز استعمالها بـ (الفاء) في موضع، و (ثم) في موضع آخر.

(١١) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٢٦).

(١٢) ليست في (س).

(١٣) في (خ): أقرب.

من زمان مهلة (ثم)، فهي واسطة بين (الفاء) و (ثم) »[١].

● **قوله: (ومعطوفها جزء من متبوعه...):**

أي: ومعطوف (حتى) يشترط أن يكون جزءًا من متبوعه (**ليفيد قوة أو ضعفًا**)؛ أي: ليفيد قوة في المعطوف أو ضعفًا بالنظر إلى المعطوف عليه، فالقوة نحو (مات الناس حتى الأنبياء والملوك)، ذكره ركن الدين[٢]، فقوة الأنبياء كثرة الفضل والجلالة عند اللّـه[٣] سبحانه وتعالى[٤]، وقوة الملوك[٥] كثرة الجنود والأموال والأنصار، واللّـه أعلم، والضعف نحو[٦] (قَدِمَ الحاجُّ حتى المُشاة)، ولا يجوز أن يكون المعطوف بـ (حتى) إلا جزءًا من المعطوف عليه نحو (أكلت السمكة[٧] حتى رأسَها)، ولا يجوز أن يكون ملاقيًا لآخر جزء، فلا تقول[٨]: (نمت البارحة حتى الصباح)، بنصب (الصباح)، بل بجره على أنها حرف جر.

● **قوله: (وأو وإمَّا وأم: لأحد الأمرين مبهمًا):**

أي: هذه تشترك في أنها تفيد أن الحكم حاصلٍ لأحد الأمرين، وهما: المعطوف والمعطوف عليه على سبيل الإبهام، فإذا قلت: (جاءني زيد أو عمرو)، و (جاءني إمَّا زيد وإمّا عمرو)، أفاد أن المجيء حاصل لأحدهما مبهمًا، وكذلك: (أزيد عندك أم عمرو؟) وقد علمت أن واحدًا منهما[٩] عنده، فأنت تسأل عن التعيين.

واعلم أن (أو) و (إمَّا) مشتركان[١٠] في أنهما يستعملان في الخبر وفي الأمر..

- فإنْ كانا[١١] في الخبر فلهما ثلاثة معانٍ: الشك والإبهام والتفصيل، ذكره

---

(١) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٣١٩)، وقد نسبه نجم الدين في شرح الكافية (٢/ ٣٦٩) للجزولي، ولم يرد في شرح المقدمة الجزولية.

(٢) في الوافية في شرح الكافية (ص٣١٩).

(٣) ساقط من (س).

(٤) ساقط من (خ، س).

(٥) ساقط من (خ).

(٦) ليست في (س).

(٧) في (ك): إلا. وهو خطأ؛ لأن الكلام في (حتى).

(٨) في (خ): فلا تقل. وليس كذلك؛ لأن (لا) نافية لا ناهية.

(٩) في (خ، س): أحدهما مبهمًا عنده. ولعله تحريف من الناسخ.

(١٠) في (ك): يشتركان.

(١١) في (س): كان.

نجم الدين[١]؛ فالشك نحو (جاءني زيد أو عمرو)، و (جاءني إمَّا زيد وإمَّا عمرو)، إذا لم تعرف الجائي منهما، والإبهام حيث تعرف[٢] الجائي[٣] ولكن أردت الإبهام على مخاطبك، ومنه قوله تعالى: ﴿أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾ [يونس: ٢٤][٤]، ومنه قول لبيد:

١٧٣. وهل أنا إلَّا من ربيعةَ[٥] أو مُضَرْ[٦]

والظاهر أنه عارف[٧] من أي القبيلتين هو[٨]، والتفصيل[٩] نحو (هذا إمّا أن يكون جوهرًا أو عرضًا) إذا قصدت الاستدلال على[١٠] أحدهما.

- وإنْ كانا لأمر فهما للتخيير فيما أصله الحصر؛ يعني: فيما أصله ممنوع منه نحو (خذ دينارًا من مالي أو درهمًا)، فهو مخير في أخذ أحدهما ولا يجوز له الجمع بينهما، والإباحة[١١] فيما ليس أصلُه[١٢] المنعُ نحو (جالِسِ الحسنَ[١٣] أو

---

(١) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣٧٠).
(٢) في (ك): تعرفه.
(٣) ليست في (ك).
(٤) من قوله تعالى: ﴿ ...فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾.
(٥) انظر التعريف بالقبيلة فى الكلام على الشاهد.
(٦) تقدمت ترجمته في (ص٢٨٧)، والبيت من قصيدة قالها يخاطب ابنته، وربيعة: هناك ربيعة بن مالك، بطن من تميم من العدنانية، وهم بنو ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم بن أد بن طابخة، من خندف بن إلياس ابن مضر بن نزار، ويعرفون بربيعة الكبرى وربيعة الجوع، من منازلهم: ثرمداء، وهي قرية بالوشم. معجم القبائل (٢/ ٤٢٤)، وانظر: ربيعة في المعجم (٢/ ٤١٩ - ٤٢٦).
وصدر البيت:

تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما

ويروى: تخاف، و (أن يموت).
والشاهد فيه: مجيء (أو) للإبهام. انظر: ديوان لبيد (ص٧٩)، وابن يعيش (٨/ ٩٩)، والخزانة (٤/ ٤٢٤)، والمغني (ص٥٦٩، ٦٧٠).
(٧) في (ك): أنه من أي.
(٨) ليست في (ك).
(٩) في (ك): والتخيير. وهو خطأ؛ لأن التخيير إنما يكون في الأمر، وهذا ليس بأمر.
(١٠) في (س): في.
(١١) في (خ): وللإباحة.
(١٢) في (س): ليس له أصله... إلخ.
(١٣) هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، تابعي، كان إمام أهل البصرة وحبر الأمة في زمنه، وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء النساك، ولد في المدينة وشبَّ في كنف علي بن أبي طالب ﷺ، كانت وفاته سنة (١١٠هـ). انظر: وفيات الأعيان (٢/ ٦٩)، وغاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٢٣٥).

ابنَ[١] سيرين)، و (تعلَّم إمَّا الفقهَ وإمَّا النحوَ)، والجمع بينهما مباحٌ وحسنٌ.

● **قوله: (و (أم) المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام...):**

[اعلم أن][٢] (أم) تكون متصلة ومنقطعة:

فالمتصلة لها شروط ثلاثة:

* **الأول**: أن يكون قبلها همزة الاستفهام، وذلك معنى قوله: (**لازمة لهمزة[٣] الاستفهام**)، قال نجم الدين: « وقد تجيء الهمزة مقدرة وهو قليل »[٤]، نحو قوله[٥]:

١٧٤. لَعَمْرِيَ ما أدري وإنْ كنتُ داريًا ... بسبعٍ رمينَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[٦]

---

(١) محمد بن سيرين البصري، الأنصاري بالولاء، أبو بكر، إمام وقته في علوم الدين بالبصرة، تابعي من أشراف الكتاب، تَفَقَّه وروى الحديث، واشتهر بالورع، ينسب له كتاب (تعبير الرؤيا)، وينسب إليه أيضًا (منتخب الكلام في تفسير الأحلام)، والكتابان مطبوعان، كانت وفاته سنة (١١٠ هـ). انظر: وفيات الأعيان (٤/ ١٨١)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٢١٤).

(٢) ساقط من (خ، ك)، وجاء مكانه في (ك): أي.

(٣) في (خ، س): همزة.

(٤) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣٧٣). وقد أورد نجم الدين غير هذا البيت بيتين آخرين هما:

لَعَمرُكَ ما أدري وإن كنتُ داريًا ... شُعَيْبُ بنَ سَهْمٍ أم شُعيبُ بنَ مِنْقَرِ

وقوله

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أمْ رَأيتَ بواسِطٍ ... غَلَسَ الظَّلامِ من الرَّبابِ خَيالا

(٥) في (س): ومنه قول الشاعر. والقائل هو عمر بن أبي ربيعة، وقد تقدمت ترجمته (ص٤٣٦).

(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه (ص٥٥٦)، مطبعة السعادة مصر بشرح العناني، وفي ديوانه ط. صادر، بيروت (ص٣٩٩)، وفي ط. مصر (١٩٥٢م) (ص٢٥٧):

فَوَاللهِ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَحَاسِبٌ ... بِسَبعٍ رَمَيت ....

وهذه الرواية أوجه؛ فإن الإخبار بذهوله عن فعله أبلغُ من الإخبار بذهوله عن فعل غيره.

انظر: سيبويه (١/ ٤٨٥)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢/ ١٥١، ١٥٢)، والمحتسب (١/ ٥٠)، وأمالي الشجري (١/ ٢٦٦ و ٢/ ٣٣٥)، وابن يعيش (٨/ ١٥٤)، والخزانة (٤/ ٤٤٧)، والعيني (٤/ ١٤٢)، والهمع (٢/ ١٣٢)، وشرح جمل الزجاجي (١/ ٢٣٨)، والأزهية (ص١٣٥)، وعبث الوليد (ص٥٣)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (١/ ٣٤).

والشاهد فيه: أن الهمزة قد تحذف في الشعر قبل (أم) المتصلة، وذلك قليل، والتقدير: (أبسبع) كما ذكر المصنف.

تقديره: أبسبع[١].

* **الثاني: أن يكون ما بعدها مساويًا لما بعد[٢] الهمزة**، فإنْ كان بعد الهمزة اسم مفرد أو فعل أو جملة فعلية أو اسمية، لزم أن يكون بعد (أم) المتصلة مثل ذلك، ذكره ركن الدين[٣]، « تقول: (أزيد عندك أم عمرو)، و (أقام أم قعد)، ولا يجوز أن تقول: (أقام زيد أم عمرو) لأجل اختلاف ما بعد الهمزة و (أم)، ولأنه وقع بعد الهمزة فعل وبعد (أم) اسم، والمساواة في الاسمية والفعلية[٤] في (أم) المتصلة واجبة على ما رواه الشيخ[٥]، وذكر نجم الدين أن ذلك هو الأحسن، وحُكِيَ عن سيبويه[٦] أنه قال: المعادلة بينهما[٧] أحسن »[٨].

* **قوله: (بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين): هذا هو الشرط الثالث**؛ يعني أن (أم) المتصلة المطلوب بها التعيين، يعني أنك قد علمت ثبوت أحدهما عنده إذا قلت: (أَمِسْكٌ عندك أم كافورٌ؟) و (أزيد عندك أم عمرو؟) وإنَّما تسأل عن التعيين، فلا يكون جواب (أَمِسْكٌ عندك[٩] أم كافور؟) و (أزيد عندك أم عمرو؟) إلا ذكر أحدهما معينًا، والمنقطعة بخلافها، المطلوب بها السؤال عن[١٠] ثبوت[١١] الحكم لأحدهما.

---

(١) في (س): أسبع.

(٢) في (س): لما قبلها بعد.

(٣) في الوافية في شرح الكافية (ص٣١٩).

(٤) في (خ): في الفعلية والاسمية.

(٥) ابن الحاجب في الكافية.

(٦) قال سيبويه بعد أن ذكر: (أزيدًا لقيت أم بشرا؟)، و (أزيدٌ عندك أم عمروٌ): (واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسنُ؛ لأنك لا تسأله عن اللُّقَى وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيُّهما هو، فبدأت بالاسم لأنك تقصدُ قَصْدَ أن يُبَيِّنَ لك أيُّ الاسمين عنده، وجعلت الاسم الآخر عديلًا للأول وصار الذي لا تسأل عنه بينهما، ولو قلت: ألقيت زيدًا أم عمرًا؟ كان جائزًا حسنًا، ولو قلت: أعندك زيدٌ أم عمرٌو؟ كان كذلك، وإنما كان تقديم الاسم هاهنا أحسن ولم يجز للآخر إلا أن يكون مؤخرًا؛ لأنه قَصَدَ قَصْدَ أحد الاسمين، فبدأ بأحدهما لأن حاجتَهُ أحدُهُمَا، فبدأ به مع القصة التي لا يسأل عنها؛ لأنه إنما يسأل عن أحدهما من أجلها، فإنما يَفْرُغُ مما يَقْصِدُ قَصْدَهُ بقصته، ثم يعدله بالثاني. كتاب سيبويه (١/ ٤٨٣).

(٧) هذا هو الصواب؛ لأن المثال جائز لكنه على غير الأكثر (أقام زيد أم عمرو؟).

(٨) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣٧٤).

(٩، ١٠) ليست في (س).

(١١) في (س): بثبوت.

● **قوله: (ومن ثم لم يَجُز: أرأيت زيدًا أم[1] عمرًا؟):**

وذلك لأنه قد وقع بعد (الهمزة) فعل، وبعد (أم) اسم، فلم تحصل المعادلة[2] بينهما والمساواة[3]، قال ركن الدين: « فلا يجوز ذلك إلا على وجه شاذ، ووجه اشتراط المساواة قصد الإيذان من أول الأمر أن المراد أن يتبين الأمران[4] المطلوب تعيين أحدهما[5] »[6].

● **قوله: (ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون: نَعَمْ أَوْ لَا):**

بخلاف (أو) و (إمَّا)؛ فإنَّ الجواب المطابق فيهما - إذا قال: (أمِسْكٌ عندك أو كافور؟): نعم، إن[7] كان أحدُهما عنده[8]، و: لا، إنْ لم يكن[9]، فإن أجبت بالتعيين فزيادة على ما يجب.

● **قوله: (والمنقطعة كـ: (بل) و (الهمزة)):**

وقد يقال: إنها بمعنى (الهمزة) خاصة، والله أعلم.

والمنقطعة تستعمل في الخبر وفي الاستفهام أيضًا، وأما المتصلة فلا تكون إلا مع الاستفهام على ما تقدم، ففي الخبر نحو قولك لشبح رأيته: (إنَّها لإبلٌ)، فإذا حصل الشكُّ في كونها شاةً قلت: (أم شاةٌ؟) قاصدًا إلى الإضراب عن[10] كونها إبلًا والاستفهام عن كونها شاةً، فلهذا قُدِّرَتْ بـ (بل) و (الهمزة)؛ لأن (بل) للإضراب عن الأول، و (الهمزة) للاستفهام [عن الثاني، ومن قَدَّرَ الهمزة فقط قصد الاستفهام][11] فقط، ومثالها منقطعة في الاستفهام: (أعندك زيدٌ أم عمرٌو؟)؛ سأله أوَّلًا عن حصول زيد، ثم أَضْرَبَ عن ذلك السؤال إلى السؤال

---

(١) في (س): عندك أم عمرا. وهو مخالف لنص الكافية.

(٢) ليست في (خ).

(٣) ليست في (ك)، وفي (خ): مساواة بينهما.

(٤) في (خ): الأمرين. وليس كذلك؛ لأنه فاعل فيرفع بالألف لأنه مثنى.

(٥) عبارة (ك): أن يتبين أحد الأمرين المطلوب تعيينه.

(٦) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٣٢٠)، ونصه: إلَّا على الشذوذ.

(٧) في (س): إذا.

(٨) في (س): عنده أحدهما.

(٩) في (خ): إن لم يكن أحدهما عنده.

(١٠) في (س): في.

(١١) ساقط من (س).

عن عمرو، فجوابها[١] - يعني هذه المنقطعة - بـ (نعم) أو (لا).

● **قوله: (و (إمَّا) قبل المعطوف لازمة مع (إمَّا)، جائزة مع (أو)):**

هذه إشارة إلى الفرق بين (إمَّا) وبين (أو)، وذلك لتعلم من أول وهلة أن الحكم ثابت لأحدهما[٢] مبهمًا.

● **قوله: (ولا وبل ولكن: لأحدهما معينًا):**

أي: هذه الثلاثة تفيد أن الحكم حاصل للمعطوف أو[٣] المعطوف عليه معينًا، فلا تثبت الحكم للأول دون الثاني، نحو (جاءني زيد لا عمرو).

و (بل) للإضراب عن الأول وإثبات الحكم للثاني، تقول: (جاءني زيد بل عمرو)؛ [أي: بل عمرو][٤] جاء[٥]، إذا وقع الإخبار بالمجيء عن (زيد)[٦] غلطًا، وكذلك: (ما جاءني زيد بل عمرو)؛ [أي: بل عمرو][٧] ما جاء، ويحتمل: بل عمرو جاء.

و (لكِنْ) للاستدراك[٨]؛ نحو (ما جاءني زيد لكِنْ عمرو)، تقديره: لكِنْ عمرو جاء.

● **قوله: (و (لكنَّ) لازمة للنفي):**

وذلك لأن المراد عطف المفرد، فلا بد من النفي قبلها لتحصل المغايرة، والمفرد لا يكون نفيًا لأن النفي مخصوص بالجمل، فإن عطفت[٩] بها الجملة لم يشترط أن يكون النفي قبلها، بل يجوز قبلها وبعدها، نحو (قام زيد لكن عمرو[١٠] لم يقم)، و (لم يقم زيد لكن عمرو قام)؛ لأن المقصود حصول المغايرة، [والله أعلم][١١].

---

(١) في (س): وبجوابها.
(٢) في (خ): لأحد الأمرين.
(٣) في (س): إذا. وهذا تحريف ظاهر.
(٤) ساقط من (س).
(٥) في (س): وجاء.
(٦) في (ك): عن زيد بالمجيء.
(٧) ساقط من (س، ك).
(٨) في (خ، ك): قوله ولكن للاستدراك. وليس كذلك؛ لأن هذا يوهم أنه من المتن وليس منه.
(٩) في (س): عطف.
(١٠) في (ك): عمر.
(١١) ساقط من (خ، س).

[حروف التنبيه]

● **قوله[١]: (حروف التنبيه: ألا وأما وها):**

وإنَّما[٢] سميت حروف التنبيه[٣]؛ لأنها لتنبيه المخاطب، فجيء بها لئلا يفوت شيء من الخطاب، على تقدير أن يكون المخاطب عاقلًا، ولهذا اختصت بأول الكلام.

واعلم أن (أَلَا وأَمَا) يختصان بالمركبات؛ يعني الجمل، وهما مخففان كلاهما نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ ﴾ [البقرة: ١٢][٤]، ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [يونس: ٦٢]، وكقول الشاعر[٥]:

١٧٥. أما والَّذي أَبْكَى وأَضْحَكَ والَّذي ... أماتَ وأحيَا والذي أَمْرُهُ الأَمْرُ[٦]

وقال في المفصل[٧]: وهي من طلائع القسم، ومنه قول علي[٨] عليه السلام: (أَمَا واللَّهِ لقد تَقَمَّصَهَا ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ)[٩].

---

(١) هذا شروع في باب حروف التنبيه. (٢) ليست في (خ، ك).

(٣) في (ك): تنبيه. (٤) وتمامها: ﴿... وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾.

(٥) هو عبد اللّه بن سلمة السهمي، من بني هذيل بن مدركة، ويكنى (أبا صخر الهذلي)، شاعر من الفصحاء، كان في العصر الأموي، توفي (نحو سنة ٨٠ هـ). انظر: الخزانة (١/ ٥٥٥)، وفيه: (عبد اللّه ابن سالم)، وانظر: العيني (١/ ١٦٢).

(٦) هذا البيت لأبي صخر من قصيدة أولها:

لِلَيْلَى بذات البَيْنِ دارٌ عَرَفْتُها ... وأُخرَى بذات الجَيْشِ آياتُها صَفْرُ

انظر: المغني (ص٥٤، ٦٨)، والهمع (٢/ ٧٠)، والدرر اللوامع (٢/ ٨٧)، والمفصل (ص٣٠٩).

والشاهد فيه: ورود حرف التنبيه (أَمَا) مخففة، وقد دخلت على الجملة.

(٧) لم أجده في المفصل، وفي شرح الكافية لنجم الدين (٢/ ٣٨٠): وأما كثيرًا على القسم. وفي شرح المفصل لابن يعيش (٨/ ١١٥): وإدخاله (أما) على حرف القسم، كأنه ينبه المخاطب على استماع قسمه وتحقيق المقسم عليه. وذلك في معرض كلامه على بيت أبي صخر الهذلي.

(٨) تقدمت ترجمته (ص٢١٣).

(٩) انظر: نهج البلاغة (١/ ٣٠)، وهي من خطبته المعروفة بـ: الشقشقية، ولم يصرح فيها باسم أبي بكر رضي الله عنه، وإنما قال: (أما واللّه لقد تقمصها فلان وإنه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرحى)، وهو يتكلم فيها عن الخلافة، والضمير في (تقمصها) يرجع إليها. قال الشيخ الإمام محمد عبده في شرحه لها: « و (فلان) كناية عن أبي بكر رضي الله عنه »، ومعنى (تَقَمَّصَهَا): استأثر بها أو أخذها، كأنه جعلها كالقميص.

وأمَّا (ها) فتدخل على المفردات التي هي أسماء الإشارة، نحو (هذا وهذه وهذان وهؤلاء)، وتدخل على المركبات أيضًا كقوله:

١٧٦. ها إنَّ تا عُذْرَةٌ إن لم تَكُنْ قَبِلَتْ   فـإنَّ صَـاحِـبَـهَا قد تـاه في البلـدِ[1]

* * *
* *
*

(١) البيت للنابغة الذبياني، وقد تقدمت ترجمته (ص١٥٧)، والبيت في ديوان النابغة (ص٣٧)، ورواية الديوان:

هــا إن ذي عُــذْرَةٌ إلَّا تَـكُـنْ نَـفَـعَـتْ   فَــإنَّ صَــاحِــبَـهَــا مــشــاركُ الـنَّـكَـدِ

وعذرة: بمعنى اعتذار، ومشارك النكد: حليف الهم قليل الخير. ويروى بـ (نفعت) في بعض المصادر.

والشاهد فيه: دخول (ها) التي للتنبيه على (إنَّ).

انظر: ابن يعيش (٨/ ١١٣، ١١٤)، والخزانة (٢/ ٤٧٨ و ٤/ ٤٧٨)، وديوانه (ص٣٧)، والمفصل (ص٣٠٧).

[حروف النداء]

● **قوله[1]: (حروف النداء:**

وهي خمسة: يا، وأيا، وهيا، وأي، والهمزة):

تقول: (يا زيد)، و (أيا زيد)، و (هيا زيد)، و (أي زيد)، و (أزيد).

و (يا)[2] أَعَمُّهَا؛ يعني أنها تستعمل في المنادى القريب والبعيد والمتوسط.

و (أَيَا) و (هَيَا) للمنادى البعيد.

و (أي) و (الهمزة) للمنادى القريب، هذا كما ذكره إلَّا أن (الهمزة) للأقرب.

* * *

---

(١) هذا شروع في باب جديد هو باب حروف النداء.

(٢) في (س): وما. وهو تصحيف ظاهر.

[حروف الإيجاب]

● **قوله[١]: (حروف الإيجاب: نعم، وبلى، وإي، وأجل، وجَيْرِ، وإنْ[٢]):**

تسمى هذه حروف الجواب لأنها جواب لما سبقها، وتسمى[٣] حروف التصديق والإيجاب لأنها مصدقة لما سبقها.

● **قوله: (فـ (نعم): مقررة لما سبقها):**

أي: من كلام مُوجَبٍ أو منفيٍّ[٤] استفهامًا كان أو خبرًا، تقول لمن قال: (قام زيد، وأقام زيد؟): نعم، أي: قد قام، وتقول لمن قال: (لم يقم زيد، [و ألم يقم زيد؟][٥]): نعم، أي: لم يقم زيد[٦]، هذا وَضْعُهَا لغة، قال الشيخ: (وإنْ كان الْعُرْفُ على خلافِهِ، ألا ترى أنه لو قال بعد قوله: (أليس لي عندك دينار[٧]؟): نعم، لألزمه[٨] القاضي ذلك تغليبًا للعرف؛ لأن العرف يقتضي أن ذلك إقرار، واللغة تقتضي أنه تقرير لما سبق فلا يلزمه شيء لأنه جواب للنفي، فيكون نفيًا، إلا أنَّ الشرع يتبع الْعُرْفَ وإنْ خالف وضع اللغة)[٩].

● **قوله: (و (بلى): مختصة بإيجاب النفي):**

أي: استفهامًا كان أو خبرًا، تقول لمن قال: (لم يقم زيد[١٠]) و (ألم يقم زيد؟): بلى، أي: قد قام، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٧٢][١١]، ....

---

(١) هذا شروع في باب حروف الإيجاب. (٢) في (س): وأي. وهو تصحيف ظاهر.
(٣) ليست في (س)، وجاء مكانها فيها: من.
(٤) في (ك): أو منفيًّا. وليس كذلك؛ لأنه معطوف على مجرور.
(٥) ساقط من (ك). (٦) ليست في (س).
(٧) في (س): كذا. (٨) في (س): لازمه.
(٩) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٢٨).
(١٠) في نسخ التحقيق: زيدًا. وليس كذلك؛ لأنه فاعل.
(١١) من قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ... شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴾.

أي: أنت ربنا، قال ابن عباس[١] ﷺ[٢]: (لو قالوا: نعم.. كفروا[٣])؛ لأن (نعم) مقررة لما سبقها، وهو نفي.

● **قوله: (و (إي): إثباتٌ بعد الاستفهام، ويلزمها القسم):**

أي: بكسر الهمزة وسكون الياء تفيد الإثبات، **ويجاب بها بشرطين:**

أحدهما: أن يكون قبلها استفهام.

والثاني: أن يكون بعدها قَسَمٌ، تقول لمن قال: (أقام زيد؟): إي واللّـه، وإي لَعَمْرِي.

● **قوله: (و (أَجَلْ وجَيْرِ وإنَّ): تصديقٌ لِلْمُخْبِـرِ):**

هذه الثلاثة تصديق للمخبر، كقولك[٤] لمن قال: (أقام زيد؟): أجل وجير، وكقول عبد اللّـه بن[٥] الزبير لمن قال له - وهو فضالة[٦] بن شريك، ذكره نجم الدين[٧] -: (لعن اللّـهُ ناقة حملتني إليك):..............................

---

(١) هو عبد اللّـه بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي حبر الأمة، الصحابي الجليل، ولد بمكة، ونشأ في بدء عصر النبوة فلازم الرسول ﷺ، وروى عنه الأحاديث الصحيحة، وشهد مع علي الجمل وصفين، توفي بالطائف سنة (٦٨ هـ). انظر: الإصابة (ت ٤٧٨١)، وصفة الصفوة (١/ ٣١٤)، وشذرات الذهب (١/ ٧٥).

(٢) ساقط من (ك).

(٣) انظر: الرضي (٢/ ٣٨٢)، والهمع (٢/ ٧١، ٧٢)، وفيه: قال ابن عباس وغيره. وانظر: المغني (ص١١٣) بلى.

(٤) في (س): كقوله.

(٥) هو عبد اللّـه بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو بكر، فارس قريش في زمنه، وأول مولود في المدينة بعد الهجرة، بويع له بالخلافة سنة (٦٤ هـ) عقيب موت يزيد بن معاوية، وكانت له مع الأمويين وقائع هائلة، توفي سنة (٧٣ هـ). انظر: فوات الوفيات (٢/ ١٧١).

(٦) هو فضالة بن شريك بن سلمان بن خويلد الأسدي، شاعر من أهل الكوفة، أدرك الجاهلية والإسلام، واشتهر في الإسلام، وشعره حجة عند اللغويين، وكان يهجو عبد اللّـه بن الزبير، تنسب إليه أبيات في رثاء يزيد بن معاوية، فإن صح أنها له تكون وفاته بعد سنة (٦٤ هـ). المؤتلف والمختلف (ص٣٠٨)، والإصابة (ت ٧٠٢٩).

(٧) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣٨٣). والمشهور أن القائل هو عبد اللّـه بن الزبير الأسدي، كما سيأتي في تخريج القول بعد قليل.

(إنَّ وصاحِبَهَا)[1]، أي: نعم؛ لعنها اللّـهُ وصاحبَها.

قال ركن الدين: « والمراد بِالْمُخْبِرِ في قوله: (تصديق للمخبر)، هو المتكلم؛ ليدخل فيه الدعاء نحو قول ابن الزبير، ولو حمل على أن المخبر هو المتكلم الذي أخبر بخبر لخرج عنه ذلك، و (إنَّ) هذه التي بمعنى (نعم) مشددة مكسورة ولا عمل لها، ومعناها ومعنى (أجل) و (جير) واحد، ويجوز استعمال (جير) في القسم، فيجوز كسر الراء وفتحها[2] نحو (جير لأفعلن) »[3]، وظاهر كلام المصنف[4] في شرحه أن (جير) التي في القسم غير[5] التي في الجواب[6]، واللّـه أعلم.

* * *
* *
*

(١) هكذا في نسخ التحقيق، والرواية المشهورة: إنَّ وراكبها، والخبر كما في خزانة البغدادي وزهر الآداب: وفد عبد اللّـه بن الزبير الأسدي على عبد اللّـه بن الزبير بن العوام فقال: يا أمير المؤمنين، إن بيني وبينك رحمًا من قِبَلِ فلانة الكاهلية، وهي عمتنا، وقد ولدتكم. فقال ابن الزبير: هذا كما وصفت، وإن فكرت في هذا وجدت الناس كلهم يرجعون إلى أب واحد وإلى أم واحدة! فقال يا أمير المؤمنين: إن نفقتي قد ذهبت. قال: ما كنت ضمنت لأهلك أنها تكفيك... قال: يا أمير المؤمنين، إن ناقتي قد دبرت ونقبت. قال: أنجد بها يبرد خفها... قال: يا أمير المؤمنين، إنما جئتك مستحملًا، ولم آتك مستوصفًا، فلعن اللّـه ناقة حملتني إليك! قال ابن الزبير: إنَّ وراكبها. انظر: زهر الآداب للقيرواني (١/ ٤٧٤)، وخزانة البغدادي (٢/ ١٠٠)، وشرح ابن الحاجب للكافية (ص١٢٨)، وشرح الرضي (٢/ ٣٨٣)، وشرح جمل الزجاجي (١/ ٤٤٤)، وفيه: قال الشاعر عبد اللّـه بن الزبير الأسدي، وقيل: عبد اللّـه بن فضالة الأسدي.

(٢) من شواهد فتحها قول المضرس بن ربعي:

وقُلْنَ: على الفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ ... أَجَلْ جَيْرَ أَنْ كانَتْ أُبِيحَتْ دعاثِرُهْ

انظر: المفصل (ص٣١٠).

(٣) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٣٢٣).

(٤) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص ١٢٨).

(٥) في (س): خير. وهو تصحيف ظاهر.

(٦) في (ك): للجواب.

[حروف الزيادة]

● **قوله**[١]: **(حروف الزيادة: إنْ، وأَنْ، وما، ولا، ومِنْ، والباء، واللام)**:

هذه سبعة أحرف، وسميت حروف زيادة لأنها قد تقع زائدة أبدًا، والغرض من زيادة هذه الحروف التأكيد والفصاحة[٢]؛ لأن كل زائد لا يخلو من تأكيد، ويعرف الزائد[٣] بأنه إذا حذف لم يختلَّ المعنى.

ولما فَرِغ من تَعْدادها شرع في بيان مواضع زيادتها[٤] فقال:

● فـ **(إنِ)** المكسورة المخففة تزاد **(مع (ما) النافية)**؛ كقوله[٥]:

١٧٧. فما إنْ طِبُّنَا جبنٌ ولكن ... منايانا ودولةُ آخرينا

● **(وقلَّت)** زيادتها **(بعد (ما) المصدرية)**:

نحو (اجلس ما إن جلس القاضي)؛ أي: مدة جلوس القاضي.

● **(وبعد لمَّا)**:

نحو (لمَّا إنْ قمتَ قمتُ)؛ أي: لمَّا قمتَ قمتُ.

● **قوله: (وأنِ)** المخففة المفتوحة **(مع لمَّا)**:

نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ﴾ [يوسف:٩٦][٦].

● وتزاد أيضًا **(بين (لو) والقسم)**:

نحو (واللّـه أنْ لو قمتَ لقمتُ).

● **(وقلَّت)** زيادتها **(مع الكاف)**:

[أي: مع كاف التشبيه][٧]؛ ....

(١) هذا شروع منه في باب جديد هو باب حروف الزيادة.

(٢) ليست في (ك).

(٣) في (س): الزيادة.

(٤) في (ك): مواضعها في الزيادة.

(٥) ينسب البيت للكميت بن زيد ولفروة بن مسيك، وقد سبق تخريجه.

(٦) والآية بتمامها: ﴿ ...أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا ۖ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾.

(٧) ساقط من (ك).

كقول(١) الشاعر(٢):

١٧٨. ويومًا(٣) توافينا بوجهٍ مُـقَسَّمٍ   كأن ظبيةٍ تعطو إلى وارقِ السَّلَمْ(٤)

على قول من روى (ظبية) بالجر؛ لأنه يروى (ظبية) بالرفع والنصب والجر(٥)، والنصب على أنها (كأَنِ) المخففة، والرفع على الإلغاء، والجر بالكاف و (أن) زائدة.

● قوله: (و (ما) مَعَ: إذا ومتى وأي وأين وإنْ، شرطًا):

يعني أنَّ (ما) تزاد مع هذه بشرط أن يكون كل واحد منها شرطًا، تقول: (إذا ما تكرمني أكرمك)، قال الشاعر(٦):

١٧٩. إذا مـا أَتَيْـتَ بَنِي مـالِـكٍ   فَسَـلِّـمْ عـلـى أَيِّـهـم أفـضـلُ

---

(١) في (س): كقوله. (٢) ليست في (س).

(٣) في (ك): ومهما ويومًا.

(٤) البيت مختلف في نسبته عند الرواة؛ فمنهم من نسبه لباعث بن صريم اليشكري، ومنهم من نسبه لأرقم ابن علباء، ومنهم من نسبه لكعب بن أرقم، أو لزيد بن أرقم، أو لراشد بن شهاب، والمشهور أنه لباعث ابن صريم اليشكري (أو باغت) بالغين والتاء.

انظر: سيبويه (١/ ٢٨١)، والمنصف (٣/ ١٢٨)، وأمالي الشجري (٢/ ٣)، والإنصاف (٢٠٢)، وابن يعيش (٨/ ٧٢، ٧٣)، والخزانة (٤/ ٣٦٤)، والعيني (٢/ ٣٠١ و ٤/ ٣٨٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٣٤)، والهمع (١/ ١٤٣)، والأشموني (١/ ٢٩٣ و ٣/ ٢٨٦).

توافينا: تأتي وتزورنا. ويروى (تلاقينا)، والمقسم: الجميل كله، كأن كل موضع حاز قسمًا من الجمال، وتعطو إليه: تتطاول إليه لتتناول منه. الوارق: المورق، وفعله (أورق) على غير قياس. والسلم: شجر له زهرة صفراء فيها حبة خضراء طيبة الريح تحبها الظباء.

والشاهد فيه: زيادة (أن) مع الكاف، وذلك برواية جر (ظبية)، وأما النصب في (ظبية) فعلى أنها (كأن) المخففة، والرفع على أنها خبر لـ (كأن) المخففة واسمها منويٌّ، والتقدير: كأنها ظبية.

(٥) في (س): وبالجر.

(٦) هو غسان بن وعلة بن مرة بن عباد، ويروى الشطر الأول: (إذا ما لقيت بني مالك).

انظر البيت في: الإنصاف (٧١٥)، وابن يعيش (٣/ ١٤٧ و ٤/ ١٢ و ٧/ ٨٨)، والخزانة (٢/ ٥٢٢)، وشرح التصريح (١/ ١٣٥)، والهمع (١/ ٨٤ – ٩٨)، والدرر اللوامع (١/ ٦٠)، والأشموني (١/ ١٦٦). وقد نسب البيت في الخزانة (٢/ ٥٢٣) إلى رجل من غسان، وذلك رواية عن ابن هشام.

والشاهد فيه: زيادة (ما) مع إذا الشرطية، فيكون التقدير: إذا أتيت.

و (متى ما تكرمني أكرمك)⌋[1]، قال الشاعر[2]:

١٨٠. متى ما تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ   روانفُ أَلْيتيكَ وَتُسْتَطَارَا

وقال تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء: ١١٠][3]، و (أينما تكن أكن)، و ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ [مريم: ٢٦][4]، أصله: إنْ ما ترين، فأدغمت نون (إنِ) الشرطية في ميم (ما) فانقلبت النون ميمًا، وأدغمت الميم في الميم فصار (إمّا)، وهو كثير، نحو ⌊قوله تعالى⌋[5]: ﴿ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ ﴾ [الزخرف: ٤١][6]، وقول ابن دريد[7]:

١٨١. (إِمَّا تَرَيْ رَأْسِيَ حاكَى لَوْنُهُ)

---

(١) ساقط من (س).

(٢) هو عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي، أشهر فرسان العرب في الجاهلية، توفي (نحو سنة ٢٢ق هـ)، ينسب إليه ديوان شعر مطبوع، ويقال: إن أكثر ما فيه مصنوع. خزانة الأدب (١/ ٦٢)، والشعر والشعراء لابن قتيبة (ص١١٠).

ومعنى فردين: أي أنا بمفردي وأنت بمفردك. والروانف: جمع رانفة، وهي طرف الألية الذي يلي الأرض. وتستطار: تستخف.

انظر: ابن يعيش (٢/ ٥٥ و ٤/ ١١٦ و ٦/ ٨٧)، والخزانة (٢/ ٢٠٠ و ٣/ ٣٥٩ - ٤٧٧)، والعيني (٣/ ١٧٤)، وشرح التصريح (٢/ ٢٩٤)، والهمع (٢/ ٦٣)، وديوانه (ص٣١).

والشاهد فيه: زيادة (ما) مع (متى)، فلو قلت: متى تلقني لم يتغير المعنى.

(٣) من قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ ... وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾.

(٤) من قوله تعالى: ﴿ فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ... فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾.

(٥) ساقط من (س).

(٦) وتمامها: ﴿ ... فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ ﴾.

(٧) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، المولود بالبصرة (سنة ٢٢٣ هـ)، والمتوفى ببغداد (سنة ٣٢١ هـ)، وهو أحد أئمة العربية الذين خدموها خدمات كبيرة صادقة. انظر: الفوائد المحصورة في شرح المقصورة (ص٢١).

والبيت من قصيدته المشهورة (مقصورة ابن دريد) والتي مطلعها:

يا ظبية أشبه شيء بالمها   ترعى الخزامى بين أشجار النقى

وبيت الشاهد في الفوائد المحصورة في شرح المقصورة (ص ١١٥)، وتتمته:

طرة صبح تحت أذيال الدجى

ومعنى (حاكى): شابه، وأكثر الرواة يجعل هذا البيت هو أول القصيدة.

والشاهد فيه: (إمَّا تَرَيْ) أصله (إنْ ما)، فأدغمت النون في ميم (ما) فانقلبت النون ميمًا، وأدغمت الميم في الميم فصارت (إمّا).

● **قوله: (وبعض حروف الجر):**

أي: (ما) تزاد مع بعض حروف الجر، وذلك مع الباء و (مِنْ)، نحو قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ [النساء: ١٥٥][(١)]؛ أي: فبنقضهم ميثاقهم، و (ما) زائدة، وقوله تعالى: ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ ﴾ [نوح: ٢٥][(٢)]؛ أي: من خطيئاتهم.

● **قوله: (وقلَّتْ مع المضاف):**

أي: وقلَّتْ زيادة (ما) مع المضاف، نحو (غَضَبٌ مِنْ غَيرِ مَا جُرْمٍ)، ونحو قوله تعالى: ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ [القصص: ٢٥][(٣)]؛ يعني[(٤)]: أيَّ الأجلين قضيت، و (ما) زائدة.

● **قوله: (و (لا) مع الواو بعد النفي):**

يعني أنها تزاد بعد الواو العاطفة إذا كانت بعد نفي، نحو (ما جاءني زيد ولا عمرو)، لأن العطف على المنفيِّ منفيٌّ، فلو لم تجئ (لا)[(٥)] لحصل النفي بالعطف على المنفي، فعرفنا أنها زائدة.

● **قوله: (وبعد (أنِ) المصدرية):**

أي: وتزاد (لا) بعد (أن) المصدرية، وذلك نحو[(٦)] قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ [الأعراف: ١٢][(٧)]؛ [أي: ما منعك أن تسجد][(٨)]؛ أي: من السجود، وكقوله تعالى: ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [الحديد: ٢٩][(٩)]؛ أي: ليعلم أهل الكتاب.

---

(١) وتمامها: ﴿ ... وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾.

(٢) وتمامها: ﴿ ...فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا۟ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا ﴾.

(٣) من قوله تعالى: ﴿ قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ ... فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ ۖ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ﴾.

(٤) في (ك): أي. (٥، ٦) ليست في (س).

(٧) من قوله تعالى: ﴿ قَالَ ... إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴾.

(٨) ساقط من (ك).

(٩) وتمامها: ﴿ ... أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾.

● قوله: (وقلَّت) زيادتها (قبل أُقْسِمُ):

[أي: وقلَّتْ زيادتها قبلٍ أقسم][1]، نحو قوله تعالى: ﴿ ۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ [الواقعة: ٧٥]؛ معناه: أقسم بمواقع النجوم، و (لا) زائدة، ومواقع النجوم: مساقطها ومغاربها.

● قوله: (وشذت مع المضاف):

أي: وشذت زيادة (لا) مع المضاف، نحو قوله[2]:

١٨٢. في بئر لا حُورٍ سَرَى وما شَعَر

أي: في بئرِ حورٍ، و (لا) زائدة، و (الحور): الْهُلْكَة، ذكره نجم الدين[3].

● قوله: (ومِنْ والباء واللام تقدم ذكرها):

يعني أنها تكون زوائد، وقد تقدم ذكرها في حروف الجر، ولم يذكر الشيخ (كاف التشبيه) من الزوائد هاهنا، فإنْ قال: اكتفى بذكر ذلك في الحروف الجارة[4] لزمه ألا يذكر (مِنْ والباء واللام) لتقدم ذكرها أيضًا، وَلَكِنْ تَرَكَهَا غفلةً وذهولًا[5]، واللـه أعلم.

* * *
* *
*

---

(١) ساقط من (س).

(٢) قائله هو العجاج، وقد تقدمت ترجمته (ص٣٢٦)، والرجز في ديوانه (١/ ٢٠) من أرجوزة طويلة قالها في مدح عمر بن عبيد اللـه بن معمر، ومطلعها:

قد جَبَرَ الدينَ الإلهُ فجَبَرْ وعوَّر الرحمن مَنْ وَلَّى العور

وقبل بيت الشاهد قوله:

وغبرا قتما فيجتاب الغبر

ولا حور: قيل: هلكة بزيادة (لا)، وقيل: لا رجوع.

والشاهد فيه: زيادة (لا) مع المضاف شذوذًا.

وانظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٨)، والخصائص (٢/ ٤٧٧)، وابن يعيش (٨/ ١٣٦)، والخزانة (٢/ ٩٥ و ٤/ ٤٩٠).

(٣) في شرح الكافية (٢/ ٣٨٥).

(٤) ليست في (س).

(٥) ليست في (ك).

[حرفا التفسير]

● قوله: (حرفا التفسير: أي، وأنْ):

فـ (أي): نحو قولك إذا فسرت قوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾ [الأعراف: ١٥٥]: أي: من قومه، ومنه قول الشاعر[١]:

١٨٣. وَتَرْمِينَنِي بالطَّرْفِ أيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ   وَتَـقْلِـينَـني لَـكِـنَّ إِيَّـاكِ لَا أَقْلِـي

يعني أنها أشارت إليه بطرفها، ففسر الإشارة بقوله: (أي أنت[٢] مذنب).

و (أنِ) المفسرة: مفتوحة مخففة؛ كقوله تعالى: ﴿ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ[٣] ﴾ [الصافات: ١٠٤، ١٠٥]، ففسر النداء بقوله: ﴿ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴾.

● قوله: (وأنْ مختصة بما في معنى القول):

يريد أنك لا تفسر بها نفس القول، فلا تقول: (قلت له أن قم)، ولكن يقال: (ناديته أن قم)، و (أمَرْتُهُ أنْ قم)، خلافًا لبعضهم فقال: يصح أن يفسر بها نفس القول، واحتج بقوله تعالى: ﴿ مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾ [المائدة: ١١٧][٤]، فـ ﴿ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾ تفسير لقوله: ﴿ مَا قُلۡتُ لَهُمۡ ﴾، قال نجم الدين: « ولا حجة لهم بذلك؛ لأنه يحتمل أن يكون تفسيرًا لقوله: ﴿ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ ﴾، وهو في معنى القول، فإذا احتمل بطل الاحتجاج[٥]، وقيل: ﴿ أَنِ ﴾ مصدرية[٦] في قوله: ﴿ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾ لا مُفَسِّرةٌ »[٧].

---

(١) لم أهتد إلى قائله، ومعنى الرمي بالطرف: النظر. وتقلينني: تبغضينني.
انظر: ابن يعيش (٨/ ١٤٠)، والخزانة (٤/ ٤٩٠)، والمغني (٧٦ - ٤٠٠)، والهمع (١/ ١٤٨ و ٢/ ٧١)، والدرر اللوامع (١/ ٢٠٧ و ٢/ ٨٧)، ومعاني الحروف للرماني (ص٨٠).
والشاهد فيه: أن (أي) في البيت حرف تفسير للجملة قبله، وهي قوله: (ترمينني بالطرف).
(٢) ليست في (ك).
(٣) ساقط من (ك)، والآية من قوله تعالى: ﴿ ... إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾.
(٤) وتمامها: ﴿ ...رَبِّي وَرَبَّكُمۡۚ وَكُنتُ عَلَيۡهِمۡ شَهِيدٗا مَّا دُمۡتُ فِيهِمۡۖ فَلَمَّا تَوَفَّيۡتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ ﴾.
(٥) في (ك): معنى الاحتجاج، ومعناه أن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.
(٦) فهي على تقدير الباء الجارة قبله؛ أي: بأن اعبدوا.
(٧) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣٨٥).

[حروف المصدر]

● **قوله: (حروف المصدر: ما، وأَنْ، وأَنَّ):**

وإنَّما سميت هذه حروف المصدر؛ لأنها تَسْبُكُ ما بعدها مصدرًا.

● **قوله: (فَالأَوَّلَانِ - يعني (ما) و (أَنِ) المفتوحة المخففة - للفعلية):**

يدخلَان عليها فَيُصَيِّـرَانِهَا في تأويل المفرد الذي هو المصدر، نحو (أعجبني ما صنعت)؛ أي: صُنْعُكَ، و (ما) المصدرية حرف عند سيبويه[١]، وعند الأخفش[٢] والمبرد[٣] والرماني: اسم موصول، ذكره نجم الدين، قال: « وصلتها[٤] في الغالب فعل[٥] ماضٍ، وأما (أَنِ) المفتوحة المخففة فلا تدخل إلا على[٦] الفعل المتصرف، وهو: إمَّا ماضٍ كقوله تعالى: ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾ [النمل: ٥٦][٧]؛ أي: إلَّا القولُ، وكقوله تعالى: ﴿ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ [القصص: ٨٢][٨]؛ أي:[٩] لولا[١٠] مَنُّ اللَّـه علينا، وعلى المضارع نحو (أعجبني أن تذهب)؛ أي: ذَهابُك، وإذا دخلت على المضارع فلها تأثيران: النصب، وتَخَصُّصُ المضارع بالاستقبال[١١] »[١٢].

---

(١) الكتاب (١/ ٤١٠)، والجنى الداني (ص٣٣١).

(٢) انظر: شرح الكافية لنجم الدين (٢/ ٥٤)، والجنى الداني (ص٣٣١)، وفيه: وذهب الأخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين إلى أنها اسم... إلخ.

(٣) ليست في (س).

(٤) في (س): وصلتهما. وليس كذلك؛ لأن الحديث في (ما) وحدها.

(٥) وفي البحر المحيط (١/ ٦٧): ولا توصل بالجملة الاسمية خلافًا لقوم منهم أبو الحجاج الأعلم، مستدلين بقوله:

وجدنا الحمر من شر المطايا كما الحبطات شر بني تميم

(٦) ساقط من (خ)، وأول السقط (ص٧٧٥).

(٧) وتمامها: ﴿ ... أَخْرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴾.

(٨) من قوله تعالى: ﴿ وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْاْ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ ... لَخَسَفَ بِنَا ۖ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾.

(٩) في (س): أي تقديره.

(١٠) في (س): لو.

(١١) في (ك): للاستقبال.

(١٢) في شرح الكافية (٢/ ٥٤).

● **قوله: (و (أن) للاسمية[١]):**

وهي مفتوحة مشددة تختص بالجملة الاسمية تدخل عليها فتصيرها في تأويل المفرد[٢]، وهو مصدر خبرها إنْ كان خبرها مشتقًا، أو ما في معناه إنْ لم يكن مشتقًّا، فمثال المشتق: (أعجبني أنَّ زيدًا قائم)؛ أي: قيام زيدٍ، ومثال ما هو في معناه: (أعجبني أَنَّ زيدًا أخوك)؛ أي: أُخُوَّةُ زيد، فإنْ [تعذر أن][٣] لا يكون[٤] للخبر مصدرٌ ولا ما هو في معنى المصدر، قُدِّرَ الكونُ؛ أي: (أعجبني أَنَّ هذا زيد)؛ أي: كونه زيدًا، و (أعجبني أَنَّ هذا حجر)؛ أي: كونه حجرًا، قال نجم الدين: « ومن حروف المصدر (كي) إذا دخل عليها لام التعليل؛ نحو (لكي تخرج)، وهي بمعنى (أن)، وتختص بالمضارع »[٥].

ومن حروف المصدر (لو):

قال نجم الدين: « إذا دخلت بعد فعل يفهم منه معنى التمني؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩]، وقد يستغنى بـ (لو) عن التمني فينصب الفعل[٦] بعدها، نحو (لو كان لي مالٌ فأحجَّ)، [والله أعلم][٧] »[٨].

* * *

* *

*

(١) في (س): الاسمية.

(٢) في (س): مفرد.

(٣) ساقط من (خ).

(٤) في (خ): لم يكن.

(٥) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣٨٧).

(٦) لأن (لو) في هذا الموقع بمعنى التمني؛ ولذلك أغنت عن لفظه.

(٧) ساقط من (خ، ك)، وربما تكون زيادة من ناسخ (س).

(٨) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣٨٧).

[حروف التحضيض]

● **قوله**[١]: **(حروف التحضيض: هلَّا، وَأَلَّا، ولولا، ولو ما):**

تدخل على المضارع بمعنى طلبه والحضِّ على فعله؛ نحو ﴿لَوْلَا تُسَبِّحُونَ﴾ [القلم: ٢٨][٢]، و ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧][٣]، وتدخل على الماضي بمعنى اللَّوم على تركه، ولا يُلام على تركه إلَّا وهو مطلوب، فَكَأَنَّهَا لطلب[٤] الفعل والحث على فعله، فلذلك سميت حروف تحضيض، و (أَلَّا) هي[٥] (هلَّا) إلَّا أنهم يبدلون[٦] الهمزة هاء، كما قالوا: هرقت وأرقت، وفي ماء: ماه.

● **قوله: (لها صدر الكلام):**

أي: لهذه الحروف صدر الكلام، لكونها دالَّةً على نوع من أنواع الكلام، فوجب تقديمها ليعلم ذلك النوع من أول وهلة.

● **قوله: (وتلزم الفعل لفظًا أو تقديرًا):**

أي: تلزم هذه الحروف الفعل بعدها لفظًا أو تقديرًا، وذلك لأنها لطلبه، فأشبهت لام الأمر.

فاللفظ[٧]: نحو[٨] (هلَّا فعلت كذا).

والتقدير: نحو[٩] (هلَّا زيدًا ضربته)؛ أي: هلا ضربت زيدًا ضربته[١٠]، ولذلك

---

(١) هذا شروع في باب جديد هو باب حروف التحضيض.

(٢) من قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ...﴾، وجاء بعد قوله: تسبحون. وفي (خ، ك): اللَّـه. فعلى هذا لا تكون من القرآن.

(٣) وتمامها: ﴿...إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾.

(٤) في (خ): تطلب.

(٥) يلاحظ الفرق بين (أَلَا) المخففة و (أَلَّا) المشددة، فالكلام في المشددة اللام، أما المخففة فهي مركبة من همزة الاستفهام و (لا) النافية. انظر: الجنى الداني (ص٣٧١)، ورصف المباني (ص١٦٦).

(٦) انظر: الجنى الداني (ص٤٧٢)، وقد نسب الأربلي في جواهر الأدب (ص٢٣١) هذا القول إلى الكسائي، وانظر: البرهان للزركشي (٤/ ٢٣٦).

(٧) ليست في (ك).

(٨) ليست في (س).

(٩) ليست في (س، ك).

(١٠) ليست في (س).

وجب النصب لـ (زيد) على ما تقدم في باب[١] ما أُضْمِرَ عامله.

* * *
* *
*

(١) ليست في (س).

[حرف التوَقُّع]

● **قوله: (حرف[1] التوقع (قد)، وهو في الماضي للتقريب):**

وإنّما سمي حرف توقع[2]؛ لأنه إنَّما يخبر به من يتوقع الإخبار بالجملة الواقعة بعده، كقول المؤذن: (قد قامت الصلاة)[3] لمن يتوقع قيامها؛ أي: إقامتها، قال نجم الدين: « وقد ينضم إلى التوقع: أنها تفيد تقريب الماضي من الحال، قال: وقد اجتمع من قول المؤذن: (قد قامت الصلاة) ثلاثة معانٍ؛ التحقيق والتوقع والتقريب، وقد يكون مع تقريب الماضي من الحال[4] التحقيق فقط من دون توقع، نحو (قد ركب زيد) لمن لا يتوقع ذلك »[5].

قال نجم الدين: « ولا تدخل (قد) على الماضي غير المتصرف، كـ (نعم وبئس وعسى وليس)، ولا يجوز دخولها على الاسم »[6].

● **قوله: (وفي المضارع للتقليل):**

يعني أَنَّ (قد) إذا دخلت على الفعل المضارع أفادت التقليل؛ كقولهم: (إنَّ الكذوب قد يصدق)، ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقَسَم، نحو (قد واللَّـه قمت)، وقد تستعمل للتحقيق في حق اللَّـه إذا دخلت على المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة: ١٤٤][7]، وقوله تعالى[8]:

---

(١) في (س): حروف. وليس كذلك. (٢) في (ك): التوقع.

(٣) في سنن النسائي، باب الإقامة (٢/ ١٨): عن أبي المثنى قال: سألت ابن عمر عن الأذان فقال: كان الأذان على عهد رسول اللَّـه ﷺ مثنى مثنى والإقامة مرة واحدة، إلا أنك إذا قلت: (قد قامت الصلاة)، قالها مرتين، فإذا سمعنا (قد قامت الصلاة) توضأنا ثم خرجنا إلى الصلاة.

وانظر: البخاري باب الإقامة (٢/ ٨٣)، وانظر: شرح ابن الحاجب على الكافية (ص١٣٠)، وشرح الرضي (٢/ ٣٨٨).

(٤) في (س): الحال من الماضي. وهو تحريف ظاهر.

(٥، ٦) في شرح الكافية (٢/ ٣٨٨).

(٧) من قوله تعالى: ﴿ ... فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾.

(٨) ليست في (س).

﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ ﴾ [الأحزاب: ١٨][1]، وقد يحذف الفعل بعدها كقوله[2]:

١٨٤. أَزِفَ التَّـرَحُّلُ غيرَ أَنَّ رِكَابَـنَا ... لَـمَّا تَـزَلْ بِـرِحَالِـنَـا وَكَـأَنْ قَـدِ[3]

أي: وكأن قد زالت، فَحُذِفَتْ لدلالة ما تقدم عليه.

* * *
* *
*

(١) وتمامها: ﴿ ... وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾.

(٢) القائل هو النابغة الذبياني، وقد تقدمت ترجمته.

(٣) البيت من قصيدة قالها في وصف زوجة النعمان بن المنذر، مطلعها:

أمِـن آلِ مـيَّـةَ رائـحٌ أو مُـغْـتَـدِ ... عَـجـلانَ ذا زاد وغـيـرَ مُـزَوَّدِ

وهو في ديوانه (ص٣٨) برواية: (أفد الترحل). ومعنى (أزف): قرب.

والشاهد فيه: في قوله: (وكأن قد)؛ حيث حذف الفعل بعد (قد).

انظر: الخصائص (٢/ ٣٦١ و ٣/ ١٣١)، وابن يعيش (٨/ ٥ - ١١٠)، والخزانة (٣/ ٢٣٢ - ٧٢٦)، والعيني (١/ ٨٠)، وشرح التصريح (١/ ٢٦) والأشموني (١/ ٣١).

[حرفا الاستفهام]

● **قوله: (حرفا الاستفهام: الهمزة، وهل):**

وبعضهم[١] يزيد (أم)، فالأَوْلَى عَدُّها في حروف العطف، ذكره سيدنا جمال الدين[٢]، قال ركن الدين: « الاستفهام طلب الفهم »[٣].

● **قوله: (لهما صدر الكلام):**

لكونهما يَدُلَّان على نوع من أنواع الكلام فوجب تقديمها لما تقدم[٤]، وهما يدخلان على الجملتين الاسمية والفعلية[٥].

● **قوله: (تقول: أزيد قائم؟)**: هذا مثال الاسمية.

● **(و: أقام زيد؟)**: هذا مثال الفعلية.

● **قوله: (وكذلك هل):**

يعني أنها تدخل على الجملتين؛ نحو (هل زيد قائم؟)، و (هل قام زيد؟)، قال نجم الدين: « إلا[٦] أن الهمزة تدخل على كل جملة اسمية سواء كان خبرها اسمًا أو فعلًا، بخلاف (هل) فإنَّها لا تدخل على اسمية خبرها فعل، فلا تقول[٧]: (هل زيد قام) إلَّا على شذوذ، وتقول: (أزيد قام؟) في الهمزة، وذلك لأن (هل) في الأصل بمعنى (قد) »[٨].

ومنه قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ ﴾ [الإنسان: ١]؛ أي: قد أتى

---

(١) لعله مذهب (أبي عبيدة)؛ لأنه يجعلها بمعنى الهمزة. انظر: الأشموني (٣/ ٩١)، والجنى الداني (ص٢٢٥).

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٣٩)، وقد جرى المؤلف على أنه إذا أطلق جمال الدين أراد به ابن الحاجب.

(٣) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٣٢٧).

(٤) أي: ليعلم ذلك النوع من أول وهلة.

(٥) في (خ، س): الفعلية والاسمية. وقد اخترت عبارة (ك) لأنها تناسب ورود المثالين، فقد أورد مثال الاسمية قبل الفعلية.

(٦) في (ك): لأن.

(٧) في (خ، ك): تقل. والصواب ما اخترته؛ لأن (لا) نافية لا ناهية.

(٨) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣٨٨).

على الإنسان[١]، وقيل[٢]: (أهل)[٣] بإدخال الهمزة عليها عند قصد الاستفهام، ومنه قول[٤] الشاعر[٥]:

١٨٥. أَهَلْ رَأَوْنا[٦] بسَفْحِ[٧] القاعِ[٨] ذي الأكَمِ[٩]

فلما كثر استعمالها حذفت الهمزة وأقيمت (هل) مقامها، فَلَمَّا كانت (هل)[١٠] في الأصل بمعنى (قد)، وهي تستلزم الفعل بعدها على ما تقدم، كان قياسها أن لا تدخل إلَّا على الفعل، وإنَّما دخلت على الجملة الاسمية حملًا لها على الهمزة لمَّا كانت بمعناها، قال نجم الدين: « فإذا رأت فعلًا في حَيِّزِهَا تذكرت عهودًا[١١] بالحمى وحنَّت إلى الإلف المألوف وعانقته، وإنْ لم تره في حَيِّزِهَا تَسَلَّت عنه ذاهلة »[١٢].

● قوله: (والهمزة أَعَمُّ...):

أي: والهمزة أكثر تصرفًا واستعمالًا من (هل)، فتستعمل فيما[١٣] لم تستعمل فيه (هل)، والعلة في ذلك أنها الأصل.

---

(١) ساقط من (س).
(٢) في (س): وقد قيل.
(٣) ليست في (س).
(٤) في (خ): قوله.
(٥) ليست في (خ).
(٦) في (س): نزلوا.
(٧) في (س): بالسفح.
(٨) ليست في (س).
(٩) قائله هو زيد الخيل، وقد سبقت ترجمته (ص٤٩٥)، وهو من قصيدة قالها في إغارة أغارها على بني يربوع، وصدره:

سائِلْ فوارسَ يَرْبُوع بشدَّتِنا

ويروى: (بسفح القف)، ويروى: (فهل رأونا). والأكم: جمع أكمة، وهي التل.
والشاهد فيه: في قوله: (أهل)؛ حيث أدخل الهمزة على (هل) مما يدل على أنها بمعنى (قد).
انظر: ديوان زيد الخيل (ص١٠٠)، والمقتضب (١/ ٤٤)، وأمالي الشجري (١/ ١٠٨ و ٢/ ٣٣٤) برواية: (بسفح القف) فيهما، وابن يعيش (٨/ ١٥٢، ١٥٣)، والخزانة (٤/ ٥٠٦)، والمغني (ص٣٥٢)، والهمع (٢/ ٧٧ - ١٣٣).
(١٠) ليست في (س).
(١١) في (س): عهدًا
(١٢) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣٨٨). وقد سبقته إلى هذا الأسلوب كتب البلاغة مثل: التلخيص للسعد التفتازاني، ثم تداولتها كتب النحو. انظر: الفوائد الضيائية (٢/ ٣٧٨)، وقد تقدمت هذه العبارة في أول الكتاب.
(١٣) في (ك): فيهما.

● قوله: (تقول: أزيدًا ضربت[١]؟):

فَتُوقِعُ بعدها الاسم، ولا تقول: (هل زيدًا ضربت؟)، وذلك لما تقدم.

● قوله: (و: أتضرب زيدًا وهو أخوك؟):

فتستعملها لإثبات ما دخلت عليه على وجه الإنكار للضرب[٢] [مع الأخوة][٣] دون (هل).

● قوله: (و: أزيد عندك أم عمرو؟):

يعني أن (أم) المتصلة إنَّما تكون مع الهمزة دون (هل).

● قوله: (و ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ [يونس: ٥١][٤]، و ﴿ أَفَمَن كَانَ ﴾ [هود: ١٧][٥]، و ﴿ أَوَمَن كَانَ ﴾ [الأنعام: ١٢٢][٦]):

يعني أن الهمزة تدخل على الواو والفاء و (ثم) وحروف العطف، على ما ذكر.

● (دون (هل)):

وذلك لأن الهمزة أخْصَرُ من (هل) مع كونها الأصل، وهي بدلٌ عنها ونائبة منابها، فلم يكن لها قُوَّتها.

* * *

---

(١) في (س): زيد أضربت. (٢) في (ك): لضرب.

(٣) ساقط من (س)، وفي (ك) جاء مكانها: الأخ.

(٤) وتمامها: ﴿ ... ءَامَنتُم بِهِۦٓ ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ ﴾.

(٥) وتمامها: ﴿ ... عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾.

(٦) وتمامها: ﴿ ... مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾.

[حروف الشرط]

● **قوله[١]: (حروف الشرط: إنْ، ولو، وأَمَّا):**

وعند سيبويه[٢] أن (إذما)[٣] حرف شرط، وقد تقدم[٤] في الظرف ذكر الخلاف فيها[٥].

● **قوله: (لها صدر الكلام):**

أي: لهذه الحروف صدر الكلام؛ لأنها لنوع من أنواع الكلام فاستحقت الصدر لذلك.

● **قوله: (فـ (إنْ) للاستقبال):**

وهي مكسورة مخففة، وهي تفيد الاستقبال؛ أي تجعل الفعل له، وإنْ كان ماضيًا نحو (إنْ أكرمتني أكرمتك)، ومعناه: إنْ تكرمني أكرمْك، وأَمَّا قولهم: (إنْ أكرمْتَني اليوم فقد أكرمْتُك أمس)، [فعلى تقدير: إنْ أكرمتني اليوم يكن سببًا للإخبار بأني أكرمتك أمس][٦]، فذلك مستقبل تحقيقًا.

● **قوله: (و (لو) للمضي):**

أي: وإنْ دخل على المضارع؛ أي تجعل الفعل بمعنى المضيّ [سواء دخل على الماضي][٧] نحو (لو ضَرَبْتَ ضُرِبْتَ)، أو على المضارع نحو (لو تَضْرِبْ أَضْرِبْ)، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ [فِي كَثِيرٍ][٨] [مِّنَ الْأَمْرِ][٩]﴾ [الحجرات: ٧]؛ يعني: لو أطاعكم، قال الشيخ: (وزعم الفراء[١٠] أنها تستعمل للاستقبال كـ

---

(١) هذا شروع في باب حروف الشرط.
(٢) الكتاب (١/ ٤٣٢)، والجنى الداني (ص٤٧٢).
(٣) في (خ): إذا. وفي (س): إذا ما.
(٤) في الظروف (ص٥٤٣).
(٥) في (ك): الكلام فيه في الظرف.
(٦، ٧) ساقط من (ك).
(٨) في (ك): بعض.
(٩) ساقط من (خ)، وهي من قوله تعالى: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ ... لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴾.
(١٠) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص١٣١).

(إنْ) الشرطية)[١].

قال الشيخ: (وليس بواضح؛ يعني ما قاله الفراء)[٢]، قال نجم الدين: « وذلك مع قِلَّتِهِ ثابت لا ينكر، نحو قوله: (اطلبوا العلم ولو بالصين)[٣]؛ يعني: ولو طلبتموه بالصين، فالطلب مستقبل، و (لو) هذه للشرط، ولا يجزم بها[٤] »[٥]، قال نجم الدين: « ولكون (لو)[٦] بمعنى[٧] المضي لم[٨] يجزم بها إلا اضطرارًا[٩] »[١٠]، قال[١١]: (لأن الجزم من خواصِّ المعرب، والماضي مبني)، قال نجم الدين: « والنحاة قالوا: إنَّ (لو)[١٢] معناها امتناع الثاني[١٣] لامتناع الأول »[١٤]، وقال المصنف: (بل هي لامتناع الأول لامتناع الثاني، فإذا قلت: (لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودًا، فامتناع وجود النهار لامتناع طلوع الشمس)[١٥]، والشيخ[١٦] نظر إلى أن الشرط[١٧] [امتنع] لامتناع المشروط وهو

(١، ٢) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٣١).

(٣) حديث شريف، وتمامه: (... فإنَّ طلب العلم فريضة على كل مسلم)، رواه البيهقي في شعب الإيمان، وابن عدي في الكامل، والعقيلي في كتاب الضعفاء، عن أنس بن مالك.

قال البيهقي: متنه مشهور وأسانيده ضعيفة. وقال غيره: يرتقي بمجموع طرقه إلى الحسن. انظر: التيسير بشرح الجامع الصغير (١/ ١٦٤)، والمقاصد الحسنة (ص٦٣، ٢٧٥، ٤٩٠)، وقد أخرجه ابن ماجه في سننه.

والصين: بلاد في بحر المشرق مائلة إلى الجنوب، وهي عظيمة عالية السور كثيرة البساتين، وهناك الصين موضع بالكوفة، وموضع أيضًا قريب من الإسكندرية، ولكن المشهور الأول. معجم البلدان (٣/ ٤٤٠).

(٤) ليست في (س).
(٥) في شرح الكافية (٢/ ٣٩٠).
(٦) ليست في (س).
(٧) أي: وضعًا.
(٨) ليست في (ك).
(٩) ومن شواهده قول الشاعر:

لو يشأ طار به ذو ميعة ... لاحق الآطال نهد ذو خصل

فجزم بها الفعل المضارع (يشأ) ضرورة، وهذا البيت من شواهد التوضيح (ص١٩)، والأمالي الشجرية (١/ ١٨٧)، والجنى الداني (ص٢٩٦).

(١٠) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣٩٠).
(١١) أي: نجم الدين في شرح الكافية (٢/ ٣٩٠).
(١٢) ليست في (ك).
(١٣) ليست في (س).
(١٤) شرح الكافية (٢/ ٣٩٠).
(١٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٤١، ٢٤٢).
(١٦) أراد ابن الحاجب.
(١٧) في (ك): الشرطية.

الجزاء، فلو قلت: (لو كان لي مال لحججت)، فامتناع وجود المال كان سببًا في امتناع وجود الحج، ونحو قولك: («لو كان زيد أبي لكنت ابنه»[١])، فإذا عرفت هذا، فاعلم أنه إذا وقع بعد (لو) فعلان[٢] مثبتان[٣] في اللفظ كانا منفيين في المعنى، «وإنْ كانا منفيين في اللفظ كانا مثبتين في المعنى»[٤]، وإنِ اختلفا فعلى هذا[٥] القياس، لأنها للامتناع، «وامتناع المثبت نفي»[٦]، وامتناع المنفي إثباتٌ[٧] في المعنى، فإذا قلت: (لو قمتَ قمتُ) «فهذا مثبت؛ ومعناه: لكن لم تقم فلم أقم، فإذا قلت في المنفي: (لو لم تقم لم أقم)؛ فمعناه: لكن قمتَ فقمتُ»[٨].

قال نجم الدين: « وقد يجيء جواب (لو) لازم الوجود في جميع الأزمنة، مثال ذلك: (لو أهنتَني أكرمتُكَ)، فإذا كانت الإهانة مستلزمة الإكرام فكيف لا يستلزم الإكرامُ الإكرامَ[٩]؟ والمراد[١٠] بهذا أن (لو) قد تجيء ولا تؤثر في جوابها، بل يبقى على حاله مثبتًا كان أو منفيًا؛ لأن المراد حصوله على كل حال، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ [لقمان: ٢٧]؛ تقديره: ما ثبت كون ما في الأرض من شجرة أقلام[١١]، ولا كون البحر مدادًا، فلم تنفد كلمات اللّـه؛ لأنها لا تنفد على كل حال؛ سواء ثبت ذلك أو لم[١٢] يثبت »[١٣]، وكذا[١٤] ما ورد[١٥] عن عمر[١٦] «رضي اللّـه عنه»[١٧] على ما رواه نجم الدين: « (نِعْمَ العبدُ صهيبٌ[١٨]، لو لم

(١) ساقط من (خ).

(٢) في (خ، س): فعلين مثبتين. وهو خطأ؛ لأن الأول فاعل فيرفع بالألف لأنه مثنى، والثاني صفة له فيرفع بالألف أيضًا.

(٣) في (س): مبنيان. وهو تصحيف ظاهر.

(٤) ساقط من (س).

(٥) ليست في (خ).

(٦) ساقط من (خ، س).

(٧) في (خ): مثبت.

(٨) ساقط من (س).

(٩) ليست في (س).

(١٠) ليست في (ك).

(١١) ليست في (س).

(١٢) في (ك): أم لم.

(١٣) في شرح الكافية (٢/ ٣٩٠).

(١٤) في (ك): كذلك.

(١٥) في (ك): ما قد ورد.

(١٦) عمر بن الخطاب ﷺ.

(١٧) ساقط من (خ، س).

(١٨) صهيب بن سنان بن مالك، صحابي جليل، ومن السابقين إلى الإسلام، وكان يعرف بصهيب الرومي، وفي الحديث: (أنا سابق العرب، وصهيب سابق الروم، وسلمان سابق فارس، وبلال سابق =

يَخَفِ اللَّـهَ لم يعصِهِ)[١]؛ المعنى: أنه لا يَعْصِي مطلقًا سواء خاف أو لم يخف؛ فلو جعلنا (لو) في هذين المثالين تفيد إثبات المنفي لفسد[٢]، ولكان معناه: خاف اللَّـه فعصاه، ونفدت كلمات اللَّـه، وذلك فاسد »[٣].

● **قوله: (ويلزمان الفعل لفظًا أو تقديرًا):**

أي: (إنِ) الشرطية و (لو) الشرطية يلزمان الفعل لفظًا أو تقديرًا، فاللفظ ظاهر نحو (إنِ ضربتَ ضربتُ[٤])، و (لو ضربتَ ضربتُ[٥])، والتقدير نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ [التوبة: ٦][٦]، وقوله تعالى: ﴿ لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ[٧] ﴾ [الإسراء: ١٠٠][٨]؛ تقديره: إنِ استجارك أحد ‹من المشركين›[٩] استجارك، فَحُذِفَ الأول لدلالة الثاني عليه[١٠]، ولا يجوز الجمع بينهما؛ لأنه لا يُجْمَعُ بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ، وكذلك قوله تعالى: ﴿ لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾؛ تقديره: لو[١١] تملكون تملكون، فحذف الفعل الأول، و ﴿ أَنتُمْ ﴾ فاعله[١٢]؛ لأنه لما حُذِفَ الأول صار فاعله ضميرًا منفصلًا لعدم ما يتصل به.

● **قوله: (ومِنْ ثَمَّ قيل: (لو أنك) بالفتح):**

وذلك نحو قولك: (لو أنك انطلقت لانطلقت)؛ لأن المعنى: لو ثبت أنك انطلقت، ولكن حذف الفعل[١٣] وهو قولك: ثبت؛ لأن (أَنَّ) فيها معنى الثبوت

= الحبشة)، توفي سنة (٣٨ هـ). الإصابة (ت ٤١٠٤).

(١) هذا قول لعمر ﷺ، وقد وهم ابن الحاجب في الإيضاح (٢/ ٢٤٢) فجعله حديثًا، وكل من ذكره عزاه إلى عمر ﷺ.
انظر: الأشموني وحاشية الصبان (٤/ ٣٦)، وفيه: نعم المرء، والهمع (٢/ ٦٥)، وشرح الكافية لابن الحاجب (ص١٣١)، والتصريح (٢/ ٢٥٧)، والمغني (١/ ٢٧١)، والجنى الداني (ص٢٨٧).

(٢) في (خ): لفسد على كل حال.

(٣) في شرح الكافية (٢/ ٣٩٠).

(٤، ٥) ليست في (خ).

(٦) وتمامها: ﴿ ... حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴾.

(٧) ليست في (خ، س).

(٨) والآية من قوله تعالى: ﴿ قُل ... رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا ﴾.

(٩، ١٠) ليست في (خ، س).

(١١) ليست في (س).

(١٢) في (خ): وفاعله أنتم.

(١٣) ليست في (خ).

فدلَّت فحذف(١).

● و (انطلقت)(٢) بالفعل(٣) موضع (منطلق) ليكون كالعوض):

ومعنى هذه العبارة: أنك جعلت الفعل - وهو (انطلق) - موضع (منطلق)(٤) وهو الاسم(٥)، فلا(٦) تقول: (لو أنك منطلق)، بل يجب أن تجعل خبر (أَنَّ) فعلًا، فتقول: (لو أنك انطلقت)، قال الشيخ: (ليكون كالعِوَضِ؛ أي: التزموا أن يكون خبر (أَنَّ)(٧) في هذا الموضع(٨) فعلًا(٩) ليكون كالعِوَض من الفعل المحذوف، وهو قولك: ثبت، فـ (أَنَّ) فاعلةٌ للفعل المحذوف، وهو (ثبت) في قولك: (لو أنك انطلقت)، فحذف لدلالتها عليه لما فيها من معنى الثبوت، وخبرها - وهو (انطلقت) - عوض عن ذلك المحذوف)(١٠).

● قوله: (فإنْ كان جامدًا جاز لِتَعَذُّرِهِ):

أي: فإن كان خبر (أَنَّ) جامدًا(١١) - يعني غير(١٢) مشتقٍّ من فعل - جاز أن يكون اسمًا(١٣)، لتعذر الإتيان بالفعل، نحو (لو أنه حَجَرٌ لكان جمادًا)، تقديره: لو ثبت أنه حجر، فـ (أَنَّ) فَاعِلَةٌ للفعلِ المحذوف وهو: ثبت، وخبرها قوله: (حَجَرٌ) وهو اسم جامد، فلما كان جامدًا تعذر الفعل.

---

(١) في (س): فجئت. وهو تصحيف ظاهر.
(٢) ليست في (س).
(٣) ليست في (خ).
(٤) ساقط من (خ).
(٥) في (ك): موضع الاسم وهو منطلق.
(٦) في نسخ التحقيق: تقل. وليس كذلك؛ لأن (لا) نافية وليست ناهية، وقد جرى المؤلف على هذا، وقد نبهنا عليه ما أمكن.
(٧) ساقط من (خ).
(٨) ساقط من (خ، ك)، وفي (س): تكرر قوله: (خبر أنَّ في هذا الموضع).
(٩) ليست في (خ).
(١٠) ابن الحاجب في متن الكافية.
(١١) ساقط من (خ).
(١٢) في (س): عن. وهو تصحيف، ومثله كثير في هذه النسخة.
(١٣) ليست في (ك).

● **قوله: (وإذا تقدم الْقَسَمُ أول الكلام على الشرط لزمه الْمُضِيُّ لفظًا أو معنًى، ؛وكان الجواب للقَسَم لفظًا ومعنًى، مثل[1]: واللّـه إنْ أتيتني لأكرمنك؛[2]...):**

؛هذا مثال الماضي لفظًا؛[3].

ومثال الماضي معنًى: (**واللّـه إنْ لم تأتني لأكرمنَّك**)؛ لأن (لم) إذا دخلت على المضارع قلبت معناه إلى الماضي على ما تقدم، وإنّما وجب لزوم الشرط للمضي[4] لفظًا أو معنًى[5] إذا تقدم عليه القَسَمُ؛ لأنهم لما جعلوا الجواب - وهو قوله: (لأكرمنك) - لِلْقَسَمِ بطل عمل حرف الشرط فيه فلم يجزمه، فلما بطل عمله في الجزاء قصدوا إلى أن يأتوا بالشرط على وجه لا يكون لحرفِ الشرط فيه تأثير؛ يعني لا يصح جزمه، فالتزموا أن يكون ماضيًا ؛لفظًا أو معنًى - كما مثَّل -؛ لأن الماضي مبنيٌّ والجزم إعراب، وذلك ليتطابق الشرط والجزاء في أن حرف الشرط غير مؤثر فيهما.

قوله: (وكان الجواب - وهو قوله: لأكرمنك - للقسم؛[6] لفظًا ومعنًى):

أما اللفظ: فلعدم الجزم ولدخول اللام؛ لأن الْقَسَمَ يُتَلقَّى باللام على ما تقدم، ولدخول نونِ التوكيد لأنها تلزم في مُثْبَتِ القسم، فدلت هذه الأمور الثلاثة على أنّ الجواب للقسم لا للشرط.

وأما المعنى: فلأنه مقسم عليه في المعنى، وجواب الشرط في المعنى الجملة المقسم بها، وهي[7]: (واللّـهِ لأكرمنك)؛ كأنه[8] قال: لئن[9] أتيتني فواللّـه لأكرمنك، وهذا حكم مُطَّرِدٌ[10] في سائر حروف الشرط وأسماء الشرط، وهي: (مَنْ وَمَا وأي) على ما تقدم، فإنه إذا تقدم عليها القَسَمُ كان الجواب له، ولزم

---

(١) في (س): نحو.
(٢) ساقط من (ك).
(٣) ساقط من (خ).
(٤) في (س): للماضي.
(٥) في (س): ومعنى.
(٦) ساقط من (س).
(٧) في (خ، ك): وهو. وقد يعتذر لهذا أن المراد به جواب الشرط وهو مذكر، وعلى ما أثبتناه المراد به الجملة.
(٨) ليست في (ك).
(٩) في (س): ان.
(١٠) في (س): مفرد. وهو تصحيف.

الشرط المضي، ذكره نجم الدين[١].

وإنَّما جعل الجواب للقَسَمِ لفظًا ومعنًى - إذا تقدم - لأن تقدُّمَهُ على الشرط يدل[٢] على العناية والاهتمام به، فكان جَعْلُ الجواب له أَوْلَى[٣] من جعله للشرط.

● **قوله: (وإنْ توسط بتقدم الشرط [أو غيره...):**

يعني: وإنْ تَوَسَّط القَسَمُ بتقدم الشرط عليه][٤] أو بتقديم غير الشرط عليه جاز أن يعتبر القسم بأن يجعل الجواب له، وجاز أن يلغى: بأن يجعل الجواب للشرط.

● **قوله: (كقولك[٥]: أنا واللَّـه إنْ تأتِني آتِك[٦]):**

هذا مثال تَوَسُّط القَسَمِ مع تقدم المبتدأ، وهو (أنا) على القسم، وهو (واللَّـه)، والمبتدأ غير الشرط، وقد ألغي القسم وجُعِلَ الجواب للشرط؛ ولذلك جزمه فقال: (آتك)[٧]، وأصله: آتيك[٨]، فجزمه بحذف الياء.

● **قوله: (وإنْ تأتني لآتينَّك):**

تقديره: أنا واللَّـه إنْ تأتني[٩] لآتينَّك، وهذا مثال اعتبار القَسَمِ مع تقدم غير الشرط؛ لأنه جعل الجواب للقسم؛ بدليل دخول اللام ونون التأكيد.

فوجه إلغائِهِ: أنه لما تَوَسَّـط بين المبتدأ وهو (أنا)، و بين[١٠] خبره[١١] وهو (إنِ) الشرطية وما بعدها صار القسم كالحشو فألغي في اللفظ، وأما في المعنى فالجملة المتوسطة[١٢] بينهما هي المقسم عليها.

وأما وجه اعتباره، فلأنه[١٣] يُجْعَل[١٤] القسم وجوابه خبر المبتدأ، كأنه قال: أنا

(١) انظر: شرح الكافية (٢/ ٣٩١).

(٢) في (س): لأن تقدمه يدل. وفيه تكرار لما قبله.

(٣) في (س): أولًا. وهو تصحيف ظاهر.

(٤) ساقط من (خ، س).

(٥) في (س): كقوله.

(٦) في (س): لآتينك.

(٧) في (س): لآتك.

(٨) في (س): آتينك. وليس كذلك.

(٩) في (خ، س): آتيتني.

(١٠) ليست في (ك).

(١١) في (س): الخبر.

(١٢) في نسخ التحقيق: (المتوسط)، وقد أثبت ما أراه الصواب؛ لأن (الجملة) مؤنث، فينبغي وصفه بمؤنث.

(١٣) في (ك): فلا.

(١٤) في (س): جعل.

واللّـه إنْ تأتني لآتينَّك[١].

ومثال توسط القسم مع تقدم الشرط عليه نحو (إن تأتني فواللّـه لآتينَّك)، فيجوز أيضًا أن يعتبر[٢] الشرط فيجعل[٣] الجواب له، وتجزمه لأن تقدمه على القَسَمِ يدل على الاعتناء به، فتعتبره وتلغي القسم، فتقول: (إنْ تأتني واللّـه آتِك[٤])، وتُصَيِّر القسم[٥] عند اعتبار الشرط كالحشو؛ لأنه توسط بين الشرط والجزاء، وهما المقسم عليهما[٦] في المعنى، ويجوز أن تعتبر القَسَمَ بأن تجعل الجواب له ولا تنظر إلى الشرط مع تقدم الشرط فتقول: (إنْ تأتني فواللّـه لآتينَّك)، وإنَّما جاز ذلك[٧] لأنه يمكن اعتبارهما معًا، فقوله: (لآتينّك)[٨] جواب القَسَمِ، فلذلك دخلت اللام ونون التأكيد، وجواب الشرط القَسَمُ وما بعده، ودخول الفاء على القسم يُشعر بأنه[٩] جواب الشرط، ويلزم[١٠] دخول الفاء لذلك.

● قوله: (وتقدير القسم كاللفظ):

أي: وتقدير القسم في أول الكلام قبلَ الشرط حكمه حكم القسم الملفوظ به في كون الجواب للقسم لفظًا ومعنًى، وفي لزوم الشرط المضي لفظًا أو معنًى[١١] على ما تقدم.

● قوله: (مثل: ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا ﴾ [الحشر: ١٢][١٢]، ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ ﴾ [الأنعام: ١٢١][١٣]):

---

(١) في (خ): فواللّـه لآتينك. وقد أثبتنا ما هو الأنسب.

(٢) في (خ): أن يعتبر وأن يلغى.

(٣) في (س): فيحصل. وهو من تصحيف الناسخ.

(٤) في (ك): لآتك. وليس كذلك؛ لأن وجود اللام يدل على أن الجواب للقسم.

(٥) ساقط من (س).

(٦) في (س، ك): عليه.

(٧) ليست في (ك).

(٨) في (خ): فواللّـه لآتينك.

(٩) في (س): بأنها.

(١٠) في (س): ويلزمه.

(١١) ساقط من (ك).

(١٢) وتمامها: ﴿ ... لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾.

(١٣) من قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ ... إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾.

فالقَسَمُ هاهنا مُقَدَّرٌ، كأنه قال: واللَّـه لئن أخرجوا، وجوابه:[١] ﴿ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ [الحشر: ١٢]، فدخول[٢] حرف النفي وعدم جزم قوله: ﴿ لَا يَخْرُجُونَ ﴾ دليلٌ على أن هناك قَسَمًا مُقَدَّرًا، وأن الجواب له، وأنه لو كان جوابًا لـ (إنِ) الشرطية لجزمه وقال: لا يخرجوا، وتقدير الآية الثانية: واللَّـهِ إنْ أطعتموهم إنكم لمشركون[٣]، ولو كان جوابًا للشرط للزم دخول الفاء وقال: فإنَّـكم لمشركون.

● قوله: (فـ (أما) للتفصيل[٤]):

يعني أنَّ وضعها على أنْ يُفَصَّلَ بها النِّسَبُ[٥]، والمراد بالنِّسَبِ: الجُمَلُ التي فيها نسبة، نحو (أمَّا زيد فعالم، وأمَّا بكر فجاهل)، إلَّا أنهم لم يلتزموا تَـكرار (أمَّا)، فقد تُـكَرَّرُ[٦] كما ذكرناه، وقد[٧] لا تُـكَرَّرُ، كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران: ٧]، ولم يذكر بعد ذلك (أمَّا) أخرى، قال الشيخ: (ولما لزمتها الفاء كما مثلناه[٨] في الآية، عُلِمَ بذلك أَنَّ (أمَّا) شرطية، فلذلك عُدَّتْ من حروف الشرط؛ لأن معناها معنى الشرط، إذْ هي مستلزمة لشيئين أحدهما يستلزم الآخر كاستلزام[٩] الشرط الجزاء[١٠]، فإذا قلت: (أمَّا زيد فقائم)، فكأنك قلتَ: مهما يكن من شيء فزيد قائم، وهذا الذي يرشد إليه المعنى؛ لأن اللفظ كان كذلك)[١١]، قال الشيخ: (وتقديرهم إيَّاها بـ (مهما) ليس بحقيقة، وإنَّما هو تمثيل)[١٢].

● قوله: (والْتُزِمَ حذف فعلها):

وهو قولنا: (يكن)، قال الشيخ: (وذلك لأن المقصود بها[١٣] حكم الاسم

---

(١) ساقط من (س).
(٢) في (س): فدخل.
(٣) ليست في (س).
(٤) في (خ، س): للتفصيل وهي مشددة.
(٥) في (ك): نسب.
(٦) في (س): تكررت.
(٧) هذا تعبير يرفضه النحاة؛ لأن (قد) لتحقيق الإثبات.
(٨) في (س): كما ذكر.
(٩) في (ك): كما يستلزم.
(١٠) في (خ): للجزاء.
(١١، ١٢) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٣٢).
(١٣) ليست في (س).

الواقع بعدها)[١].

● **قوله: (وَعُوِّضَ بينها وبين فائها جزء مما في حَيِّزِهَا):**

أي: في[٢] حيز الفاء، أي: عُوِّضَ بين (أما) وبين (الفاء) جزء مما[٣] بعد (الفاء)؛ ليكون عوضًا عن الفعل المقدر المحذوف، ولكراهة أن يلي الفاء (أمَّا)[٤]، ألا [ترى أنك إذا][٥] قلت: (أمَّا زيد فمنطلق)، فكأنك[٦] قلت: مهما يكن من شيء فزيد منطلق؟ فقدمت (زيدًا) تقديرًا.

● **قوله: (وهو معمول لما في حَيِّزِها مطلقًا):**

يعني أن الاسم الواقع بعد (أما) - سواء كان مرفوعًا أو منصوبًا - جزء مما بعد (الفاء)، والعامل فيه ما في[٧] حَيِّزِ (الفاء)، فإذا قلت: (**أمَّا يوم الجمعة فزيد منطلق**)، فـ (يوم الجمعة) ظرف، والناصب له (منطلق) الواقع بعد (الفاء).

● **قوله: (وقيل: هو معمول للمحذوف مطلقًا):**

يعني أنَّ بعضهم قال: الواقع بعد (أمَّا)[٨] معمول للفعل المحذوف مطلقًا، قال: لامتناع أن يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها، فإذا قلت: (أمَّا يوم الجمعة فزيد منطلق)، تقديره: مهما تذكر يوم الجمعة، فإذا قلت: (أمَّا زيد فمنطلق)، فتقديره: مهما ذكر زيد في يوم[٩] انطلاقه فهو منطلق، ذكره ركن الدين[١٠]، وهو ضعيف[١١]، أي: القول بأنَّ العامل فعل مقدر؛ لأنه يستلزم أن يجوز في كل واحد من المثالين الرفع والنصب على حسب ما يقدر، وذلك لا يجوز[١٢] بالاتفاق.

---

(١) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٣٢).
(٢) ليست في (س).
(٣) في (ك): ما بعد.
(٤) ليست في (ك).
(٥) ساقط من (ك).
(٦) هذا هو مذهب المبرد، انظر: المقتضب (٢/ ٧٠)، وقد اختاره ابن الحاجب، انظر: شرح ابن الحاجب على الكافية (ص١٣٢).
(٧) ليست في (س).
(٨) في (س): الفاء.
(٩) في (س): في يوم الجمعة انطلاقه.
(١٠) انظر: الوافية في شرح الكافية (ص٣٣٢).
(١١) وقد ضعفه ابن الحاجب أيضًا، فقال في شرح الكافية (ص١٣٢): وليس بشيء.
(١٢) في (س): يجوز. وهو خطأ سببه النسخ.

● **قوله: (وقيل: إنْ كان جائز التقديم فمن الأول، وإلّا فمن الثاني):**

هذا قول ثالث فيه تفصيل، فوافقوا أهل القول الأول في نحو (أمَّا يوم الجمعة فزيد منطلق) في أنَّ العامل ما بعد الفاء، ووافقوا[١] أهل القول الثاني في نحو (أما يوم الجمعة فإنِّي منطلق) في أنَّ العامل في (يوم الجمعة) فعل مقدر، قالوا: لأنَّ (إنَّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لاقتضائها صدر الكلام، قال الشيخ: (وما قالوه يلزم في فاء الجزاء؛ لأنه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[٢]، فإنْ زَعَمُوا أنَّه خولف هذا الأصلُ في الفاء فعمل ما بعدها فيما قبلها لغرضٍ، وهو ذِكْرُ المقصود متقدمًا[٣]، وليكون عوضًا)[٤]، قال الشيخ: (فلا يبعد أن يخالف ذلك في أن يعمل ما بعدها فيما قبلها للغرض المذكور)[٥]، قال ركن الدين: « وفيما قاله نظر؛ لوجود مانِعَيْنِ، وهما (الفاء) و (إنَّ)، فلا يلزم من المخالفة لغرضٍ مع[٦] وجود مانعٍ واحد - وهو الفاء - المخالفة مع وجود مانعين على ما تقدم، [والله - عز وجل - أعلم][٧] »[٨].

* * *
* *
*

---

(١) في (ك): فوافقوا.

(٢) في (خ): قبلها لغرض.

(٣) في (ك): متقدم. وليس كذلك؛ لأنه حال فينصب.

(٤، ٥) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٣٢).

(٦) ليست في (س).

(٧) ساقط من (خ، ك)، ولعله زيادة من (س).

(٨) انظر: الوافية في شرح الكافية (٣٣٢).

[حروف الردع]

● قوله[١]: (حرف الردع: كلَّا):

تقول لمن قال: (فلان يبغضك أو يشتمك): كلَّا؛ أي: ليس الأمر كذلك، فقولك: (كلَّا): ردع له وتنبيه له على الخطأ فيما قال، ومنه قوله تعالى [بعد قوله][٢]: ﴿رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ﴾ [الفجر: ١٦][٣]: ﴿كَلَّا﴾ [الفجر: ١٧][٤]؛ أي: ليس الأمر كذلك، فإنَّ تقدير الرزق على المؤمن ليس إهانةً له، بل لمصلحة عَلِمَهَا اللَّه سبحانه[٥] يعود نفعها عليه[٦].

قال الشيخ: (وقد تأتي (كلَّا) بعد الطلب لنفي الإجابة، كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ﴾ [المؤمنون: ١٠٠][٧] بعد قوله: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون: ٩٩، ١٠٠][٨])[٩]، قال نجم الدين: « ذلك ردع للطالب »[١٠].

● قوله: (وبمعنى: حقًّا):

أي: قد جاء قوله (كلَّا) بمعنى (حقًّا)، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦]؛ أي: حقًّا إنَّ الإنسان لَيَطْغَى، قال نجم الدين: « ونحو ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ [المدثر: ٣٢]، و ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ﴾ [القيامة: ٢٦]، و ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ﴾ [القيامة: ٢٠] »[١١]، قال الشيخ: (ويجوز أن تكون في هذا الوجه اسمًا، وهو إذا كانت بمعنى (حقًّا)، وبُنِيَ لموافقته للوجه الثاني وهو كونه بمعنى الردع، قال[١٢]: لأن

---

(١) في (خ، س): حروف. (٢) ساقط من (ك).
(٣) من قوله تعالى: ﴿وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ ...﴾.
(٤) من قوله تعالى: ﴿كَلَّا ۖ بَل لَّا تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ﴾.
(٥) ليست في (ك)، وجاء مكانها في (خ): تعالى.
(٦) في (خ): على المؤمن نفعها. وفي (ك): عليه نفعها.
(٧) من قوله تعالى: ﴿لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾.
(٨) من قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ ...﴾.
(٩) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٣٣). (١٠، ١١) في شرح الكافية (٢/ ٤٠٠).
(١٢) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٣٢).

النحويين حَكَمُوا بحرفيته[١] لما فهموا من كونه[٢] لتحقيق الجملة وتأكيدها كـ (إنَّ) المشددة المكسورة)[٣]، قال نجم الدين: « وإذا كانت بمعنى (حقًّا) لم يجز الوقف عليها لأنها من تمام ما بعدها، ويجوز ذلك إذا كانت للردع لأنها ليست من تمام ما بعدها »[٤].

* * *

* *

*

---

(١) في (ك): بحرفيتها. (٢) في (ك): كونها.

(٣) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٣٣). (٤) في شرح الكافية (٢/ ٤٠٠، ٤٠١).

[تاء التأنيث]

● **قوله: (تاء التأنيث...):**

هي من الحروف، وهي متحركة وساكنة، **فالمتحركة تختص بالاسم**، نحو (ضاربة) و (فاطمة) والساكنة - كما قال[١] - **تلحق الماضي لتأنيث المسند إليه، فإنْ كان ظاهرًا غير حقيقي** - يعني: المسند إليه - **فأنت مُخَيَّرٌ**؛ تقول[٢]: (طلعت الشمسُ) و (طلع الشمسُ)، وقد تقدم تفصيل ذلك وتحقيقه.

● **قوله: (وأما إلحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف):**

يعني مثل: (قاما الزيدان)، و (قاموا الزيدون)، و (قمن النساء)، فلا يقدر الألف في (قاما الزيدانِ)، والواو في (قاموا الزيدون)، والنون في (قمن النساء) ضمائر؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون للفعل فاعلان، وهما الضمير والاسم الظاهر المثنى وهو (الزيدان)، أو المجموع وهو (الزيدون) و (النساء)، وذلك لا يجوز، ولكن حملها النحويون[٣] على أنها حروف أُتِيَ بها للدلالة على[٤] حال الفاعل في كونه مثنًّى أو مجموعًا[٥]، كما أُتِيَ بـ (تاء التأنيث) لتدلَّ على أن الفاعل مؤنث، وعلى ذلك حمل قوله تعالى[٦]: ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [الأنبياء: ٣][٧]، وكذلك قولهم: (أكلوني البراغيث)[٨]، وقيل[٩]: هذه ضمائر، والظاهر بعدها بدل منها. وقيل[١٠]: بل هي ضمائر، وما بعدها مبتدأ، والفعل

---

(١) ابن الحاجب في الكافية. (٢) في (خ، ك): نحو.

(٣) هذا رأي سيبويه ومتابعيه، انظر: شرح التصريح (١/ ٢٧٦).

(٤) ليست في (ك).

(٥) في (س): أو مجموع. وليس كذلك؛ لأنه خبر كان فينصب.

(٦) ليست في (س).

(٧) من قوله تعالى: ﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ... هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾.

(٨) حكى بعض النحويين أنها لغة طيء، وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة. انظر: الأشموني (٢/ ٤٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٧٦).

(٩، ١٠) انظر تفصيل ذلك في: الأشموني (٢/ ٤٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٧٦).

المتقدم خبر[١] تقدم[٢] عليها، كأنه قال: (الزيدون قاموا)، و (الزيدان قاما)[٣]، [والله أعلم][٤].

* * *

* *

*

(١) وذلك ضعيف؛ لأن الإخبار بالجملة الفعلية عن الاسم يلبس بالفاعل.

(٢) في (خ): متقدم.

(٣) في (س): قدم مثال المثنى على المجموع.

(٤) ساقط من (خ، ك)، ولعله زيادة من (س).

[التنوين]

● **قوله: (التنوين: نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل):**

* **قوله: (نون ساكنة):** دخل (مِنْ) و (عَنْ) و (لَدُنْ)[١] ونحوه.

* **قوله: (تتبع حركة الآخر):** خرج عنه نحو ذلك، وإنّما قال: (تتبع حركة الآخر) و[٢] لم يقل: (حركة[٣] الاسم)، ليدخل فيه تنوين الترنم لأنه غير مختص بالاسم.

* **قوله: (لا لتأكيد الفعل):** احتراز من نون التأكيد؛ فإنها ساكنة تتبع حركة الآخر ولكنها[٤] لتأكيد الفعل نحو (اضْرِبَنْ).

● **قوله: (وهو للتمكين والتنكير والعوض والمقابلة والترنم):**

يعني أنه خمسة أنواع:

* **فالتمكين:** كل تنوين دل على أمكنيّةِ[٥] الاسم الداخل هو عليه، ومعنى الأمكنيَّةِ أنه لم يشبه الفعل، وأنه يدخله الإعراب كله، وذلك نحو (زيد) و (رجل).

* **والثاني: تنوين التنكير:** وهو ما دخل للدلالة على أن[٦] الاسم الداخل هو عليه نكرةٌ، قيل: ويختص بأسماء الأفعال والأصوات، رواه نجم الدين؛ نحو « (سيبويهِ وسيبويهٍ آخر)، و (صه وصهٍ)، و (أفّ وأفٍّ)[٧] »[٨]، قال[٩] الشيخ في شرحه[١٠]: (إنَّ تنوين (رجلٍ) للتنكير؛ لأنه لو سمي به علمًا لبقي[١١])[١٢]،

---

(١) في (خ): ولن.
(٢) ساقط من (خ، ك).
(٣) ليست في (س).
(٤) في (خ): ولكنه. وليس كذلك؛ لأن الهاء ترجع إلى النون وهي مؤنث، إلا إذا اعتبر أن النون حرف فهي مذكر.
(٥) في (س): أمكنته.
(٦) ليست في (ك).
(٧) جاء بدَله في (س): مهْ ومهٍ.
(٨) في شرح الكافية (١/ ١٣).
(٩) في (س): ولو قال.
(١٠) ساقط من(س).
(١١) أي: التنكير.
(١٢) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٣٣).

ولم يستبعد نجم الدين[١] كونه للتنكير.

* **الثالث: تنوين العوض**: وهو ما لحق المضاف عوضًا عن[٢] المضاف إليه؛ نحو (يومئذٍ)[٣] و (حينئذٍ)، فالتنوين في (إذ) عِوَضٌ عما يضاف إليه، تقديره[٤]: يوم إذْ كان كذا، وكذلك[٥] نحو قوله تعالى: ﴿ كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ ﴾ [الأنبياء: ٩٣][٦]، تقديره: كلهم[٧]، وكذلك التنوين في (جوارٍ) فإنّه عوض عن الياء، أو عن حركة الياء على ما تقدم.

* **الرابع: تنوين المقابلة**: نحو (مسلمات) و (عرفات)، وهي نونٌ تُلْحَقُ بآخر جمع المؤنث السالم لمقابلة النون التي في جمع المذكر السالم نحو (مسلمين)؛ لأنه لا يمكن أن تكون تلك النون للتمكين لأن (عرفات) غير منصرف، ولا للتنكير لأنه علم، ولا للعوض لعدم الإضافة، فلذلك قيل: إنَّها للمقابلة، وهل[٨] تنوين جمع المؤنث للمقابلة إذا سمي به فقط أو مطلقًا؟ ففيه قولان، والظاهر الإطلاق للطرد، والله أعلم.

* **والخامس: تنوين الترنُّم**: وهو ما يلحق بأواخر الأبيات والأنصاف المصرّعةِ[٩] لتحسين الإنشاد، كقول الشاعر[١٠]:

---

(١) انظر: شرح الكافية (١/ ١٣).
(٢) في (ك): من.
(٣) ساقط من(س).
(٤) في (س): تقدير.
(٥) في (س): وكذا.
(٦) من قوله تعالى: ﴿ وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ ... ﴾.
(٧) في (س): كلهم إلينا راجعون. ولعلها زيادة في هذه النسخة.
(٨) في (س): وهو. وليس كذلك.
(٩) التصريع: أن يقسم البيت نصفين ويجعل آخر النصف من البيت كآخر البيت أجمع، ويجعل عروضه على زنة ضربه. انظر: الكافي في العروض والقوافي (ص٢٠).
(١٠) هو رؤبة بن العجاج، وقد تقدمت ترجمته (ص)، وقد نسب البيت إلى أبيه (العجاج)، والبيت في ملحقات ديوان رؤبة (ص١٨١) برواية:

تقولُ بنتي قَدْ أنَى أَناكا ... يا أبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا

ويروى بـ (تأنيا) مكان (يا أبتا).
والشاهد فيه: في قوله: (عساكا)؛ حيث لحقه تنوين الترنم لتحسين الإنشاد.
وانظر: سيبويه (١/ ٣٨٨)، (٢/ ٢٩٩)، وفيه: أو عساكن. والمقتضب (٣/ ٧١)، والخصائص (٢/ ٩٦)، والمحتسب (٢/ ٢١٣)، وأمالي الشجري (٢/ ٧٦ - ١٠٤)، والإنصاف (ص٢٢٢)، وابن يعيش (٢/ ١٢ و ٣/ ١٢٠ و ٧/ ١٣٢)، والخزانة (٢/ ٤٤١)، والهمع (١/ ١٣٢).

١٨٦. يا أَبَتَا علَّكَ أو عساكَا

وكذلك قول امرئ القيس:

١٨٧. قِفَا نَبْكِ من ذِكْرَى حبيبٍ ومنزلِ[1]

فإن لحق قافية مقيدة - أي ساكنةً - سمي الغالي لِقِلَّتِهِ، نحو قول الشاعر[2]:

وَقَاتِمِ الأعماقِ خاوي المخترقنْ

يجوز فتح القاف وكسرها[3]؛ فالفتح تخفيفًا، والكسر لالتقاء الساكنين.

واعلم أنَّ نون التنوين إذا لقيها ساكن كسرت لالتقاء الساكنين، ومنه قراءة[4]: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، وقد يحذف في الوصل قليلًا.

قال نجم الدين: « وإنَّما لم يجعل للتنوين صورة في الخط؛ لأن الكتابة مبنية

---

(١) تمامه:

بسِقْطِ اللِّوى بينَ الدَّخُولِ فحَوْمَلِ

وهو مطلع معلقة امرئ القيس، ورواية الديوان (فحومل). وسقط اللوى: منقطع الرمل، والدَّخول وحَوْمَل: موضعان.

انظر: شرح المعلقات السبع (ص١٠)، وشرح المعلقات العشر (ص٢)، والمنصف (١/ ٢٢٤)، والمحتسب (٢/ ٤٩)، وأمالي الشجري (٢/ ٣٩)، والإنصاف (ص٦٥٦)، وابن يعيش (٤/ ١٥ و ٩/ ٣٣)، والخزانة (٤/ ٣٩٧)، والأشموني (٣/ ٣٠٩)، وديوانه (ص٨).

والشاهد فيه هنا: لحوق تنوين الترنم، وذلك في قوله: (ومنزل).

(٢) القائل هو رؤبة، وقد تقدمت ترجمته عند أول وروده، وقد سبق تخريج البيت في حروف الجر مع اختلاف الاستشهاد به.

والشاهد فيه هنا: حيث لحق التنوين قافية ساكنة، ويسمى: التنوين الغالي.

(٣) قال الصبان (١/ ٣٢): « ويظهر لي جواز تحريكه بضمته الأصلية الثابتة له قبل لحوق التنوين، فيكون رجوعًا إلى الأصل »، وشرح التصريح (١/ ٣٦): « والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كما في (صه) و (يومئذ) »، وقد اختار ابن الحاجب الفتح؛ حيث قال في شرح الكافية (ص١٣٣): « والظاهر أن الفتح أولى ».

(٤) هي قراءة أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والأصمعي واللؤلؤي وعبيد وهارون، وزعم أبو الحسن أن عيسى بن عمر أجاز ذلك. انظر: البحر المحيط (٨/ ٥٢٨)، وابن يعيش (٩/ ٣٥).

على الوقف، والتنوين يسقط في الوقف »[1].

● **قوله: (ويحذف التنوين من العلم الموصوف بـ(ابن) مضافًا إلى علم):**

هذه ثلاثة شروط:

* **الأول: كونه علمًا،** فإنْ لم يكن علمًا لم يحذف، نحو (جاءني كريم ابن كريم).

* **الثاني: كونه مضافًا إلى علم،** فإنْ لم يكن مضافًا إلى علم لم يحذف، نحو (جاءني زيد ابن أخينا).

* **الثالث: أن يكون الابن صفة** فإنْ كان خبرًا لم يحذف، نحو (زيد ابن عمرو)، إذا جعلت (زيد) مبتدأ و (ابن عمرو) خبره.

ولا تحذف همزة (ابن) من الخطِّ إلَّا بتلك الشروط الثلاثة، وإنَّما اشترطت لأنه لما كثر استعماله في ذلك حذف التنوين للتخفيف، قال نجم الدين: « وحكم (الابنة) حكم (الابن) في ذلك، وفي الوصف بـ (بنت)[2] وجهان؛ يعني إذا قلت: (هند بنت عاصم)، هل[3] تحذف التنوين من (هند)؟ قال[4]: ففيه وجهان »[5].

* * *
* *
*

(١) انظر: شرح الكافية (٢/ ٤٠٢).
(٢) في (س): يثبت. وهو تصحيف ظاهر.
(٣) ليست في (س).
(٤) أي: نجم الدين في شرح الكافية (٢/ ٤٠٢).
(٥) انظر: شرح الكافية (٢/ ٤٠٢).

[نون التأكيد]

● **قوله: (نون التأكيد[١] خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة):**

قال الشيخ[٢] في شرح هذه[٣] المقدمة: هي النون التي تلحق آخر صيغة الأمر والمضارع لتأكيده.

* **قوله: (خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة):** فالفرق بينهما أن التأكيد بالخفيفة بمنزلة التأكيد باسم واحد، والتأكيد بالمشددة كالتأكيد باسمين.

● **قوله: (مع غير الألف):**

راجع إلى المشددة؛ لأنها مفتوحة إلا مع الألف في نحو (اضربانِّ)[٤] و (اضربنانِّ [يا نساء][٥]) فإنَّها تكسر تشبيهًا لها بنون[٦] التثنية؛ لوقوعها بعد ألفٍ[٧] زائدة.

● **قوله: (تختص بالفعل...):**

يعني أن نون التأكيد - خفيفة أو مشددة - **مختصة بالفعل المستقبل** الذي فيه معنى الطلب، نحو (**الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم**)؛ وإنَّما اختصت نون التأكيد بما فيه معنى الطلب لأنه لا يُؤَكَّدُ إلا ما كان مطلوبًا.

● **قوله: (وقلَّت مع النفي):**

وذلك لِعُرُوِّهِ عن معنى الطلب، وإنَّما دخلت فيه تشبيهًا له بالنهي لمَّا كانت صورتهما في اللفظ واحدة.

● **قوله: (ولزمت في مثبت القسم):**

يعني: لزمت نون التأكيد في جواب القسم ليتقرر ويتحقق كونه جوابًا بها[٨]،

---

(١) في (س): التوكيد.
(٢) ابن الحاجب في شرح الكافية (ص١٣٣).
(٣) ليست في (س).
(٤) سواء كانت الألف السابقة عليها للتثنية، أو الفارقة بين النونين؛ نون التأكيد ونون النسوة.
(٥) ليست في (س).
(٦) في (س، ك): بألف. وليس كذلك.
(٧) في (خ، س): الألف.
(٨) ليست في (خ).

ويفهم من قوله: (لزمت في مثبت القسم) أنها في غيره لا تلزم، وهو كما ذكر.

● **قوله: (وكثرت في مثل: إمَّا تفعلنَّ):**

وأصله: (إنْ ما تفعلنَّ)، فـ (إنْ) شرطية، و (ما) زائدة، وإنَّما كثرت في مثل ذلك لأنهم لما أكدوا (إنِ) الشرطية بزيادة (ما) عليها[١] رَأَوْا أَنَّ تأكيد ما هو المقصود - وهو الفعل - أولى، فأكدوه بنون التأكيد.

● **قوله: (وما قبلها - أي: وما قبل نون التأكيد - مع ضمير المذكرين مضموم):**

وذلك نحو (احضُرُنَّ يا رجال)، وأصله: احْضُرُونَّ[٢]، فالتقى ساكنان[٣]: الواو التي هي ضمير الجماعة ونون التأكيد، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمة لتدل[٤] على الواو المحذوفة.

● **قوله: (ومع المخاطبة مكسور):**

نحو (احضُرِنَّ يا امرأة)، وأصله: احضُرِينَّ؛ حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وبقيت الكسرة لتدل على الياء المحذوفة.

● **قوله: (وفيما عداه مفتوح):**

أي: ونون التأكيد[٥] فيما عدا ضمير الجماعة المذكرين[٦]، وفيما عدا ضمير[٧] المخاطبة[٨] المؤنثة؛ مفتوح، وذلك مع المفرد المذكر، ومع التثنية وجمع المؤنث؛ فتقول: (احْضُرَنَّ يا زيد)، (احضرانِّ يا زيدان)، و (احضرنانِّ يا نساء)، أما في المفرد فلأنها صارت مع الفعل كالمركب ففتح الجزء الأول وهو الفعل كـ (خمسة عشر)، وأما في التثنية وجمع المؤنث[٩] فلأن الألف لا

---

(١) ليست في (خ، ك).

(٢) لعلها: (احضرونن)؛ حذفت نون الرفع لتوالي النونات، فصارت: احضرونَّ، فالتقى ساكنان، فحذفت واو الجماعة، فصارت: احضرُنَّ.

(٣) في (خ): الساكنان.

(٤) في (س): تدل.

(٥) أراد: وما قبل نون التأكيد.

(٦) في (س): المذكورين.

(٧) ليست في (س، ك).

(٨) في (ك): المخاطب.

(٩) في (س): الجمع.

يكون ما قبلها إلا مفتوحًا.

● **قوله: (وتقول في التثنية وجمع المؤنث: اضربانِّ واضربنانِّ):**

يعني: بإثبات الألف، فلا يقال: فهلَّا حذفت الألف لالتقاء الساكنين وهما الألف ونون التأكيد كما حذفت الياء في المؤنثة، والواو في (احضُرُنَّ يا رجال)؛ لأنهم لو حذفوا الألف في هذا لالتبس المثنى بالمفرد المذكر، و في[1] جمع المؤنث يؤدي إلى ما فَـرُّوا منه، وهو الجمع بين النونات.

● **قوله: (ولا تدخلهما الخفيفة):**

أي: لا تدخل النون الخفيفة[2] مع فعل[3] الاثنين وفعل جماعة النساء؛ لأنهم لو أجازوا ذلك لأدَّى إلى أحد محذورين، وهما: تحريك النون الساكنة وهو خلاف وضعها، وإمَّا إلى الجمع بين ساكنين وذلك لا يجوز، **فإنْ قيل**: فقد جمعوا بين ساكنين في النون المشددة أيضًا، لأن النون المشددة من نونين؛ الأولى منهما ساكنة والألف قبلها ساكن! **فالجواب**: أنه يجوز الجمع بين ساكنين[4] إذا كان الأول حرف مدٍّ ولينٍ، والثاني مُدْغَمًا أي مشدَّدًا؛ نحو (دَابَّةٍ) و (شَابَّةٍ)، ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧][5]، ففي المشددة حصل الشرطان، وفي المخففة لم يحصل إلَّا أحدهما فلم يجز.

● **قوله: (خلافًا ليونس)[6]:**

فإنَّه أجازه واكتفى بأحد الشرطين على ما بيَّنَّاه، فقال: يجوز دخول النون الخفيفة مع فعل الاثنين وجماعة المؤنث. قال الشيخ[7]: وهو رديء.

---

(١) ليست في (خ، ك).

(٢) في (خ): معًا.

(٣) في (ك): فعلًا.

(٤) في (ك): الساكنين.

(٥) من قوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ... ﴾.

(٦) كتاب سيبويه (٢/ ١٥٧)، والجنى الداني (ص١٧٦)، وذكر معه الكوفيين.

(٧) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (ص١٣٤).

● قوله: (وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل):

أي: والنونان[١] الشديدة والخفيفة[٢] مع غيرهما؛ أي: مع غير التثنية وجمع المؤنث؛ لأن الخفيفة لا تكون معهما إلَّا عند يونس على ما ذكرناه، والشديدة[٣] لا يجوز أن تُحْذَفَ الألف لملاقاتها وإنِ التقى ساكنان؛ لأنه يلتبس بالمفرد لو[٤] حذفت، ويؤدي[٥] إلى الجمع بين النونات في جمع المؤنث على ما تقدم؛ [فلذلك استثناهما الشيخ[٦] لما كانت الألف لا تحذف معهما][٧]، وكلام الشيخ هاهنا تبيينٌ لحكم النونين[٨] الشديدة والخفيفة إذا كان الفعل الذي اتصلا به لتأكيده معتلًا؛ لأن الصحيح قد تقدم حكمهما[٩] معه، فنقول: لا يخلو الفعل المعتل إذا اتصلت به نون التأكيد، إمَّا أن يكون في آخره ضمير بارز حرف علة واو أو ياء، أو لا يكون، فإنْ كان في آخره ضمير بارز واو أو ياء نَظَرْتَ، فإنْ كان قبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة فإنَّهما يحذفان مع نون التأكيد لالتقاء الساكنين، كما يحذفان إذا لقيهما ساكن مع كلمة أخرى منفصلة؛ لأن الضمة تدل على الواو المحذوفة والكسرة تدل على الياء، وإنْ لم يكن[١٠] ما قبلهما من جنسهما لم يحذفا لا مع[١١] نون التأكيد[١٢] ولا مع غيرها، وإنْ لم يكن آخر الفعل ضمير متصل بارز، بل في آخره حرف علةٍ واو أو ياء ليست بضمير، فإنَّه لا يحذف مع نون التأكيد، سواء كان ما قبله من جنسه أو لا، وأما إذا لقيه ساكن من كلمة متصلة غير نون التأكيد فإنَّه يحذف إذا كان ما قبله من جنسه، فهذا الضابط يحصر جميع ما قصد[١٣] الشيخ، وذكر الشيخ في المقدمة ستة أمثلة [مُتَرَتِّبَةً على ما ذكرناه][١٤]، ونحن نوردها حتى يتضح لك المقصود إنْ شاء اللّه تعالى.

---

(١) في (ك): والنونات. وهو تصحيف ظاهر.
(٢) في (ك): الخفيفة والمشددة.
(٣) في (س): والشديد.
(٤) في (س): فلو.
(٥) في (س): أدى.
(٦) أراد ابن الحاجب في الكافية، وذلك بقوله: وهما في غيرهما.
(٧) ساقط من (خ، ك).
(٨) ليست في (س).
(٩) في (ك): حكمها.
(١٠) ليست في (ك).
(١١) في (خ): معا.
(١٢) في (س): النون للتأكيد.
(١٣) في (س): ما ذكره.
(١٤) ساقط من (خ، ك).

● قوله: (ومِنْ ثَمَّ قيل: هل تَـرَيِنَّ):

للمؤنثة، وأصله: تَرْأَيِينَنَّ، والياء الأولى من نفس الكلمة، والثانية ضمير المؤنثة، تحركت الياء الأولى وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، والتقى ساكنان الألف والياء الثانية، فحذفت الألف[١] لالتقاء الساكنين، ولم تحذف الياء الثانية لملاقاتها نون التأكيد؛ لأن ما قبلها مفتوح، فلو كان مكسورًا لحذفت، فتقول: (هل تَـرَيِنَّ يا امرأة) بكسر الياء مع نون التأكيد، كما تكسرها إذا لقيها ساكن من كلمة[٢] منفصلة نحو (هل تَـرَيِ القوم).

● قوله: (وتَـرَوُنَّ):

لجماعة الرجال، وأصله: تَرْأَيونَنَّ، تحركت[٣] الياء[٤] وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، فالتقى ساكنان الألف والواو، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقي ما قبلها مفتوحًا[٥] ليدل على الألف المحذوفة[٦]، ولم تحذف الواو لملاقاتها نون التأكيد لمَّا لم يكن ما قبلها مضمومًا؛ لأن الواو إذا كان ما قبلها مفتوحًا[٧] لم تحذف[٨] إذا لقيها ساكن، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧][٩]، فهذان المثالان[١٠] آخر كل واحد منهما ضمير، وليس ما قبله من جنسه.

● قوله: (وتَـرَيَنَّ واغْزُوَنَّ):

هذان المثالان للمفرد المذكر، وليس في آخرهما[١١] ضمير بارز، لكن في آخرهما[١٢] حرف علةٍ وهو لام الكلمة.

فالياء في قوله: (تَـرَيَنَّ) لا تحذف؛ لأن قبلها فتحة، وإنَّما تحذف لو كان قبلها

(١) في (س): الياء. وليس كذلك.
(٢) في (خ): من كلمة واحدة.
(٣) في (س): تحركة.
(٤) في (س): الياء وهي لام الكلمة.
(٥) في (س): مفتوح.
(٦) في (س): المحذوف.
(٧) في (س): محذوفًا.
(٨) في (س): لم تفتح.
(٩) من قوله تعالى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ... إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.
(١٠) في (س): المثلان.
(١١) في (س): أحدهما. وهو تصحيف.
(١٢) في (س): ما قبلها.

كسرة تدل عليها وكانت ساكنة، ولا تحذف هذه لا مع نون التأكيد ولا مع غيرها.

* وقوله: (اغْزُوَنَّ) لا تحذف الواو؛ لأنها ليست بضمير، وإنْ كانت تحذف إذا لاقاها ساكن غير نون التأكيد، تقول: (يا رجل اغزُ القومَ)؛ لأن ما قبلها ضمة تدل عليها، ولا تحذف مع نون التأكيد لأنها ليست ضميرًا، والنون كالجزء مما لحقته[1] فلم يكن لها حكم المنفصل[2] مع عدم الضمير.

● قوله: (واغْزِنَّ واغْزُنَّ):

فالأول[3] للمؤنثة، والثاني لجماعة الرجال.

* فأصل الأول: (اغزوين يا امرأة)، فحذفت الياء للساكنين[4] وهما: الياء ونون التأكيد، ثم نقلت الكسرة على الواو فحذفت، ثم حذفت الواو بعدها لالتقاء الساكنين، هي[5] ونون التأكيد، ؍وحذفت الضمة؍[6] وكسر[7] ما قبل النون؛ لأن ما قبلها[8] مكسور مع المؤنثة، ؍فبقي (اغْزِنَّ يا امرأة) بكسر الزاي؍[9].

* وأصل[10] (اغْزُنَّ يا رجال): اغْزُوُونَّ[11]، ثقلت[12] الضمة على الواو الأولى فحذفت الضمة، والتقى ساكنان الواو[13] الأولى والثانية، فحذفت الأولى لالتقاء الساكنين، وحذفت الواو الثانية لمَّا لاقت نونَ التأكيد وهي ساكنة، فصار[14]: (اغْزُنَّ ؍يا رجال؍[15]) ؍بضم الزاي؍[16].

---

(١) في (س): ما لحقته.

(٢) في (س): المنفصلة.

(٣) في (س): الأول.

(٤) في (س): لالتقاء الساكنين.

(٥) في (س): وهما الواو ونون... إلخ.

(٦) ساقط من (خ، ك)، وقد جاء فيهما بعد قوله: (وكسر ما قبل النون)، بحيث تصبح العبارة فيهما: (وكسر ما قبل النون بعد حذف الضمة).

(٧) في (خ): ثم كسر.

(٨) في (س): ما بعدها. وليس كذلك.

(٩) ساقط من (خ، ك)، ولعله زيادة في (س)؛ لأنها تنفرد بالكثير من الزيادات.

(١٠) في (س): قوله: (اغزن)، وأصله: (اغزوون).

(١١) في (ك): اغزون.

(١٢) في (س): فثقلت.

(١٣) ليست في (س).

(١٤) في (س): فقيل.

(١٥) ليست في (س).

(١٦) ساقط من (خ، ك).

فلذلك أورد الشيخ ستة أمثلة: ٱلأَوَّلَانِ آخرهما[١] ضمير ياء أو واو، وليس ما قبله من جنسه فلا يحذفان، والمثالان الأوسطان[٢] للمفرد المذكر، وليس في آخرهما ضمير، بل آخرهما حرف علة من نفس الكلمة واو قبلها ضمة وياء قبلها فتحة[٣]، ٫فلا يحذفان٫[٤] مع نون التأكيد لمَّا كانا[٥] من نفس الفعل[٦] ٫أي لامه٫[٧]، والمثالان الآخران في آخرهما ضميرٌ حرف علة واو أو ياء، قبل الواو ضمة، وقبل الياء كسرة، فيحذفان مع نون التأكيد.

هكذا[٨] ترتيب هذه[٩] الأمثلة على ما شرحه[١٠] الإمام يحيى[١١] في الأزهار[١٢]؛ فاعرف ذلك مُوَفَّقًا، فقد اجتهدت في تحقيقه وتلخيصه لكون هذه المسألة من دقيق ما أودع في هذه المقدمة وغامِضِه، ولا يكاد[١٣] يوجد ذلك مفصَّلًا في شرح من شروحها[١٤]، ٫واللَّـه الهادي٫[١٥].

● **قوله: (والمخففة تحذف للساكن):**

يريد أن نون التأكيد الخفيفة تحذف إذا لقيها ساكن؛ لأن إثباتها يؤدي إلى أحد محذورين؛ إمّا تحريكها وهي ساكنة، أو اجتماع ساكنين و هو[١٦] لا يجوز، فتقول: (اضربِ القوم) في (اضربن القوم)، **فإنْ قيل**: فما بالهم لا يكسرونها كما كسرت نون التنوين إذا لاقاها[١٧] ساكن نحو ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ﴾ [الإخلاص: ١، ٢]؟ **فالجواب**: أن التنوين لازم ودخول نون التأكيد[١٨] غير لازم، ولأنهم جعلوا

---

(١) في (س): أحدهما. وهو ظاهر التصحيف.
(٢) في (خ، س): الواسطان.
(٣) في (س): ياء قبلها فتحة وواو قبلها ضمة.
(٤) ساقط من (س).
(٥) في (س): كان.
(٦) الأفضل أن يقال: من الفعل نفسه.
(٧) ليست في (خ، ك)، ولعلها زيادة في (س).
(٨) في (س): هذا.
(٩) ليست في (س).
(١٠) في (س): على ما ذكره.
(١١) في (س): يحيى بن حمزة قدس اللَّه روحه. وفي (ك): يحيى عليه السلام.
(١٢) انظر: الأزهار الصافية، مبحث التنوين (٢/ ٢٥٠/ ب)، مبحث النون الخفيفة والثقيلة (٢/ ٢٥٦/ أ) وما بعدها.
(١٣) ليست في (ك).
(١٤) في (س): من شروح هذه المقدمة.
(١٥) ساقط من (س).
(١٦) ليست في (س).
(١٧) في (ك): لقيها.
(١٨) في (س): التوكيد.

للنون اللّاحقة [للاسم[١] على النون اللاحقة][٢] للفعل مزية في الثبوت.

● **قوله: (وفي الوقف):**

أي: والمخففة تحذف إذا[٣] وقف عليها، كما يحذف التنوين[٤] [في الوقف[٥]، وذلك إذا كان مكسورًا ما قبلها[٦] أو مضمومًا، كالتنوين يحذف][٧] في الوقف في حال[٨] الرفع والجر.

● **قوله: (فيُرَدُّ ما حذف):**

أي: لأجل نون التأكيد من حرف[٩] علة أو حرف[١٠] إعراب، فتقول: ([اضربي يا امرأة)، و (اضربوا يا رجال)، بإعادة حرفِ العلة عند حذف نون التوكيد][١١]، وتقول: (هل تَـرَيِنَّ يا امرأة؟)، و (هل تخشون يا رجال؟)، بإعادة نون الإعراب؛ لأن حرف العلة إذا كان ما قبله ليس من جنسه فهو غير محذوف مع نون التأكيد، وإنَّما رَدُّوا ما حذف لأجلها عند حذفها؛ لأنهم قدروها كالمعدومة، بخلاف التنوين في نحو (قاض) فإنَّه وإنْ حذف لفظًا في الوقف ونحوه لم تُـرَدّ الياء المحذوفة لأجله؛ لأنه لازم دخوله، ونون التأكيد غير لازمة على ما تقدم.

● **قوله: (والمفتوح ما قبلها تقلب ألفًا):**

أي: ونون[١٢] التأكيد المفتوح ما قبلها تقلب ألفًا، وذلك في نحو قوله:

---

(١) في (س): الاسم.
(٢) ساقط من (ك)، وقد وردت فيها بعد ذلك مقحمة وليس هو مكانها.
(٣) في (س): في الوقف إذا وقف عليها، وهو زيادة فيها.
(٤) جاء بعدها في (ك): للاسم على النون اللاحقة. وليس هو مكانه.
(٥) في (س): إذا وقف عليها.
(٦) في (س): قبلها مكسورًا.
(٧) ساقط من (ك).
(٨) ليست في (س).
(٩، ١٠) في (س): حروف.
(١١) ما بين المعقوفين ساقط من (س)، وجاء مكانه فيها قوله في (هل تضربن): (هل تضربون؟) بواو الضمير ونون الإعراب المحذوفين، وتقول في نحو (اضربن): اضربوا، بإعادة الضمير وهو الواو، فيكون قد زاد في (س) مثال المضارع المسبوق بالطلب.
(١٢) سقط العاطف في (خ).

١٨٨. وذا النَّصَبِ المنصوبَ لا تَعْبُدَنَّهُ ولا تعبدِ الشّيطانَ واللّـهَ فَاعْبُدا[١]

وأصله: فاعبدن، ومن ذلك قوله[٢] تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ[٣]﴾ [العلق: ١٥]، وقول امرئ القيس:

قِفَا نَبْـكِ من ذكرى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ[٤]

وأصله: (لنسفعن) و (قِفَنْ)؛ فأبدلت النون ألفًا، وذلك لما تقدم من أنها مشبهة بالتنوين.

وهو يبدل ألفًا في نحو (رأيت زيدًا)، وأما في حال الرفع والجر فلا يبدل على الفصيح[٥]، وكذلك[٦] نون التأكيد تبدل ألفًا إذا كان ما قبلها مفتوحًا، ولا تبدل إذا كان ما قبلها مضمومًا [أو مكسورًا][٧].

فاعرف ذلك مُوَفَّـقًا إن شاء اللّـه تعالى[٨]، واللّـه أعلم[٩] بالصواب[١٠].

* * *

---

(١) البيت للأعشى الكبير، وقد سبقت ترجمته (ص١٩١)، وهو في ديوانه (ص١٨٧) برواية:

وذا النصب المنصوب لا تنكنه ولا تعبد الأوثان..........

وهو من قصيدة قالها حين عزم على الإسلام، فمدح رسول اللّـه ﷺ، ثم غلبت عليه شقوته فمات على كفره.

والشاهد فيه: إدخال النون المخففة في (فاعبدن)، وقد أبدلها ألفًا في الوقف.

انظر: سيبويه (٢/ ١٤٩)، ورواية الصدر فيه: (فإياك والميتات لا تقربنها)، وأمالي الشجري (١/ ٣٨٤ و ٢/ ٢٦٨)، والإنصاف (٦٥٧)، وابن يعيش (٩/ ٣٩، ٨٨ و ١٠/ ٢٠)، والعيني (٤/ ٣٤٠)، والهمع (٢/ ٧٨)، وشرح التصريح (٢/ ٢٠٨)، والأشموني (٣/ ٢٢٦).

(٢) في (س): نحو قوله.

(٣) ليست في (ك)، والآية من قوله: ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ... ﴾.

(٤) تقدم ذكر البيت (ص٨٢٤)، مع اختلاف الاستشهاد.

والشاهد هنا: إبدال النون ألفًا، وذلك في قوله: (قفا)، وقد بينه الرَّصَّاص بما يكفي.

(٥) في (ك): على الصحيح الفصيح.

(٦) في (س): وكذا.

(٧) ليست في (ك)، ولكنها ذكرت في التعقيبة أسفل الصفحة.

(٨) ليست في (خ).

(٩) في (خ): واللّـه الهادي. وفي (س): واللّـه عز وجل أعلم.

(١٠) ليست في (س)، وفي (خ): إلى الصواب.

[تَمَّ كتاب[1]

منهاج الطالب إلى تحقيق الكافية لابن الحاجب][2]،

والحمد للَّـه علـى نعمـه الجسيمـة وأياديه السابغة[3] العميمة.

وأنـا أسـأل من عَظُـمَتْ قـدرته، وشـملت الخـلائـقَ رحمتُـهُ..

أن يجعـلَ مـا كَـدَحْتُ فيـه ولحـقني من الـنصب فـي جمعـه -

خالصًا لوجهه الكريـم، ووسيلـة وذخـيرة عنده إنَّـه هـو البر الرحيم،

وأن ينفع به، فهو العالم بالنية الصادقة في الاعتناء به، والاشتغال بتلخيصه[4]،

والباعث[5] على تأليفه، في نفع الإخوان الراغبين[6]، وإفادة المسترشدين؛

[لأني لم أقف على شرح لهذه المقدمة فيه فَحْصٌ وتتبعٌ للكلم بلغ مُناهُمْ

إلَّا وهو مشتمل على تطويل مُمِلٍّ أو اختصارٍ مُخِلٍّ،

فقصدت أن يكون هذا عاريًا عن الأمرين،

وباللَّـه الاستعانة والتوفيق،

وهو حسبنا ونعم الوكيل، ونعم المولى، ونعم النصير،

والصلاة والسلام على سيِّد الأنام][7].

* * *

* *

*

---

(١) عبارة (ك): تم كتاب منهاج الطالب إلى تحقيق الكافية لابن الحاجب بمَنِّ اللَّـه وكرمه ولطفه وتسديده، فللَّـه الحمد والمنة، ونحمده على كل نعمةٍ، اللَّـهم أزل عنا كلٍ نقمة، ووفر لنا كل نعمة، وادفع عنا الغلا والظلمة، بحق محمد خير آله... من عربٍ وعجمة، صلى اللَّـه عليهم أجمعين.

(٢، ٣) ليست في (س).

(٤) في (س): بتلخيصه عليه.

(٥) في (خ): وأن الباعث.

(٦) ليست في (س).

(٧) ساقط من (س)، وجاء بعدها في (خ) أربع كلمات غير مقروءة.

الفهارس الفنية

وتشمل ما يلي:

* فهرس الآيات القرآنية.
* فهرس الأحاديث النبوية.
* فهرس الأشعار.
* فهرس الأمثال.
* فهرس الأعلام.
* فهرس القبائل وأصحاب المذاهب.
* فهرس الأماكن.
* فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الآيات القرآنية

سورة النساء

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة الأعراف

سورة الرعد

سورة إبراهيم

سورة الحجر

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة مريم

سُورَةُ العَلَق

سُورَةُ القَدْر

سُورَةُ العَصْر

سُورَةُ قُرَيْش

سُورَةُ الإِخْلَاص

* * *
* *
*

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الصفحة

* * *
* *
*

فهرس الأشعار

الترتيب	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
	حنت نوار	أجنت	الرجز	شبيب بن جعيل وغيره	٥٠٨
الجيم	أومت بكفيها	لم أحجج	الرجز	عمر بن أبي ربيعة	٤٩٢
الحاء	من صد	لا براح	مجزوء الكامل	سعد بن مالك	٢٤٨
	قد كاد	أن يمصحا	الرجز	رؤبة	٧١٥
	ليبك يزيد	الطوائح	الطويل	الحارث بن نهيك وغيره	٢٠٠
	إذا غير النأي	يبرح	الطويل	ذو الرمة	٧١٦
	لقد كان لي	متزحزح	الطويل	جران العود	٦٩٥
	أخاك أخاك	سلاح	الطويل	إبراهيم بن هرمة وغيره	٣١٥
	وأنت من الغوائل	بمنتزاح	الوافر	إبراهيم بن هرمة وغيره	١٥١
الدال	وذا النصب المنصوب	فاعبدا	الطويل	الأعشى الكبير	٨٣٤
	فرد شعورهن	سودا	الوافر	عبد اللّٰه بن الزبير وغيره	٦٩٦
	في كلت رجليها	بزائده	الكامل	....	١٥٣
	يلومونني	لعميد	الطويل	....	٧٦٨
	فلا حسبا	الجدود	الوافر	جرير	٣٠١
	يبدو وتضمره	ويغمد	الكامل	الطرماح	٤٧٥
	وإن الذي حانت	يا أم خالد	الطويل	الأشهب بن رميلة	٦١٢
	كأنه خارجًا	مفتأد	البسيط	النابغة الذبياني	٣٣٢
	مقذوفة	بالمسد	البسيط	النابغة الذبياني	١٥٧
	قالت ألا ليتما	فقد	البسيط	النابغة الذبياني	٧٥٨
	ها إن تا عذرة	في البلد	البسيط	النابغة الذبياني	٧٨٧

الترتيب	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
	والمؤمن العائذات	والسند	البسيط	النابغة الذبياني	٤١٣
	ولولا الشعر	من لبيد	الوافر	الشافعي	٢٣٩
	فلا واللّـه	أبي يزيد	الوافر	....	٧٤١
	أزف الترحل	وكأن قد	الكامل	النابعة الذبياني	٨٠٣
	تاللّـه ربك	المتعمد	الكامل	عاتكة بنت زيد	٧٧٠
	فما واح	أبو لبد	الهزج	....	٥٩٧
	يا من يرى	الأسد	المنسرح	الفرزدق	٢٨٠
	من يكدني بسيِّئ	الوريد	الخفيف	أبو زبيد الطائي	٦٦٧
	قدني من نصر	الملحد	الرجز	حميد الأرقط وغيره	٤٩٦
الراء	تمنى ابنتاي	مضر	الطويل	لبيد	٧٨١
	أقسم باللّـه	عمر	الرجز	عبد اللّـه بن كيسبة	٤٦١،٤٦٠
	ما مسها	ولا دبر	الرجز	عبد اللّـه بن كيسبة	٤٦١
	فاغفر له	فجر	الرجز	عبد اللّـه بن كيسبة	٤٦١
	في بئر	وما شعر	الرجز	العجاج	٧٩٦
	فلا أب وابنا	وتأزرا	الطويل	الفرزدق وغيره	٣٨٧
	متى ما تلقني	وتستطارا	الوافر	عنترة بن شداد	٧٩٤
	لا أرى الموت	والفقيرا	الخفيف	عدي بن زيد وغيره	٧٢٩
	فيا الغلامان	شرا	الرجز	....	٢٧٨
	أطرق كرا	في القرى	مشطور الرجز	....	٢٩٥
	أكل امرئ	نارا	المتقارب	أبو داود الإيادي وغيره	٤٤٣
	فأصبحت أنى	شاجر	الطويل	لبيد بن ربيعة	٥٤٨
	إذا ابن أبي	جازر	الطويل	ذو الرمة	٣٠٣
	لها بشر	ولا نزر	الطويل	ذو الرمة	٢٨٣
	فأصبحوا	بشر	الطويل	الفرزدق	٣٩٦

الترتيب	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
	فأبت إلى فهم	وهي تصفر	الطويل	تأبط شرًّا	٦٥٠
	ضروب بنصل السيف	عاقر	الطويل	أبو طالب	٦١٠
	أما والذي أبكى	أمره الأمر	الطويل	أبو صخر الهذلي	٧٨٦
	أسرب القطا	أطير	الطويل	العباس بن الأحنف وغيره	٥٢٣
	لئن كان إياه	قد يتغير	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٤٩٠
	وأشرف بالغور	سميرها	الطويل	توبة بن الحمير الخفاجي	٤٩٧
	إما أقمت	وما تذر	البسيط	صفية الباهلية	٣٧٨
	يا أسم صبرا	ومنتظر	البسيط	لبيد وغيره	٢٨٧
	يا تيم تيم	عمر	البسيط	جرير	٢٧٩
	وأنني حيثما	فأنظور	البسيط	إبراهيم بن هرمة	١٥١
	فقالوا	خير	الوافر	رؤبة	٧٤٣
	ثم أضحوا	والدبور	الخفيف	عدي بن زيد	٧٠٥
	ما زال مذ عقدت	الأشبار	الكامل	الفرزدق	٤٠٤
	قدر أحلك	بدار	الكامل	مؤرج السلمي	٤٢٠
	كم عمة	عشاري	الرجز	الفرزدق	٥٤١
	يركب	جمهور	الرجز	العجاج	٣٢٦
	مخافة	المحبور	الرجز	العجاج	٣٢٦
	والهول	الهبور	الرجز	العجاج	٣٢٦
السين	أكر وأحمى	القوانسا	الطويل	عباس بن مرداس	٦٣٣
	لقد رأيت	مذ أمسا	الرجز	العجاج	٥٥٥
	عجائزا	خمسا	الرجز	العجاج	٥٥٥
	يأكلن	همسا	الرجز	العجاج	٥٥٥
	لا ترك	ضرسا	الرجز	العجاج	٥٥٥

الترتيب	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
	ولا تعيش	إلا تعسا	الرجز	العجاج	٥٥٥
	للـه يبقى	والآس	البسيط	أمية بن أبي عائذ	٧٤٤
	إذ ما دخلت	المجلس	الكامل	عباس بن مرداس	٥٤٨
	وبلدة ليس بها أنيس	العيس	الرجز	جران العود	٧٤٨،٣٦٠
	يا مرو إنَّ	لم ييأس	الكامل	الفرزدق	٢٨٧
الصاد	أتاني وعيد الحوص	الأحاوصا	الطويل	الأعشى الكبير	١٩١
	لدن غدوة	قالص	الطويل	....	٤٩٢
الضاد	بتيهاء قفر	بيوضها	الطويل	ابن أحمر الباهلي	٧٠٢
الطاء	حتى إذا جن	قط	الرجز	العجاج	٤٢٩
	فحور قد	وفي الرياط	الوافر	المتنخل الهذلي	٧٤٩
العين	رب من أنضجت	لم يطع	الرمل	سويد بن أبي كاهل	٥٢٣
	عوى ثم نادى	أربعا	الطويل	ابن عناب الطائي	١٣٤
	دعيني	مضاعًا	الوافر	عدي بن زيد	٤٥٩
	أنا ابن التارك	وقوعًا	الوافر	المرار الأسدي	٤٦٢
	ولقد شربت	وأربعا	الكامل	الأعشى الكبير	٥٦٧
	يا ليت أيام	رواجعا	الرجز	العجاج	٧٧٥
	أما ترى	ساطعا	الرجز	....	٥٤٥
	وهل يرجع	البلاقع	الطويل	ذو الرمة	٤٠٤
	إذا مت	أصنع	الطويل	العجير السلولي	٧٠٢
	أعد ذكر نعمان	يتضوع	الطويل	ينسب للإمام الشافعي	١٦٠
	يا حبذا أنت	والضلع	البسيط	....	٧٣٢
	دنوت تواضعا	وارتفاع	الوافر	البحتري	١٣٥
	سبقوا هوي	مصرع	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	٤١٦
	لا تجزعي	فاجزعي	الكامل	النمر بن تولب	٣٠٦

الترتيب	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
	فما كان حصن	في مجمع	المتقارب	العباس بن مرداس	١٦١
الفاء	فما الفضة البيضاء	صرف	الطويل	المتنبي	١٥٨
	بني غدانة	الخزف	البسيط	....	٣٩٥
	الحافظو عورة	وكف	المنسرح	قيس بن الخطيم	٦١١
	شعيبًا ونوحًا	واصرف	الطويل	....	١٧٦
	وباقي أسماء	فاعرف	الطويل	....	١٧٦
	تنفي يداها	الصياريف	البسيط	الفرزدق	١٥١
	للبس عباءة	الشفوف	الوافر	ميسون بنت بحدل	٦٦١
	أعجم وأنث	عرف	الكامل	نظم لم يعرف قائله	١٥٨
	عليه من اللؤم	لمستعطف	المتقارب	....	١٧٩
القاف	وإن امرءًا	سملق	الطويل	الأعشى الكبير	٤٨٧
	فحق له	موفق	الطويل	الأعشى الكبير	٤٨٧
	فلو أنك	صديق	الطويل	....	٧٧٢
	عدس ما لعباد	طليق	الطويل	يزيد بن مفرغ	٥١٣
	وإلا فاعلموا	في شقاق	الوافر	بشر بن أبي خازم	٧٦٥
	قد استوى	مهراق	الرجز	....	٧٥٣
الكاف	تجانف	لسوائكا	الطويل	الأعشى الكبير	٣٧٢
	يا أبتا	أو عساكا	الرجز	رؤبة	٨٢٤
	أتتك عنس	إياكا	الرجز	حميد الأرقط	٤٨٥
اللام	تزال حبال	جمل	الطويل	ليلى امرأة سالم بن قحفان	٧٠٧
	جزى ربه	وقد فعل	الطويل	أبو الأسود الدؤلي وغيره	١٩٦
	ضعيف النكاية	الأجل	المتقارب	....	٦٠١
	عهدت مغيثا	موئلا	الطويل	....	٢٠٢
	دعيني وعلمي	بأخيلا	الطويل	حسان بن ثابت	١٧٠

الترتيب	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
	محمد تفد	تبالا	الوافر	حسان بن ثابت وغيره	٦٧٦
	يذيب الرعب	لسالا	الوافر	أبو العلاء المعري	٢٣٩
	سمعت الناس	يلالا	الوافر	ذو الرمة	٦٩٨
	قلت إذ أقبلت	رملا	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٤٣٦
	الواهب المائة	أطفالها	الكامل	الأعشى الكبير	٤٠٦
	في فتية	وينتعل	البسيط	الأعشى الكبير	٥٠٢
	ومطرق ينفث	صل	السريع	....	١٧٠
	إذا ما أتيت	أفضل	المتقارب	غسان بن وعلة وغيره	٧٩٣
	ولكنما أسعى	أمثالي	الطويل	امرؤ القيس	٢١٢
	فقلت لها	وأوصالي	الطويل	امرؤ القيس	٧٠٨
	ولو أنما	من المال	الطويل	امرؤ القيس	٢١٠
	وترميني بالطرف	لا أقلي	الطويل	....	٧٩٧
	قفا نبك	فحومل	الطويل	امرؤ القيس	٨٢٤، ٨٣٤
	غدت من عليه	مجهل	الطويل	مزاحم بن الحارث العقيلي	٧٥٤
	كأن ثبيرا	مزمل	الطويل	امرؤ القيس	٦٦٨
	لم يمنع الشرب	أوقال	البسيط	أبو قيس بن الأسلت	٥٥٥
	كمنية جابر	مالي	الوافر	زيد الخيل	٤٩٥
	يا زيد زيد	فانزل	الرجز	عبد اللّه بن رواحة وغيره	٢٨٠
	كأن خصييه	حنظل	الرجز	خطام الريح المجاشعي وغيره	٥٧٠
	ربما تكره	العقال	الخفيف	أمية بن أبي الصلت وغيره	٥٢١

الترتيب	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
	لعمري ما أدري	بثمان	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٧٨٢
	فإن لا يكنها	بلبانها	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	٤٩٠
	وكل أخ	الفرقدان	الوافر	عمرو بن معد يكرب وغيره	٣٧١
	فقلت ادعي	داعيان	الوافر	الأعشى الكبير وغيره	٦٦٠
	من اجلك	عني	الوافر	....	٢٧٨
	أنا ابن جلا	تعرفوني	الوافر	سحيم بن وثيل	١٨٧
	ونحر مشرق	حقان	الهزج	....	٧٧٣
	ولقد أمر	لا يعنيني	الكامل	عميرة بن جابر وغيره	١٥٩
	أيها السائل	مني	الرمل	....	٤٩٦
الهاء	صبحنا الخزرجية	ذووها	الوافر	كعب بن زهير	٤٢٣
	فلم أقل مثلك	بلا مشبه	الرجز	....	٧٥٥
	إنما يعرف	ذووه	مجزوء الرمل	أبو العتاهية	٤٢٣
الياء	لا سيف إلا	إلا علي	مجزوء الكامل	....	٢٤٦
	مررت على وادي	واديا	الطويل	سحيم بن وثيل	٦٣٦
	أقل به ركب	ساريا	الطويل	سحيم بن وثيل	٦٣٦
	كأن العقيليين	بازيا	الطويل	القطامي	١٦٩
	فلو كان	مواليا	الطويل	الفرزدق	١٨١
	وآض	ذاويا	الرجز	....	٧٠٧

* * *
* *
*

فهرس الأمثال والأقوال المشهورة

* * *
* *
*

فهرس الأعلام

حَرْفُ ٱلخَاء

حَرْفُ ٱلدَّال

حَرْفُ ٱلذَّال

حَرْفُ ٱلرَّاء

حَرْفُ ٱلزَّاي

فهرس القبائل وأصحاب المذاهب

القبيلة/ أصحاب المذهب — الصفحة

* * *

فهرس الأماكن

المكان — الصفحة

فهرس المصادر والمراجع

المراجع المخطوطة:

- الإغفال، لأبي علي الفارسي، مصورة لدى الدكتور إبراهيم أبو عباة.

- الإقليد في شرح المفصل، لأحمد بن محمود بن عمر الجندي، مخطوطة في جامعة الإمام، رقم (ف ٣٦٠٩).

- إنباء أبناء الزمن في تاريخ اليمن، لابن القاسم يحيى بن الحسين السناني، جامعة الملك سعود، رقم (٢٤١ ص).

- البديع في علم العربية، لابن الأثير الجزري، (ج٢)، رسالة دكتوراه للدكتور صالح بن حسين العائد.

- التاج المكلل بجواهر الآداب، لعلي بن محمد بن هطيل، مكتبة جامعة الإمام، رقم (٥٨ف)، مصورة من مكتبة الشيخ محمد بن عبد اللّه آل عبد القادر الأنصاري بالمبرز الأحساء، رقم (ف ٥٠٣٥).

- التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب)، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.

- التنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة، لابن جني، مخطوطة في جامعة الإمام، رقم (١٠١٦ف).

- جوهرة الأصول وتذكرة الفحول، لأبي محمد الحسن بن محمد الرصاص، جامعة الملك سعود.

- شرح التسهيل، لابن مالك، نسخة مصورة من دار الكتب المصرية، رقم خاص (١٠)، وعام (٤٢٧٥٥).

- شرح جمل الزجاجي، لابن بابشاذ، مخطوطة في جامعة الإمام، رقم (٩٧٨ ف).

- شرح الكافية، للموصلي، مصورة لدى جامعة الملك سعود، رقم (١٠٩٩ ف).

- شرح كتاب سيبويه، لقاسم بن علي الصفار، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رقم (٥٧٣٩ ف).

- شرح اللباب، للفالي (قطب الدين محمد بن مسعود)، جامعة الإمام، رقم (٩٦٨٠ ف).

- شرح لمع ابن جني، للثمانيني (عمر بن ثابت الثمانيني)، مصورة لدى الدكتور إبراهيم أبو عباة.

- شرح لمع ابن جني، لابن الخباز (أحمد بن الحسين النحوي)، مصورة لدى الدكتور إبراهيم أبو عباة.

- شرح لمع ابن جني، لابن الدهان (سعيد بن المبارك قليج علي)، رقم (٩٤٩).

- شرح لمع ابن جني، للعبرتي (أسعد بن نصر العبرتي)، مصورة لدى الدكتور إبراهيم أبو عباة.

- شرح اللمع، لأبي الحسن علي بن الحسين الأصفهاني، رسالة دكتوراه للدكتور إبراهيم بن محمد أبو عباة.

- الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، مصورة عن نسخة راغب باشا في تركيا.

- المسائل الحلبية، لأبي علي الفارسي، رقم (٢٠٦) نحو تيمور، دار الكتب المصرية.

- معاني القرآن وإعرابه (ج٢، ج٤)، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (٢٨٨٨ ف، ٨٨٠٦).

- المقدمة الجزولية، دار الكتب الوطنية، القاهرة، رقم (٣٦٢) نحو تيمور.

المراجع المطبوعة:

حَرْفُ الأَلِفِ

- إتحاف فضلاء البشر، للدمياطي، مصر، ١٣٠٦هـ.

- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، نشر دار الكتب الثقافية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

- الأحاجي النحوية، لجار اللّه محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق مصطفى الحدري، حماة، ١٩٦٩م.

- أخبار النحويين البصريين، الحسن بن علي السيرافي، تحقيق طه الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، نشر مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.

- أدب الكاتب، لابن قتيبة، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٥٥هـ.

- الأزهية، للهروي (عبد المعين الطوخي)، دمشق، مجمع اللغة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، الطبعة الثانية.

- أساس البلاغة، لجار اللّه الزمخشري، دار الشعب، القاهرة، ١٩٦٠ - ١٩٦١م.

- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، للعلامة نور الدين علي بن محمد بن سلطان المشهور بالملا علي القاري، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- الأشباه والنظائر، للسيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

- الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، نشر دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

- إصلاح الخلل الواقع في شرح الجمل للزجاجي، البطليوسي، تحقيق حمزة النشرتي، الرياض، دار المريخ، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، الطبعة الأولى.

- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، الطبعة الثانية، دار المعارف، ١٩٥٦م.

- الأصمعيات، لعبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، دار المعارف - مصر، ١٩٦٧م.

- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، طبع مؤسسة الرسالة،

الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

– الأضداد في اللغة، تأليف محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الكويت، ١٩٦٠م.

– الأضداد، لأبي حاتم السجستاني (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد)، نشر أوغست هفنر المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩١٢م.

– إعراب ثلاثين سورة من القرآن، لابن خالويه، دار الكتب المصرية، ١٩٤١م.

– إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، نشر رئاسة ديوان الأوقاف بالعراق.

– إعراب القرآن، المنسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، نشر دار الكتاب اللبناني، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

– الأعلام (قاموس تراجم أشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، لخير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة.

– أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، لمحمد راغب الطباخ الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م، المطبعة العلمية، حلب.

– أعلام النساء، لعمر رضا كحالة، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

– الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري، دمشق، ط ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.

– الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، نشر مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

– الأفضليات، لأبي القاسم علي بن منجب بن سليمان المعروف بابن الصيرفي، تحقيق الدكتور وليد قصاب والدكتور عبد العزيز المانع، دمشق، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.

– الأفعال، لأبي القاسم علي بن جعفر المعروف بابن القطاع، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

– الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، بيروت، ١٩٠١م.

– الأمالي الشجرية، لضياء الدين أبي السعادات هبة اللّـه بن علي بن حمزة المعروف بابن الشجري، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان.

– الأمالي، لأبي عبد اللّـه محمد بن العباس اليزيدي، الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند ، ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م.

– الأمالي، لأبي علي القالي البغدادي، نشر دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

– أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، للشريف المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

– الأمالي النحوية، لابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمودي، نشر عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- أمثال العرب، للمفضل بن محمد الضبي، بعناية الدكتور إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

- الأمثال، لابن رفاعة، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار إحياء التراث العربي، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد اللّه بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م، مطبعة دار التأليف، مصر.

- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.

- الإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، للعلامة إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الياباني، نشر دار الفكر، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، بيروت - لبنان.

حَرْفُ ٱلبَاء

- البارع في اللغة، لأبي علي القالي، تحقيق هاشم الطعان، نشر مكتبة النهضة - بغداد، دار الحضارة العربية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.

- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان النحوي، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٩هـ.

- البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير الدمشقي، نشر مكتبة المعارف، سنة ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٧م.

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للعلامة محمد بن علي الشوكاني، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٩٥٨م.

- بغية المستفيد في تاريخ مدينة زبيد، لعبد الرحمن بن علي بن الديبع، تحقيق عبد اللّه الحبشي، نشر مركز الدراسات والبحوث، اليمن، صنعاء، ١٩٧٩م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق محمد المصري، طبعة وزارة الثقافة، دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

- البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة

الخامسة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

حَرْفُ ٱلتَّاء

- تاج التراجم في طبقات الحنفية، للشيخ أبي زين الدين قاسم ابن قطلوبغا، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٢م.

- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي، نشر دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية: عبد الحليم النجار، طبع دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م.

- تاريخ بغداد، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٤٩هـ/ ١٩٣١م.

- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، لأبي المحاسن المفضل بن محمد ابن مسعر التنوخي المعري، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، مطابع دار الهلال، الرياض، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- تاريخ اليمن السياسي، لمحمد يحيى الحداد، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م، دار الهنا للطباعة.

- التبصرة في القراءات السبع، للإمام أبي محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور محمد غوث الندوي، طبع الدار السلفية، الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- التبصرة والتذكرة، للصيمري، فتحي علي الدين، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- التبيان في تصريف الأسماء، للأستاذ الدكتور أحمد حسن كحيل، القاهرة، مطبعة السعادة، الطبعة السادسة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، للإمام محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.

- التخمير، للخوارزمي، رسالة دكتوراه لعبد الرحمن العثيمين، مكة المكرمة.

- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، مصورة عن نسخة الخزانة العامة بالرباط.

- تراجم بعض من أعيان دمشق من علمائها وأدبائها، للشيخ عبد الرحمن بن شاشو، ط ١٨٨٦م، بيروت، المطبعة اللبنانية.

- تزيين الأسواق بتفصيل أشواق العشاق لداود الأنطاكي، المطبعة الميمنية، القاهرة، ١٣٠٥هـ.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، مصر، دار الكتاب العربي، ١٣٩٧هـ.

- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر، بيروت.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للشيخ محمد بن أبي بكر الدماميني، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- التكملة (الجزء الثاني من الإيضاح العضدي)، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، طبع شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور كاظم بحر مرجان، طبعة سنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، بغداد.

- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، لابن جني، بغداد، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.

- التمثيل والمحاضرة، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، القاهرة، ١٩٦١م، مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف، الهند، ١٣٢٧هـ.

- توجيه إعراب أبيات ملغزة، للرماني، تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق، ط ١٩٥٨م، مطبعة الجامعة السورية.

- توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي المعروف بابن أم قاسم، تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الثانية، نشر مكتبة الكليات الأزهرية.

- التيسير بشرح الجامع الصغير، ط المكتب الإسلامي للطباعة والنشر (بدون تاريخ).

حَرْفُ الجِيم

- الجامع الصغير، للسيوطي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، نشر مؤسسة الرسالة ومؤسسة دار الأمل، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، بولاق، مصر، ١٣٠٨هـ.

- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، الطبعة الأولى، ١٩٦٤م، المؤسسة العربية للطباعة والنشر.

- جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، مصر، دار المعارف.

- جمهرة اللغة، لابن دريد، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥١هـ.

- الجنى الداني في حروف المعاني، لحسن بن قاسم المرادي، تحقيق طه محسن، طبع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الأربلي، الطبعة الثانية، النجف، ١٩٦٤م.

- جواهر تاريخ الأحقاف، للعلامة محمد بن علي عوض، مطبعة الفجالة الجديدة، طبعة ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.

- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن أبي الوفاء القرشي الحنفي، الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، حيدر أباد الدكن، ١٣٣٢هـ.

حَرْفُ ٱلحَاء

- ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه ، طارق عون الجنابي، مطبعة أسعد، بغداد.

- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر.

- حاشية البناني على شرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي على متن جمع الجوامع، نشر دار الفكر، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، بيروت - لبنان.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، بيروت، دار الشروق، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، الطبعة الثانية.

- حجة القراءات السبع، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، طبع مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- حديث ما أقسامها وأحكامها، للدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى، نشر النادي الأدبي بالرياض، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

- الحلل في شرح أبيات الجمل، لعبد اللّه بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق الدكتور مصطفى إمام، الطبعة الأولى، سنة ١٩٧٩م، مطبعة الدار المصرية، القاهرة.

- حل المعاقد في شرح القواعد لابن هشام، لأبي الثناء أحمد بن محمد الزيلي، ألفه سنة ٩٦٧هـ.

- حماسة البحتري، لأبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري، تحقيق لويس شيخو، بيروت، ١٩١٠م.

- الحماسة البصرية، للبصري، نشر عالم الكتب، بيروت - لبنان.

- الحماسة، لأبي تمام، تحقيق الدكتور عبد اللّه بن عبد الرحيم عسيلان، طبع ونشر إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، لكمال الدين أبي الفضل عبد الرزاق بن الفوطي، طبع مطبعة الفرات، بغداد، ١٣٥١هـ.

- أبو حيان النحوي، للدكتورة خديجة الحديثي، من منشورات مكتبة النهضة، بغداد، مطابع دار التضامن، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م.

- الحيوان، للجاحظ، المطبعة الحميدية، مصر، ١٣٢٣هـ وانظر الطبعة الثانية ، مطبعة عيسى البابي الحلبي، تحقيق عبد السلام هارون.

حَرْفُ ٱلخَاء

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، دار صادر، بيروت.

- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

حَرْفُ ٱلدَّال

- دراسات في كتاب سيبويه، للدكتورة خديجة الحديثي، نشر وكالة المطبوعات، الكويت.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة رحمه اللّـه تعالى، مطبعة السعادة، مصر.

- درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، القاهرة.

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، نشر دار الجيل، بيروت.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع (شرح جمع الجوامع)، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب المالكي، لابن فرحون، ط مصر، ١٣٢٩هـ/ ١٣٥١م.

- ديوان إبراهيم بن هرمة، تحقيق محمد جبار المعيبد، ط الآداب بالنجف، ١٣٨٩هـ.

- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

- ديوان أبي دؤاد الإيادي، تحقيق غوستاف فون غرنباوم، ضمن دراسات في الأدب العربي، دار الحياة، بيروت، ١٩٥٩م.

- ديوان أبي زبيد الطائي (شعر أبي زبيد)، جمعه وحققه الدكتور نوري حمودي القيسي، بغداد، ١٩٦٧م.

- ديوان أبي طالب (عم المصطفى ﷺ)، جمع عبد العزيز الكرم، مطبعة كرم، ١٩٥٥م.

- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، طبع ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

- ديوان أبي العتاهية، دار صادر، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

- ديوان أبي قيس بن الأسلت، تحقيق الدكتور حسن محمد باجودة، مطبعة السنة المحمدية.

- ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، تحقيق الدكتور محمد محمد حسين، الطبعة السابعة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان.

- ديوان أعشى همدان وأخباره (عبد الرحمن بن عبد اللّـه)، تحقيق حسن عيسى أبو ياسين، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، الطبعة الأولى.

- ديوان امرئ القيس، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤م، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

– ديوان أمية بن أبي الصلت، طبع بيروت، ١٣٥٣هـ.

– ديوان أيمن بن خزيم (أيمن بن خزيم الأسدي: أخباره وشعره)، جمع وتحقيق الطيب العشاس، مجلة حوليات الجامعة التونسية، العدد التاسع، سنة ١٩٧٢م.

– ديوان البحتري، تحقيق وشرح حسن كامل الصيرفي، ط دار المعارف، مصر.

– ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق عزة حسن، دمشق، ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.

– ديوان تأبط شرًّا، تحقيق علي ذو الفقار شاكر، نشر دار الغرب الإسلامي، طبع مطبعة المتوسط، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

– ديوان توبة بن الحمير الخفاجي، تحقيق خليل إبراهيم العطية، طبع مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٨م.

– ديوان جران العود، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م.

– ديوان جرير، المطبعة العلمية، مصر، ١٣١٣هـ الطبعة الأولى، نسخة ثانية: مطبعة دار المعارف، مصر، ١٩٧١م، تحقيق محمد أمين طه.

– ديوان الحارث بن حلزة، تحقيق هاشم الطعان، بغداد، ١٩٦٩م.

– ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

– ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة العدوي)، بشرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مطبعة طربين، دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

– ديوان رؤبة بن العجاج، آلات دروغولين المشهورة في مدينة ليبسيغ، سنة ١٩٠٣م. طبعة ثانية: نشر دار الآفاق الجديدة، بيروت، تصحيح وليم بن الورد البروسي، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.

– ديوان زهير بن أبي سلمى، طبع دار الكتب، ١٣٦٣هـ، القاهرة.

– ديوان زيد الخيل الطائي، تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف.

– ديوان الشافعي، جمعه وعلق عليه محمد عفيف الزغبي، نشر مكتبة المعارف حمص، سوريا، دار العلم للطباعة والنشر، جدة، الطبعة الثالثة، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٤م.

– ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق صلاح الدين الهادي، طبع دار المعارف، القاهرة.

– ديوان الطرماح، تحقيق الدكتورة عزة حسن، دمشق، ١٣٨٨هـ طبع مجمع اللغة العربية، دمشق.

– ديوان الطفيل الغنوي، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.

– ديوان العباس بن الأحنف، دار صادر، بيروت، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

– ديوان عبد اللّه بن الزبير (شعر عبد اللّه بن الزبير)، تحقيق يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

- ديوان عبيد بن الأبرص، دار صادر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

- ديوان عبيد اللّـه بن قيس الرقيات، دار بيروت للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م.

- ديوان العجاج برواية الأصمعي، تحقيق الدكتورة عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت - لبنان.

- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعيبد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٩٦٥م.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة، طبع دار صادر، دار بيروت. نسخة ثانية: مطبعة السعادة البهية، مصر، شرح محمد العناني.

- ديوان عمرو بن أحمر الباهلي، تحقيق الدكتور حسين عطوان، طبع مجمع اللغة العربية، دمشق.

- ديوان عمرو بن معد يكرب، تحقيق هاشم الطعان، مطبعة الجمهورية، ١٩٧٠م.

- ديوان عنترة بن شداد، طبعة مطبعة السعادة، بجوار محافظة مصر، القاهرة.

- ديوان الفرزدق، ط ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م، دار صادر، بيروت - لبنان. طبعة ثانية: ١٣٥٤هـ تعليق وشرح الصاوي.

- ديوان القطامي، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، أحمد المطلوب، بيروت، ١٩٦٠م.

- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق ناصر الدين الأسد، مطبعة المدني، ١٩٦٢م.

- ديوان كعب بن زهير (شعر كعب بن زهير)، المجمع العلمي البولوني، قراقو، ١٩٥٠م.

- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق سامي مكي العاني، بغداد، ١٩٦٦م.

- ديوان الكميت بن زيد، تحقيق عبد المتعال الصعيدي، نشر مكتبة دار الفكر العربي، القاهرة، مطبعة الرسالة.

- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

- ديوان مجنون ليلى، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة، نشر مكتبة مصر.

- ديوان مسكين الدارمي، تحقيق خليل عطية وعبد اللّـه الجبوري، طبعة دار البصري، بغداد، ١٣٨٩هـ.

- ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، تصحيح كرنكو، مطبعة القدسي، القاهرة، ١٣٤٢هـ.

- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق كرم البستاني، طبعة دار صادر، بيروت.

- ديوان الهذليين، دار الكتب، مصر، ١٣٦٩هـ.

- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، طبع مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

حَرْفُ ٱلرَّاء

- رغبة الأمل من كتاب الكامل، لسيد بن علي المرصفي، مطبعة النهضة، مصر، الطبعة الأولى،

١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- الرماني النحوي في شرحه لكتاب سيبويه، تأليف الدكتور مازن المبارك، نشر دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٤م.

- الروض الأنف، للسهيلي، المطبعة الجمالية، مصر، ١٣٣٢م.

حرف الزاي

- زهر الأكم في الأمثال والحكم، للحسن اليوسي، الطبعة الأولى، دار الثقافة، ١٩٨١م.

- الزهرة، لأبي بكر محمد بن سليمان بن أبي داود الأصفهاني، بعناية لويس نيكل وإبراهيم طوقان، بيروت، ١٩٣٢م.

حرف السين

- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر، بيروت، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، تخريج محمد ناصر الألباني، الطبعة الرابعة، نشر المكتب الإسلامي، ١٣٩٨م.

- سنن أبي داود، مطبعة دار الحديث، حمص، سوريا، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م.

- سنن الترمذي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، ١٩٣٧م، القاهرة.

- سنن النسائي للحافظ أبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٦٤م.

حرف الشين

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- شرح ابن عقيل.. قاضي القضاة بهاء الدين عبد اللّه بن عقيل العقيلي الهمداني، الطبعة الثالثة عشرة، ١٩٦٢م، مطبعة السعادة بمصر.

- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، نشر دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة ١٩٧٩م.

- شرح أبيات سيبويه، للنحاس، تحقيق أحمد خطاب، حلب، المكتبة العربية، ١٩٧٤م.

- شرح أبيات المغني، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، مطبعة زيد بن ثابت، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

- شرح الألفية، لابن الناظم، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، نشر دار الجيل، بيروت.

- شرح ألفية ابن معطي، لابن القواس، تحقيق علي موسى الشوملي، نشر مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- شرح التلخيص، للتفتازاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، بدون تاريخ.

- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، طبع سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- شرح حماسة أبي تمام، للخطيب التبريزي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، سنة ١٣٥٨هـ.

- شرح حماسة أبي تمام، لأبي علي المرزوقي، تحقيق عبد السلام هارون وأحمد أمين، الطبعة الثانية، مطبعة لجنة التأليف والترقي، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

- شرح ديوان امرئ القيس، حسن السندوبي، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م.

- شرح ديوان لبيد، إحسان عباس، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٦٢م.

- شرح شافية ابن الحاجب، للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، بعناية عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- شرح الشنتمري لشواهد الكتاب (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب)، ليوسف بن سلمان الشنتمري، طبع بهامش كتاب سيبويه، بولاق، مصر، ١٣١٦هـ.

- شرح شواهد المغني، للإمام جلال الدين السيوطي، بعناية الشيخ محمد محمود الشنقيطي، نشر لجنة التراث العربي.

- شرح الشيخ عبد المنعم عوض الجرجاوي على شواهد ابن عقيل، الطبعة الثانية، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق عدنان الدوري، بغداد، مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد اللّه جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة التجارية، طبعة مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الحادية عشرة، سنة ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، دار المأمون للتراث.

- شرح الكافية في النحو، لرضي الدين الأستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- شرح المشكل من شعر المتنبي، لعلي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق مصطفى السقا والدكتور

حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م، القاهرة.

- شرح المفصل، لابن يعيش، نشر عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة.

- شرح المعلقات السبع، للزوزني، مكتبة المعارف، بيروت - لبنان، ١٩٨٣م.

- شرح المعلقات العشر، للتبريزي، طبعة أوروبا.

- شرح ملحة الإعراب، للحريري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٤٩هـ.

- شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب في النجف، بغداد، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

- شروح سقط الزند (آثار أبي العلاء المعري)، طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٥م.

- شعر إبراهيم بن هرمة، تحقيق محمد نفاع حسين عطوان، طبع مجمع اللغة العربية، دمشق.

- الشعر والشعراء أو طبقات الشعراء، لأبي محمد عبد اللّه بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق الدكتور مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك النحوي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر عالم الكتب، بيروت، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م.

حَرْفُ ٱلصَّاد

- الصاحبي، لأبي الحسين أحمد بن فارس، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧م، تحقيق أحمد صقر.

- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- صحيح البخاري، تحقيق وتعليق محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمود النواوي ومحمد خفاجي، مطبعة الفجالة الجديدة، مصر، ١٣٧٦هـ.

- صحيح مسلم بشرح النووي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- الصناعتين، لأبي هلال العسكري، تحقيق علي بن محمد البجاوي، مصر، ١٩٥٢م، وطبعة مطبعة الحلبي، ١٩٧١م.

حَرْفُ ٱلضَّاد

- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، نشر دار الأندلس، ١٩٨٠م، الطبعة الأولى.

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، نشر دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان.

حَرْفُ ٱلطَّاء

- طبقات الشافعية، تأليف جمال الدين عبد الرحمن الأسنوي، تحقيق عبد اللّه الجبوري، دار

العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨١م.

- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، الهند، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

- طبقات الشعراء، لابن سلام الجمحي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- الطبقات الكبرى (لوائح الأنوار في طبقات الأخيار)، لأبي المواهب عبد الوهاب الشعراني، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م، مصطفى البابي الحلبي، مصر.

- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع دار المعارف، مصر.

حَرْفُ ٱلعَيْن

- عبث الوليد، للمعري، تحقيق ناديا علي الدولة، بيروت، الشركة المتحدة للتوزيع، بدون تاريخ.

- العسجد المسبوك والجوهر المحكوك في طبقات الخلفاء والملوك، للأشرف الغساني، تحقيق شاكر محمود عبد المنعم، نشر دار التراث الإسلامي، بيروت - لبنان، دار البيان، بغداد، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

- العقد على شرح الجامي لكافية ابن الحاجب، طبع سنة ١٣١٣هـ الهند.

- العقد الفريد، لابن عبد ربه الأندلسي، تحقيق محمد سعيد العريان، دار الفكر، بيروت.

- العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية، علي بن الحسن الخزرجي، مطبعة الهلال بالفجالة، مصر، سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.

- العلماء العزاب، عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، للجرجاني، بشرح الشيخ خالد الأزهري، تحقيق الدكتور البدراوي زهران، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م، دار المعارف، مصر.

- عيون الأخبار، لابن قتيبة الدينوري، مصورة عن طبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٤م.

حَرْفُ ٱلغَيْن

- غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب، جمع وشرح محمد خليل الخطيب، ط ١٣٧١هـ/ ١٩٥٠م.

- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، ط مصر، سنة ١٣٥١هـ وطبعة بيروت، ١٤٠٠هـ عناية براجستراسر.

حَرْفُ ٱلفَاء

- الفاخر في الأمثال، لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم، الطبعة الأولى، ١٩٦٠م، عيسى

البابي الحلبي وشركاه، مصر.

– الفائق في غريب الحديث، لجار اللّه الزمخشري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.

– فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط ١٣٨٠هـ المطبعة السلفية ومكتبتها.

– الفرائد الجوهرية في الطرف النحوية، طنطاوي جوهري، مطبعة الإسلام، ١٣١٦هـ.

– فرحة الأديب، لأبي محمد الأسود الغندجاني، مطبعة دار الكتاب، دمشق، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

– الفصيح، لأبي العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، طبع المطبعة النموذجية، القاهرة، ١٣٦٨هـ.

– الفضل المزيد على بغية المستفيد في أخبار زبيد، لابن الديبع الشيباني الزبيدي، تحقيق محمد عيسى صالحية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

– فعلت وأفعلت، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، تحقيق ماجد حسن الذهبي، نشر الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق.

– الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لعبد الحي اللكنوني، نشر مكتبة ندوة المعارف، الهند، ١٩٦٧م.

– الفوائد الضيائية المحشى بحواشي اللباب والسيلكوتي، وعبد الغفور اللاري، والعصام، وغيرها، لمؤلفه عبد الرحمن الجامي، طبع مطبعة رضا أفندي، ١٢٩٠هـ وطبعة ثانية بتحقيق الدكتور طه الرفاعي، طبع مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

– الفوائد المحصورة في شرح المقصورة، لابن هشام اللخمي، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الأولى، نشر دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

– فوات الوفيات والذيل عليها، لمحمد شاكر الكتبي، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

حَرْفُ ٱلقَاف

– القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان.

حَرْفُ ٱلكَاف

– الكافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، تحقيق الحساني حسن عبد اللّه، مؤسسة عالم المعرفة، بيروت – لبنان.

– الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق وليم رايت، ط ليبسك، ١٩٦٤م.

– الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٧٧م، وطبعة المطبعة الكبرى ببولاق، ١٣١٦هـ.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للعلامة مصطفى بن عبد اللّٰه القسطنطيني الرومي الحنفي المعروف بحاجي خليفة، نشر دار الفكر، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، بيروت - لبنان.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر، الطبعة الأولى، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

حَرْفُ اللَّام

- اللامات، للزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، المطبعة الهاشمية بدمشق، ١٩٦٩م.

- لباب الإعراب، لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفرائيني، تحقيق بهاء الدين عبد الرحمن، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، دار الرفاعي للطباعة والنشر.

- اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري، دار صادر، بيروت، ط ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

- لسان العرب المحيط، للعلامة ابن منظور، عناية يوسف خياط ونديم مرعشلي، نشر دار لسان العرب، بيروت.

- لسان الميزان، للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م.

- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف، نشر عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

حَرْفُ المِيم

- المؤتلف والمختلف، للآمدي، نشر مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

- ما اتفق لفظه واختلف معناه، لأبي العباس المبرد، القاهرة، المطبعة السلفية، سنة ١٣٥٠هـ.

- ما يجوز للشاعر في الضرورة، لأبي عبد اللّٰه القزاز القيرواني، تحقيق محمد زغلول سلام ومحمد مصطفى هدارة، الإسكندرية.

- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

- مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون ، الكويت، وزارة الإرشاد والإنباء، طبع ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م.

- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سيزكين، مطبعة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٩٧٠م.

- مجمل اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، تحقيق زهير عبد المحسن

سلطان، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- محاضرات الأدباء، للراغب الأصفهاني، جمعية المعارف العمومية، ١٢٨٧هـ.

- المحبر، لمحمد بن حبيب، طبع في حيدر أباد، ١٣٦١هـ/ ١٩٤٢م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، طبع القاهرة، ١٣٨٦هـ.

- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيده، تحقيق إبراهيم الأبياري، نشر مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، سنة ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

- مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، المطبعة الرحمانية، مصر، ١٩٣٤م.

- المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي، انتقاء محمد بن أحمد الذهبي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٣٧١هـ/ ١٩٥١م.

- مختصر المنتهى الأصولي، لابن الحاجب، مطبعة كردستان الحسيني، القاهرة، ١٣٢٦هـ.

- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، نشر المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت.

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، للدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م، نشر مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

- المذكر والمؤنث، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق الدكتور طارق عون الجنابي، طبعة أولى سنة ١٩٧٨م، مطبعة العاني، بغداد.

- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفي الدين عبد المؤمن البغدادي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

- المرتجل، لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- المسائل العسكريات في النحو العربي، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، طبع مطبعة جامعة بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، سنة ١٩٨٣م.

- المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري، الطبعة الأولى، ١٩٦٢م، مطبعة مجلس دائرة المعارف بحيدر أباد الدكن، الهند.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل، نشر دار صادر، بيروت.

- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق ياسين محمد السواس، الطبعة الثانية، نشر دار المأمون للتراث، دمشق.

- مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، لعبد اللّه محمد الحبشي، نشر مركز الدراسات

اليمنية، صنعاء.

- مصباح العلوم في معرفة الحي القيوم (الثلاثون مسألة)، لأحمد بن محمد بن الحسن الرصاص، بعناية محمد عبد السلام كفافي، نشر جامعة بيروت، ١٩٧١م.

- المصون في الأدب، لأبي أحمد الحسن بن عبد اللّـه العسكري، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، مطبعة المدني، مصر.

- معاني الحروف للرماني، تحقيق عبد الفتاح شلبي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- معاني القرآن، للأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق الدكتور فائز فارس، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/ ١٩٧٩م.

- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٥٥م.

- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، للشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٧م.

- المعاني الكبير، لابن قتيبة، تصحيح سالم الكرنكوي، حيدر أباد الدكن، ١٩٤٥م/ ١٩٥٠م.

- معجم البلدان، ياقوت الحموي، بيروت، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م، دار صادر، بيروت.

- معجم الشعراء، للمرزباني، نشر مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

- معجم شواهد النحو الشعرية، الدكتور حنا جميل حداد، طبع سنة ١٤٠٤هـ دار العلوم بالرياض.

- معجم العلماء العزاب، باقر أمين الورد، راجعه الأستاذ كوركيس عواد، الطبعة الأولى، العراق، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر رضا كحالة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، ترتيب وتنظيم فنسنك، مطبعة بريل في مدينة ليدن، سنة ١٩٦٩م.

- المغني في ضبط أسماء الرجال، للشيخ محمد طاهر الهندي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر.

- مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، نشر دار الجيل، بيروت - لبنان.

- المفضليات، للمفضل بن محمد بن يعلى الضبي، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد

هارون، الطبعة السادسة، دار المعارف، مصر.

- المقاصد الحسنة، للإمام السخاوي، ط دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر مرجان، نشر وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

- ملحق البدر الطالع، لمحمد بن محمد بن يحيى زباره، الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، القاهرة.

- ملحة الإعراب، للحريري، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر، ١٣٤٠هـ.

- الممتنع في التصريف، لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، نشر دار الآفاق الجديدة، بيروت.

- المنازل والديار، لأسامة بن منقذ، تحقيق مصطفى حجازي، ط القاهرة، ١٣٨٧هـ.

- منتهى الأصول في علمي الأصول والجدل، لابن الحاجب، مطبعة السعادة ، مصر، ١٣٢٦هـ، طبعة أولى.

- منثور الفوائد، لكمال الدين الأنباري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، الطبعة الأولى.

- المنصف، لأبي الفتح عثمان بن جني النحوي، طبع ونشر مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

- المنقوص والممدود، للفراء، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف، مصر، ١٩٦٧م.

- الموازنة بين أبي تمام والبحتري، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، ١٣٨٠هـ.

- الموسوعة الثقافية بإشراف الدكتور حسين سعيد، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، ١٩٧٢م، مطابع دار الشعب.

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، الدكتورة خديجة الحديثي، نشر دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م.

حَرْفُ النُّون

- نسب قريش، للمصعب بن عبد اللّه الزبيري، طبع مصر، ١٩٥٣م.

- نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها، تأليف الدكتور هادي عطية الهلالي، مطبعة جامعة البصرة، بغداد، ١٩٨٤م.

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، لمحمد الطنطاوي، تعليق عبد العظيم الشناوي ومحمد عبد الرحمن الكردي، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ مطبعة السعادة، مصر.

- النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- نكت الهميان في نكت العميان، مصر، ط ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.

- نهاية الأرب في فنون الأدب، لأحمد بن عبد الوهاب النويري، القاهرة، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٧٤هـ.

- نهج البلاغة (مجموع ما اختاره الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ)، بشرح الشيخ الإمام محمد عبده، دار الهدى الوطنية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، بدون تاريخ.

- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، نشر دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

حَرْفُ ٱلْهَاءِ

- الهادية إلى حل الكافية، لفلك العلا التبريزي، رسالة ماجستير في جامعة الأزهر، تحقيق زكي فهمي الألوسي.

- هدية العارفين (أسماء المؤلفين والمصنفين)، لإسماعيل باشا البغدادي، نشر دار الفكر، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، بيروت - لبنان.

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

حَرْفُ ٱلْوَاو

- وفيات الأعيان وأنباء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت - لبنان.

* * *
* *
*

نُبْذَةٌ عَنِ ٱلمُحَقِّقِ

الأستاذ الدكتور / أحمد بن عبد اللَّه بن أحمد السالم (شاعر وأديب و أكاديمي سعودي).

- تاريخ الميلاد: عام (١٣٧٣هـ).

المراحل التعليمية:

- تلقى تعليمه الابتدائي في دومة الجندل، والمتوسط والثانوي في سكاكا، والجامعي في مدينة الرياض.

- تخرج في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام (١٣٩٧هـ).

- عُين معيدًا في الكلية، قسم النحو والصرف وفقه اللغة، عام (١٣٩٧هـ).

- حصل على درجة الماجستير في النحو والصرف عام (١٤٠٣هـ).

- حصل على درجة الدكتوراه في النحو والصرف عام (١٤٠٧هـ).

من المهام والمسؤوليات العلمية:

- عمل رئيسًا لقسم النحو والصرف وفقه اللغة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، لمدة أربع سنوات.

- عمل عميدًا لكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، لمدة سنتين.

- عمل وكيلاً لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لشؤون الطالبات، لمدة خمس سنوات.

عضوية اللجان والمؤسسات:

- رئيس الجمعية العلمية السعودية للغة العربية.

- رئيس لجنة الشعر الفصيح في مهرجان الجنادرية الذي أقيم بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية.

- رئيس فريق العمل الذي وضع معايير تدريس مناهج اللغة العربية في كليات الآداب واللغة العربية.

- عضو رابطة الأدب الإسلامي العالمية.

- عضو المجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سابقًا.

- عضو مجلس أمناء مركز الملك عبد اللّـه بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

- عضو اتحاد المجامع اللغوية العربية (القاهرة).

- عضو المجلس العلمي في جامعة الجوف سابقًا.

جوانب علمية أخرى:

- مثَّل الوطن في العديد من المحافل الدولية في الشعر والأدب.

- شارك في العديد من المؤتمرات والندوات داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

- كُتب عنه عدد من الرسائل العلمية والكتب.

- له عدد من البحوث والمؤلفات، وكذلك الدواوين الشعرية.

- ناقش عددًا من الرسائل الجامعية للماجستير والدكتوراه، وأشرف على عددٍ منها، ويبلغ مجموعها أكثر من ستين رسالة.

* * *
* *
*

رقم الإيداع

١٩٨٠٥ / ٢٠١٩

الترقيم الدولي I.S.B.N

978 - 977 - 717 - 421 - 3





عزيزي القارئ:

● يمكنك قراءة هذا الكود باستخدام هاتفك للدخول إلى رابط « من أجل تواصل بنَّاء » على موقعنا:

www.daralsalam.com

لإضافة ملاحظاتك، مع ذكر اسم الكتاب واسم المؤلف والمقاس المراد التعليق بشأنه إن وجد

● في حالة وقوفك على خطأ يمكنك قراءة الكود الآتي:



لإضافة تصويباتك عبر رابط « أخطاء مطبعية » على موقعنا ويراعى: ذكر اسم الكتاب واسم المؤلف والمقاس المراد التعليق بشأنه إن وجد

او استخدم البريد الإلكتروني:

info@daralsalam.com

ويراعى: ذكر اسم الكتاب واسم المؤلف والمقاس المراد التعليق بشأنه إن وجد